

صَحِيحُ مُسْلِمَ

بشْرَحِ الإمامِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّوَوِيِّ
المتوفى سنة ٦٧١ هـ
المسّمَى

الْمِنْهَاجِ

شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَّاجِ

الْجُزْءُ التَّاسِعُ

مفهر أصوله وخرّج أماريته على اللّسب الستة
ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف

الشَّيْخُ خَلِيلُ مَأْمُونِ شَيْخَا

أهداه بإحاذق

دار المعرفة

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



الطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing

دار المعرفة
DAR EL-MAREFAH

مستديرة المطار - شارع البرج جوي ص. ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٢٤٣٠١ - ٨٢٤٣٣٢ - بوقيا مرفكار بيروت - لبنان

صحیح مسند احمد

State of New York

13

100

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب : فضل العمرة في رمضان ٣٦/٣٦ -

٣٠٢٨ - ١/٢٢١ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَعْنَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُنَا ، قَالَ : قَالَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا مَرَأَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَنَسَّيْتُ اسْمَهَا - : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِيَ مَعَنَا ؟ » قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ ، فَحَجَّ أَبُو وَلَدِهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ ، وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحًا تَنْضِجُ عَلَيْهِ ، قَالَ : « فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً » .

٣٠٢٩ - ٢/٢٢٢ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي : ابْنَ زُرَيْعٍ - ، حَدَّثَنَا

٣٠٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب : العمرة ، باب : عمرة في رمضان (الحديث ١٧٨٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الصيام ، باب : الرخصة في أن يقال لشهر رمضان : رمضان (الحديث ٢١٠٩) مختصراً ، تحفة الأشراف (٥٩١٣) .

٣٠٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : حج النساء (الحديث ١٨٦٣) ، تحفة الأشراف (٥٨٨٧) .

باب : فضل العمرة في رمضان

٣٠٢٨ - ٣٠٢٩ - قولها : (لم يكن لنا إلا ناضحان) أي : بعيران نستقي بهما . قولها : (تنضج عليه) بكسر الضاد .

قوله ﷺ : (فإن عمرة فيه) أي : في رمضان ، (تعديل حجة) وفي الرواية الأخرى : تقضي حجة ، أي : تقوم مقامها في الثواب ، لا أنها تعدلها في كل شيء ، فإنه لو كان عليه حجة فاعتمر في رمضان لا تجزئه عن الحجة .

حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ سَيَّانٍ : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونِي / حَاجِبَتِ مَعَنَا ؟ » . قَالَتْ : نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانٍ - زَوْجَهَا - حَجَّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي غُلَامُنَا ، قَالَ « فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً ، أَوْ حَجَّةً مَعِي » .

ج ١٣
ب ٣٨

٣٧/٣٧ - باب : استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ،

ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها

٣٠٣٠ - ١/٢٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ ، [وَيَدْخُلُ^(١) مِنْ طَرِيقِ الْمُعْرَسِ ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى] .

٣٠٣٠ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، وحديث ابن نمير ، انفرد بهما مسلم ، تحفة الأشراف (٧٩٦٧) . وحديث زهير بن حرب ، أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من أين يخرج من مكة (الحديث ١٥٧٦) مختصراً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : دخول مكة (الحديث ١٨٦٦) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : من أين يدخل مكة (الحديث ٢٨٦٥) ، تحفة الأشراف (٨١٤٠) .

قوله : (ناضحان كانا لأبي فلان زوجها ، حج هو وابنه على أحدهما وكان الآخر يسقي غلامنا) هكذا هو في نسخ بلادنا . وكذا نقله القاضي عياض ، عن رواية عبد الغافر الفارسي وغيره . قال : وفي رواية ابن ماهان يسقي عليه غلامنا . قال القاضي عياض : وأرى هذا كله تغييراً ، وصوابه نسقي عليه نخلًا لنا فتصحف منه غلامنا . وكذا جاء في البخاري على الصواب ويدل على صحته قوله في الرواية الأولى : (تنضح عليه) وهو بمعنى : نسقي عليه . هذا كلام القاضي . والمختار أن الرواية صحيحة ، وتكون الزيادة التي ذكرها القاضي محذوفة مقدرة وهذا كثير في الكلام والله أعلم .

باب : استحباب دخول مكة من الثنية العليا

والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها

٣٠٣٠ - ٣٠٣٢ - قوله : (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق الشجرة ، ويدخل من طريق المعرس ، وإذا دخل مكة دخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى) قيل : إنما فعل

(١) محو في المخطوطة ، والتصويب من المطبوعة .

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا / يَحْيَى - وَهُوَ : الْقَطَّانُ - عَنْ ^{ج ١٣}
عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ : الْعُلَيَّا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ .
١/٣٩

٣٠٣١ - ٢/٢٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ
الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى
مَكَّةَ ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا .

٣٠٣٢ - ٣/٢٢٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ :
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ .

قَالَ هِشَامٌ : فَكَانَ أَبِي / يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا ، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ .
١٣ ج
ب/٣٩

٣٠٣١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من أين يخرج من مكة (الحديث ١٥٧٧) ، وأخرجه أبو داود في
كتاب : المناسك ، باب : دخول مكة (الحديث ١٨٦٩) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في دخول
التي ﷺ مكة من أعلاها وفروجه من أسفلها (الحديث ٨٥٣) ، تحفة الأشراف (١٦٩٢٣) .

٣٠٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من أين يخرج من مكة (الحديث ١٥٧٨) ، وأخرجه أبو داود في
كتاب : المناسك ، باب : دخول مكة (الحديث ١٨٦٨) ، تحفة الأشراف (١٦٧٩٧) .

النبي ﷺ هذه المخالفة في طريقه داخلاً وخارجاً تفاولاً بتغير الحال إلى أكمل منه ، كما فعل في العيد .
وليشهد له الطريقان ، وليتبرك به أهلها ، ومذهبنا أنه يستحب دخول مكة من الثنية العليا ، والخروج منها من
السفلى لهذا الحديث ، ولا فرق بين أن تكون هذه الثنية على طريقه كالمديني والشامي ، أو لا تكون
كاليمني . فيستحب لليمني وغيره أن يستدير ويدخل مكة من الثنية العليا . وقال بعض أصحابنا : إنما فعلها
النبي ﷺ ؛ لأنها كانت على طريقه . ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليمني وهذا ضعيف ، والصواب
الأول وهكذا يستحب له أن يخرج من بلده من طريق ويرجع من أخرى ، لهذا الحديث .
٣/٩

وقوله : المعرس هو بضم الميم وفتح العين المهملة ، والراء المشددة . وهو موضع معروف بقرب
المدينة على ستة أميال منها .

قوله : (العليا التي بالبطحاء) هي بالمد ، ويقال لها : البطحاء والأبطح ، وهي بجانب المحصب ،
وهذه الثنية ينحدر منها إلى مقابر مكة .

قوله : (في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة) هكذا ضبطناه
بفتح الكاف وبالمد . وهكذا هو في نسخ بلادنا ، وهذا نقله القاضي عياض ، عن رواية الجمهور قال :
وضبطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر .

قوله : (قال هشام يعني : ابن عروة فكان أبي يدخل منهما كليهما وكان أبي أكثر ما يدخل من كداء)

٣٨/٣٨ - باب : استحباب المبيت بذى طوى عند إرادة دخول مكة ،

والاغتسال لدخولها ، ودخولها نهاراً

٣٠٣٣ - ١/٢٢٦ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ : حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ ، قَالَ يَحْيَى : أَوْ قَالَ : حَتَّى أَصْبَحَ .

٣٠٣٤ - ٢/٢٢٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ / مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى ، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَاراً ، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ .

١٣ ج
١/٤٠

٣٠٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : دخول مكة نهاراً أو ليلاً (الحديث ١٥٧٤) ، تحفة الأشراف (٨٦٥) .

٣٠٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الإهلال مستقبل القبلة (الحديث ١٥٥٣) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الاغتسال عند دخول مكة (الحديث ١٥٧٣) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة (الحديث ١٧٦٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : دخول مكة (الحديث ١٨٦٥) ، تحفة الأشراف (١٧٥١٣) .

اختلفوا في ضبط كداء هذه ، قال جمهور العلماء : بهذا الفن كداء بفتح الكاف وبالمدة ، هي الثانية التي بأعلى مكة . وكذا يضم الكاف ، وبالقصر هي التي بأسفل مكة . وكان عروة يدخل من كليهما ، وأكثر دخوله من كداء بفتح الكاف ، فهذا أشهر . وقيل : بالضم ، ولم يذكر القاضي عياض غيره . وأما كدي يضم الكاف ، وتشديد الياء فهو في طريق الخارج إلى اليمن ، وليس من هذين الطريقتين في شيء هذا قول : ٤/٩ الجمهور والله أعلم .

باب : استحباب المبيت بذى طوى عند إرادة دخول مكة

والاغتسال لدخولها ودخولها نهاراً

٣٠٣٣ - ٣٠٣٦ - قوله : (عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ بات بذى طوى حتى أصبح ، ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعل ذلك) وفي رواية : (حتى صلى الصبح) وفي رواية : (عن نافع ، عن ابن عمر كان لا يقدم مكة ، إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ، ثم يدخل مكة نهاراً ، ويذكر عن النبي ﷺ أنه

٣٠٣٥ - ٣/٢٢٨ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ الْمُسَيْبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي : ابْنَ عِيَّاضٍ - ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى ، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ ، حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ ، وَمُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنِي ثُمَّ ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ / .

ج ١٣
ب ١٠

٣٠٣٦ - ٤/٢٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ الْمُسَيْبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي : ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فَرَضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ ، نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ ، الَّذِي بَيْنِي ثُمَّ ، يَسَارَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَطْرَفُ الْأَكْمَةِ ، وَمُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السُّودَاءِ ، يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفَرَضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ ، الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷺ / .

ج ١٣
ب ١١

٣٠٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ (الحديث ٤٨٤) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: دخول مكة (الحديث ٢٨٦٢)، تحفة الأشراف (٨٤٦٠).

٣٠٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ (الحديث ٤٩٢)، تحفة الأشراف (٨٤٦٢).

فعله) في هذه الروايات فوائد^(١): منها الاغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذِي طَوًى لمن كانت في طريقه، ويكون بقدر بعدها لمن لم تكن في طريقه. قال أصحابنا: وهذا الغسل سنة، فإن عجز عنه تيمم. ومنها المبيت بذِي طَوًى، وهو مستحب لمن هو على طريقه. وهو موضع معروف بقرب مكة. يقال: بفتح الطاء ٥/٩ وضمها وكسرها والفتح أفصح وأشهر، ويصرف ولا يصرف. ومنها استحباب دخول مكة نهائراً وهذا هو الصحيح، الذي عليه الأكثر من أصحابنا وغيرهم أن دخولها نهائراً أفضل من الليل. وقال بعض أصحابنا وجماعة من السلف: الليل والنهار في ذلك سواء، ولا فضيلة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ دخلها محرماً بعمرة الجعرانة ليلاً، ومن قال: بالأول حملة على بيان الجواز والله أعلم.

قوله: (استقبل فرضتي الجبل) هو بقاء مضمومة، ثم راء ساكنة، ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تشنية فرضة وهي الشية المرتفعة من الجبل.

قوله: (عشرة أذرع) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها عشر بحذف الهاء، وهما لغتان في الذراع، التذكير والتأنيث. وهو الأفصح الأشهر، والله أعلم.

(١) في الأصل: فعوائد، وهي خطأ والتصويب من نسخة ش وك.

٣٩/٣٩ - باب : استحباب الرمل في الطواف والعمرة ، وفي الطواف الأول من الحج

٣٠٣٧ - ١/٢٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ ، خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ، وَكَانَ يَسْعَى بِيْطْنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

٣٠٣٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٩٦٨) .

باب : استحباب الرمل في الطواف والعمرة وفي الطواف الأول من الحج

٦/٩ ٣٠٣٧ - ٣٠٤٩ - قوله : (أن رسول الله ﷺ ، كان إذا طاف بالبيت ، الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً) .

قوله : (خب) : هو الرمل بفتح الراء والميم . فالرمل والخب ، بمعنى واحد : وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ ، ولا يشب وثباً ، والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى ، من السبع . ولا يسن ذلك ، إلا في طواف العمرة ، وفي طواف واحد في الحج . واختلفوا في ذلك الطواف وهما قولان للشافعي : أحدهما أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعي ، ويتصور ذلك في طواف القدوم ويتصور في طواف الإفاضة . ولا يتصور في طواف الوداع ؛ لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد طاف للإفاضة . فعلى هذا القول : إذا طاف للقدوم وفي نيته أنه يسعي ، بعده استحباب الرمل فيه ، وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه ، بل يرمل في طواف الإفاضة ، والقول الثاني : أنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد السعي بعده أم لا ، والله أعلم .

قال أصحابنا : فلو أدخل بالرمل في الثلاث الأولى من السبع ، لم يأت به في الأربع الأواخر ؛ لأن السنة في الأربع الأخيرة المشي على العادة ، فلا يغيره ، ولو لم يمكنه الرمل للزحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفة الرمل ، ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة للزحمة ، وأمكنه إذا تباعد عنها فالأولى أن يتباعد ويرمل ؛ لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها ، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لا في نفسها ، فكان تقديم ما تعلق بنفسها أولى والله أعلم .

وافق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء ، كما لا يشرع لهن شدة السعي بين الصفا والمروة ، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تارك سنة . ولا شيء عليه ، هذا مذهبنا واختلف أصحاب مالك فقال بعضهم : عليه دم ، وقال بعضهم لا دم كمذهبنا .

قوله : (وكان يسعي ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة) هذا مجمع على استحبابه ، وهو أنه

٣٠٣٨ - ٢/٢٣١ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي : ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ ، فَإِنَّهُ / يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً ، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

٣٠٣٩ - ٣/٢٣٢ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،

٣٠٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ثم صلى ركعتين ثم خرج إلى الصفا (الحديث ١٦١٦) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الدعاء في الطواف (الحديث ١٨٩٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : كم يمشي (الحديث ٢٩٤١) ، تحفة الأشراف (٨٤٥٣) .

٣٠٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً (الحديث ١٦٠٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الخب في الثلاثة من السبع (الحديث ٢٩٤٢) ، تحفة الأشراف (٦٩٨١) .

إذا سعى بين الصفا والمروة استحب أن يكون سعيه شديداً في بطن المسيل ، وهو قدر معروف ، وهو من قبل وصوله إلى الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد إلى أن يحاذي الميلين الأخضرين المتقابلين اللذين بفناء المسجد ، ودار العباس والله أعلم .

قوله : (إن رسول الله ﷺ . كان إذا طاف في الحج ، والعمرة ، أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف ٧/٩ بالبيت ، ثم يمشي أربعاً ، ثم يصلي سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة) .

أما قوله : (أول ما يقدم) فتصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة ، أو في طواف القدوم في الحج .

وأما قوله : (يسعى ثلاثة أطواف) فمراده يرمل وسماه سعيًا مجازاً ، لكونه يشارك السعي في أصل الإسراع وإن اختلفت صفتها .

وأما قوله : (ثلاثة وأربعة) فمجمع عليه . وهو أن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأول من السبع .

وأما قوله : (ثم يصلي سجدتين) فالمراد ركعتين وهما سنة على المشهور من مذهبنا ، وفي قول واجبتان وسماهما سجدتين مجازاً كما سبق تقريره في كتاب الصلاة .

وأما قوله : (ثم يطوف بين الصفا والمروة) ففيه دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي ، وأنه يشترط تقدم الطواف على السعي ، فلو قدم السعي ، لم يصح السعي . وهذا مذهبنا ، ومذهب الجمهور ، وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله أعلم .

أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَقْدُمُ ، يَخُبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ .

٣٠٤٠ - ٤/٢٣٣ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِيانٍ الْجُعْفِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا / ، قَالَ : رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا .

١٣ ج
١/٤٢

٣٠٤١ - ٥/٢٣٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ .

٣٠٤٢ - ٦/٢٣٥ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

٣٠٤٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٩٣٥) .

٣٠٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في الرمل (الحديث ١٨٩١) ، تحفة الأشراف (٧٩٠٦) .

٣٠٤٢ - أخرجه الترمذي في كتاب : الحج ، باب : ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر (الحديث ٨٥٧) ، =

قوله : (رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف) إلى آخره فيه استحباب استلام الحجر الأسود في ابتداء الطواف ، وهو سنة من سنن الطواف بلا خلاف ، وقد استدل به القاضي أبو الطيب من أصحابنا ، في قوله : إنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود وأن يستلم معه الركن الذي هو فيه ، فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً . واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر ، وأما الاستلام فهو المسح باليد عليه ، وهو مأخوذ من السلام بكسر السين وهي الحجارة . وقيل : من السلام بفتح السين الذي هو التحية .

قوله : (رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه بيان أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر ، وأما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل . قال : وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين فمسنوخ بالحديث الأول ؛ لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة ، وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم ، وإنما رملوا إظهاراً للثقة واحتاجوا إلى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين ، لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ، ويرونهم فيما سوى ذلك . فلما حج النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر ، فوجب الأخذ بهذا المتأخر .

قوله : (حدثنا سليم ابن الأخضر) هو بضم السين وأخضر بالخاء والضاد المعجمتين .

يَحْيَى ، - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ / .

ج ١٣
ب/٤٢

٣٠٤٣ - ٧/٢٣٦ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ ، وَأَبْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ .

٣٠٤٤ - ٨/٢٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَافٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ ، قَالَ فَقَالَ : صَدَقُوا ، وَكَذَبُوا ، قَالَ قُلْتُ : مَا / قَوْلُكَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ ، فَقَالَ

ج ١٣
ب/٤٣

= وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: الرمل من الحجر إلى الحجر (الحديث ٢٩٤٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الرمل حول البيت (الحديث ٢٩٥١)، تحفة الأشراف (٢٥٩٤).

٣٠٤٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٤٢).

٣٠٤٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في الرمل (الحديث ١٨٨٥)، تحفة الأشراف (٥٧٧٦).

قوله في رواية أبي الطاهر بإسناده، عن جابر: (رمل الثلاثة أطواف) هكذا هو في معظم النسخ المعتمدة، وفي نادر منها الثلاثة الأطواف. وفي أندر منه ثلاثة أطواف، فأما ثلاثة أطواف فلا شك في جوازه ٩/٩ وفصاحته، وأما الثلاثة الأطواف بالألف واللام فيهما، ففيه خلاف مشهور بين النحويين، منعه البصريون وجوزه الكوفيون. وأما الثلاثة أطواف بتعريف الأول وتنكير الثاني، كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النحويين. وهذا الحديث يدل لمن جوزه، وقد سبق أمثله في رواية سهل بن سعد: في صفة منبر النبي ﷺ قال: فعمل هذه الثلاث درجات وقد رواه مسلم: هكذا في كتاب الصلاة. وقد سبق التنبيه عليه.

قوله: (قلت لابن عباس أرايت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشى أربعة أطواف. أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة! فقال: صدقوا وكذبوا) إلى آخره يعني: صدقوا في أن النبي ﷺ فعله، وكذبوا في قولهم أنه سنة مقصودة متأكدة، لأن النبي ﷺ لم يجعله سنة مطلوبة دائما على تكرار السنين، وإنما أمر به تلك السنة لإظهار القوة عند الكفار، وقد زال ذلك المعنى. هذا معنى كلام ابن عباس، وهذا الذي قاله: من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه، وخالفه جميع العلماء من الصحابة، والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم. فقالوا: هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع، فإن تركه فقد ترك سنة. وفاتته فضيلة، ويصح طوافه ولا دم عليه. وقال: عبد الله بن الزبير يسن في الطوافات السبع. وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالكي: إذا ترك الرمل لزمه دم، وكان مالك يقول: به ثم رجع عنه. دليل

الْمُشْرِكُونَ : إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ ، قَالَ : فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا ، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا ، أَسَنَّهُ هُوَ ؟ فَإِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ ، قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَّبُوا ، قَالَ : قُلْتُ : وَمَا قَوْلُكَ : صَدَقُوا وَكَذَّبُوا ؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ / ، يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ ، هَذَا مُحَمَّدٌ ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ ، قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ .

١٣ ج
ب/٤٣

٣٠٤٥ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَزِيدُ ، أَخْبَرَنَا الْجَرِيرِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمَ حَسَدٍ ، وَلَمْ يَقُلْ : يَحْسُدُونَهُ .

٣٠٤٦ - ١٠/٢٣٨ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَهِيَ سَنَةٌ ، قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَّبُوا .

٣٠٤٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٤٤) .

٣٠٤٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٤٤) .

الجمهور أن النبي ﷺ رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الأولى، ومشى في الأربع، ثم قال ﷺ بعد ذلك : لتأخذوا مناسككم عني والله أعلم . ١٠/٩

قوله : (قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راکباً، أسنّه هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة!) قال : صدقوا وكذبوا) إلى آخره يعني : صدقوا في أنه طاف راکباً، وكذبوا في أن الركوب أفضل، بل المشي أفضل، وإنما ركب النبي ﷺ للعذر الذي ذكره، وهذا الذي قاله ابن عباس : مجمع عليه . أجمعوا على أن الركوب في السعي بين الصفا والمروة جائز، وأن المشي أفضل منه، إلا لعذر، والله أعلم .

قوله : (لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزل) هكذا هو في معظم النسخ . الهزل بضم الهاء، وإسكان الزاي، وهكذا حكاه القاضي في المشارق، وصاحب المطالع، عن رواية بعضهم قالاً : وهو وهم والصواب . الهزال بضم الهاء، وزيادة الألف قلت : وللأول وجه، وهو أن يكون بفتح الهاء؛ لأن الهزل بالفتح مصدر، (هزله هزلاً، كضربه ضرباً)، وتقديره لا يستطيعون يطوفون؛ لأن الله تعالى هزلهم والله أعلم .

قوله : (حتى خرج العواتق من البيوت) هو جمع عاتق وهي : البكر البالغة، أو المقاربة للبلوغ . وقيل : التي تتزوج سميت بذلك : لأنها عتقت من استخدام أبيها، وابتدأها في الخروج، والتصرف التي تفعله الطفلة الصغيرة . وقد سبق بيان هذا في صلاة العيد .

٣٠٤٧ - ١١/٢٣٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ / بْنِ الْأَنْبَجَرِ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أُرَانِي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَصِفْهُ لِي ، قَالَ : قُلْتُ : رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، قَالَ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يَكْهَرُونَ^(١).

٣٠٤٨ - ١٢/٢٤٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي : ابْنَ زَيْدٍ - ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ ، وَقَدْ وَهَّتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ / غَدَا قَوْمٌ قَدْ وَهَّتْهُمْ الْحُمَى ، وَلَقُوا مِنْهَا

٣٠٤٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٤٤).

٣٠٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: كيف كان بدء الرمل (الحديث ١٦٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: عمرة القضاء (الحديث ٤٢٥٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في الرمل (الحديث ١٨٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: العلة التي من أجلها سعى النبي ﷺ بالبيت (الحديث ٢٩٤٥)، تحفة الأشراف (٥٤٣٨).

قوله: (إنهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون) أما يدعون فبضم الياء وفتح الدال، وضم العين المشددة أي: يدفعون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾^(٢).

وأما قوله: يكرهون، ففي بعض الأصول من صحيح مسلم يكرهون، كما ذكرناه من الإكراه، وفي بعضها يكهرون بتقديم الهاء من الكهر، وهو الانتهاز. قال القاضي: هذا أصوب. وقال: وهو رواية الفارسي والأول رواية ابن ماهان والعذري.

قوله: (وهتتهم حمى يثرب) هو بتخفيف الهاء، أي: أضعفتهم. قال الفراء وغيره: يقال: وهته الحمى، وغيرها. وأوهته لغتان، وأما يثرب فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية، وسميت في الإسلام المدينة، فطية، فطابة. قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾^(٣) ومن أهل المدينة ﴿يَقُولُونَ لئن رجعنا إلى المدينة﴾^(٤) وسيأتي بسط ذلك في آخر كتاب الحج، حيث ذكر مسلم أحاديث المدينة، وتسميتها إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة: التوبة، الآية: ١٢٠.

(٤) سورة: المنافقون، الآية: ٨.

(١) في المطبوعة: يكرهون.

(١) سورة: الطور، الآية: ١٣.

(٢) سورة: الماعون، الآية: ٢.

شِدَّةً ، فَجَلَسُوا مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلْدَهُمْ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحِمَى قَدْ وَهَنْتَهُمْ ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا ، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .

٣٠٤٩ - ١٣/٢٤١ - حَدَّثَنَا^(١) عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ / ، قَالَ : إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْبَيْتِ ، لِيَرَى الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ .

ج ١٣
١/٤٥

٤٠/٤٠ - باب : استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف ، دون الركنين الآخرين

٣٠٥٠ - ١/٢٤٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ قَالَ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مِنَ الْبَيْتِ ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ .

٣٠٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : ما جاء في السعي بين الصفا والمروة (الحديث ١٦٤٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : عمرة القضاء (الحديث ٤٢٥٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : السعي بين الصفا والمروة (الحديث ٢٩٧٩) ، تحفة الأشراف (٥٩٤٣) .

٣٠٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين (الحديث ١٦٠٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : استلام الأركان (الحديث ١٨٧٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : مسح الركنين اليمانيين (الحديث ٢٩٤٩) ، تحفة الأشراف (٦٩٠٦) .

قوله : (وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط) هذا تصريح بجواز تسمية الرمل شوطاً ، وقد نقل ١٢/٩ أصحابنا أن مجاهداً والشافعي كرها تسميته شوطاً ، أو دوراً . بل يسمى طوفة ، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا كراهة في تسميته شوطاً ، فالصحيح أنه لا كراهة فيه .

قوله : (ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم) الإبقاء بكسر الهمزة ، وبالباء ، والموحدة ، والمد أي : الرفق بهم .

باب : استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف دون الركنين الآخرين

٣٠٥٠ - ٣٠٥٥ - قوله : (لم أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يمسح من البيت إلا الركنين اليمانيين) وفي الرواية

٣٠٥١ - ٢/٢٤٣ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي / يَلِيهِ ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمَحِيِّينَ .

١٣ ج
ب/٤٥

٣٠٥٢ - ٣/٢٤٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ

٣٠٥١ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: ترك استلام الركنين الآخرين (الحديث ٢٩٥١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: استلام الحجر (الحديث ٢٩٤٦)، تحفة الأشراف (٦٩٨٨).

٣٠٥٢ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: استلام الركنين في كل طواف (الحديث ٢٩٤٨)، تحفة الأشراف (٧٨٨٠).

الأخرى: (لم يكن رسول الله ﷺ، يستلم من أركان البيت، إلا الركن الأسود، والذي يليه من نحو دور الجمحيين) وفي الرواية الأخرى: (لا يستلم إلا الحجر، والركن اليماني) هذه الروايات متفقة. فالركنان اليمانيان هما الركن الأسود، والركن اليماني، وإنما قيل لهما: اليمانيان للتغليب. كما قيل في الأب والأم: الأبوان. وفي الشمس والقمر: القمران. وفي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمران. وفي الماء والتمر: الأسودان، ونظائره مشهورة، واليمانيان بتخفيف الياء هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى سيويه والجوهري وغيرهما: فيها لغة أخرى بالتشديد، فمن خفف قال: هذه نسبة إلى اليمن. فالألف عوض من إحدى ياءي النسب، فبقى الياء الأخرى مخففة، ولو شددناها لكان جمعا بين العوض والمعوّض، وذلك ممتنع. ومن شدد قال: الألف في اليماني زائدة. وأصله اليمني، فبقى الياء مشددة، وتكون الألف زائدة، كما زيدت النون في صنعاني ورقباني، ونظائر ذلك، والله أعلم.

وأما قوله: (يُسمح) فمراده يستلم. وسبق بيان الاستلام، واعلم أن للبيت أربعة أركان، الركن الأسود، والركن اليماني. ويقال لهما: اليمانيان، كما سبق. وأما الركنان الآخران، فيقال لهما: الشاميان، فالركن الأسود فيه فضيلتان: أحدهما: كونه على قواعد إبراهيم ﷺ، والثانية: كونه فيه الحجر الأسود.

وأما اليماني: ففيه فضيلة واحدة، وهي كونه على قواعد إبراهيم، وأما الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص الحجر الأسود بشيئين الاستلام، والتقبيل للفضيلتين. وأما اليماني فيستلمه ولا يقبله؛ لأن فيه فضيلة واحدة.

وأما الركنان الآخران، فلا يقبلان ولا يستلمان، والله أعلم. وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين، واستحبه بعض السلف. وممن كان يقول باستلامهما: الحسن والحسين ابنا علي، وابن الزبير وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعروة بن الزبير، وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضي الله عنهم. قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار، والفقهاء على أنهما لا يستلمان. قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة، والتابعين وانقرض الخلاف، وأجمعوا على أنهما لا يستلمان والله أعلم.

نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، ذَكَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي .

٣٠٥٣ - ٤/٢٤٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ، الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ ، مُذْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / ١٣ ج ١/٤٦ يَسْتَلِمُهُمَا ، فِي شِدَّةٍ ، وَلَا رَخَاءٍ .

٣٠٥٤ - ٥/٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ ، وَقَالَ : مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ .

٣٠٥٥ - ٦/٢٤٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ : أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ . ١٣ ج ١/٤٦

٣٠٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الرمل في الحج والعمرة (الحديث ١٦٠٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: ترك استلام الركنين الآخرين (الحديث ٢٩٥٢)، تحفة الأشراف (٨١٥٢).
٣٠٥٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩١٠).
٣٠٥٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٥٧٧٨).

١٤/٩ قوله: (ان رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني). يحتج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

قوله: (رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده، ثم قبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله) فيه استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود، إذا عجز عن تقبيل الحجر، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر، وإلا فالقادر يقبل الحجر ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها. وهذا الذي ذكرناه، من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز، هو مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال القاسم بن محمد التابعي: المشهور لا يستحب التقبيل، وبه قال: مالك في أحد قوليه، والله أعلم. ١٥/٩

٤١/٤١ - باب : استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٣٠٥٦ - ١/٢٤٨ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، وَعَمَرُو.
ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
سَالِمٍ : أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ : قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّ وَاللَّهِ ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ
حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

زَادَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ .

٣٠٥٧ - ٢/٢٤٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ،
عَنْ نَافِعٍ / ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي لَأَقْبَلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ،
وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ .

ج ١٣
١/٤٧

٣٠٥٦ - حديث حرملة بن يحيى ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٥٢٤) . وحديث هارون بن سعيد الأيلي ،
أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الرمل في الحج والعمرة (الحديث ١٦٠٥) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في
الكتاب نفسه ، باب : تقبيل الحجر (الحديث ١٦١٠) ، تحفة الأشراف (١٠٣٨٦) .
٣٠٥٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٥٦٦) .

باب : استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٣٠٥٦ - ٣٠٦١ - قوله : (قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَلَوْلَا أَنِّي
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ) وفي الرواية الأخرى : وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ .
هذا الحديث فيه فوائد : منها استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف بعد استلامه ، وكذا يستحب
السجود على الحجر أيضاً ، بأن يضع جبهته عليه فيستحب أن يستلمه ، ثم يقبله ثم يضع جبهته عليه ، هذا
مذهبنا ومذهب الجمهور . وحكاه : ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد ،
قال : وبه أقول : قال : وقد رويناه فيه ، عن النبي ﷺ ، وانفرد مالك عن العلماء ، فقال : السجود عليه بدعة ،
واعترف القاضي عياض المالكي بشذوذ مالك في هذه المسألة ، عن العلماء . وأما الركن اليماني فيستلمه
ولا يقبله ، بل يقبل اليد بعد استلامه ، هذا مذهبنا . وبه قال : جابر بن عبد الله ، وأبو سعيد الخدري ،
وأبو هريرة . وقال : أبو حنيفة لا يستلمه . وقال : مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد بعده . وعن مالك رواية :
أنه يقبله . وعن أحمد رواية أنه يقبله ، والله أعلم .

وأما قول عمر رضي الله عنه : لقد علمت أنك حجر وإنني لأعلم أنك حجر وأنت لا تضر ولا تنفع .
فأراد به بيان الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ ، في تقبيله وتبته على أنه لولا الاقتداء به لما فعله ، وإنما
قال : وإنك لا تضر ولا تنفع ، لئلا يغتر بعض قريبي العهد بالاسلام ، الذين كانوا ألفوا عبادة الأبحار ، ١٦/٩

٣٠٥٨ - ٣/٢٥٠ - وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، وَالْمُقَدِّمِيُّ ، وَأَبُو كَامِلٍ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ خَلْفٌ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ قَالَ : رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ - يَعْنِي : عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - يُقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ : وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَقْبَلُكَ ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ .
وَفِي رِوَايَةِ الْمُقَدِّمِيِّ / ، وَأَبِي كَامِلٍ : رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ .

ج ١٣
ب ٤٧

٣٠٥٩ - ٤/٢٥١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ يَحْيَى : حَدَّثَنَا^(١) أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ يُقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ : إِنِّي لَأَقْبَلُكَ ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُكَ لَمْ أَقْبَلُكَ .

٣٠٦٠ - ٥/٢٥٢ - | وَاحْدَثْنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ / ، قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ

ج ١٣
ب ٤٨

٣٠٥٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : استلام الحجر (الحديث ٢٩٤٣) ، تحفة الأشراف (١٠٤٨٦) .

٣٠٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : ما ذكر في الحجر الأسود (الحديث ١٥٩٧) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في تقبيل الحجر (الحديث ١٨٧٣) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في تقبيل الحجر (الحديث ٨٦٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : تقبيل الحجر (الحديث ٢٩٣٧) ، تحفة الأشراف (١٠٤٧٣) .

٣٠٦٠ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : استلام الحجر الأسود (الحديث ٢٩٣٦) ، تحفة الأشراف (١٠٤٦٠) .

وتعظيماً ورجاء نفعها ، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها . وكان العهد قريباً بذلك ، فخاف عمر رضي الله عنه ، أن يراه بعضهم يقبله ويعتني به ، فيشتبه عليه ، فبين أنه لا يضر ولا ينفع بذاته . وأن كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالجزاء والثواب ، فمعناه أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر ، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات ، التي لا تضر ولا تنفع . وأشاع عمر هذا في الموسم ، ليشهد في البلدان ، ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان ، والله أعلم .

قوله : (رأيت الأصلع) وفي رواية : الأصلع . يعني : عمر رضي الله عنه فيه ، أنه لا بأس بذكر الإنسان بلقبه ووصفه الذي يكرهه ، وإن كان قد يكره غيره مثله .

قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّزَمَهُ ، وَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا .

٣٠٦١ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا ، وَلَمْ يَقُلْ : وَالتَّزَمَهُ .

٤٢/٤٢ - باب : جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب

٣٠٦٢ - ١/٢٥٣ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ .

٣٠٦٣ - ٢/٢٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ / بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، عَلَى

٣٠٦١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٦٠) .

٣٠٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : استلام الركن بالمحجن (الحديث ١٦٠٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : استلام الركن بالمحجن (الحديث ٢٩٥٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المساجد ، باب : إدخال البعير المسجد (الحديث ٧١٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : من استلم الركن بمحجنه (الحديث ٢٩٤٨) ، تحفة الأشراف (٥٨٣٧) .

٣٠٦٣ - أخرجه أبوداود في كتاب : المناسك ، باب : الطواف الواجب (الحديث ١٨٨٠) ، تحفة الأشراف (٢٨٠٣) .

قوله : (رأيت عمر رضي الله عنه قبل الحجر والتزمه . وقال : رأيت رسول الله ﷺ بك حفياً) يعني : معتنياً ، وجمعه أحفياء .

قوله : (والتزمه) فيه إشارة إلى ما قدمنا من استحباب السجود عليه ، والله أعلم .
باب : جواز الطواف على بعير وغيره واستلام

الحجر بمحجن ونحوه للراكب

٣٠٦٢ - ٣٠٦٧ - قوله : (ان رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن) المحجن بكسر الميم ، واسكان الحاء ، وفتح الجيم . وهو عصا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط له ،

رَاحِلَتِهِ ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحْجِنِهِ ، لِأَن يَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرِفَ ، وَلِيَسْأَلُوهُ ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ .

٣٠٦٤ - ٣/٢٥٥ - وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي : ابْنَ بَكْرٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو
الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ ،
بِالْبَيْتِ ، وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ / ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ .

ج ١٣
١/٤٩

وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ خَشْرَمٍ : وَلِيَسْأَلُوهُ . فَقَطْ .

٣٠٦٥ - ٤/٢٥٦ - وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، حَوْلَ
الْكَعْبَةِ ، عَلَى بَعِيرِهِ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ .

٣٠٦٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٦٣).

٣٠٦٥ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: الطواف بالبيت على الرحلة (الحديث ٢٩٢٨)، تحفة
الأشراف (١٦٩٥٧).

ويحرك بطرفها بعيره للمشى، وفي هذا الحديث جواز الطواف راكباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا
عجز عن استلامه بيده، استلمه بعود. وفيه جواز قول: حجة الوداع، وقد قدمنا أن بعض العلماء كره، أن
يقال لها: حجة الوداع. وهو غلط والصواب جواز قول: حجة الوداع، والله أعلم.

واستدل به أصحاب مالك وأحمد على طهارة بول، ما يؤكل لحمه وروثه، لأنه لا يؤمن ذلك من
البعير. فلو كان نجساً لما عرض المسجد له. ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة، وآخرين نجاسة، ذلك. وهذا
الحديث لا دلالة فيه، لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف، وإنما هو محتمل. وعلى
تقدير حصوله ينظف المسجد منه، كما أنه ﷺ أقر إدخال الصبيان الأطفال المسجد، مع أنه لا يؤمن بولهم،
بل قد وجد ذلك، ولأنه لو كان ذلك محققاً لنزه المسجد منه. سواء كان نجساً أو طاهراً، لأنه مستقذر.

١٨/٩ قوله: في طوافه ﷺ راكباً: (لأن يراه الناس ويشرف ويسألوه) هذا بيان لعله ركوبه ﷺ، وقيل: أيضاً
ليبان الجواز. وجاء في سنن أبي داود: أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضاً. وإلى هذا المعنى أشار البخاري
وترجم عليه باب المريض يطوف راكباً. فيحتمل أنه ﷺ طاف راكباً لهذا كله.

قوله: (كان الناس غشوه) هو بتخفيف الشين أي: ازدحموا عليه، قولها: (كراهية أن يضرب عنه
الناس) هكذا هو في معظم النسخ، يضرب بالباء، وفي بعضها يصرف بالضاد المهملة والفاء، وكلاهما
صحيح.

قوله: (حدثني الحكم بن موسى القنطري) هو بفتح القاف، قال: السمعاني هو من قنطرة بردان وهي محلة
من بغداد.

٣٠٦٦ - ٥/٢٥٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خَرَبُودَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ مَعَهُ ، وَيُقْبِلُ / الْمَحْجَنَ .

٣٠٦٧ - ٦/٢٥٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ : أَنَّهَا قَالَتْ : شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » قَالَتْ : فَطَفْتُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصْلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ .

٣٠٦٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الطواف الواجب (الحديث ١٨٧٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: من استلم الركن بمحجته (الحديث ٢٩٤٩)، تحفة الأشراف (٥٠٥١).

٣٠٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إدخال البعير في المسجد لليلة (الحديث ٤٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال (الحديث ١٦١٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد (الحديث ١٦٢٦)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: المريض يطوف ركباً (الحديث ١٦٣٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ١ - (الحديث ٤٨٥٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الطواف الواجب (الحديث ١٨٨٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: كيف طواف المريض (الحديث ٢٩٢٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: طواف الرجال مع النساء (الحديث ٢٩٢٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: المريض يطوف ركباً (الحديث ٢٩٦١)، تحفة الأشراف (١٨٢٦٢).

قوله: (وحدَّثنا معروف بن خربوذ) هو بخاء معجمة مفتوحة، ومضمومة الفتح أشهر. وممن حكاهما القاضي عياض في المشارق. والقاتل: بالضم هو أبو الوليد الباجي، وقال الجمهور: بالفتح وبعد الخاء راء مفتوحة مشددة، ثم باء موحدة مضمومة، ثم واو، ثم ذال معجمة.

١٩/٩

قوله: (رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن معه ويقبل المحجن) فيه دليل على استحباب استلام الحجر الأسود، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده بأن كان ركباً أو غيره، استلمه بعصا ونحوها، ثم قبل ما استلم به، وهذا مذهبننا. وقوله ﷺ: (طوفي من وراء الناس وأنت رابكة، قالت: فطفت ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي إلى جنب البيت، وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور) إنما أمرها ﷺ بالطواف من وراء الناس، لشيئين: أحدهما أن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف، والثاني أن قربها يخاف منه تأذي الناس بدابتها. وكذا إذا طاف الرجل ركباً. وإنما طافت في حال صلاة النبي ﷺ ليكون أستر لها، وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح، والله أعلم.

٤٣/٤٣ - باب : بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

٣٠٦٨ - ١/٢٥٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَ قُلْتُ لَهَا : إِنِّي لَأُظُنُّ رَجُلًا / ، لَوْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، مَا ضَرَّهُ ، قَالَتْ : لِمَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) . إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، فَقَالَتْ : مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمَرَتَهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا ، وَهَلْ تَذَرِي فِيمَا كَانَ ذَاكَ ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ

٣٠٦٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٢٢٣) .

باب : بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

٣٠٦٨ - ٣٠٧٣ - مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج ، لا يصح إلا به ولا يجبر بدم ولا غيره ، ومن قال بهذا : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال : بعض السلف هو تطوع . وقال : أبو جنيفة هو واجب ، فإن تركه عصي ^{٢٠/٩} وجبره بالدم وصح حجه . دليل الجمهور أن النبي ﷺ سعى وقال : «خذوا عني مناسككم» والمشروع سعي واحد ، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم ، ويجوز تأخيره إلى ما بعد طواف الافاضة .

٣٠٦٨ - ٣٠٧٣ - قوله : (عن عروة أنه قال : ما معناه أن السعي ليس بواجب لأن الله تعالى قال : ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ ^(١) وأن عائشة أنكرت عليه وقالت لا يتم الحج إلا به ، ولو كان كما تقول يا عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما قال العلماء : هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب ، وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ ؛ لأن الآية الكريمة إنما دل لفظها على رفع الجناح عن من يطوف بهما ، وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعي ، ولا على وجوبه ، فأخبرته عائشة رضي الله عنها أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب . ولا لعدمه ، وبينت السبب في نزولها والحكمة في نظمها ، وأنها نزلت في الأنصار حين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة في الإسلام ، وأنها لو كانت كما يقول : عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، وقد يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان أنه يمنع إيقاعه على صفة مخصوصة ، وذلك كمن عليه صلاة الظهر ، وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس . فسأل عن ذلك . فيقال : في جوابه لا جناح عليك أن صليتها في هذا الوقت ، فيكون جواباً صحيحاً ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر .

قولها : (وهل تدري فيما كان ذلك ، إنما كان ذلك ؛ لأن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر ، يقال : لهما إساف ونائلة) قال القاضي عياض : هكذا وقع في هذه الرواية . قال : وهو غلط والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب يهلون لمناة ، وفي الرواية الأخرى : لمناة الطاغية التي بالمشلل . ^{٢١/٩} قال : وهذا هو المعروف ، ومناة صنم كان نصبه عمرو بن لحي في جهة البحر بالمشلل مما يلي

فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَصْنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ ، ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَحْلِقُونَ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا ، لِلَّذِي / كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَتْ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ إِلَى آخِرِهَا ، قَالَتْ : فَطَافُوا .

٣٠٦٩ - ٢/٢٦٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَتَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَتْ : لِمَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ ، فَقَالَتْ : لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ ، لَكَانَ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا ، إِنَّمَا أَنْزَلَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَانُوا إِذَا أَهَلُّوا ، أَهَلُّوا لِمَنَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ / الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَجَّ^(١) ، ذَكَرُوا ذَلِكَ ، لَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ | تَعَالَى | هَذِهِ الْآيَةَ ، فَلَعَنِمِي ! مَا أَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

٣٠٧٠ - ٣/٢٦١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي

٣٠٦٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: السعي بين الصفا والمروة (الحديث ٢٩٨٦)، تحفة الأشراف (١٦٧٢٠).

٣٠٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿ومنة الثالثة الأخرى﴾ (الحديث ٤٨٦١) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٦٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: ذكر الصفا والمروة (الحديث ٢٩٦٧)، تحفة الأشراف (١٦٤٣٨).

قديداً وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في الموطأ وكانت الأزد وغسان تهل له بالحج وقال: ابن الكلبي مئة صخرة لهذيل بقديد، وأما إساف ونائلة، فلم يكونا قط في ناحية البحر، وإنما كانا فيما يقال: رجلا وامرأة، فالرجل اسمه آساف بن بقاء، ويقال ابن عمرو. والمرأة اسمها نائلة بنت. ذئب، ويقال: بنت سهل. قيل: كانا من جرحهم فزنيا داخل الكعبة، فمسخهما الله حجرتين، فنصبا عند الكعبة. وقيل: على الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما، ويتعظوا، ثم حولهما قصي بن كلاب فجعل أحدهما ملاصق الكعبة، والآخر بزمزم، وقيل: جعلهما بزمزم ونحر عندهما وأمر بعبادتهما، فلما فتح النبي ﷺ مكة كسرهما، هذا ٢٢/٩ آخر كلام القاضي عياض.

عُمَرُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ، لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، شَيْئًا، وَمَا أَبَالِي أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا، قَالَتْ: بِشَسَ مَا قُلْتُ، يَا ابْنَ أُخْتِي! طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، فَطَافَ ^(١) الْمُسْلِمُونَ ، فَكَانَتْ سُنَّةٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ الطَّاعِيَةِ ، الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ | ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ | وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ ، لَكَانَتْ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا .

١٣ ج
ب/٥١

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ / مِنَ الْعَرَبِ ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ .

١٣ ج
١/٥٢

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ .

٣٠٧١ - ٤/٢٦٢ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ

٣٠٧١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٥٦٦) .

قوله في حديث عمر ، والناقد ، وأبن أبي عمر: (بشس ما قلت يا ابن أختي) هكذا هو في أكثر النسخ بالتاء وفي بعضها أخي بحذف التاء ، وكلاهما صحيح والأول أصح وأشهر ، وهو المعروف في غير هذه الرواية .

قوله: (فأعجبه وقال: إن هذا العلم) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا ، قال القاضي: وروي أن هذا لعلم بالتونين ، وكلاهما صحيح ، ومعنى الأول أن هذا هو العلم المتقن ، ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها: وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة .

٢٣/٩ قوله: (فأراها قد نزلت في هؤلاء) ضبطوه بضم الهمزة من أراها وفتحها والضم أحسن وأشهر .

عُقَيْلٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : | أَنَّهُ قَالَ | : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ ، وَسَأَقِ
الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ | عَزَّ وَجَلَّ | ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ
شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ ، أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا .

قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا^(١).

٣٠٧٢ - ٥/٢٦٣ - وَحَدَّثَنِي^(٢) حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا ، هُمْ وَغَسَّانُ ،
يُهْلُونَ لِمَنَاةَ ، فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَكَانَ / ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ ، مَنْ أَحْرَمَ
لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ جِئِنِ اسْلَمُوا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ
يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ .

٣٠٧٣ - ٦/٢٦٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَنَسٍ ،
قَالَ : كَانَتِ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ
شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ / فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ .

٣٠٧٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٣٦) .

٣٠٧٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : ما جاء في السعي بين الصفا والمروة (الحديث ١٦٤٨) ،
وأخرجه أيضاً في كتاب : التفسير ، باب : قوله : ﴿ إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح
عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم ﴾ (الحديث ٤٤٩٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب تفسير
القرآن ، باب : ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٦٦) ، تحفة الأشراف (٩٢٩) .

قولها : (قد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما) يعني : شرعه وجعله ركناً والله أعلم .

(١) في المطبوعة : بهما .

(٢) في المطبوعة : وحدَّثنا .

باب : بيان أن السعي لا يكرر ٤٤/٤٤

٣٠٧٤ - ١/٢٦٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا .

٣٠٧٥ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَقَالَ : إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا ، طَوَافَهُ الْأَوَّلَ .

باب : استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم

النحر

٣٠٧٦ - ١/٢٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، مَوْلَى / ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ ، أَنَاخَ

١٣ ج
١/٥٤

٣٠٧٤ - تقدم تخريجه في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، وأنه. يجوز أفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه (الحديث ٢٩٣٤).

٣٠٧٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٧٤).

٣٠٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: النزول بين عرفة وجمع (الحديث ١٦٦٩)، تحفة الأشراف (١١٥٥).

باب : بيان أن السعي لا يكرر

٢٤/٩ ٣٠٧٤ - ٣٠٧٥ - قوله: (لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً) طوافه الأول فيه دليل على أن السعي في الحج أو العمرة لا يكرر، بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره؛ لأنه بدعة وفيه دليل لما قدمناه. أن النبي ﷺ كان قارناً، وأن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد، وقد سبق خلاف أبي حنيفة وغيره في المسألة والله أعلم.

باب : استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر

٣٠٧٦ - ٣٠٨٢ - قوله في حديث أسامة: (ردفت رسول الله ﷺ من عرفات) هذا دليل على استحباب

قَبَالَ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً ، ثُمَّ قُلْتُ : الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ .

قال كُرَيْبٌ : فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ الْفَضْلِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ .

الركوب في الدفع من عرفات، وعلى جواز الارتفاع على الدابة إذا كانت مطيقة، وعلى جواز الارتداد مع أهل الفضل ولا يكون ذلك خلاف الأدب.

قوله: (فصبت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً) فقله: فصبت عليه الوضوء، الوضوء هنا بفتح الواو، وهو الماء الذي يتوضأ به. وسبق فيه لغة أنه يقال: بالضم وليست بشيء.

وقوله: (فتوضأ وضوءاً خفيفاً) يعني: توضأ وضوء الصلاة وخففه، بأن توضأ مرة مرة. أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ﷺ، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: (فلم يسغ الوضوء) أي: لم يفعل على العادة وفيه دليل على جواز الاستعانة في الوضوء. قال أصحابنا: الاستعانة فيه ثلاثة أقسام: ٢٥/٩

أحدها: أن يستعين في إحضار الماء من البئر والبيت ونحوهما وتقديمه إليه، وهذا جائز ولا يقال: أنه خلاف الأولى.

والثاني: أن يستعين بمن يغسل الأعضاء. فهذا مكروه كراهة تنزيه إلا أن يكون معذوراً بمرض أو غيره.

والثالث: أن يستعين بمن يصب عليه فإن كان لعذر فلا بأس، وإلا فهو خلاف الأولى. وهل يسمى مكروهاً؟ فيه وجهان لأصحابنا أحدهما: ليس بمكروه؛ لأنه لم يثبت فيه نهى، وأما استعانة النبي ﷺ بأسامة والمغيرة بن شعبة في غزوة تبوك وبالربيع بنت معوذ، فليبان الجواز ويكون أفضل في حقه حيثنذ؛ لأنه مأمور بالبيان والله أعلم.

قوله: (قلت الصلاة يا رسول الله فقال: الصلاة أمامك) معناه: أن أسامة ذكره بصلاة المغرب وظن أن النبي ﷺ نسيها حيث أخرها عن العادة المعروفة في غير هذه الليلة فقال: له النبي ﷺ الصلاة أمامك، أي: أن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك أي: في المزدلفة. ففيه استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة ليفعله، أو يعتذر عنه، أو يبين له وجه صوابه. وإن مخالفته للعادة سببها كذا، وكذا.

وأما قوله: ﷺ الصلاة أمامك، ففيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء والجمع بينهما في المزدلفة، وهو كذلك بإجماع المسلمين وليس هو بواجب بل سنة. فلو صلاهما في طريقه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز وقال بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لزمه إعادتها وهذا شاذ ضعيف.

قوله: (لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة) دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشرع في رمي جمره العقبة

٣٠٧٧ - ٢/٢٦٧ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى / بْنِ يُونُسَ ، قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى ^(١) بْنُ يُونُسَ ^(١) ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ : أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

١٣ ج
ب/٥٤

٣٠٧٨ - ٣/٢٦٨ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ قَالَ ، فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ ، لِلنَّاسِ حِينَ / دَفَعُوا : « عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ » وَهُوَ كَأَفْ نَاقَتِهِ ، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا - وَهُوَ : مِنْ مَنَى - قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ » .

١٣ ج
١/٥٥

٣٠٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : التلبية والتكبير غداة النحرين يرمي الجمرة والارتداف في السير (الحديث ١٦٨٥) وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : متى يقطع التلبية (الحديث ١٨١٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء متى تقطع التلبية في الحج (الحديث ٩١٨) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : التلبية في السير (الحديث ٣٠٥٥) ، تحفة الأشراف (١١٠٥٠) .

٣٠٧٨ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة (الحديث ٣٠٢٠) ، =

٢٦/٩ غداة يوم النحر وهذا مذهب الشافعي ، وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وأبي ثور ، وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم . وقال الحسن البصري : يلبي حتى يصلي الصبح يوم عرفة ، ثم يقطع وحكي عن علي وأبن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبي حتى تزول الشمس يوم عرفة ، ولا يلبي بعد الشروع في الوقوف . وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف : يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده ، ولا حجة للآخرين في مخالفتها فيتعين اتباع السنة .

وأما قوله في الرواية الأخرى : (لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة) فقد يحتج به أحمد وإسحاق لمذهبهما ، ويجيب الجمهور عنه بأن المراد حتى شرع في الرمي ليجمع بين الروایتين .

قوله : (غداة جمع) هي بفتح الجيم وإسكان الميم وهي المزدلفة وسبق بيانها .

قوله ﷺ : (عليكم بالسكينة) هذا إرشاد إلى الأدب والسنة في السير تلك الليلة ، ويلحق بها سائر مواضع الزحام .

قوله : (وهو كاف ناقتة) أي : يمنعها الإسراع .

وَقَالَ : لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى ^(١) جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ : وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ ،
وَرَأَى فِي حَدِيثِهِ : وَالنَّبِيُّ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخَذِفُ الْإِنْسَانُ .

٣٠٧٩ - ٤/٢٦٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ ^{ج ١٣}
^{ب/٥٥} كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَنَحْنُ بِجَمْعٍ : سَمِعْتُ الَّذِي
أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ : « لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ » .

= وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى (الحديث ٣٠٥٢) ،
وأخرجه أيضاً فيه ، باب : ومن أين يلتقط الحصى (الحديث ٣٠٥٨) ، تحفة الأشراف (١١٠٥٧) .
٣٠٧٩ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : التلبية بالمزدلفة (الحديث ٣٠٤٦) ، تحفة
الأشراف (٩٣٩١) .

قوله : (دخل محسراً وهو من منى) الخ . أما محسراً فسبق ضبطه وبيانه في حديث جابر في صفة حجة
النبي ﷺ ، وأما قوله ﷺ : (بحصى الخذف) قال العلماء : هو نحو حبة الباقلا . قال أصحابنا : ولوروى
بأكبر منها أو أصغر جاز وكان مكروهاً . وأما قوله : (يشير بيديه كما يخذف الإنسان) فالمراد به الإيضاح ٢٧/٩
وزيادة البيان لحصى الخذف ، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف ، وإن كان بعض أصحابنا قد
قال : باستحباب ذلك . لكنه غلط ، والصواب أنه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف ، فقد ثبت
حديث عبد الله بن المغفل ، عن النبي ﷺ في النهي عن الخذف ، وإنما معنى هذه الإشارة ما قدمناه والله
أعلم .

قوله : (قال عبد الله : ونحن بجمع سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول : في هذا المقام لييك
اللهم لييك) فيه دليل على استحباب إدامة التلبية بعد الوقوف بعرفات ، وهو مذهب الجمهور كما سبق .
وفيه دليل على جواز قول : سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك ، وكره ذلك بعض الأوائل . وقال : إنما
يقال : السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك . والصواب جواز قول : سورة
البقرة ، وسورة النساء ، وسورة المائدة وغيرها . وبهذا قال : جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ، فمن
بعدهم وتظاهرت به الأحاديث الصحيحة من كلام النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم ، كحديث من قرأ ٢٨/٩
الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، والله أعلم .

٣٠٨٠ - ٥/٢٧٠ - وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَبَّى حِينَ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ ، فَقِيلَ : أَعْرَابِيٌّ هَذَا ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَنَسِيَ النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا ؟ سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ ، فِي هَذَا الْمَكَانِ « لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ » .

٣٠٨١ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ / ، عَنْ حُصَيْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٠٨٢ - ٧/٢٧١ - وَحَدَّثَنِيهِ يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِيُّ ، حَدَّثَنَا زِيَادٌ - يَعْنِي : الْبُكَائِيُّ - ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَا : سَمِعْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ ، بِجَمْعٍ : سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، هُنَا يَقُولُ : « لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ » . ثُمَّ لَبَّى وَلَبَّيْنَا مَعَهُ .

٤٦/٤٦ - باب : التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

٣٠٨٣ - ١/٢٧٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ / بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : غَدَوْنَا مَعَ

٣٠٨١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٧٩) .

٣٠٨٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٧٩) .

٣٠٨٣ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : متى يقطع التلبية (الحديث ١٨١٦) ، تحفة الأشراف (٧٢٧١) .

وأما قول عبد الله بن مسعود : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة وإنما خص البقرة ؛ لأن معظم أحكام المناسك فيها . فكأنه قال : هذا مقام من أنزلت عليه المناسك ، وأخذ عنه الشرع وبين الأحكام فاعتمده ، وأراد بذلك الرد على من يقول : يقطع التلبية من الوقوف بعرفات . وهذا معنى قوله في الرواية الثانية : أن عبد الله لبي حين أفاض من جمع . فقيل : أعرابي هذا . فقال ابن مسعود : ما قال : إنكاراً على المعارض ورداً عليه ، والله أعلم .

باب : التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

٢٩/٩ - ٣٠٨٣ - ٣٠٨٦ - قوله : (غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات منا الملبى ومنا المكبر) وفي

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَافَاتٍ ، مِمَّا الْمَلْبِيِّ ، وَمِمَّا الْمُكَبَّرِ .

٣٠٨٤ - ٢/٢٧٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَيَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ ، فَمِمَّا الْمُكَبَّرِ ، وَمِمَّا الْمُهَلَّلِ ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكَبَّرُ ، قَالَ قُلْتُ : وَاللَّهِ ! لَعَجَبًا مِنْكُمْ ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ : مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / يَصْنَعُ ؟ .

ج ١٣
ب ١/٥٧

٣٠٨٥ - ٣/٢٧٤ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ : أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَهْلُ الْمُهَلُّ مِنَّا ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبَّرُ الْمُكَبَّرُ مِنَّا ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ .

٣٠٨٦ - ٤/٢٧٥ - وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، غَدَاةَ عَرَفَةَ : مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ هَذَا الْيَوْمَ ؟ قَالَ : سِرْتُ هَذَا الْمَسِيرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ / وَأَصْحَابِهِ ، فَمِمَّا الْمُكَبَّرِ وَمِمَّا الْمُهَلَّلِ ، وَلَا يَعْيبُ أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ .

ج ١٣
ب ١/٥٧

٣٠٨٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٨٣) .

٣٠٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة (الحديث ٩٧٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة (الحديث ١٦٥٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: التكبير في المسير إلى عرفة (الحديث ٣٠٠٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه: باب: التلبية فيه (الحديث ٣٠٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الغدو من منى إلى عرفات (الحديث ٣٠٠٨)، تحفة الأشراف (١٤٥٢) .

٣٠٨٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٨٥) .

الرواية: (الأخرى يهلل المهلل فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة، والتلبية أفضل. وفيه رد على من قال: بقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة. والله أعلم.

٤٧/٤٧ - باب : الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، واستحباب صلاتي

المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة

٣٠٨٧ - ١/٢٧٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشُّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ ، فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ ، فَقَالَ (١) : «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ ، فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

٣٠٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الوضوء ، باب : إسباغ الوضوء (الحديث ١٣٩) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في =

باب : الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة

واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة

٣٠٨٧ - ٣١٠٣ - فيه حديث أسامة وسبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا ، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة ، في المزدلفة . وهذا مجمع عليه ، لكن اختلفوا في حكمه . فمذهبنا ٣٠/٩ أنه على الاستحباب ، فلو صلاهما في وقت المغرب ، أو في الطريق ، أو كل واحدة في وقتها جاز وفاتته الفضيلة ، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور .

قوله : (أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً) وفي الرواية الأخرى في آخر الباب : أنه صلاهما بإقامة واحدة ، وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ : أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، وهذه الرواية مقدمة على الروایتين الأوليين ؛ لأن مع جابر زيادة علم ، وزيادة الثقة مقبولة ؛ ولأن جابراً اعتنى الحديث ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة ، فهو أولى بالاعتماد وهذا هو الصحيح من مذهبننا : أنه يستحب الأذان للأولى منهما ، ويقم لكل واحدة إقامة فيصليهما بأذان وإقامتين . ويتأول حديث إقامة واحدة : أن كل صلاة لها إقامة ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية الأولى ، وبينه أيضاً وبين رواية جابر ، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر ، والله أعلم .

قوله : (فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً) فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قدومه المزدلفة ، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر ، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين ، إذا كان الجمع في وقت الثانية . لقوله : ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله . وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى ، فلا يجوز الفصل بينهما فإن فصل بطل الجمع ولم تصح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصلي .

(١) في المطبوعة : قال .

فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنَزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا / ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

٣٠٨٨ - ٢/٢٧٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ بَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشُّعَابِ ، لِحَاجَتِهِ ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ، فَقُلْتُ : أَتَصَلِّي ؟ فَقَالَ : «الْمُصَلِّي أَمَامَكَ» .

٣٠٨٩ - ٣/٢٧٨ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ / : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشُّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ، - وَلَمْ يَقُلْ أُسَامَةُ : أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ : فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ ، قَالَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الصَّلَاةَ ، قَالَ : «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» . قَالَ : ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، وَالْعِشَاءَ .

٣٠٩٠ - ٤/٢٧٩ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ ،

= الكتاب نفسه ، باب : الرجل يوضئ صاحبه (الحديث ١٨١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الحج ، باب : النزول بين عرفة وجمع (الحديث ١٦٦٧) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة (الحديث ١٦٧٢) مطولاً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الدفعة من عرفة (الحديث ١٩٢٥) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : النزول بعد الدفع من عرفة (الحديث ٣٠٢٤) و(الحديث ٣٠٢٥) ، تحفة الأشراف (١١٥) .

٣٠٨٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٨٧) .

٣٠٨٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٨٧) .

٣٠٩٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٨٧) .

وأما قوله : (ولم يصل بينهما شيئاً) ففيه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً ، ومذهبننا استحباب السنن الراجعة ، لكن يفعلها بعدهما لا بينهما ، ويفعل سنة الظهر التي قبلها قبل الصلاتين ، والله أعلم .

قوله : (نزل فبال) ولم يقل أسامة أراق الماء . فيه أداء الرواية بحروفها ، وفيه استعمال صرائح الألفاظ التي قد تستبشع ، ولا يكتفي عنها إذا دعت الحاجة إلى التصريح ، بأن خيف لبس المعنى أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك .

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ : أَنَّهُ سَأَلَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدِفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُنِيخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ / ، فَأَنَاحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ : أَهْرَاقَ الْمَاءِ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً لَيْسَ بِالْبَالِغِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الصَّلَاةَ ، فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمَزْدَلِفَةَ ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ حَلُّوا ، قُلْتُ : فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ ؟ قَالَ : رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَّاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلَيْ .

٣٠٩١ - ٥/٢٨٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / لَمَّا أَتَى النَّقْبَ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ نَزَلَ فَبَالَ ، - وَلَمْ يَقُلْ : أَهْرَاقَ - ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الصَّلَاةَ ، فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » .

٣٠٩٢ - ٦/٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ : أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ،

٣٠٩١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٠٨٧) .

٣٠٩٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١١٢) .

٣١/٩ قوله : (وما قال إهراق الماء) هو بفتح الهاء .

٣٢/٩ قوله : (حتى أقام العشاء الآخرة) فيه دليل لصحة إطلاق العشاء الآخرة ، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك ، وقولهم : إنه من لحن العوام ومحال كلامهم ، وأن صوابه العشاء فقط . ولا يجوز وصفها بالآخرة فغلط منهم ، بل الصواب جوازه وهذا الحديث صريح فيه ، وقد تظاهرت به أحاديث كثيرة ، وقد سبق بيانه واضحاً في مواضع كثيرة من كتاب الصلاة .

قوله : (لما أتى النقب) هو بفتح النون وإسكان القاف ، وهو الطريق في الجبل . وقيل : الفرجة بين جبلين .

قوله : (عن الزهري ، عن عطاء مولى سباع ، عن أسامة بن زيد) هكذا وقع في معظم النسخ عطاء مولى سباع ، وفي بعض النسخ مولى أم سباع ، وكلاهما خلاف المعروف فيه ، وإنما المشهور عطاء مولى بني سباع . هكذا ذكره البخاري في تاريخه ، وآبن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ، وخلف الواسطي

فَلَمَّا جَاءَ الشُّعْبُ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَبَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ رَكِبَ ، ثُمَّ أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ / وَالْعِشَاءِ .

ج ١٣
ب ١/٦٠

٣٠٩٣ - ٧/٢٨٢ - وَحَدَّثَنَا^(١) زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ، وَأَسَامَةُ رَدُّهُ ، قَالَ أُسَامَةُ : فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا .

٣٠٩٤ - ٨/٢٨٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سُئِلَ أُسَامَةُ ، وَأَنَا شَاهِدٌ ، أَوْ قَالَ : سَأَلْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْدَقَهُ مِنْ عَرَفَاتٍ / ، قُلْتُ : كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ .

ج ١٣
ب ١/٦٠

٣٠٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الركوب والارتداد في الحج (الحديث ١٥٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: فرض الوقوف بعرفة (الحديث ٣٠١٨)، تحفة الأشراف (٩٥).

٣٠٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: السير إذا دفع من عرفة (الحديث ١٦٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: السرعة في السير (الحديث ٢٩٩٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: حجة الوداع (الحديث ٤٤١٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الدفعة من عرفة (الحديث ١٩٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: كيف السير من عرفة (الحديث ٣٠٢٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، =

في الأطراف، والحميدي في الجمع بين الصحيحين، والسمعاني في الأنساب وغيرهم، وهو عطاء بن يعقوب، وقيل: عطاء بن نافع، ومن ذكر الوجهين في اسم أبيه البخاري وخلف والحميدي، واقتصر ابن أبي حاتم والسمعاني وغيرهما، على أنه عطاء بن يعقوب. قالوا: كلهم وهو عطاء الكيخاراني، بفتح الكاف وإسكان المثناة من تحت وبالياء المعجمة، ويقال: فيه أيضاً الكوخاراني واتفقوا على أنها نسبة إلى موضع باليمن، هكذا قاله الجمهور. قال أبو سعد السمعاني: هي قرية باليمن، يقال لها: كيخران. قال ٣٣/٩ يحيى بن معين: عطاء هذا ثقة والله أعلم.

قوله: (فما زال يسير على هَيْئَتِهِ) هو بهاء مفتوحة وبعد الياء همزة، هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها هَيْئَتُهُ بكسر الهاء وبالنون، وكلاهما صحيح المعنى.

قوله: (كان يسير العتق فإذا وجد فجوة نص) وفي الرواية الأخرى: (قال هشام: والنص فوق العتق) أما العتق بفتح العين والنون، والنص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعان من إسراع السير.

٣٠٩٥ - ٩/٢٨٤ - وَحَدَّثَنَا هـ | أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ : قَالَ هِشَامٌ : وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ .

٣٠٩٦ - ١٠/٢٨٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ حَدَّثَهُ : أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، الْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ ، بِالْمَزْدَلِفَةِ .

١٣ ج
١/٦١

٣٠٩٧ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ ابْنُ رُمَيْحٍ فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ .

٣٠٩٨ - ٠٠٠/٢٨٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ ، جَمِيعًا .

= باب : الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى (الحديث ٣٠٥١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الدفع من عرفة (الحديث ٣٠١٧) ، تحفة الأشراف (١٠٤) .

٣٠٩٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٩٤) .

٣٠٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من جمع بينهما ولم يتطوع (الحديث ١٦٧٤) بنحوه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : حجة الوداع (الحديث ٤٤١٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : المواقيت ، باب : الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة (الحديث ٦٠٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : مناسك الحج ، باب : الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة (الحديث ٣٠٢٦) بنحوه مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الجمع بين الصلاتين بجمع (الحديث ٣٠٢٠) ، تحفة الأشراف (٣٤٦٥) .

٣٠٩٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٠٩٦) .

٣٠٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الصلاة بجمع (الحديث ١٩٢٦) ، وأخرجه النسائي في كتاب : المواقيت ، باب : الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة (الحديث ٦٠٦) ، تحفة الأشراف (٦٩١٤) .

٣٤/٩ وفي العنق نوع من الرفق ، والفجوة بفتح الفاء المكان المتسع . ورواه بعض الرواة في الموطأ : فرجة بضم الفاء وفتحها وهي بمعنى : الفجوة ، وفيه من الفقه استحباب الرفق في السير في حال الزحام ، فإذا وجد فرجة استحب الإسراع ليبادر إلى المناسك ، وليتسع له الوقت ليمكنه الرفق في حال الزحمة والله أعلم .

٣٠٩٩ - ١٢/٢٨٧ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ / : أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى .

٣١٠٠ - ١٣/٢٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ .

٣١٠١ - ٠٠٠/٢٨٩ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا ^{١٣ ج} _{١/٦٢} الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

٣٠٩٩ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة (٣٠٢٩)، تحفة الأشراف (٧٣٠٩).

٣١٠٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الصلاة بجمع (الحديث ١٩٣٠) و(الحديث ١٩٣١) و(الحديث ١٩٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة (الحديث ٨٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصلاة، باب: صلاة العشاء في السفر (الحديث ٤٨٢) و(الحديث ٤٨٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأذان، باب: الأذان لمن جمع بين الصلاتين بعد ذهاب وقت الأولى منهما (الحديث ٦٥٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الإقامة لمن جمع بين الصلاتين (الحديث ٦٥٧)، و(الحديث ٦٥٨) وأخرجه أيضاً في كتاب: المواقيت، باب: الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة (الحديث ٦٠٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: مناسك الحج، باب: الجمع، بين الصلاتين بالمزدلفة (الحديث ٣٠٣٠)، تحفة الأشراف (٧٠٥٢).

٣١٠١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٠٠).

قوله: (جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة) يعني: بالسجدة صلاة النافلة، أي: لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى: النافلة، وبمعنى: الصلاة.

قوله: (وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلّى العشاء ركعتين) فيه دليل على أن المغرب لا يقصر، بل يصلي ثلاثاً أبداً، وكذلك أجمع عليه المسلمون وفيه: أن القصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل، ٣٥/٩ - والله أعلم.

٣١٠٢ - ١٤/٢٩٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

٣١٠٣ - ١٥/٢٩١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : أَفْضَنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى آتَيْنَا جَمْعًا ، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ / بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَقَالَ : هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ .

ج ١٣
ب ٦٢

٤٨/٤٨ - باب : استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة ،

والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

٣١٠٤ - ١/٢٩٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ

٣١٠٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٠٠) .

٣١٠٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٠٠) .

٣١٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : متى يصلي الفجر بجمع (الحديث ١٦٨٢) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الصلاة ، بجمع (الحديث ١٩٣٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الجمع بين الظهر والعصر بعرفة (الحديث ٣٠١٠) مختصراً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الجمع =

قوله : (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا عبد الله بن نمير ، قال : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي إسحاق قال : قال : سعيد بن جبير أفضنا مع ابن عمر إلى آخره) هذا من الأحاديث التي استدركها الدارقطني ، فقال : هذا عندي وهم من إسماعيل ، وقد خالفه جماعة منهم ، شعبة ، والثوري ، وإسرائيل وغيرهم . فرووه ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن مالك ، عن ابن عمر ، قال : وإسماعيل ، وإن كان ثقة فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحاق ، منه هذا كلامه جوابه ، ما سبق بيانه مرات في نظائره ، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين ، فرواه بالوجهين وكيف كان ، فالمتن صحيح لا مقدح فيه ، والله أعلم .

باب : استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر

بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

٣٦/٩ ٣١٠٤ - ٣١٠٥ - قوله عن عبد الله بن مسعود : (ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا

أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا ، إِلَّا صَلَاتَيْنِ : صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، وَصَلَى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا .

٣١٠٥ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ / ، $\frac{١٣ ج}{١٧٣}$ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : قَبْلَ وَقْتِهَا يَغْلَسُ .

= بين الصلاتين بالمزدلفة (الحديث ٣٠٢٧) مختصراً ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : الوقت الذي يصلي فيه الصبح بالمزدلفة (الحديث ٣٠٣٨) بنحوه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المواقيت ، باب : الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة (الحديث ٦٠٧) ، تحفة الأشراف (٩٣٨٤) .

٣١٠٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٠٤) .

صلاتين : صلاة المغرب والعشاء . بجمع وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها) معناه : أنه صلى المغرب في وقت العشاء بجمع . التي هي المزدلفة ، وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها المعتاد ، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر .

فقوله : (قبل وقتها) ، المراد قبل وقتها المعتاد ، لا قبل طلوع الفجر ؛ لأن ذلك ليس بجائز بإجماع المسلمين ، فيتعين تأويله على ما ذكرته ، وقد ثبت في صحيح البخاري ، في هذا الحديث في بعض رواياته : أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ صلى الفجر هذه الساعة . وفي رواية : فلما طلع الفجر . قال : إن رسول الله ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة ، إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . والله أعلم .

وفي هذه الروايات كلها حجة لأبي حنيفة في استحباب الصلاة في آخر الوقت في غير هذا اليوم ومذهبنا ومذهب الجمهور ، استحباب الصلاة ففي أول الوقت في كل الأيام ، ولكن في هذا اليوم أشد استحباباً . وقد سبق في كتاب الصلاة إيضاح المسئلة بدلائلها ، وتسن زيادة التكبير في هذا اليوم . وأجاب أصحابنا ، عن هذه الروايات : بأن معناها أنه ﷺ كان في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر لحظة ، إلى أن يأتيه بلال . وفي هذا اليوم لم يتأخر لكثرة المناسك فيه ، فيحتاج إلى المبالغة في التكبير ليتسع الوقت لفعل المناسك ، والله أعلم .

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث ، على منع الجمع بين الصلاتين في السفر ؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ ، وقد أخبر : أنه ما رآه يجمع إلا في هذه المسئلة . ومذهبنا ومذهب الجمهور جواز الجمع في جميع الأسفار المباحة التي يجوز فيها القصر ، وقد سبقت المسئلة في كتاب الصلاة بأدلتها ، والجواب عن هذا الحديث : أنه مفهوم وهم لا يقولون به ، ونحن نقول : بالمفهوم ، ولكن إذا عارضه منطوق قدمناه على المفهوم ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بجواز الجمع ، ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات ، والله أعلم .

٤٩/٤٩ - باب : استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

٣١٠٦ - ١/٢٩٣ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ - يَعْنِي : ابْنَ حُمَيْدٍ - عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ ، تَدْفَعُ قَبْلَهُ ، وَقَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَبِطَةً ، - يَقُولُ الْقَاسِمُ : وَالثَّبِطَةُ الثَّقِيلَةُ - قَالَ : فَأَذِنَ لَهَا ، فَخَرَجَتْ قَبْلَ دَفْعِهِ ، وَحَبَسْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ .

وَلَأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ ، فَأَكُونَ أَذْفَعُ بِإِذْنِهِ ، أَحَبُّ / إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ .

١٣ ج
ب/٦٣

٣١٠٧ - ٢/٢٩٤ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ سَوْدَةُ امْرَأَةً ضَخْمَةً ثَبِطَةً ، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ ، فَأَذِنَ لَهَا .

٣١٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من قدم ضعفة أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ، ويقدم إذا غاب القمر (الحديث ١٦٨١) ، تحفة الأشراف (١٧٤٣٦) .
٣١٠٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٤٧٣) .

باب : استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل قبل زحمة الناس واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

٣١٠٦ - ٣١١٧ - قوله : (وكانت امرأة ثبطة) هي بفتح التاء المثناة ، وكسر الباء الموحدة ، واسكانها . وفسره في الكتاب : بأنها الثقيلة . أي : ثقيلة الحركة بطيئة من الشبيط ، وهو التعويق .
قوله : (قبل حطمة الناس) بفتح الحاء أي : زحمتهم .

قوله : (ان سودة استأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل فأذن لها) فيه دليل لجواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر . قال الشافعي وأصحابه : يجوز قبل نصف الليل ، ويجوز رمي جمرة العقبة بعد نصف الليل ، واستدلوا بهذا الحديث .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَيْتَنِي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ .
وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفِيضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ .

٣١٠٨ - ٣/٢٩٥ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ / : وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ ، فَأُصَلِّي الصُّبْحَ بِيَمْنِي ، فَأَرْمِي الْجَمْرَةَ ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ
النَّاسُ .

فَقِيلَ لِعَائِشَةَ : فَكَانَتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنْتُهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبَاطَةً ، فَاسْتَأْذَنْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا .

٣١٠٩ - ٤/٢٩٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، بِهَذَا ، الْإِسْنَادِ ،
نَحْوَهُ .

٣١٠٨ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى
(الحديث ٣٠٤٩)، تحفة الأشراف (١٧٥٠٣).

٣١٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل، فيقفون بالمزدلفة ويدعون، ويقدم إذا
غاب القمر (الحديث ١٦٨٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى منى لرمي
الجمار (الحديث ٣٠٢٧)، تحفة الأشراف (١٧٤٧٩).

واختلف العلماء في مبيت الحاج بالمزدلفة ليلة النحر. والصحيح من مذهب الشافعي: أنه واجب

من تركه لزمه دم وصح حجه، وبه قال: فقهاء الكوفة وأصحاب الحديث، وقالت طائفة: هو سنة إن تركه ٣٨/٩
فاتته الفضيلة، ولا اثم عليه ولا دم ولا غيره. وهو قول: للشافعي، وبه قال: جماعة، وقالت طائفة:
لا يصح حجه، وهو محكي عن النخعي وغيره. وبه قال امامان كبيران من أصحابنا: وهما أبو عبد الرحمن
ابن بنت الشافعي، وأبو بكر بن خزيمة وحكي عن عطاء والأوزاعي: أن المبيت بالمزدلفة في هذه الليلة
ليس بركن، ولا واجب، ولا سنة ولا فضيلة فيه، بل هو منزل كسائر المنازل، إن شاء تركه، وإن شاء
لم يتركه، ولا فضيلة فيه. وهذا قول باطل. واختلفوا في قدر المبيت الواجب، فالصحيح عند الشافعي:
أنه ساعة في النصف الثاني من الليل. وفي قول له: ساعة من النصف الثاني، أو ما بعده إلى طلوع
الشمس. وفي قول ثالث له: إنه معظم الليل، وعن مالك ثلاث روايات: إحداها كل الليل، والثاني
معظمه، والثالث أقل زمان.

٣١١٠ - ٥/٢٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقَبُ بْنُ وَهْبٍ : الْقَطَّانُ / - ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ : قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ ، وَهِيَ عِنْدَ دَارِ الْمُزْدَلِفَةِ : هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ : لَا ، فَصَلْتُ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَتْ : يَا بُنَيَّ ! هَلْ غَابَ الْقَمَرُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَتْ : ارْحَلْ بِي ، فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنْزِلِهَا فَقُلْتُ لَهَا : أَيُّ هَتَاهُ ! لَقَدْ غَلَسْنَا ، قَالَتْ : كَلَّا ، أَيُّ بُنَيَّ ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ .

ج ١٣
ب ٦٤

| وَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَفِي رِوَايَتِهِ : قَالَتْ : لَا ، أَيُّ بُنَيَّ ! إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِظُعْنِهِ / .

ج ١٣
ب ٦٥

٣١١١ - ٦/٢٩٨ - وَحَدَّثَنَا^(١) مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقَبُ بْنُ سَعِيدٍ ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنِي^(٢) عِيسَى ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ : أَنَّ ابْنَ شَوَالٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ .

٣١١٢ - ٧/٢٩٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَالٍ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَغْلُسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى .

٣١١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل، فيقفون بالمزدلفة ويدعون، ويقدم إذا غاب القمر (الحديث ١٦٧٩)، تحفة الأشراف (١٥٧٢٢).

٣١١١ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة (الحديث ٣٠٣٥) و(الحديث ٣٠٣٦) بنحوه، تحفة الأشراف (١٥٨٥٠).

٣١١٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١١١).

٣٩/٩ قوله: (يا هتاه) أي: يا هذه هو بفتح الهاء، وبعدها نون ساكنة ومفتوحة وإسكانها أشهر، ثم تاء مثناة من فوق. قال ابن الأثير: وتسكن الهاء التي في آخرها، وتضم، وفي التشية ياهنتان، وفي الجمع ياهنات وهنات، وفي المذكر هن وهنان وهنون.

قوله: (لقد غلشنا قالت: كلا) أي: لقد تقدمنا على الوقت المشروع، قالت: لا.

قولها: (أن النبي ﷺ أذن للظعن) هو بضم الظاء والعين وبإسكان العين أيضاً، وهن النساء الواحدة ظعينة، كسفينة وسفن، وأصل الظعينة اليهودج الذي تكون فيه المرأة على البعير، فسميت المرأة به مجازاً، واشتهر هذا المجاز حتى غلب وخفيت الحقيقة، وظعينة الرجل امرأته.

ج ١٣
ب/٦٥

وَفِي رَوَايَةِ النَّاقِدِ : نُغَلِّسُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ / .

٣١١٣ - ٨/٣٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ (أَوْ قَالَ : فِي الضَّعْفَةِ) مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ .

٣١١٤ - ٩/٣٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، أَخْبَرَنَا^(١) عُبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ .

ج ١٣
ب/٦٦

٣١١٥ - ١٠/٣٠٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ / : كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ .

٣١١٦ - ١١/٣٠٣ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : أَبْلَغَكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ بِي بَلِيلٍ طَوِيلٍ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا

٣١١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام (الحديث ١٣٥٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل (الحديث ١٦٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: جزاء الصيد، باب: حج الصبيان (الحديث ١٨٥٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تقاتلون في سبيل الله﴾ إلى قوله - الظالم أهلها (الحديث ٤٥٨٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التعجيل من جمع (الحديث ١٩٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة (الحديث ٣٠٣٢)، تحفة الأشراف (٥٨٦٤).

٣١١٤ - تقدم تخريجه بمثل الذي قبله (الحديث ٣١١٣).

٣١١٥ - أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة (الحديث ٣٠٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى (الحديث ٣٠٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار (الحديث ٣٠٢٦)، تحفة الأشراف (٥٩٤٤).

٣١١٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٥٩٢٦).

كَذَلِكَ، بِسَحَرٍ، قُلْتُ لَهُ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كَذَلِكَ.

٣١١٧ - ١٢/٣٠٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي / يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ ، فَيَقِفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمَزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ ، وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مَنَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

١٣ ج
ب/٦٦

٥٠/٥٠ - باب : رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره ،

ويكبر مع كل حصاة

٣١١٨ - ١/٣٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ / ، قَالَ : رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ،

١٣ ج
١/٦٧

٣١١٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلَ ، فَيَقِفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ وَيَقْدُمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ (الحديث ١٦٧٦) ، تحفة الأشراف (٦٩٩٢) .

٣١١٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : رمى الجمار من بطن الوادي (الحديث ١٧٤٧) ، وأخرجه أيضاً =

قوله : (إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، كان يقدم ضعفة أهله فيقفون بالمزدلفة عند المشعر الحرام بليل، فيذكرون الله ما بدا لهم، ثم يدفعون) قد سبق بيان المشعر الحرام وذكر الخلاف فيه، وأن مذهب الفقهاء : أنه اسم لقرح، خاصة وهو جبل بالمزدلفة، ومذهب المفسرين، ومذهب أهل السير : أنه جميع المزدلفة، وقد جاء في الأحاديث ما يدل لكلا المذهبين، وهذا الحديث دليل لمذهب الفقهاء . وقد سبق أن المشهور فتح الميم من المشعر الحرام، وقيل : بكسرهما وفيه استحباب الوقوف عند المشعر الحرام بالدعاء والذكر .

٤١/٩ وقوله : (ما بدا لهم) هو بلا همز، أي : ما أرادوا .

باب : رمي جمرة العقبة من بطن الوادي

وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة

٣١١٨ - ٣١٢٣ - قوله : (رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات، يكبر مع

قَالَ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَنْاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : هَذَا ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ! مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٣١١٩ - ٢/٣٠٦ وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ يَقُولُ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلْفَهُ جِبْرِيلُ، السُّورَةَ

= في الكتاب نفسه، باب: رمي الجمار بسبع حصيات (الحديث ١٧٤٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من رمى جمرة العقبة فجعل البيت عن يساره (الحديث ١٧٤٩)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: يكبر مع كل حصاة (الحديث ١٧٥٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار (الحديث ١٩٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء كيف ترمى الجمار (الحديث ٩٠١)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة (الحديث ٣٠٧٠) و(الحديث ٣٠٧١) و(الحديث ٣٠٧٢) و(الحديث ٣٠٧٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: قدر حصى الرمي (الحديث ٣٠٣٠)، تحفة الأشراف (٩٣٨٢).

٣١١٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١١٨).

كل حصاة. قال: فقيل له: أن ناساً يرمونها من فوقها، فقال عبد الله بن مسعود: هذا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (فيه فوائد: منها إثبات رمي جمرة العقبة يوم النحر، وهو مجمع عليه. وهو واجب، وهو أحد أسباب التحلل، وهي ثلاثة: رمي جمرة العقبة يوم النحر، فطواف الإفاضة مع سعيه، إن لم يكن سعي. والثالث الحلق عند من يقول أنه نسك، وهو الصحيح. فلو ترك رمي جمرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق، فحجه صحيح وعليه دم. هذا قول: الشافعي، والجمهور. وقال بعض أصحاب مالك: الرمي ركن لا يصح الحج إلا به، وحكى ابن جرير عن بعض الناس: أن رمي الجمار إنما شرع حفظاً للتكبير، ولو تركه وكبر أجزأه ونحوه. عن عائشة رضي الله عنها، والصحيح المشهور ما قدمناه، ومنها كون الرمي سبع حصيات وهو مجمع عليه. ومنها استحباب التكبير مع كل حصاة، وهو مذهبنا ومذهب مالك والعلماء كافة.

قال القاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه. ومنها استحباب كون الرمي من بطن الوادي، فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي، فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه، ويستقبل العقبة والجمرة ويرميها بالحصيات السبع، وهذا هو الصحيح في مذهبنا. وبه قال: جمهور العلماء.

وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الجمرة مستديراً مكة، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة وتكون الجمرة عن يمينه، والصحيح الأول. وأجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره، أو رماها من فوقها أو أسفلها أو وقف في وسطها ورماها، ٤٢/٩ وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق، فيستحب من فوقها. وأما

قوله: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة فسبق شرحه قريباً والله أعلم.

قوله: (عن الأعمش سمعت الحجاج بن يوسف يقول: وهو يخطب على المنبر. أَلْفُوا الْقُرْآنَ، كما

التي تُذَكَّرُ^(١) فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ .

قَالَ : فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ / ، فَسَبَّهَ وَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ فَاسْتَعْرَضَهَا ، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ . قَالَ فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا فَقَالَ : هَذَا ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ! مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

١٣ ج
ب/٦٧

٣١٢٠ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ : لَا تَقُولُوا سُورَةُ الْبَقَرَةِ ،

١٣ ج
١/٦٨

٣١٢١ - ٤/٣٠٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ : أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : فَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٣١٢٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١١٨) .

٣١٢١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١١٨) .

ألفه جبريل . السورة التي يذكر فيها البقرة، والسورة التي يذكر فيها النساء، والسورة التي يذكر فيها آل عمران، فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله : فسبه قال : القاضي عياض إن كان الحجاج أراد بقوله : كما ألفه جبريل تأليف الآي في كل سورة، ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف، فهو إجماع المسلمين . وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ ، وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في أثر بعض، فهو قول : بعض الفقهاء والقراء . وخالفهم المحققون، وقالوا : بل هو اجتهاد من الأئمة وليس بتوقيف .

قال القاضي : وتقديمه هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يرد إلا نظم الآي ؛ لأن الحجاج ، ٤٣/٩ إنما كان يتبع مصحف عثمان رضي الله عنه ، ولا يخالفه . والظاهر أنه أراد ترتيب الآي لا ترتيب السور . قوله : (وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه) هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قدمناه في الموقف المستحب للرمي .

٣١٢٢ - ٥/٣٠٨ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

٣١٢٣ - ٦/٣٠٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاءِ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاءِ ، عَنْ سَلَمَةَ / بْنِ كُهِيلٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، قَالَ : قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ ، قَالَ : فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ قَالَ : مِنْ هُنَا . وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ! رَمَاهَا الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٥١/٥١ - باب : استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راکباً . وبيان قوله ﷺ

« لتأخذوا مناسككم »

٣١٢٤ - ١/٣١٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ ، قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي / هَذِهِ » .

٣١٢٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١١٨) .

٣١٢٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١١٨) .

٣١٢٤ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في رمي الجمار (الحديث ١٩٧٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الركوب إلى الجمار واستغلال المحرم (الحديث ٣٠٦٢) ، تحفة الأشراف (٢٨٠٤) .

قوله : (حدثنا أبو المحياة) هو بضم الميم ، وفتح الحاء المهملة ، وتشديد الباء المشنة تحت . والله

أعلم .

باب : استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راکباً

وبيان قوله ﷺ لتأخذوا مناسككم

٣١٢٤ - ٣١٢٦ - قوله : (أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقول : رأيت رسول الله ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ، ويقول : لتأخذوا مناسككم فإنني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه) فيه دلالة ٤٤/٩ لما قاله : الشافعي ، وموافقه ، أنه يستحب لمن وصل منى راکباً ، أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راکباً ، ولورماها ماشياً جاز ، وأما من وصلها ماشياً فيرميها ماشياً ، وهذا في يوم النحر ، وأما اليومان الأولان من أيام

٣١٢٥ - ٢/٣١١ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ ، قَالَ : سَمِعْتُهَا تَقُولُ : حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَمَعَهُ بِلَالٌ ، وَأَسَامَةُ ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ ، وَالْآخَرُ رَافِعُ ثَوْبِهِ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ / - حَسْبَتْهَا قَالَتْ - أَسْوَدُ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا » .

١٣ ج
ب/٦٩

٣١٢٦ - ٣/٣١٢ - وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ جَدَّتِهِ ، قَالَتْ : حَجَّجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالَ ، وَأَحَدُهُمَا آخِذٌ بِخَطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ

٣١٢٥ - أخرجه أسوداود في كتاب: المناسك، باب: في المحرم يظلل (الحديث ١٨٣٤)، تحفة الأشراف (١٨٣١٠).

٣١٢٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٢٥).

التشريق، فالسنة أن يرمي فيهما جميع الجمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي ركباً وينفر، هذا كله مذهب مالك، والشافعي، وغيرهما. وقال أحمد وإسحاق: يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً. قال ابن المنذر: وكان ابن عمر، وابن الزبير، وسالم يرمون مشاة. قال: وأجمعوا على أن الرمي يجزيه على أي حال رماه إذا وقع في المرمى.

وأما قوله ﷺ: (لتأخذوا مناسككم) فهذه اللام لام الأمر، ومعناه خذوا مناسككم. وهكذا وقع في رواية غير مسلم، وتقديره هذه الأمور التي أتيت بها في حجتني، من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم فخذوها عني، واقبلوها، واحفظوها، واعملوا بها وعلموها الناس. وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج، وهو نحو

قوله ﷺ في الصلاة: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

وقوله ﷺ: (لعلى لا أحج بعد حجتني هذه) فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلامهم بقرب وفاته ﷺ، وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه، وانتهاز الفرصة من ملازمته وتعلم أمور الدين، وبهذا سميت حجة الوداع، والله أعلم.

قولها: (حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، فرأيت حين رمى جمرة العقبة، وانصرف وهو على

رَافِعُ ثَوْبُهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، وَهُوَ خَالَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ ، رَوَى عَنْهُ ، وَكِيعٌ وَالْحَجَّاجُ ^(١) / الْأَعْمُورُ .

ج ١٣
١/٧٠

راحلته ومعه بلال، وأسامة أحدهما، يقود به راحلته، والآخر يرفع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس) فيه جواز تسميتها حجة الدواع، وقد سبق أن من الناس من أنكر ذلك وكرهه، وهو غلط. وسبق بيان إبطاله | ٤٥/٩ وفيه - الرمي راكباً، كما سبق وفيه جواز تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره، وهو مذهب جماهير العلماء، سواء كان راكباً أو نازلاً. وقال مالك وأحمد: لا يجوز، وإن فعل لزمته الفدية، وعن أحمد رواية: أنه لا فدية، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز. ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في المحمل لا فدية، وكذا لو استظل بيده، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة، قال: صحبت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، فما رأيته مضرباً فسطاطاً حتى رجع، رواه: الشافعي والبيهقي بإسناد حسن، وعن ابن عمر رضي الله عنه، أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس، فقال: اضح لمن أحرمت له. رواه البيهقي. بإسناد صحيح، وعن جابر، عن النبي ﷺ، قال: ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب. إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه. رواه البيهقي: وضعفه.

واحتج الجمهور بحديث أم الحصين، وهذا المذكور في مسلم؛ ولأنه لا يسمى لبساً. وأما حديث جابر فضعيف كما ذكرنا؛ مع أنه ليس فيه نهى، وكذا فعل عمر، وقول: ابن عمر ليس فيه نهى ولو كان، فحديث أم الحصين مقدم عليه والله أعلم.

قولها: (سمعت يقول أن أمر عليكم عبد مجدع حسبتها، قالت: أسود يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا) المجدع بفتح الجيم والدال المهملة المشددة، والمجدع القطع من أصل العضو، ومقصوده التنبيه على نهاية خسته، فإن العبد خسيس في العادة، ثم سواده نقص آخر، وجدعه نقص آخر، وفي الحديث الآخر كان رأسه زبيبة، ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الخسة. والعادة أن يكون ممتهناً في أرذل الأعمال، فأمر ﷺ بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الخساسة ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى، قال: ٤٦/٩ العلماء معناه: ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى، على أي حال كانوا في أنفسهم، وأديانهم، وأخلاقهم، ولا يشق عليهم العصا، بل إذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا.

فإن قيل: كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد؟ مع أن شرط الخليفة كونه قرشياً. فالجواب من وجهين: أحدهما أن المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة، ونوابه لا أن الخليفة يكون عبداً، والثاني أن المراد لو قهر عبد مسلم واستولى بالقهر، نفذت أحكامه ووجبت طاعته، ولم يجز شق العصا عليه والله أعلم.

٥٢/٥٢ - باب : استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

٣١٢٧ - ١/٣١٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ ، بِمِثْلِ حَصَى الْخَذَفِ .

٥٣/٥٣ - باب : بيان وقت استحباب الرمي

٣١٢٨ - ١/٣١٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، وَابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى ، وَأَمَّا بَعْدُ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ .

٣١٢٧ - أخرجه الترمذي في كتاب : الحج ، باب : ما جاء أن الجمار يرمى بها مثل حصي الخذف (الحديث ٨٩٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة (الحديث ٣٠٧٥) ، تحفة الأشراف (٢٨٠٩) .

٣١٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في رمي الجمار (الحديث ١٩٧١) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الحج ، باب : ما جاء في رمي النحر ضحى (الحديث ٨٩٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر (الحديث ٣٠٦٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : رمي الجمار أيام التشريق (الحديث ٣٠٥٣) ، تحفة الأشراف (٢٧٩٥) .

باب : استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

٣١٢٧ - قوله : (رأيت رسول الله ﷺ ، رمى الجمرة بمثل حصي الخذف) فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا القدر ، وهو كقدر حبة الباقلا ، ولو رمي بأكبر أو أصغر جاز مع الكراهة ، وقد سبقت المسئلة مستوفاة قريباً في باب استحباب إدامة التلبية إلى رمي الجمرة .

باب : بيان وقت استحباب الرمي

٣١٢٨ ٤٧/٩ - ٣١٢٩ - قوله : (رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس) ، المراد بيوم النحر جمرة العقبة ، فإنه لا يشرع فيه غيرها بالإجماع ، وأما أيام التشريق الثلاثة فيرمي كل يوم منها بعد الزوال . وهذا المذكور في جمرة يوم النحر سنة باتفاقهم ، وعندنا يجوز تقديمه من نصف ليلة النحر ، وأما أيام التشريق ، فمذهبنا ، ومذهب مالك ، وأحمد وجماهير العلماء : أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال ، لهذا الحديث الصحيح وقال : طاوس وعطاء يجزئه في الأيام الثلاثة قبل الزوال .

٣١٢٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ / : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

ج ١٣
ب ٧٠

٥٤/٥٤ - باب : بيان أن حصى الجمار سبع

٣١٣٠ - ١/٣١٥ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ : ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَزْرِيُّ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْإِسْتِجْمَارُ تَوٌّ ، وَرَمِي الْجَمَارِ تَوٌّ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَوٌّ ، وَالطَّوْفُ تَوٌّ ، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ تَوًّا » .

٣١٢٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٢٨) .

٣١٣٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٩٥٣) .

وقال : أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال دليلنا : أنه ﷺ رمي كما ذكرنا . وقال : ﷺ « لتأخذوا مناسككم » .

واعلم أن رمي جمار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب ، وهو : أن يبدأ بالجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ، ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقبل القبلة زمنا طويلاً يدعو ويذكر الله ، ويقف كذلك عند الثانية ، ولا يقف عند الثالثة ، ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، ويستحب هذا في كل يوم من الأيام الثلاثة ، والله أعلم .

ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا ، وبه قال : جمهور العلماء ، وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه ، واختلف قول : مالك في ذلك . وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف للدعاء فلا شيء عليه . إلا ما حكى عن الثوري : أنه قال : يطعم شيئاً أو يهريق دمأ .

باب : بيان أن حصى الجمار سبع

٣١٣٠ - قوله ﷺ : (الاستجمار تو ورمي الجمار تو ، والسعي بين الصفا والمروة تو ، والطواف تو وإذا ٤٨/٩ استجمر أحدكم فليستجمر بتو) التوفيق التاء المشاة فوق ، وتشديد الواو . وهو : الوتر . والمراد بالاستجمار الاستنجاء ، قال القاضي : وقوله : في آخر الحديث : « وإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتوليس » . للتكرار ، بل المراد بالأول الفعل ، وبالثاني عذد الاحجار ، والمراد بالتوفي الجمار سبع سبع ، وفي الطواف سبع ، وفي السعي سبع ، وفي الاستنجاء ثلاث ، فإن لم يحصل الانقاء بثلاث ، وجبت الزيادة حتى ينقي . فإن حصل الانقاء بوتر فلا زيادة ، وإن حصل بشفع استحسب زيادة مسحه للاثين ، وفيه وجه أنه واجب . قاله : بعض أصحابنا ، وقال . به : جماعة من العلماء ، والمشهور الاستحباب ، والله أعلم .

٥٥/٥٥ - باب : تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٣١ - ١/٣١٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ : حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ ، وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ / ١٣ ج ١/٧١

٣١٣١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الحلق والتقصير عند الإحلال (الحديث ١٧٢٧) تعليقاً ،
وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في الحلق والتقصير (الحديث ٩١٣) ، تحفة الأشراف (٨٢٦٩) .

باب : تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٣١ - ٣١٣٨ - قوله : (حلق رسول الله ﷺ ، وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم) وذكر الأحاديث
في دعائه ﷺ : «للمحلقين ثلاث مرات ، وللمقصرين مرة . بعد ذلك هذا كله تصريح بجواز الاختصار على
أحد الأمرين ، إن شاء اقتصر على الحلق ، وإن شاء على التقصير ، وتصريح بتفضيل الحلق . وقد أجمع
العلماء على أن الحلق أفضل من التقصير ، وعلى أن التقصير يجزي . إلا ما حكاه ابن المنذر ، عن الحسن
البصري : أنه كان يقول : يلزمه الحلق في أول حجة ، ولا يجزئ التقصير . وهذا إن صح عنه مردود
بالنصوص ، وإجماع من قبله . ومذهبنا المشهور أن الحلق ، أو التقصير نسك من مناسك الحج والعمرة ،
وركن من أركانها ، لا يحصل واحد منهما إلا به . وبهذا قال : العلماء كافة . وللشافعي قول شاذ ضعيف :
أنه استباحة محظور كالطيب واللباس وليس بنسك ، والصواب الأول . وأقل ما يجزي من الحلق والتقصير
عند الشافعي ثلاث شعرات ، وعند أبي حنيفة ربع الرأس ، وعند أبي يوسف نصف الرأس ، وعند مالك
وأحمد أكثر الرأس ، وعن مالك رواية : أنه كل الرأس . وأجمعوا أن الأفضل حلق جميعه ، أو تقصير
جميعه . ويستحب أن لا ينقص في التقصير عن قدر الأنملة من أطراف الشعر ، فإن قصر دونها جاز .
لحصول اسم التقصير ، والمشروع في حق النساء التقصير ، ويكره لهن الحلق ، فلو حلقن حصل النسك ،
ويقوم مقام الحلق والتقصير ، التتف ، والإحراق ، والقص ، وغير ذلك من أنواع إزالة الشعر .

واعلم أن قوله : (حلق رسول الله ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ، ودعاؤه ﷺ للمحلقين
ثلاثاً ، ثم للمقصرين مرة) كل هذا كان في حجة الوداع . هذا هو الصحيح المشهور . وحكى القاضي
عياض ، عن بعضهم : أن هذا كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق ، فما فعله أحد لطمعهم بدخول مكة
في ذلك الوقت . وذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : حلق رجال يوم الحديبية ، وقصر آخرون . فقال
رسول الله ﷺ : اللهم ارحم المحلقين ثلاثاً . قيل : يا رسول الله ، ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم .
٥٠/٩ قال : لأنهم لم يشكوا . قال ابن عبد البر : وكونه في الحديبية ، هو : المحفوظ .

قال القاضي : قد ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالواه ، وإن كانت أحاديثه جاءت مجملة غير مفسرة
موطن ذلك ؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبه ، ووكيع في حديث يحيى بن الحصين ، عن جدته : أنها
سمعت النبي ﷺ دعا في حجة الوداع للمحلقين ثلاثاً ، وللمقصرين مرة واحدة . ألا أن وكيعاً لم يذكر

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ » مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

٣١٣٢ - ٢/٣١٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ! ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « اللَّهُمَّ ! ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

(١) لَمْ يَقُلْ إِبْرَاهِيمُ مِنْ هَهُنَا : حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ . وَلَكِنْ قَالَ : عَنْ مُسْلِمٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ (١) .

٣١٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الحلق والتقصير عند الإحلال (الحديث ١٧٢٧) وأخرجه أبو داود في كتاب المناسك ، باب : الحلق والتقصير (الحديث ١٩٧٩) ، تحفة الأشراف (٨٣٥٤) .

حجة الوداع ، وقد ذكر مسلم قبل هذا في رمي جمرة العقبة يوم النحر . حديث يحيى بن الحصين ، عن جدته هذه أم الحصين ، قالت : حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع ، وقد جاء الأمر في حديثها مفسراً : أنه في حجة الوداع ، فلا يبعد أن النبي ﷺ ، قاله : في الموضعين .

ووجه فضيلة الحلق على التقصير : أنه أبلغ في العبادة ، وأدل على صدق النية في التذلل لله تعالى ؛ ولأن المقصر مبق على نفسه الشعر ، الذي هو زينة . والحاج مأمور بترك الزينة ، بل هو أشعث أغبر ، والله أعلم . واتفق العلماء ، على أن الأفضل في الحلق والتقصير ، أن يكون بعد رمي جمرة العقبة ، وبعد ذبح الهدي ، إن كان معه . وقبل طواف الإفاضة ، وسواء كان قارناً أو مفرداً . وقال ابن الجهم المالكي : لا يحلق القارن حتى يطوف ويسعى ، وهذا باطل مردود بالنصوص ، وإجماع من قبله ، وقد ثبتت الأحاديث : بأن النبي ﷺ ، حلق قبل طواف الإفاضة ، وقد قدمنا : أنه ﷺ كان قارناً في آخر أمره ، ولو لبد المحرم رأسه . ٥١/٩ فالصحيح المشهور من مذهبنا : أنه يستحب له حلقه في وقت الحلق ، ولا يلزمه ذلك . وقال جمهور العلماء : يلزمه حلقه .

(فصل) قدمنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ، أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ، فاته من سماع هذا الكتاب ، من مسلم . ثلاثة مواضع أولها في كتاب الحج ، وهذا موضعه ، وقد سبق التنبيه على أوله وآخره هناك ، وأن إبراهيم يقول : من هنا عن مسلم ، ولا يقول : أخبرنا كما . يقول : في باقي الكتاب ، وأول هذا قول : الجلودي ، حدثنا إبراهيم ، عن مسلم ، حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ ، قال : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ » . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، إلى آخره .

٣١٣٣ - ٣/٣١٨ - حَدَّثَنَا ^(١) | أَبُو اسْحَقَ | | إِبْرَاهِيمُ | بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ | قَالَ: عَنْ مُسْلِمٍ |
 ١٣ ج
 ب/٧١ | بْنِ الْحَجَّاجِ | قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا/عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ
 عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ!
 قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ
 الْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ | يَا رَسُولَ اللَّهِ |! قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

٣١٣٤ - ٤/٣١٩ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا
 الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

٣١٣٥ - ٥/٣٢٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ،
 جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ
 أَبِي / هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِلْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!
 ١٣ ج
 ١/٧٢ وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِلْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ:
 «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِلْمُحْلَقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ».

٣١٣٦ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنِ الْعَلَاءِ،
 عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣١٣٧ - ٧/٣٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ
 شُعْبَةَ /، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، دَعَا
 ١٣ ج
 ب/٧٢ لِلْمُحْلَقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: | فِي | حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣١٣٣ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحلق (الحديث ٣٠٤٤)، تحفة الأشراف (٧٩٤٧).

٣١٣٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٣٧).

٣١٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الحلق والتقشير عند الإحلال (الحديث ١٧٢٨)، وأخرجه ابن
 ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحلق (الحديث ٣٠٤٣)، تحفة الأشراف (١٤٩٠٤).

٣١٣٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٠١٥).

٣١٣٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٨٣١٢).

٣١٣٨ - ٨/٣٢٢ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ : ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي : ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

٥٦/٥٦ - باب : بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق ،

والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المَحْلُوق

٣١٣٩ - ١/٣٢٣ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مَنًى ، فَأَتَى الْجُمُرَةَ فَرَمَاهَا ، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمَنًى وَنَحَرَ ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَاقِ : « خُذْ » وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ .

ج ١٣
١/٧٣

٣١٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب : المغازي ، باب : حجة الوداع (الحديث ٤٤١٠) و(الحديث ٤٤١١) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الحلق والتقصير (الحديث ١٩٨٠) ، تحفة الأشراف (٨٤٥٤) .

٣١٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الحلق والتقصير (الحديث ١٩٨١) و(الحديث ١٩٨٢) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في أي جانب الرأس يبدأ في الحلق (الحديث ٩١٢) و(الحديث ٩١٢) تعليقاً ، تحفة الأشراف (١٤٥٦) .

باب : بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ، ثم ينحر ثم يحلق

والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المَحْلُوق

٣١٣٩ - ٣١٤٢ - قوله : (أن رسول الله ﷺ أتى منى ، فأتى الجمرة ، فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال : للحلاق خذ . وأشار إلى جانبه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس) هذا الحديث فيه فوائد ٥٢/٩ كثيرة منها : بيان السنة في أعمال الحج يوم النحر بعد الدفع من مزدلفة ، وهي أربعة أعمال : رمي جمرة العقبة ، ثم نحر الهدى ، أو ذبحه ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم دخوله إلى مكة ، فيطوف طواف الإفاضة ، ويسعى بعده ، إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن كان سعى بعده ، كرهت إعادته .

والسنة في هذه الأعمال الأربعة ، أن تكون مرتبة ، كما ذكرنا لهذا الحديث الصحيح ، فإن خالف ترتيبها فقدّم مؤخراً ، أو آخر مقدماً ، جاز للأحاديث الصحيحة ، التي ذكرها مسلم بعد هذا : إفعل ولا حرج .

ومنها : أنه يستحب إذا قدم منى ، أن لا يعرج على شيء قبل الرمي ، بل يأتي الجمرة راكباً كما هو فيرميها ، ثم يذهب ، فينزل حيث شاء من منى .

ومنها : استحباب نحر الهدى ، وأنه يكون بمنى ، ويجوز حيث شاء من بقاع الحرم .

٣١٤٠ - ٢/٣٢٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ ، لِلْحَلَّاقِ : « هَا » وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا ، فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ ، قَالَ : ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمُّ سُلَيْمٍ .

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ : فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَوَزَّعَهُ / الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : « هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ » ؟ فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ .

١٣ ج
ب/٧٣

٣١٤١ - ٣/٣٢٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبُذْنِ فَنَحَرَهَا ، وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ ، وَقَالَ بِيَدِهِ عَنْ رَأْسِهِ ، فَحَلَقَ شِقَهُ الْأَيْمَنِ فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : « اخْلِقِ الشَّقَّ الْآخَرَ ، فَقَالَ : « أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ ؟ » فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ .

٣١٤٢ - ٤/٣٢٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ يُخْبِرُ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / الْجَمْرَةَ ، وَنَحَرَ نُسْكَهُ وَحَلَقَ ،

١٣ ج
ب/٧٤

٣١٤٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٣٩) .

٣١٤١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٣٩) .

٣١٤٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٣٩) .

ومنها: أن الحلق نسك، وأنه أفضل من التقصير، وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس المحلوق، وهذا مذهبنا، ومذهب الجمهور، وقال: أبو حنيفة يبدأ بجانبه الأيسر. ومنها طهارة شعر الأدمي، وهو الصحيح من مذهبنا، وبه قال: جماهير العلماء.

ومنها: التبرك بشعره ﷺ، وجواز اقتنائه للتبرك.

ومنها: مواساة الإمام والكبير بين أصحابه، وأتباعه فيما يفرقه عليهم، من عطاء. وهدية، ونحوها، والله أعلم.

واختلفوا: في اسم هذا الرجل، الذي حلق رأس رسول الله ﷺ، في حجة الوداع، فالصحيح المشهور: أنه معمر بن عبد الله العدوي. وفي صحيح البخاري، قال: زعموا أنه. معمر بن عبد الله، وقيل: اسمه خراش بن أمية بن ربيعة الكلبي، بضم الكاف منسوب إلى كليب بن جشية، والله أعلم.

نَاوَلَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، ثُمَّ نَاوَلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ ، فَقَالَ : « اخْلُقْ » . فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ ، فَقَالَ : « اقْسِمْهُ بَيْنَ النَّاسِ » .

٥٧/٥٧ - باب : من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي

٣١٤٣ - ١/٣٢٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، بِمِثَى ، لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ ، قَالَ ^(١) : « اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ » . ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ ^{ج ١٣} قَبْلَ أَنْ أَزِمِّي ، فَقَالَ : ازِمِ وَلَا حَرَجَ .

٣١٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب : العلم ، باب : الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها (الحديث ٨٣) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : السؤال والفتيا عند رمي الجمار (الحديث ١٢٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الحج ، باب : الفتيا على الدابة عند الجمرة (الحديث ١٧٣٦) و (الحديث ١٧٣٧) و (الحديث ١٧٣٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب الأيمان والنذور ، باب : إذا حث ناسياً من الأيمان (الحديث ٦٦٦٥) وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه (الحديث ٢٠١٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء فيمن حلق قبل أن يذبح ، أو نحر قبل أن يرمي (الحديث ٩١٦) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : من قدم نسكاً قبل نسك (الحديث ٣٠٥١) ، تحفة الأشراف (٨٩٠٦) .

باب : جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي

وتقديم الطواف عليها كلها

٣١٤٣ - ٣١٥١ - قوله : (يا رسول الله لم أشعر ، فحلقت قبل أن أنحر ، فقال : اذبح ولا حرج ، ثم جاءه رجل آخر ، فقال : يا رسول الله لم أشعر ، فنحرت قبل أن أرمي . فقال : أرم ولا حرج ، فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا آخر ، إلا قال : افعل ولا حرج) وفي رواية : (فما سمعته سئل يومئذ عن ٥٤/٩ أمر ، مما ينسي المرء ، ويجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض ، وأشباهاها إلا قال رسول الله ﷺ : افعلوا ذلك ولا حرج) وفي رواية : (حلقت قبل أن أرمي . قال : أرم ولا حرج) . وفي رواية : (قيل له : في الذبح ، والحلق ، والرمي ، والتقديم ، والتأخير . فقال : « لا حرج ») . قد سبق في الباب قبله ، أن أفعال يوم النحر أربعة : رمي جمرة العقبة ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم طواف الإفاضة . وأن السنة ترتبها هكذا ، فلو خالف ، وقدم بعضها على بعض جاز ، ولا فدية عليه لهذه الأحاديث . وبهذا قال : جماعة من السلف ، وهو مذهبننا . وللشافعي قول ضعيف : أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف ، لزمه الدم . بناء على قوله الضعيف : أن الحلق ليس بنسك ، وبهذا القول هنا . قال : أبو حنيفة ، ومالك . وعن سعيد بن جبير ، والحسن البصري

قَالَ : فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ^(١) عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ ، إِلَّا قَالَ : « أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

٣١٤٤ - ٢/٣٢٨ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، فَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرَّمْيَ قَبْلَ النَّحْرِ ، فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَارْمِ وَلَا حَرَجَ » . قَالَ : وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ : إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ ، فَيَقُولُ : « أَنْحَرْ وَلَا حَرَجَ » . قَالَ : فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ ، مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ ، وَأَشْبَاهِهَا ، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ » .

ج ١٣
١/٧٥

٣١٤٥ - ٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ .

٣١٤٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٤٣) .

٣١٤٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

والنخعي وقتادة . ورواية شاذة عن ابن عباس : أنه من قدم بعضها على بعض ، لزمه دم ، وهم محجوجون بهذه الأحاديث ، فإن تأولوها على أن المراد نفي الائم ، وادعوا أن تأخير بيان الدم يجوز . قلنا : ظاهر قوله ﷺ : « لا حرج » . أنه لا شيء عليك مطلقاً ، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي ، كما قدمناه .

وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي ، لا شيء عليه ، واتفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك ، في وجوب الفدية وعدمها ، وإنما يختلفان في الائم عند من يمنع التقديم ، والله أعلم . قوله ﷺ : (اذبح ولا حرج ، ارم ولا حرج) . معناه : افعل ما بقي عليك ، وقد أجزأك ما فعلته ، ولا حرج عليك في التقديم والتأخير .

قوله : (وقف رسول الله ﷺ على راحلته ، فطفق ناس يسألونه) هذا دليل لجواز القعود على الراحلة للحاجة .

٥٥/٩ قوله : (فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم أو أخر) يعني : من هذه الأمور الأربعة .

٣١٤٦ - ٤/٣٢٩ - وَحَدَّثَنَا^(١) عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ / : $\frac{١٣ ج}{ب/٧٥}$ سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَحْسِبُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنَّ كَذَا وَكَذَا ، قَبْلَ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ جَاءَ آخِرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ! كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا ، قَبْلَ كَذَا وَكَذَا | ، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ ، فَقَالَ^(٢) : « افْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

٣١٤٧ - ٥/٣٣٠ - وَحَدَّثَنَا^(١) عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكِرَوَايَةُ عِيسَى ، إِلَّا قَوْلَهُ / : لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَبِهِ رِوَايَتُهُ : $\frac{١٣ ج}{ب/٧٦}$ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

٣١٤٨ - ٦/٣٣١ - وَحَدَّثَنَا^(١) أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، قَالَ : « فَادْبَحْ وَلَا حَرَجَ » . قَالَ : ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، قَالَ : « اَرْمِ وَلَا حَرَجَ » .

٣١٤٩ - ٧/٣٣٢ - وَحَدَّثَنَا^(١) ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا / الْإِسْنَادِ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ بَيْمَنَى ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . $\frac{١٣ ج}{ب/٧٦}$

٣١٤٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

٣١٤٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

٣١٤٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

٣١٤٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

قوله : (أن النبي ﷺ بينا هو يخطب يوم النحر، فقام إليه رجل) وفي رواية : (وقف رسول الله ﷺ ، في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاء رجل) . وفي رواية : (وقف على راحلته، فطفق ناس يسألونه) ٥٦/٩

(٢) في المطبوعة : قال .

(١) زيادة في المخطوطة .

٣١٥٠ - ٨/٣٣٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازَدَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَهُوَ وَاقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، فَقَالَ : « اِرْمِ وَلَا حَرَجَ » . وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ : إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، قَالَ : « اِرْمِ وَلَا حَرَجَ » . وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ : إِنِّي أَقْضَيْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، قَالَ : « اِرْمِ وَلَا حَرَجَ » .

ج ١٣
١/٧٧

قَالَ : فَمَا رَأَيْتُهُ سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ ، إِلَّا قَالَ : « افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ » .

٣١٥١ - ٩/٣٣٤ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ : فِي الذَّبْحِ ، وَالْحَلْقِ ، وَالرَّمْيِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، فَقَالَ : « لَا حَرَجَ » .

٣١٥٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٤٣) .

٣١٥١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً (الحديث ١٧٣٤) ، تحفة الأشراف (٥٧١٣) .

وفي رواية : (وهو : واقف عند الجمرة) قال القاضي عياض : قال بعضهم : الجمع بين هذه الروايات ، أنه موقف واحد ، ومعنى خطب علمهم ، قال القاضي : ويحتمل أن ذلك في موضعين .

أحدهما : وقف على راحلته عند الجمرة ، ولم يقل في هذا خطب ، وإنما فيه أنه وقف وسئل .

والثاني : بعد صلاة الظهر يوم النحر ، وقف للخطبة . فخطب ، وهي إحدى خطب الحج المشروعة ، يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك . هذا كلام القاضي .

وهذا الاحتمال الثاني هو : الصواب ، وخطب الحج المشروعة عندنا أربع : أولها : بمكة عند الكعبة

في اليوم السابع من ذي الحجة ، والثانية : بنمرة يوم عرفة ، والثالثة : بمنى يوم النحر ، والرابعة : بمنى في الثاني من أيام التشريق ، وكلها خطبة فردة . وبعد صلاة الظهر ، إلا التي بنمرة ، فإنها خطبتان وقبل صلاة

٥٧/٩ الظهر وبعد الزوال ، وقد ذكرت أدلتها كلها ، من الأحاديث الصحيحة ، في شرح المذهب ، والله أعلم .

٥٨/٥٨ - باب : | استحباب | طواف الإفاضة يوم النحر

٣١٥٢ - ١/٣٣٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى .

قَالَ نَافِعٌ / : وَكَانَ ^(١) ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنَى ، وَيَذْكُرُ أَنَّ ^{ج ١٣} النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ .

٣١٥٣ - ٢/٣٣٦ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، قُلْتُ : أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ ^(٢) عَقَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَتَيْنَ صَلَّيَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؟ قَالَ : بِمَنَى ، قُلْتُ : فَأَتَيْنَ صَلَّيَ الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ : افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ .

٣١٥٢ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الإفاضة في الحج (الحديث ١٩٩٨) ، تحفة الأشراف (٨٠٢٤) .

٣١٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : أين يصلي الظهر يوم التروية (الحديث ١٦٥٣) و(الحديث ١٦٥٤) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : من صلى العصر يوم النفر بالأبطح (الحديث ١٧٦٣) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الخروج إلى منى (الحديث ١٩١٢) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ١١٦ (الحديث ٩٦٤) ، تحفة الأشراف (٩٨٨) .

باب : استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

٣١٥٢ - ٣١٥٣ - قوله : (أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى) هكذا صح هذا ، من رواية ابن عمر رضي الله عنه ، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ ، في حديث جابر الطويل : أنه ﷺ أفاض إلى البيت يوم النحر ، فصلى بمكة الظهر ، وذكرنا هناك الجمع بين الروايات ، والله أعلم .

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة : وأنه يستحب فعله يوم النحر ، وأول النهار . وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف ، وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، لا يصح الحج إلا به . واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر ، بعد الرمي ، والنحر ، والحلق ، فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق ، أجزاءه ولا دم عليه بالإجماع . فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق ، وأتى به بعدها أجزاءه . ولا شيء عليه عندنا . وبه قال : جمهور العلماء ، وقال مالك وأبو حنيفة : إذا تناول لزمه معه دم ، والله أعلم .

٥٩/٥٩ - باب : استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به

٣١٥٤ - ١/٣٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ
أَيُّوبَ / ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ بِالْأَبْطَحِ ^{١٣ ج} _{١/٧٨} .

٣١٥٥ - ٢/٣٣٨ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا
صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّخْصِيبَ سُنَّةً ، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ
بِالْحَصْبَةِ .

قَالَ نَافِعٌ : قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ .

٣١٥٦ - ٣/٣٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ،
حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : نَزَلُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، إِنَّمَا نَزَلَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ . ^{١٣ ج} _{١/٧٨ ب}

٣١٥٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٥٧٧) .

٣١٥٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٦٩٥) .

٣١٥٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٠٠١) .

باب : استحباب نزول المحصب يوم النفر

وصلاة الظهر وما بعدها به

٣١٥٤ - ٣١٦٣ - ذكر مسلم في هذا الباب . الأحاديث في نزول النبي ﷺ : بالأبطح يوم النفر ، وهو
المحصب . وأن أبا بكر ، وعمر ، وابن عمر ، والخلفاء رضي الله عنهم ، كانوا يفعلونه . وأن عائشة ، وابن
عباس ، كانا لا ينزلان به ، ويقولان : هو منزل اتفاقي لا مقصود . فحصل خلاف بين الصحابة رضي الله
عنهم ومذهب الشافعي ، ومالك ، والجمهور استحبابه ، اقتداء برسول الله ﷺ ، والخلفاء الراشدين ،
وغيرهم . وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه ، ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر ، والمغرب ،
والعشاء ويبيت به بعض الليل أو كله . اقتداء برسول الله ﷺ . والمحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين ،
والحصبة بفتح الحاء وإسكان الصاد ، والأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة : اسم لشيء واحد . وأصل
الخيف كلما انحدر عن الجبل ، وارتفع عن الميل .

قوله : (يوم التروية) هو الثامن من ذي الحجة ، وسبق بيانه مرات .

قوله : (أسمع لخروجه) أي : أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة .

٥٩/٩

٣١٥٧ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ | الزُّهْرَانِيُّ | ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَغْنِي : ابْنُ زَيْدٍ - . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣١٥٨ - ٥/٣٤٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَابْنَ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأُبْطَحَ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَقَالَتْ : إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ .

٣١٥٩ - ٦/٣٤١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، / وَلِاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٣١٦٠ - ٧/٣٤٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ

٣١٥٧ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، أخرجه ابن ماجه في كتاب: الحج، باب: نزول المحصب (الحديث ٣٠٦٧)، تحفة الأشراف (١٦٧٨٨)، وحديث أبي الربيع الزهراني، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٨٦٨). وحديث أبي كامل، أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: من نزل الأبطح (الحديث ٩٢٣)، تحفة الأشراف (١٦٧٨٥).

٣١٥٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٦٤٥).

٣١٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: المحصب (الحديث ١٧٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء في نزول الأبطح (الحديث ٩٢٢)، تحفة الأشراف (٥٩٤١).

٣١٦٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التحصيب (الحديث ٢٠٠٩)، تحفة الأشراف (١٢٠١٦).

قوله: (حدثنا قتيبة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب جميعاً، عن ابن عيينة. قال زهير: حدثنا سفیان بن عیینة، عن صالح بن کیسان، عن سلیمان بن یسار، ثم قال: قال أبو بكر: في رواية صالح، قال: سمعت سلیمان بن یسار) كذا هو في معظم النسخ، ومعناه: أن الرواية الأولى وهي رواية قتيبة وزهير، قالوا: فيها عن ابن عيينة، عن صالح، عن سلیمان. وأما رواية أبي بكر: ففيها عن ابن عيينة، عن صالح. قال: سمعت سلیمان. وهذه الرواية أكمل من رواية عن؛ لأن السماع يحتاج به بالإجماع، وفي العننة خلاف ضعيف، وإن كان قائلها: غير مدلس، وقد سبقت المسئلة، ووقع في بعض النسخ، قال أبو بكر: في رواية صالح، وفي بعضها قال أبو بكر: في رواية عن صالح. قال: سمعت سلیمان. ٦٠/٩ والصواب الرواية الأولى، وكذا نقلها القاضي، عن رواية الجمهور، وقال: هي الصواب.

ابن عيينة ، قال زهير : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ / خَرَجَ مِنْ مَنَى ، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قُبَّتَهُ ، فَجَاءَ فَتَزَلَّ . ج ١٣ ب ٧٩

قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ ، وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ ، قَالَ : عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣١٦١ - ٨/٣٤٣ - حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « نَزَلَ غَدَاً ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » .

٣١٦٢ - ٩/٣٤٤ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا / الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ . حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ | لَنَا | رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ بِمَنَى : « نَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » . ج ١٣ ب ٨٠

وَذَلِكَ ^(١) إِنْ قُرِئَ بِأَوَّلِهِ كِنَانَةَ خَالَفَتْ ^(٢) عَلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، أَنْ لَا يَنَاجِحُوهُمْ ، وَلَا يُيَاغِعُوهُمْ ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَعْنِي ، بِذَلِكَ ، الْمُحَصَّبَ .

٣١٦١ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ : التَّوْحِيدِ ، بَابُ : فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ (الْحَدِيثُ ٧٤٧٩) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٥٣١٨) .

٣١٦٢ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ : الْحَجِّ ، بَابُ : نَزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَةَ (الْحَدِيثُ ١٥٩٠) ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ : الْمَنَاسِكِ ، بَابُ : التَّحْصِيبِ (الْحَدِيثُ ٢٠١١) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٥١٩٩) .

قوله : (وكان على ثقل النبي ﷺ) هو بفتح الثاء والقاف ، وهو : متاع المسافرين وما يحمله على دوابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ ﴾ ^(١) قوله ﷺ : (نزل إن شاء الله غداً بخيف بني كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر) أما الخيف فسبق بيانه وضبطه ، وإنما قال النبي ﷺ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) . ومعنى تقاسموا على الكفر ، تحالفوا وتعاهدوا عليه ، وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ ، وبني هاشم ، وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب ، وهو خيف بني كنانة ، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة ، وكتبوا فيها أنواعاً من الباطل ، وقطعة الرحم والكفر . فأرسل الله تعالى عليها الأرضة فأكلت كل ما فيها ، من كفر وقطعة رحم وباطل ، وتركت ما

(١) سورة : النحل ، الآية : ٧ .

(٢) سورة : الكهف ، الآية : ٢٣ .

(١) في المطبوعة : وذلك .

(٢) في المطبوعة : تحالفت .

٣١٦٣ - ١٠/٣٤٥ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْزِلُنَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، إِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، الْخَيْفَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » .

٦٠/٦٠ - باب : وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق ، والترخيص في تركه لأهل السقاية

٣١٦٤ - ١/٣٤٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو أُسَامَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى ، مِنْ أَجْلِ سَقَاتِهِ ، فَأَذِنَ لَهُ .

٣١٦٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٩٣١) .

٣١٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى (الحديث ١٧٤٥) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : يبيت بمكة ليالي منى (الحديث ١٩٥٩) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : البيوت بمكة ليالي منى (الحديث ٣٠٦٥) ، تحفة الأشراف (٧٩٣٩) .

٦١/٩ فيها من ذكر الله تعالى ، فأخبر جبريل النبي ﷺ بذلك ، فأخبر به النبي ﷺ عمه أبا طالب ، فجاء إليهم أبو طالب ، فأخبرهم ، عن النبي ﷺ بذلك ، فوجدوه كما أخبر . والقصة مشهورة . قال : بعض العلماء ، وكان نزوله ﷺ هنا ، شكراً لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء ، وعلى إظهار دين الله تعالى ، والله أعلم .

باب : وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق

والترخيص في تركه لأهل السقاية

٣١٦٤ - ٣١٦٥ - قوله : (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن نمير ، وأبو أسامة . قالا : حدثنا عبد الله ، عن نافع) هكذا هو في معظم النسخ ببلادنا ، أو كلها ، ووقع في بعض نسخ المغاربة : وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا زهير ، وأبو أسامة . فجعل زهير أبدل ابن نمير ، قال : أبو علي الغساني ، والقاضي : وقع في رواية ابن ماهان ، عن ابن سفيان ، عن مسلم ، قال : ووقع في رواية أبي أحمد الجلودي ، عن ابن سفيان ، عن زهير ، قالا : وهذا وهم ، والصواب ابن نمير ، قالا : وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده . هذا كلامهما ، وإنما ذكر خلف الواسطي في كتابه الأطراف ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن نمير ، وأبو أسامة ، ولم يذكر زهيراً .

قوله : (استأذن العباس رسول الله ﷺ ، أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له) هذا يدل ٦٢/٩

لسمثلتين :

٣١٦٥ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . [ح] ^(١) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ / ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

ج ١٣
١/٨١

٣١٦٦ - ٣/٣٤٧ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِساً مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ : مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ ، وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ! مَا بِنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلِ ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى

٣١٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي مني (الحديث ١٧٤٤) ، تحفة الأشراف (٨٠٣٣) .

٣١٦٦ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في نبذ السقاية (الحديث ٢٠٢١) ، تحفة الأشراف (٥٣٧٣) .

إحدهما : أن المبيت بمنى ليالي أيام التشريق مأمور به ، وهذا متفق عليه . لكن اختلفوا هل هو واجب ، أم سنة . وللشافعي فيه قولان : أصحهما واجب . وبه قال : مالك وأحمد . والثاني سنة . وبه قال : ابن عباس ، والحسن ، وأبو حنيفة ، فمن أوجبه أوجب الدم في تركه ، وإن قلنا : سنة ، لم يجب الدم بتركه ، لكن يستحب ، وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان للشافعي : أصحهما الواجب معظم الليل ، والثاني : ساعة .

المسئلة الثانية : يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا المبيت ، ويذهبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم ، ويجعلوه في الحياض مسبلاً للشاربين وغيرهم ، ولا يختص ذلك عند الشافعي بآل العباس رضي الله عنه ، بل كل من تولى السقاية كان له هذا ، وكذا لو أحدثت سقاية أخرى ، كان للقائم بشأنها ترك المبيت . هذا هو الصحيح ، وقال : بعض أصحابنا تختص الرخصة بسقاية العباس . وقال : بعضهم تختص بآل عباس . وقال : بعضهم تختص ، ببني هاشم من آل العباس وغيرهم . فهذه أربعة أوجه لأصحابنا أصحهما الأول ، والله أعلم .

واعلم أن سقاية العباس حق لآل العباس ، كانت للعباس في الجاهلية ، وأقرها النبي ﷺ له فهي ٦٣/٩ لآل العباس أبداً .

باب : فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها

واستحباب الشرب منها

٣١٦٦ - قوله : (قدم النبي ﷺ على راحلته ، وخلفه أسامة ، فاستسقى ، فأتيته بإناء من نبذ ، فشرب

« أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ كَذَا فَاصْنَعُوا ، فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَر بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
 رَاجِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أَسَامَةُ ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ / نَبِيذٍ فَشَرِبَ ، وَسَقَى فَضْلَهُ أَسَامَةَ ، وَقَالَ : ج ١٣
 ب/٨١

٦١/٦١ - باب : في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها

٣١٦٧ - ١/٣٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجْلَتِهَا ، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا ، قَالَ : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » .

٣١٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الجلال للبدن (الحديث ١٧٠٧) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً (الحديث ١٧١٦) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : يتصدق بجلود الهدى (الحديث ١٧١٧) ، وأخرجه فيه أيضاً ، باب : يتصدق بجلال البدن (الحديث ١٧١٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الوكالة ، باب : وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها (الحديث ٢٢٩٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : كيف تنحر البدن (الحديث ١٧٦٩) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : من جلد البدنة (الحديث ٣٠٩٩) ، وأخرجه أيضاً فيه كتاب : الأصاحي ، باب : جلود الأصاحي (الحديث ٣١٥٧) ، تحفة الأشراف (١٠٢١٩) .

وسقى فضله أسامة ، وقال : أحسنتم ، وأجملتكم كذا ، فاصنعوا هذا الحديث فيه دليل للمساائل التي ترجمت عليها ، وقد اتفق أصحابنا على : أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نبيذ سقاية العباس . لهذا الحديث . وهذا النبيذ ماء محلى بزبيب أو غيره ، بحيث يطيب طعمه ، ولا يكون مسكراً ، فأما إذا طال زمنه وصار مسكراً ، فهو حرام .

وقوله ﷺ : (أحسنتم وأجملتكم) معناه : فعلتم الحسن الجميل ، فيؤخذ منه استحباب الشاء على أصحاب السقاية ، وكل صانع جميل ، والله أعلم .

باب : الصدقة بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها

ولا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها

٣١٦٧ - ٣١٧١ - قوله : (عن علي رضي الله عنه ، قال : أمرني رسول الله ﷺ ، أن أقوم على بدنه ، وأن أتصدق بلحومها ، وجلودها ، وأجلتها ، وأن لا أعطي الجزار منها شيئاً . وقال : نحن نعطيها من عندنا) قال : ٦٤/٩
 أهل اللغة : سميت البدنة لعظمها . ويطلق على الذكر والأنثى ، ويطلق على الإبل والبقر والغنم . هذا قول : أكثر أهل اللغة ، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث ، وكتب الفقه ، في الإبل خاصة . وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها : استحباب سوق الهدى ، وجواز النيابة في نحره ، والقيام عليه ، وتفرقته ، وأنه يتصدق بلحومها ، وجلودها ، وجلالها ، وأنها تجل ، واستحبوا أن يكون جلاً حسناً ، وأن لا يعطى الجزار منها ؛ لأن

٣١٦٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ / الْجَزَرِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . ١٣ ج ١/٨٢

٣١٦٩ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، وَقَالَ إِسْحَقُ | بْنُ إِبْرَاهِيمَ | : أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَاذِرِ .

٣١٧٠ - ٤/٣٤٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ |بْنِ مَيْمُونٍ | ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا^(١) الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ : أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي

٣١٦٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٦٧).

٣١٦٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٦٧).

٣١٧٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٦٧).

عطيته عوض عن عمله، فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز وفيه جواز الاستحجار على النحر ونحوه. ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي، ولا الأضحية، ولا شيء من أجزائها؛ لأنها لا ينتفع بها في البيت ولا بغيره. سواء كانا تطوعاً، أو واجبتين، لكن إن كانا تطوعاً، فله الانتفاع بالجلد وغيره، باللبس وغيره، ولا يجوز إعطاء الجزء منها شيئاً، بسبب جزارته. هذا مذهبنا، وبه قال: عطاء، والنخعي، ومالك وأحمد، وإسحق، وحكي ابن المنذر، عن ابن عمر، وأحمد، وإسحق: أنه لا بأس ببيع جلد هديه، ويتصدق بثمنه. قال: ورخص في بيعه أبو ثور. وقال النخعي والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به الغربال، والمنخل، والفأس، والميزان، ونحوها. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعطي الجزار جلدها. وهذا منابذ للسنة، والله أعلم.

قال القاضي: التجليل سنة، وهو عند العلماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف. قال: وممن رآه مالك، والشافعي، وأبو ثور، وإسحق. قالوا: ويكون بعد الإشعار لثلاً يتلطح بالدم. قالوا: ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدي، وكان بعض السلف يجلل بالوشى، وبعضهم بالحبرة، وبعضهم بالقباطي والملاحف والأزر، قال مالك: وتشق على الأسنمة إن كانت قليلة الثمن لثلاً تسقط. قال مالك: وما علمت من ترك ذلك، إلا ابن عمر استبقاء للشباب؛ لأنه كان يجلل الجلال المرتفعة من الإنماط. والبرود، والحبر. قال: وكان لا يجلل، حتى يعدو من منى إلى عرفات. قال: وروى عنه: أنه كان يجلل من ذي الحليفة، وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها، فإذا مشى ليلة نزعها. فإذا كان يوم

طَالِبٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ / ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا ، لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجَلَالَهَا ، فِي الْمَسَاكِينِ ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا .

٣١٧١ - ٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ : أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ . بِمِثْلِهِ .

٦٢/٦٢ - باب : الاشتراك في الهدى ، | وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة |

٣١٧٢ - ١/٣٥٠ - وَحَدَّثَنَا / قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ ، الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

٣١٧٣ - ٢/٣٥١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ

٣١٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣١٦٧) .

٣١٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب : الضحايا ، باب : في البقر والجزور ، عن كم تجزى (الحديث ٢٨٠٩) وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة (الحديث ٩٠٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأضاحي ، باب : ما جاء في الاشتراك في الأضحية (الحديث ١٥٠٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الأضاحي ، باب : عن كم تجزى البدنة والبقرة (الحديث ٣١٣٢) ، تحفة الأشراف (٢٩٣٣) .

٣١٧٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٧٣٤) .

عرفة جللها ، فإذا كان عند النحر نزعها ، لثلا يصيبها الدم . قال مالك : أما الجبل فينزع في الليل ، لثلا يخرقها الشوك . قال : واستحب إن كانت الجلال مرتفعة ، أن يترك شقها ، وأن لا يجللها حتى يغدو إلى عرفات ، فإن كانت بضمن يسير ، فمن حين يحرم يشق ويجلل . قال القاضي : وفي شق الجلال على الأسنمة فائدة أخرى ، وهي إظهار الإشعار لثلا يستتر تحتها ، وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال ، وهكذا قاله : العلماء ، وكان ابن عمر أولاً يكسوها الكعبة ، فلما كسيت الكعبة تصدق بها ، والله أعلم .

باب : جواز الاشتراك في الهدى وإجزاء البدنة والبقرة

كل واحدة منهما عن سبعة

٣١٧٢ - ٣١٧٩ - قوله : (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ عام ٦٦/٩ الحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة) وفي الرواية الأخرى : (خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ .

٣١٧٤ - ٣/٣٥٢ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَفَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ / ^{١٣ ج}ب/٨٣ .

٣١٧٥ - ٤/٣٥٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ : أَيُّشْتَرِكَ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرِكَ فِي الْجَزُورِ ؟ قَالَ : مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ .

٣١٧٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٨٤) .

٣١٧٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٥) .

بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ ، أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة). وفي الرواية الأخرى: (اشتركنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة). في هذه الأحاديث دلالة لجواز الاشتراك في الهدي ، وفي المسئلة خلاف بين العلماء ، فمذهب الشافعي جواز الاشتراك في الهدي سواء كان تطوعاً أو واجباً ، وسواء كانوا كلهم متقربين ، أو بعضهم يريد القرية ، وبعضهم يريد اللحم ، ودليله هذه الأحاديث . وبهذا قال : أحمد ، وجمهور العلماء ، وقال داود ، وبعض المالكية : يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب . وقال : مالك لا يجوز مطلقاً . وقال : أبو حنيفة يجوز إن كانوا كلهم متقربين ، وإلا فلا .

وأجمعوا على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها . وفي هذه الأحاديث أن البدنة تجزي عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، وتقوم كل واحدة مقام سبع شياه ، حتى لو كان على المحرم سبعة دماء ، بغير جزاء الصيد . وذبح عنها بدنة ، أو بقرة أجزاء عن الجميع .

قوله : (فقال رجل لجابر : أيشتريك في البدنة ما يشتريك في الجزور ، قال : ما هي إلا من البدن) قال ٦٧/٩ العلماء : الجزور بفتح الجيم ، وهي : البعير . قال القاضي : وفرق هنا بين البدنة والجزور ؛ لأن البدنة والهدي ، ما ابتدئ إهداؤه عند الإحرام . والجزور ما اشتري بعد ذلك لينحر مكانها ، فتوهم السائل أن هذا أحق في الاشتراك ، فقال : في جوابه : الجزور لما اشتريت للنسك . صار حكمها كالبدن .

وقوله : (ما يشتريك في الجزور) هكذا في النسخ ما يشتريك وهو صحيح ، ويكون ما بمعنى من ، وقد جاز ذلك في القرآن وغيره ، ويجوز أن تكون مصدرية ، أي : اشتراكاً ، كالاشتراك في الجزور .

وَحَضَرَ جَابِرُ الْحُدَيْبِيَّةِ ، قَالَ : نَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً ، اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ .

٣١٧٦ - ٥/٣٥٤ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ / : فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نُهْدِيَ ، وَيَجْتَمِعَ النَّفَرُ مَنَا فِي الْهَدْيَةِ ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُلُوا مِنْ حَجِّهِمْ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

ج ١٣
١/٨٤

٣١٧٧ - ٦/٣٥٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا نَتَمَتُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ ، فَتَذْبِجُ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، نَشْتَرِكُ فِيهَا .

٣١٧٨ - ٧/٣٥٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةً يَوْمَ النَّحْرِ .

٣١٧٩ - ٨/٣٥٧ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .

٣١٧٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٥) .

٣١٧٧ - أخرجه أبو داود في كتاب : الضحايا ، باب : في البقرة والجزور ، عن كم يجزىء (الحديث ٢٨٠٧) ، تحفة الأشراف (٢٤٣٥) .

٣١٧٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٦) .

٣١٧٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٦) .

قوله : (فأمرنا إذا حللنا أن نهدي ، ويجتمع النفر منا في الهدية ، وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم) في هذا فوائد منها : وجوب الهدى على المتمتع ، وجواز الاشتراك في البدنة الواجبة ؛ لأن دم التمتع واجب ، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب . خلاف ما قاله : مالك كما قدمناه عنه قريباً ، وفيه دليل لجواز ذبح هدي لمتع بعد التحلل من العمرة ، وقبل الإحرام بالحج . وفي المسئلة خلاف وتفصيل ، فمذهبنا أن دم التمتع إنما يجب إذا فرغ من العمرة ، ثم أحرم بالحج ، فإحرام الحج يجب بالدم . وفي وقت جوازه ثلاثة أوجه ، الصحيح الذي عليه الجمهور : أنه يجوز بعد فراغ العمرة ، وقبل الإحرام بالحج ، والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج ، والثالث يجوز بعد الإحرام بالعمرة ، والله أعلم .

قوله : (عن جابر بن عبد الله قال : كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعمرة ، فنذبح البقرة عن سبعة) هذا ٦٨/٩ فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين ، أن لفظ كان لا يقتضي التكرار ؛ لأن إحرامهم بالتمتع بالعمرة إلى الحج مع النبي ﷺ ، إنما وجد مرة واحدة ، وهي : حجة الوداع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ح وَحَدَّثَنِي / سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ : عَنْ عَائِشَةَ ، بَقْرَةً فِي حَجَّتِهِ .

٦٣/٦٣ - باب : نحر البدن قياماً مقيدة

٣١٨٠ - ١/٣٥٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ رِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ بَارَكَةً ، فَقَالَ : ابْعَثْهَا قَائِمَةً^(١) مُقَيَّدَةً ، سَنَةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ .

٦٤/٦٤ - باب : استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ،

واستحباب تقليده وقتل القلائد ، وأن باعته لا يصير محرماً ،

ولا يحرم عليه شيء بذلك

٣١٨١ - ١/٣٥٩ - وَحَدَّثَنِي^(٢) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .

٣١٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : نحر الإبل مقيدة (الحديث ١٧١٣) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : كيف تنحر البدن (الحديث ١٧٦٨) ، تحفة الأشراف (٦٧٢٢) .

٣١٨١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : قتل القلائد للبدن والبقر (الحديث ١٦٩٨) ، وأخرجه أبو داود =

باب : استحباب نحر الإبل قياماً معقولة

٣١٨٠ - قوله : (ابعتها قياماً مقيدة سنة نبيكم ﷺ) أي : المقيدة المعقولة ، فيستحب نحر الإبل ، وهي قائمة معقولة اليد اليسرى . صح في سنن أبي داود ، عن جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ ، وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى ، قائمة على ما بقي من قوائمها . إسناده على شرط مسلم . أما البقر والغنم ، فيستحب أن تذبح مضجعة على جنبها الأيسر ، وترك رجلها اليمنى ، وتشد قوائمها الثلاث .

وهذا الذي ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة . هو : مذهب الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، والجمهور . وقال أبو حنيفة والثوري : يستوي نحرها قائمة ، وباركة في الفضيلة ، وحكي القاضي ، عن طاوس : أن نحرها بركة أفضل ، وهذا مخالف للسنة ، والله أعلم .

باب : استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه

واستحباب تقليده وقتل القلائد وأن باعته لا يصير محرماً

ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك

٣١٨١ - ٣١٩٤ - قولها : (كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً

(٢) في المطبوعة : وحدثننا .

(١) في المطبوعة : قياماً .

ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَمْرَةَ / بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَقْبِلُ فَلَائِدَ هَدْيِهِ ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ .

٣١٨٢ - ٢/٠٠٠ وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَلَةُ | بْنُ يَحْيَى| ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٣١٨٣ - ٣/٣٦٠ وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا^(١) سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ / عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْ ، أَقْبِلُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَنْحَوِرُ .

٣١٨٤ - ٤/٣٦١ وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،

في كتاب : المناسك ، باب : من بعث بهديه وأقام (الحديث ١٧٥٨) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : قتل القلائد (الحديث ٢٧٧٤) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : تقليد البدن (الحديث ٣٠٩٤) ، تحفة الأشراف (١٦٥٨٢) .

٣١٨٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٣١) .

٣١٨٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٨٦٤) .

٣١٨٤ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : هل يوجب تقليد الهدى إحراماً (الحديث ١٧٤٨٧) .

مما يجتنب المحرم) فيه دليل على استحباب الهدى إلى الحرم ، وأن من لم يذهب إليه ، يستحب له بعثه مع غيره ، واستحباب تقليده وإشعاره ، كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه ، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الإشعار ، ومذهبنا ومذهب الجمهور : استحباب الإشعار ، والتقليد في الإبل والبقر ، وأما الغنم فيستحب فيها التقليد وحده .

وفيه : استحباب قتل القلائد ، وفيه : أن من بعث هديه لا يصير محرماً ، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا حكاية رويت عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبیر ، وحكاها الخطابي عن أهل الرأي أيضاً : أنه إذا فعله لزمه اجتناب ٧٠/٩ ما يجتنبه المحرم ، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام . والصحيح ما قاله : الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة .

عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ ، ثُمَّ لَا يَعْزِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ .

٣١٨٥ - ٥/٣٦٢ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : فَتَلْتُ قَلَائِدَ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ / شَيْءٌ كَانَ لَهُ جَلًّا .

١٣ ج
١/٨٦

٣١٨٦ - ٦/٣٦٣ - وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، وَأَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَذِي ، أَقْبِلُ قَلَائِدَهَا بِيَدَيَّ ، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ ، لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ .

٣١٨٧ - ٧/٣٦٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، قَالَتْ : أَنَا فَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدَنَا ، فَأَصْبَحَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا ، يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي / الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ .

١٣ ج
١/٨٦

٣١٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من أشعر وقلد بذِي الحليفة ثم أحرم (الحديث ١٦٩٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إشعار البدن (الحديث ١٦٩٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: من بعث بهدية وأقام (الحديث ١٧٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: تقليد الإبل (الحديث ٢٧٨٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إشعار الهدي (الحديث ٢٧٧١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: إشعار البدن (الحديث ٣٠٩٨)، تحفة الأشراف (١٧٤٣٣).

٣١٨٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧٤٤٤).

٣١٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: القلائد من العهن (الحديث ١٧٠٥) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: من بعث بهدية وأقام (الحديث ١٧٥٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: ما يقتل منه القلائد (الحديث ٢٧٧٩)، تحفة الأشراف (١٧٤٦٦).

قولها: (فتلت قلائد بدن رسول الله ﷺ بيدي، ثم أشعرها وقلدها، ثم بعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة. فما حرم عليه شيء كان له حلالاً) فيه دليل على استحباب الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن، وكذلك البقر وفيه: أنه إذا أرسل هديه أشعره وقلده من بلده، ولو أخذه معه آخر التقليد والإشعار، إلى حين يحرم من الميقات، أو من غيره.

قولها: (أنا فتلت تلك القلائد من عهن) هو: الصوف، وقيل: الصوف المصبوغ ألواناً.

٣١٨٨ - ٨/٣٦٥ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ ، فَيَبْعُثُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ فِينَا حَلَالًا .

٣١٨٩ - ٩/٣٦٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : رُبَّمَا قَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَيَقْلُدُ هَدْيَهُ ثُمَّ يَبْعُثُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ .

٣١٩٠ - ١٠/٣٦٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، / وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ ١٣ ج ١/٨٧ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا . فَقْلُدَهَا .

٣١٩١ - ١١/٣٦٨ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا^(١) عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنِي

٣١٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ١٧٠٣) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في تقليد الغنم (الحديث ٩٠٩) بنحوه ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : قتل القلائد (الحديث ٢٧٧٨) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : تقليد الغنم (الحديث ٢٧٨٤) (والحديث ٢٧٨٨) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : هل يوجب تقليد الهدي إحراماً (الحديث ٢٧٩٦) ، تحفة الأشراف (١٥٩٨٥) .

٣١٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ١٧٠٢) بنحوه ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : قتل القلائد (الحديث ٢٧٧٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : تقليد البدن (الحديث ٣٠٩٥) ، تحفة الأشراف (١٥٩٤٧) .

٣١٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ١٧٠١) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في الإشعار (الحديث ١٧٥٥) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ٢٧٨٥) (والحديث ٢٧٨٦) (والحديث ٢٧٨٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : تقليد الغنم (الحديث ٣٠٩٦) ، تحفة الأشراف (١٥٩٤٤) .

٣١٩١ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ٢٧٨٩) ، تحفة الأشراف (١٥٩٣١) .

قولها : (أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى البيت غنماً ، فقلدها) . فيه دلالة لمذهبنا ومذهب الكثيرين : ٧١/٩ أنه يستحب تقليد الغنم . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يستحب . بل خصا التقليد بالإبل والبقر ، وهذا الحديث صريح في الدلالة عليهما .

مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نُقْلِدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

٣١٩٢ - ١٢/٣٦٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ / : | أَنَّهَا | أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيِي ، فَكَتَبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ ، قَالَتْ عَمْرَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ .

٣١٩٣ - ١٣/٣٧٠ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ / مَسْرُوقٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ : كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا ، وَمَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ .

٣١٩٤ - ١٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ . ح وَحَدَّثَنَا

٣١٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : من قلد القلائد بيده (الحديث ١٧٠٠) بنحوه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الوكالة ، باب : الوكالة في البدن وتعاهدا (الحديث ٢٣١٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : هل يوجب تقليد الهدى إحراماً (الحديث ٢٧٩٢) ، تحفة الأشراف (١٧٨٩٩) .

٣١٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : تقليد الغنم (الحديث ١٧٠٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : قتل القلائد (الحديث ٢٧٧٦) ، تحفة الأشراف (١٧٦١٦) .

٣١٩٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣١٩٣) .

قوله : (حدثنا محمد بن جحادة) هو بجيم مضمومة ، ثم حاء مهملة مخففة .

قوله : (عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها أخبرته ، أن ابن زياد كتب إلى عائشة ، أن عبد الله بن عباس ، قال : من أهدي هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج) . هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم : أن ابن زياد قال : أبو علي الغساني ، والمازري ، والقاضي ، وجميع المتكلمين على صحيح مسلم ، هذا غلط ، وصوابه أن زياد بن أبي سفيان ، وهو : المعروف بزياد بن أبيه ، وهكذا وقع على الصواب في صحيح البخاري ، والموطأ ، وسنن أبي داود ، وغيرها من الكتب المعتمدة ؛ ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة ، والله أعلم .

ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِمِثْلِهِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٦٥/٦٥ - باب : جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

٣١٩٥ - ١/٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ
الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » .
قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا . وَيْلَكَ ! » فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ .

٣١٩٦ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا الْمُعْصِرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ ، عَنْ
أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً .

٣١٩٧ - ٣/٣٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَامِ بْنِ
مُنْبِهِ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا :
بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَيْلَكَ ! ارْكَبْهَا » . فَقَالَ : بَدَنَةٌ ، يَا
رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « وَيْلَكَ ! ارْكَبْهَا ، | وَيْلَكَ ! ارْكَبْهَا | » .

٣١٩٨ - ٤/٣٧٣ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسَرِيحُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا

٣١٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : ركوب البدن (الحديث ١٦٨٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب :
الوصايا ، باب : هل يتنفع الواقف بوقفه (الحديث ٢٧٥٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأدب ، باب : ما جاء في قول
الرجل : ويلك (الحديث ٦١٦٠) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في ركوب البدن
(الحديث ١٧٦٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : ركوب البدنة (الحديث ٢٧٩٨) ، تحفة
الأشراف (١٣٨٠١) .

٣١٩٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٨٩٣) .

٣١٩٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٤٧٥٩) .

٣١٩٨ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : ركوب البدنة لمن جهده المشي (الحديث ٢٨٠٠) ، تحفة
الأشراف (٣٩٦) .

باب : جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

٣١٩٥ - ٣٢٠٢ - قوله : (أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها ، قال : يا رسول الله إنها
بدنة . قال : اركبها . ويلك في الثانية ، أو في الثالثة) وفي الرواية الأخرى : (ويلك اركبها ، ويلك اركبها) ٧٣/٩

حُمَيْدٌ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ^(١) ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : وَأُظْنِي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » . فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، قَالَ : « ارْكَبْهَا » . مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

٣١٩٩ - ٥/٣٧٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ / مُسْعِرٍ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِبَدَنَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ ، فَقَالَ : « وَإِنْ » .

٣٢٠٠ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ ، عَنْ مُسْعِرٍ ، حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ

٣١٩٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٥٤) .

٣٢٠٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٥٤) .

وفي رواية جابر : (اركبها بالمعروف ، إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرها) . هذا دليل على ركوب البدنة المهداة ، وفيه مذاهب . مذهب الشافعي : أنه يركبها إذا احتاج ، ولا يركبها من غير حاجة ، وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار ، وبهذا قال : ابن المنذر ، وجماعة ، وهو رواية ، عن مالك ، وقال : عروة بن الزبير ، ومالك في الرواية الأخرى ، وأحمد ، وإسحاق له ركوبها من غير حاجة ، بحيث لا يضرها ، وبه قال : أهل الظاهر . وقال أبو حنيفة : لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً . وحكي القاضي ، عن بعض العلماء : أنه أوجب ركوبها المطلق لأمر ، ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البهيمة ، والسائبة والوصيلة ، والحامي ، وإهمالها بلا ركوب دليل الجمهور ، أن رسول الله ﷺ أهدي ، ولم يركب هديه ، ولم يأمر الناس بركوب الهدايا ، ودليلنا على عروة وموافقيه ، رواية جابر المذكورة ، والله أعلم .

وأما قوله ﷺ : (ويلك اركبها) فهذه الكلمة أصلها لمن وقع في هلكة ، فقيل ؛ لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد ، وقيل : هي كلمة تجري على اللسان ، وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولاً ، بل تدعم بها العرب كلامها . كقولهم : لا أم له لا أب له تربت يداه ، قاتله الله ، ما أشجع ، وعقري حلقي ، وما أشبه ذلك . وقد سبقت هذه اللفظة مستوفاة في كتاب الطهارة في تربت يداك .

قوله : (حدَّثنا هشيم) ، قال : أخبرنا حميد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : وأظنني قد سمعته من أنس) القائل : وأظنني قد سمعته من أنس ، هو : حميد . ووقع في أكثر النسخ ، وأظنني بنونين ، وفي بعضها ٧٤/٩ وأظنني بنون واحدة ، وهي لغة .

قوله : (قال : إنها بدنة ، أو هدية . فقال : وإن) هكذا هو في جميع النسخ ، وإن فقط . أي : وإن كانت بدنة ، والله أعلم .

الْأَخْنَسِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدَنَةِ ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ^(١).

٣٢٠١ - ٧/٣٧٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، يَسْأَلُ^(٢) عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « اِرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِثَتْ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » .

٣٢٠٢ - ٨/٣٧٦ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ^(٣) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / يَقُولُ : « اِرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » .

١٣٥
١/٩٠

٦٦/٦٦ - باب : ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق

٣٢٠٣ - ١/٣٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَدَلِيُّ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَسِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ ، قَالَ : وَانْطَلَقَ سِنَانٌ مَعَهُ بِدَنَةٍ يَسُوقُهَا ، فَأَزْحَفَتْ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ ، فَعَبِي بِشَانِهَا ، إِنَّ هِيَ أُبْدِعَتْ كَيْفَ

٣٢٠١ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في ركوب البدن (الحديث ١٧٦١) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : ركوب البدنة بالمعروف (الحديث ٢٨٠١) ، تحفة الأشراف (٢٨٠٨) .

٣٢٠٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٩٥٤) .

٣٢٠٣ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ (الحديث ١٧٦٣) ، تحفة الأشراف (٦٥٠٣) .

باب : ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق

٣٢٠٣ - ٣٢٠٥ - قوله : (عن أبي التياح الضبيعي) التياح بمثناة فوق ، ثم مثناة تحت ، وبحاء مهملة . والضبيعي بضاد معجمة مضمومة ، وباء موحدة مفتوحة . اسمه يزيد بن حميد البصري ، منسوب إلى بني ٧٥/٩ ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن آقصى بن رعي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، قال السمعاني : نزل أكثر هذه القبيلة البصرة ، وكانت بها محلة تنسب إليهم .

قوله : (وانطلق بيدنة يسوقها ، فأزحفت عليه) هو يفتح الهمزة وإسكان الزاي ، وفتح الحاء المهملة . هذا رواية المحدثين لا خلاف بينهم فيه ، قال الخطابي : كذا يقوله : المحدثون . قال : وصوابه والأجود ،

يَأْتِي بِهَا ، فَقَالَ : لَئِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِيزَنَّ عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَأَصْحَيْتُ ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْبَطْحَاءَ قَالَ : انْطَلِقْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ نَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ ، فَقَالَ : عَلَى الْخَيْرِ سَقَطَتْ ، بَعَثَ / رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمَرَهُ فِيهَا ، قَالَ : فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبَدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا ؟ قَالَ : « انْحَرَهَا ، ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا ، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفَّتِكَ » .

ج ١٣
ب ٩٠

فأزحفت، بضم الهمزة، يقال: زحف البعير. إذا قام وأزحفه، وقال: الهروي وغيره يقال: أزحف البعير، وأزحفه السير بالألف فيهما، وكذا قال: الجوهري وغيره، يقال: زحف البعير، وأزحف لغتان، وأزحفه السير، وأزحف الرجل وقف بعيره، فحصل أن إنكار الخطابي ليس بمقبول بل الجميع جائز. ومعنى: أزحف وقف من الكلال والإعياء.

قوله: (فعي بشأنها إن هي أبدعت كيف يأتي بها) أما قوله: فعى، فذكر صاحب المشارق والمطالع، أنه روي على ثلاثة أوجه: أحدها وهي رواية الجمهور، فعىي بياءين من الإعياء، وهو العجز. ومعناه: عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق كيف يعمل بها. والوجه الثاني فعى بياء واحدة مشددة، وهي لغة بمعنى الأولى. والوجه الثالث فعنى بضم العين وكسر النون، من العناية بالشئ والاهتمام به.

وأما قوله: (أبدعت) فبضم الهمزة وكسر الدال وفتح العين، وإسكان التاء. ومعناه: كلت، وأعيت، ووقفت. قال: أبو عبيد، قال: بعض الأعراب، لا يكون الإبداع إلا بظلع.

وأما قوله: (كيف يأتي لها) ففي بعض الأصول لها، وفي بعضها بها. وكلاهما صحيح.

قوله: (لئن قدمت البلد لأستحفين عن ذلك) وقع في معظم النسخ قدمت البلد. وفي بعضها قدمت الليلة، وكلاهما صحيح. وفي بعض النسخ عن ذلك، وفي بعضها عن ذاك بغير لام. وقوله: لأستحفين بالحاء المهملة، وبالفاء. ومعناه: لأسألن سؤالاً بليغاً عن ذلك. يقال: أحفى في المسئلة، إذا ألح فيها وأكثر منها.

٧٦/٩ قوله: (فأضحيت) هو: بالضاد المعجمة، وبعد الحاء ياء مثناة تحت. قال: صاحب المطالع، معناه: صرت في وقت الضحى.

قوله: أن ابن عباس حين سأله (قال: على الخير سقطت) فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض مبادحته للحاجة. وإنما ذكر ابن عباس ذلك ترغيباً للسامع في الاعتناء بخبره، وحثاً له على الاستماع له، وأنه علم محقق.

قوله: (يا رسول الله كيف أصنع؟ بما أبدع علي منها. قال: انحرها، ثم اصبغ نعلها في دمها، ثم اجعله على صفحتها، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفتك) فيه فوائد: منها أنه إذا عطب الهدي وجب ذبحه، وتخليته للمساكين، ويحرم الأكل منها عليه، وعلى رفته الذين معه في الركب. سواء كان

٣٢٠٤ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ - ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِثَمَانَ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، وَلَمْ / يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ .

٣٢٠٥ - ٣/٣٧٨ - حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ

٣٢٠٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٠٣).

٣٢٠٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: في الهدى إذا عطب (الحديث ٣١٠٥)، تحفة الأشراف (٣٥٤٤).

الرفيق مخالطاً له، أو في جملة الناس من غير مخالطة؛ والسبب في نهيه قطع الذريعة، لثلاث يتوصل بعض الناس إلى نحره، أو تعييبه قبل أوانه. واختلف العلماء في الأكل من الهدى إذا عطب، فنحره. فقال الشافعي: إن كان هدي تطوع، كان له أن يفعل فيه ما شاء، من بيع، وذبح، وأكل، وإطعام، وغير ذلك. وله تركه، ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه ملكه. وإن كان هدياً منذوراً لزمه ذبحه، فإن تركه حتى هلك لزمه ضمانه، كما لو فرط في حفظ الوديعه حتى تلفت، فإذا ذبحه غمس نعله التي قلده إياها في دمه، وضرب بها صفحة سنامه، وتركه موضعه ليعلم من مر به أنه هدي، فيأكله، ولا يجوز للمهدي، ولا لسائق هذا الهدى، وقائده. الأكل منه. ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً؛ لأن الهدى مستحق للمساكين، فلا يجوز لغيرهم، ويجوز للفقراء من غير أهل هذه الرفقة، ولا يجوز للفقراء الرفقة.

وفي المراد بالرفقة: وجهان لأصحابنا:

أحدهما: أنهم الذين يخالطون المهدي في الأكل، وغيره دون باقي القافلة.

والثاني: وهو الأصح، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص الشافعي، وكلام جمهور أصحابنا: أن المراد بالرفقة جميع القافلة؛ لأن السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيبيهم إياه. وهذا موجود في جميع القافلة، فإن قيل: إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله، وترك في البرية. كان طعمة للسباع. وهذا إضاعة مال. قلنا: ليس فيه إضاعة، بل العادة الغالبة أن سكان البوادي، وغيرهم يتبعون منازل ٧٧/٩ الحج، لالتقاط ساقطة ونحوه. وقد تأتي قافلة في أثر قافلة، والله أعلم.

والرفقة بضم الراء، وكسرهما لغتان مشهورتان.

قوله: في حديث ابن عباس رضي الله عنه: (بعث رسول الله ﷺ بست عشرة بدنة) وفي الرواية الأخرى: بثمان عشرة بدنة. يجوز أنهما قضيتان، ويجوز أن تكون قضية واحدة. والمراد ثمان عشرة، وليس في قوله: ست عشرة نفى الزيادة؛ لأنه مفهوم عدد، ولا عمل عليه. والله أعلم.

قَتَادَةَ ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ دُؤَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَثُّ مَعَهُ بِالْبَدَنِ ثُمَّ يَقُولُ : « إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَخَشِيتُ عَلَيْهِ مَوْتًا ، فَأَنْحَرَهَا ، ثُمَّ اغْمَسَ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرَبَ بِهِ صَفْحَتَهَا ، وَلَا تَطْعَمُهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَيْتِكَ » / ١٣ ج
ب/٩١

٦٧/٦٧ - باب : [وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]^(١)

٣٢٠٦ - ١/٣٧٩ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » .

قَالَ زُهَيْرٌ : يَنْصَرِفُونَ كُلُّ وَجْهِ ، وَلَمْ يَقُلْ : فِي .

٣٢٠٧ - ٢/٣٨٠ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ / ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ . ١٤ ج
١/٢

٣٢٠٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الوداع (الحديث ٢٠٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: طواف الوداع (الحديث ٣٠٧٠)، تحفة الأشراف (٥٧٠٣).

٣٢٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطهارة، باب: المرأة تحيض بعد الإفاضة (الحديث ٣٢٩) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحج، باب: طواف الوداع (الحديث ١٧٥٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت (الحديث ١٧٦٠) بنحوه، تحفة الأشراف (٥٧١٠).

باب : وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

٧٨/٩ - ٣٢٠٦ - ٣٢١٦ - قوله ﷺ : (لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت) فيه دلالة لمن قال: بوجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه لزمه دم، وهو الصحيح في مذهبنا. وبه قال: أكثر العلماء منهم الحسن البصري، والحكم، وحماد، والثوري، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. وقال: مالك، وداود، وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن مجاهد روايتان كالمذهبيين.

قوله: (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت. إلا أنه خفف عن المرأة الحائض) هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض، وسقوطه عنها، ولا يلزمها دم بتركه. هذا مذهب الشافعي، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد، والعلماء كافة، إلا ما حكاه ابن المنذر، عن عمر وابن عمر، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع دليل الجمهور. هذا الحديث. وحديث صفية المذكور بعده.

(١) في المخطوطة: باب: لا ينفرون أحد حتى يطوف بالبيت.

٣٢٠٨ - ٣/٣٨١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : تَقْتَبِي أَنْ تَصْدَرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِمَّا لَا ، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ ، هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ ، وَهُوَ يَقُولُ / : مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ .

ج ١٤
ب ٢

٣٢٠٩ - ٤/٣٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ : أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَذَكَرْتُ حَيْضَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحَاسِبُتُنَا هِيَ ؟ » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلْتَنْفِرْ » .

٣٢١٠ - ٥/٣٨٣ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ / : ج ١٤
ب ٣

٣٢٠٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٦٩٩) .

٣٢٠٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الحائض تنفر قبل أن تودع (الحديث ٣٠٧٢) ، تحفة الأشراف (١٦٥٨٧) .

٣٢١٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٢٦) .

قوله : (فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الأنصارية) هو بكسر الهمزة ، وفتح اللام ، وبالإمالة الخفيفة هذا هو الصواب المشهور . وقال القاضي : ضبطه الطبري والأصيلي . أمالي بكسر اللام . قال : والمعروف في كلام العرب فتحها ، إلا أن تكون على لغة من يميل . قال المازري : قال ابن الأنباري : قولهم : افعل هذا أما لا ، فمعناه : أفعله إن كنت لا تفعل غيره ، فدخلت ما زائدة ؛ لأن كما قال الله تعالى : ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبِشْرِ أَحَدًا﴾^(١) فافتحوا بلا عن الفعل ، كما تقول العرب إن زارك فزره . وإلا فلا هذا ما ٧٩/٩ ذكره القاضي . وقال ابن الأثير : في نهاية الغريب أصل هذه الكلمة ان وما ، فادغمت النون في الميم ، وما زائدة في اللفظ لاحكم لها . وقد أمالت العرب لا إمالة خفيفة ، قال : والعوام يشبعون أمالتها ، فتصير ألفها ياء وهو خطأ . ومعناه : إن لم تفعل هذا ، فليكن هذا . والله أعلم .

قولها : (صفية بنت حبي) بضم الحاء ، وكسرهما الضم أشهر . وفي حديثها دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض ، وإن طواف الإفاضة ركن لا بد منه ، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها ، وأن الحائض

حَدَّثَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ^(١) : طَمِئْتُ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

٣٢١١ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ | - يَعْنِي : ابْنَ سَعِيدٍ - | ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ : ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . [ح]^(٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .

٣٢١٢ - ٧/٣٨٤ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ / عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ ، قَالَتْ : فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ ؟ » . قُلْنَا : قَدْ أَفَاضَتْ ، قَالَ : « فَلَا ، إِذْنٌ » .

ج ١٤
ب ٣

٣٢١٣ - ٨/٣٨٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَعَلَّهَا تَحْسِنَا ، أَلَمْ تَكُنْ | قَدْ | طَافَتْ مَعَكُنْ بِالْبَيْتِ ؟ » . قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : « فَأَخْرُجَنَّ » .

٣٢١١ - حديث قتيبة أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة (الحديث ٩٤٣)، تحفة الأشراف (١٧٥١٢). وحديث زهير بن حرب وحديث محمد بن المثنى انفرد بهما مسلم، تحفة الأشراف (١٧٤٧٤)، (١٧٤٨٨).

٣٢١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الزيارة يوم النحر (الحديث ١٧٣٣) تعليقاً، تحفة الأشراف (١٧٤٣٧).

٣٢١٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: المرأة تحيض بعد الإفاضة (الحديث ٣٢٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحيض، باب: المرأة تحيض بعد الإفاضة (الحديث ٣٨٩)، تحفة الأشراف (١٧٩٤٩).

٨٠/٩ تقيم له حتى تطهر. فإن ذهبت إلى وطنها قبل طواف الإفاضة بقيت محرمة. وقد سبق حديث صفية هذا، وبيان إحرامه وضبطه. ومعناه: وفقهه في أوائل كتاب الحج، في باب بيان وجوه الإحرام بالحج.

(١) في المطبوعة: قالت.

(٢) ساقطة في المخطوطة.

٣٢١٤ - ٩/٣٨٦ - وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا ^(١) يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ، عَنِ / الْأَوْزَاعِيِّ ج ١٤ / ١/٤ - لَعَلَّهُ قَالَ - | عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالُوا : إِنَّهَا حَائِضٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : «وَأَنَّهَا لَحَابِسَتُنَا ؟» . قَالُوا ^(٢) : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ، قَالَ : « فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ » .

٣٢١٥ - ١٠/٣٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ ، إِذَا صَفِيَّةُ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَثِيبَةً / حَزِينَةً ، فَقَالَ : «عَقْرَى ! حَلَقَى ! إِنَّكَ لَحَابِسَتُنَا» ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : « أَكُنْتَ أَقْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَانْفِرِي » .

٣٢١٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٧٤٣) .

٣٢١٥ - أخرجه البخاري في كتاب : الطلاق ، باب : قول الله تعالى : «ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن» (الحديث ٥٣٢٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأدب ، باب : قول النبي ﷺ : «تربت يمينك» و«عقرى ، حلقي» (الحديث ٦١٥٧) ، تحفة الأشراف (١٥٩٢٧) .

قوله : (حدثني الحكم بن موسى ، حدثنا يحيى بن حمزة ، عن الأوزاعي لعلة قال : عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة ، عن عائشة) هكذا وقع في معظم النسخ ، وكذا نقله القاضي ، عن معظم النسخ . قال : وسقط عند الطبري .

قوله : (لعلة قال : عن يحيى بن أبي كثير) قال : وسقط لعلة . قال : فقط لابن الحذاء . قال القاضي : وأظن أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم ، أوشك فيه ، فالحقه على المحفوظ . الصواب ونبه على الحاقة . بقوله : لعلة .

قوله : (قالوا : يا رسول الله إنها قد زارت يوم النحر) فيه دليل لمذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وأهل العراق ، أنه لا يكره أن يقال لطواف الإفاضة : طواف الزيارة . وقال مالك : يكره . وليس للكره حجة تعتمد .

٣٢١٦ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ : كَثِيرَةً حَزِينَةً .

٦٨/٦٨ - باب : استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، والصلاة فيها ،

والدعاء في نواحيها كلها

٣٢١٧ - ١/٣٨٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،

٣٢١٦ - حديث يحيى بن يحيى أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : الادلاج من المحصب (الحديث ١٧٧١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الحائض تفرق قبل أن تودع (الحديث ٣٠٧٣) ، تحفة الأشراف (١٥٩٤٦) . وحديث زهير بن حرب ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٩٩٣) .

٣٢١٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الصلاة ، باب : قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ (الحديث ٣٩٧) بمعناه ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الأبواب والغلق للكعبة والمساجد (الحديث ٤٦٨)

باب : استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره

والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها

٣٢١٧ - ٣٢٢٦ - ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلال رضي الله عنه : (أن النبي ﷺ دخل الكعبة ، وصلى فيها بين العمودين) وبإسناده عن أسامة رضي الله عنه : (أنه ﷺ دعا في نواحيها ولم يصل) وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال ؛ لأنه مثبت ، فمعه زيادة علم ، فواجب ترجيحه . والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع والسجود ، ولهذا قال ابن عمر : ونسيت أن أسأله كم صلى . وأما نفي أسامة فسيبه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب ، واشتغلوا بالدعاء . فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ، ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت ، والنبي ﷺ في ناحية أخرى ، وبلال قريب منه . ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه . ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، وكانت صلاة خفيفة ، فلم يرها أسامة لاغلاق الباب مع بعده واشتغال بالدعاء . وجاز له نفيها عملاً بظنه .

٨٢/٩

وأما بلال فحققتها فأخبر بها والله أعلم . واختلف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها ، أو إلى الباب ، وهو مردود . فقال الشافعي ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، والجمهور : تصح فيها صلاة النفل وصلاة الفرض . وقال مالك : تصح فيها صلاة النفل المطلق ، ولا يصح الفرض ، ولا الوتر ، ولا ركعتا الفجر ، ولا ركعتا الطواف . وقال : محمد بن جرير ، وأصبغ المالكي ، وبعض أهل الظاهر : لا تصح فيها صلاة أبداً . لا فريضة ولا نافلة . وحكاها القاضي : عن ابن عباس أيضاً . ودليل الجمهور حديث بلال وإذا صحت النافلة صحت الفريضة ؛ لأنهما في الموضع سواء في الاستقبال في حال النزول ، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير ، في السفر . والله أعلم .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ ، هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ / ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَسَأَلْتُ بِلَالًا ، حِينَ خَرَجَ : مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : جَعَلَ عُمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ ، وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ الثَّبِيتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ، ثُمَّ صَلَّى .

= بنحوه ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : الصلاة بين السواري في غير جماعة (الحديث ٥٠٤) بنحوه ، (الحديث ٥٠٥) مطولاً ، وأخرجه فيه أيضاً : باب : ٩٧ - (الحديث ٥٠٦) بمعناه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التهجد ، باب : ما جاء في التطوع مثني مثني (الحديث ١١٦٧) بنحوه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الحج ، باب : إغلاق البيت (الحديث ١٥٩٨) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الصلاة في الكعبة (الحديث ١٥٩٩) بمعناه ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجهاد ، باب : الردف على الحمار (الحديث ٢٩٨٨) بنحوه مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : دخول النبي ﷺ من أعلى مكة (الحديث ٤٢٨٩) بنحوه مطولاً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : حجة الوداع (الحديث ٤٤٠٠) بنحوه مطولاً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الصلاة في الكعبة (الحديث ٢٠٢٣) و(الحديث ٢٠٢٤) و(الحديث ٢٠٢٥) ، وأخرجه النسائي في كتاب : المساجد ، باب : الصلاة في الكعبة (الحديث ٦٩١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : القبلة ، باب : مقدار ذلك (الحديث ٧٤٨) بنحوه مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : مناسك الحج ، باب : دخول البيت (الحديث ٢٩٠٥) و(الحديث ٢٩٠٦) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : موضع الصلاة في البيت (الحديث ٢٩٠٧) و(الحديث ٢٩٠٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : دخول الكعبة (الحديث ٣٠٦٣) ، تحفة الأشراف (٢٠٣٧) و(٨٣٣١) .

قوله : (وعثمان بن طلحة الحجي) هو بفتح الحاء والجيم . منسوب إلى حجابة الكعبة ، وهي : ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها . ويقال : له ولأقاربه الحجيون . وهو : عثمان بن طلحة بن أبي طلحة ، واسم أبي طلحة عبد الله بن عبد العزي بن عثمان بن عبد الدار بن قصي القرشي العبدري . أسلم مع خالد بن الوليد ، وعمر بن العاص في هدنة الحديبية ، وشهد فتح مكة . ودفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إليه ، وأبى شيبة بن عثمان بن أبي طلحة ، وقال : خذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم . ثم نزل المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ ، ثم تحول إلى مكة ، فأقام بها حتى توفي سنة اثنتين وأربعين . وقيل : أنه استشهد يوم اجنادين . بفتح الدال وكسرها . وهي موضع بقرب بيت المقدس ، كانت غزوته في أوائل خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وثبت في الصحيح .

قوله ﷺ : (كل ماثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج ، وسدانة البيت) قال : القاضي عياض ، قال العلماء : لا يجوز لأحد أن ينزعها منهم . قال : وهي ولاية لهم عليها من ٨٣/٩ رسول الله ﷺ ، فبقى دائمة لهم ولذرياتهم أبداً ، ولا ينازعون فيها ، ولا يشاركون ما داموا موجودين صالحين لذلك . والله أعلم .

قوله : (دخل الكعبة فأغلقها عليه ، إنما أغلقها عليه ﷺ ليكون أسكن لقلبه ، وأجمع لخشوعه ، ولئلا يجتمع الناس ويدخلوا ويزدحموا فينالهم ضرر ، ويتهوش عليه الحال بسبب لغظهم . والله أعلم .

قوله : (جعل عمودين عن يساره ، وعموداً عن يمينه) هكذا هو هنا . وفي رواية للبخاري : عمودين

٣٢١٨ - ٢/٣٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَنَزَلَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ ، وَأَرْسَلَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ ، فَفَتَحَ الْبَابَ ، قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ / وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأُغْلِقَ ، فَلَبِثُوا فِيهِ مَلِيًّا ، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَبَادَرْتُ النَّاسَ ، فَتَلَقَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا ، وَبِلَالٌ عَلَى إِثَرِهِ ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : أَيْنَ ؟ قَالَ : بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ ، يَلْقَاءُ وَجْهَهُ ، قَالَ : وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ : كَمْ صَلَّى .

ج ١٤
ب ٥

٣٢١٩ - ٣/٣٩٠ - وَحَدَّثَنَا^(١) ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ الْفَتْحِ ، عَلَى نَاقَةٍ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، حَتَّى آتَاخَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ / ، ثُمَّ دَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَقَالَ : « ائْتِنِي بِالْمِفْتَاحِ » . فَذَهَبَ إِلَى أُمِّهِ ، فَأَبَتْ أَنْ تُعْطِيَهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ ! لَتُعْطِيَنِيهِ أَوْ لَيُخْرِجُنَّ هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُلْبِي ، قَالَ : فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ ، فَفَتَحَ الْبَابَ ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ .

ج ١٤
ب ٦

٣٢١٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢١٧).

٣٢١٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢١٧).

عن يمينه، وعموداً عن يساره. وهكذا هو في الموطأ، وفي سنن أبي داود، وكله من رواية مالك. وفي رواية للبخاري: عموداً عن يمينه، وعموداً عن يساره.

قوله: (قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح، فنزل بفناء الكعبة) هذا دليل على أن هذا المذكور في أحاديث الباب من دخوله ﷺ الكعبة، وصلاته فيها كان يوم الفتح. وهذا لا خلاف فيه، ولم يكن يوم حجة الوداع وفناء الكعبة بكسر الفاء وبالماء جانبها، وحريمها والله أعلم.

قوله: (فجاء بالمفتاح) هو بكسر الميم. وفي الرواية الأخرى: المفتاح وهما لغتان.

قوله: (فلبثوا فيه ملياً) أي: طويلاً.

قوله: (ونسيت أن أسأله كم صلى) هكذا ثبت في الصحيحين من رواية ابن عمر، وجاء في سنن أبي داود، بإسناد فيه ضعف، عن عبد الرحمن بن صفوان. قال: قلت: لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة. قال: صلى ركعتين.

٣٢٢٠ - ٤/٣٩١ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ : الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ ، وَمَعَهُ أَسَامَةُ / وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا ، ثُمَّ فُتِحَ ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ ، فَلَقِيتُ بِلَالًا ، فَقُلْتُ : أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ، فَتَسَيَّتُ أَنْ أَسْأَلَهُ : كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ .

٣٢٢١ - ٥/٣٩٢ - وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْكُعْبَةِ ، وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ ، قَالَ : فَمَكَّثُوا فِيهِ مَلِيًّا ، ثُمَّ فُتِحَ الْبَابُ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ / وَرَقِيتُ الدَّرَجَةَ ، فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ ، فَقُلْتُ : أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ ؟ قَالُوا : هُنَا ، قَالَ : وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ : كَمْ صَلَّى ؟ .

٣٢٢٢ - ٦/٣٩٣ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ

٣٢٢٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٨٥٤) و (٨٠٥١) و (الحديث ٨١٩٦) وقد تقدم تخريجه أيضاً في مسند بلال (الحديث ٣٢١٧) .

٣٢٢١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢١٧) .

٣٢٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : إغلاق البيت ويصلى في أي نواحي البيت شاء (الحديث ١٥٩٨) ، تحفة الأشراف (٦٩٠٨) وقد تقدم تخريجه (الحديث ٣٢١٧) .

قوله : (فأجافوا عليهم الباب) أي : أغلقوه . قوله : (وحدثني حميد بن مسعدة ، حدثنا خالد ، يعني : ابن الحرث ، حدثنا عبد الله بن عون ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : أنه انتهى إلى الكعبة ، وقد دخلها النبي ﷺ ، وبلال ، وأسامه ، وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب . قال : ومكثوا فيه مَلِيًّا ، ثم فتح الباب ، فخرج النبي ﷺ ، فرقيت الدرجة ، فدخلت البيت ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ ؟ ٨٥/٩ قَالُوا ههنا ونسيت أن أسألهم كم صلى) هكذا وقعت هذه الرواية هنا . وظاهره أن ابن عمر سأل بلالاً ، وأسامه ، وعثمان جميعهم . قال القاضي عياض : ولكن أهل الحديث وهنوا هذه الرواية . فقال الدارقطني : وهم ابن عون هنا ، وخالفه غيره ، فأسندوه عن بلال وحده ، قال القاضي : وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق ، فسألت بلالاً ، فقال : ألا أنه وقع في رواية حرمله ، عن ابن وهب ، فأخبرني بلال ، وعثمان بن طلحة : أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة . هكذا هو عند عامة شيوخنا . وفي بعض النسخ ، وعثمان بن أبي طلحة ، قال : وهذا يعضد رواية بن عون ، والمشهور انفرد بلال برواية ذلك . والله أعلم . ٨٦/٩

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ ، فَلَقِيتُ بِلَالاً فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، صَلَّى بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ / ج ١٤ ب ٧

٣٢٢٣ - ٧/٣٩٤ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ ، ثُمَّ أَغْلَقَتْ عَلَيْهِمْ .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ .

٣٢٢٤ - ٨/٣٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ بَكْرِ ، قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَسَمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّمَا أُمِرْتُمْ بِالطَّوَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَنْهَى عَنْ دُخُولِهِ ، وَلَكِنْ ^(١) سَمِعْتُهُ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ ، حَتَّى خَرَجَ ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ : « هَذِهِ الْقِبْلَةُ » . قُلْتُ لَهُ : مَا نَوَاحِيهَا ؟ أَفِي زَوَايَاهَا ؟ قَالَ : « بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ » . ج ١٤ ب ٨

٣٢٢٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٠١٢) ، تقدم تخريجه (الحديث ٣٢١٧) .
٣٢٢٤ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : موضع الصلاة من الكعبة (الحديث ٢٩١٧) ، تحفة الأشراف (٩٦) .

قوله : (فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين ، وقال : هذه القبلة) .

قوله : قبل البيت هو بضم القاف والباء ، ويجوز إسكان الباء كما في نظائره . قيل : معناه : ما استقبلك منها . وقيل : مقابلها . وفي رواية في الصحيح فصلى ركعتين في وجه الكعبة . وهذا هو المراد بقبلها ، ومعناه : عند بابها . وأما قوله : ركع في قبل البيت . فمعناه : صلى . وقوله : ركعتين دليل لمذهب الشافعي ، والجمهور أن تطوع النهار يستحب أن يكون مثني . وقال : أبو حنيفة أربعاً ، وسبقت المسئلة في كتاب الصلاة . وأما

قوله ﷺ : (هذه القبلة) فقال الخطابي : معناه : أن أمر القبلة قد استقر على استقبال هذا البيت ، فلا

٣٢٢٥ - ٩/٣٩٦ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتُّ سَوَارٍ ، فَقَامَ عِنْدَ كُلِّ سَارِيَةٍ فَدَعَا ، وَلَمْ يُصَلِّ .

٣٢٢٦ - ١٠/٣٩٧ - | و | حَدَّثَنِي / سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمَرَاهُ ؟ قَالَ : لَا .

٦٩/٦٩ - باب : نقض الكعبة وبنائها

٣٢٢٧ - ١/٣٩٨ - وَحَدَّثَنِي ^(٢) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنْ قُرَيْشًا ، حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ ، اسْتَقْصَرَتْ ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا » .

٣٢٢٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٩٦٦) .

٣٢٢٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥١٥٦) .

٣٢٢٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : فضل مكة وبنائها (الحديث ١٥٨٥) تعليقاً ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : بناء الكعبة (الحديث ٢٩٠١) ، تحفة الأشراف (١٧١٩٧) .

ينسخ بعد اليوم ، فصلوا إليه أبداً . قال : ويحتمل أنه علمهم سنة موقف الإمام ، وأنه يقف في وجهها دون أركانها وجوانبها ، وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة . هذا كلام الخطابي ، ويحتمل معنى : ثالثاً ، وهو أن معناه . هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله ، لا كل الحرم ، ولا مكة ، ولا كل المسجد الذي حول الكعبة ، بل هي الكعبة نفسها فقط . والله أعلم .

قوله : (أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته قال : لا) هذا مما اتفقوا عليه . قال العلماء : والمراد به ٨٧/٩ عمرة القضاء التي كانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة . قال العلماء : وسبب عدم دخوله ﷺ ما كان في البيت من الأصنام ، والصور . ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها ، فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه ، وأزال الصور قبل دخوله . والله أعلم .

باب : نقض الكعبة وبنائها

٣٢٢٧ - ٣٢٣٧ - قوله ﷺ : (لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة ، ولجعلتها على أساس

٣٢٢٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ / عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٢٢٩ - ٣/٣٩٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ ، حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ ، اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا جِدْنَا قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ | لَفَعَلْتُ ! » .

٣٢٢٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٠٠٢) .

٣٢٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : فضل مكة وبنائها (الحديث ١٥٨٣) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأنبياء ، باب : - ١٠ - (الحديث ٣٣٦٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التفسير ، باب : قوله تعالى : « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (الحديث ٤٤٨٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : بناء الكعبة (الحديث ٢٩٠٠) ، تحفة الأشراف (١٦٢٨٧) .

إبراهيم . فإن قريشاً حين بنت البيت استقصرت . ولجعلت لها خلفاً وفي الرواية الأخرى : (اقتصروا عن قواعد إبراهيم) وفي الأخرى : (فإن قريشاً اقتصرتها) وفي الأخرى : (استقصروا من بنيان البيت) وفي الأخرى : (قصروا في البناء) . وفي الأخرى : (قصرت بهم النفقة) . قال العلماء : هذه الروايات كلها بمعنى واحد . ومعنى استقصرت : قصرت عن تمام بنائها ، واقتصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها .

وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام ، منها : إذا تعارضت المصالح ، أو تعارضت مصلحة ومفسدة ، وتعدّل الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدىء بالأهم ؛ لأن النبي ﷺ أخبر : أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصلحة ، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه ، وهي : خوف فتنة بعض من أسلم قريباً ، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة فيرون تغييرها عظيماً . فتركها ﷺ .

ومنها : فكر وليّ الأمر في مصالح رعيته ، واجتنابه ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا ، إلا الأمور الشرعية ، كأخذ الزكاة ، وإقامة الحدود ، ونحو ذلك .

ومنها تألف قلوب الرعية وحسن حياطتهم . وأن لا ينفروا ولا يتعرض لما يخاف تغييرهم بسببه ، ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي كما سبق .

قال العلماء : بني البيت خمس مرات ، بنته الملائكة ، ثم إبراهيم ﷺ ، ثم قريش في الجاهلية . وحضر النبي ﷺ هذا البناء ، وله خمس وثلاثون سنة . وقيل : خمس وعشرون . وفيه سقط على الأرض حين وقع إزاره ، ثم بناه ابن الزبير ، ثم الحجاج بن يوسف ، واستمر إلى الآن على بناء الحجاج . وقيل :

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ / بْنُ عُمَرَ : لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .

٣٢٣٠ - ٤/٤٠٠ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ . ح وَحَدَّثَنِي هُرُونُ ابْنِ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ أَبِي قُحَافَةَ ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ

٣٢٣٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٢٩) .

بني مرتين آخرين ، أو ثلاثاً . وقد أوضحته في كتاب : «إيضاح المناسك الكبير» .

قال العلماء : ولا يغير عن هذا البناء . وقد ذكروا أن هرون الرشيد سأل مالك بن أنس ، عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير ، للأحاديث المذكورة في الباب . فقال : مالك ناشدتك الله يا أمير المؤمنين ، أن تجعل هذا البيت لعبة للملوك . لا يشاء أحد الا نقضه وبناءه ، فتذهب هيئته من صدور الناس . وبالله التوفيق .

قوله ﷺ : (ولجعلت لها خلفاً) هو بفتح الخاء المعجمة ، وإسكان اللام وبالفاء . هذا هو الصحيح المشهور . والمراد به باب من خلفها ، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى : (ولجعلت لها باباً شرقياً ، وباباً غربياً) وفي صحيح البخاري : «قال هشام : خلفاً» يعني : باباً . وفي الرواية الأخرى لمسلم : (بين أحدهما يدخل منه ، والآخر يخرج منه) . وفي رواية البخاري : «ولجعلت لها خلفين» . قال : القاضي . وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا ، وضبطه خلفين بكسر الخاء . وقال : الخالفة عمود في مؤخر البيت . وقال الهروي : خلفين بفتح الخاء . قال القاضي : وكذا ضبطناه على شيخنا أبي الحسين . قال : وذكر الهروي ، عن ابن الأعرابي : أن الخلف الظهر ، وهذا يفسر أن المراد الباب كما فسرتة الأحاديث الباقية . والله أعلم .

قوله ﷺ : (لولا حدثان قومك) هو بكسر الحاء ، وإسكان الدال . أي : قرب عهدهم بالكفر . والله أعلم .

قوله : (فقال عبد الله بن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا) قال القاضي : ليس هذا اللفظ من ابن عمر على سبيل التضعيف لروايتها ، والتشكيك في صدقها وحفظها . فقد كانت من الحفظ والضبط ، بحيث لا يستراب في حديثها ، ولا فيما تنقله . ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك ، والتقرير ، والمراد به : البقين ، كقوله تعالى : ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي ، وإن اهتديت﴾^(٢) الآية .

قوله ﷺ : (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، أو قال : بكفر . لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله) فيه

ج ١٤ / ١١٠ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ / : أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ : بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ . وَلَأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ » .

٣٢٣١ - ٥/٤٠١ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، عَنْ سَعِيدٍ - يَعْنِي : ابْنَ مِينَاءَ - قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : حَدَّثَنِي خَالَتِي - يَعْنِي : عَائِشَةَ - قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (١) : «يَا عَائِشَةُ ! لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِشْرِكَ ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ ، فَأَلَزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَاباً شَرْقِيّاً / وَبَاباً غَرْبِيّاً ، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ ، فَإِنْ قُرِيشاً اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكَعْبَةَ » .

٣٢٣١ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الحجر (الحديث ٢٩١٠) بدون ذكر القصة ، تحفة الأشراف (١٦١٩٠) .

دليل لتقديم أهم المصالح عند تعذر جميعها ، كما سبق إيضاحه في أول الحديث ، وفيه دليل لجواز إنفاق كنز الكعبة ، ونذورها الفاضلة عن مصالحها في سبيل الله . لكن جاء في رواية : لأنفقت كنز الكعبة في بنائها وبنائها من سبيل الله فلعله المراد . بقوله : في الرواية الأولى : في سبيل الله والله أعلم . ومذهبا أن الفاضل من وقف مسجد أو غيره لا يصرف في مصالح مسجد آخر ولا غيره ، بل يحفظ دائما للمكان الموقوف عليه الذي فضل منه ، فربما احتاج إليه . والله أعلم .

٩٠/٩ قوله ﷺ : (ولأدخلت فيها من الحجر) وفي رواية : وزدت فيها ستة أذرع من الحجر . فإن قريشاً اقتصرتها حين بنت الكعبة . وفي رواية : خمس أذرع . وفي رواية : قريبا من سبع أذرع . وفي رواية : قالت عائشة : سألت رسول الله ﷺ عن الجدار أمن البيت هو؟ قال : نعم . وفي رواية : لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية ، فأخاف أن تنكره قلوبهم لنظرت أن أدخل الجدار في البيت . قال أصحابنا : ست أذرع من الحجر مما يلي البيت محسوبة من البيت بلا خلاف ، وفي الزائد خلاف . فإن طاف في الحجر وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع ، ففيه وجهان لأصحابنا :

أحدهما : يجوز لظواهر هذه الأحاديث ، وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الخراسانيين .

والثاني : لا يصح طوافه في شيء من الحجر ، ولا على جداره ، ولا يصح حتى يطوف خارجاً من جميع الحجر . وهذا هو الصحيح ، وهو الذي نص عليه الشافعي ، وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين ، ورجحه جمهور الأصحاب . وبه قال : جميع علماء المسلمين ، سوى أبي حنيفة ، فإنه قال : إن طاف في الحجر وبقي في مكة أعاده . وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دماً وأجزأه طوافه ، واحتج الجمهور : بأن النبي ﷺ طاف من وراء الحجر . وقال : «لتأخذوا مناسككم» . ثم أطبق المسلمون عليه من زمنه ﷺ إلى

٣٢٣٢ - ٦/٤٠٢ حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، أَخْبَرَنَا^(١) ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْسِمَ ، يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّبَهُمْ - أَوْ يُحَرِّبَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكُعْبَةِ ، أَنْقُضْهَا ثُمَّ أَبْنِ بِنَاءَهَا ، أَوْ أَصْلِحْ مَا وَهَنِيَ مِنْهَا ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَإِنِّي قَدْ فَرَّقَ لِي رَأْيُ فِيهَا ، أَرَى أَنْ تُصْلِحَ مَا / وَهِيَ^{ج ١٤} مِنْهَا ، وَتَدَعَ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَأَحْجَارًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا وَبُعِثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَّهُ ، فَكَيْفَ بَيْتُ رَبِّكُمْ ؟ إِنِّي مُسْتَحِيرٌ رَبِّي ٣٢٣٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٣١).

الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه، كما فعل النبي ﷺ، والله أعلم. ووقع في رواية: ستة أذرع بالهاء. وفي رواية خمس، وفي رواية: قريباً من سبع بحذف الهاء، وكلاهما صحيح. ففي الذراع لغتان مشهورتان: التأنيث والتذكير، والتأنيث أفصح.

قوله: (لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاة أهل الشام، تركه ابن الزبير حتى قدم الناس ٩١/٩ الموسم يريد. أن يجربهم أو يحربهم على أهل الشام).

أما الحرف الأول: فهو: (يجربهم) بالجيم والراء بعدهما همزة. من الجراءة أي: يشجعهم على قتالهم بإظهار قبج فعالهم. هذا هو المشهور في ضبطه. قال: القاضي، ورواه العذري: يجربهم بالجيم والباء الموحدة. ومعناه: يختبرهم وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى وليته.

وأما الثاني: وهو قوله: (أو يحربهم) فهو بالحاء المهملة، والراء والباء الموحدة وأوله مفتوح. ومعناه: يغيظهم بما يرونه قد فعل بالبيت. من قولهم: حربت الأسد إذا أغضبته. قال القاضي: وقد يكون معناه: يحملهم على الحرب، ويحرضهم عليها، ويؤكد عزائمهم لذلك. قال: ورواه آخرون. يحزبهم بالحاء والزاي يشد قوتهم ويميلهم إليه، ويجعلهم حزباً له وناصرين له على مخالفه. وحزب الرجل، من مال إليه وتحازب القوم، تمالوا.

قوله: (يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة) فيه دليل لاستحباب مشاورة الإمام أهل الفضل والمعرفة في الأمور المهمة.

قوله: (قال ابن عباس: فإنني قد فرق لي فيها رأي) هو بضم الفاء وكسر الراء، أي: كشف وبين. قال الله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقَاهُ﴾^(١) أي: فصلناه وبيناه هذا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة. ومعناها. وهكذا ضبطه القاضي، والمحققون وقد جعله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غريب الصحيحين. فرق بفتح الفاء، بمعنى: خاف وأنكروه عليه. وغلطوا الحميدي في ضبطه وتفسيره.

قوله: (فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يجده) هكذا هو في أكثر النسخ ٩٢/٩.

(١) سورة: الإسراء، الآية: ١٠٦.

(١) في المطبوعة: أخبرني.

ثَلَاثًا، ثُمَّ عَازِمٌ عَلَى أَمْرِي، فَلَمَّا ^(١) مَضَتْ ثَلَاثٌ ^(٢) أَجْمَعَ رَأْيُهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزَلَ، بِأَوَّلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ، أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ، حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَتَابَعُوا، فَتَقَضُّوهُ حَتَّى بَلَغُوا بِهِ الْأَرْضَ، فَجَعَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَعْمِدَةً، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ، حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ / ج ١٤ ب ١١

وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ بِكَفْرِ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ الثَّقَةِ مَا يُقَوِّي عَلَى بَنَائِهِ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَ أَذْرُعَ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ».

قَالَ: فَإِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ مَا أَنْفِقُ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ، قَالَ: فَرَادَ فِيهِ خَمْسَ أَذْرُعَ مِنَ الْحِجْرِ، حَتَّى أَبْدَى أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكَعْبَةِ ^(٢) ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ، فَرَادَ فِي طُولِهِ عَشَرَ أَذْرُعَ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَالْآخَرُ يُخْرِجُ مِنْهُ، فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ كَتَبَ الْحَجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ | بَنِ مَرْوَانَ | يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلْطِیْخِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَيْءٍ، أَمَّا مَا زَادَ فِي طُولِهِ فَأَقِرَّهُ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنْ

يجده، بضم الياء وبدال واحدة. وفي كثير منها يجدد بدالين وهما بمعنى:

قوله: (تتابعوا فنقضوه) هكذا ضبطناه. تتابعوا بباء موحدة قبل العين. وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا. وكذا ذكره القاضي، عن رواية الأكثرين، وعن أبي بحر تتابعوا. وهو بمعناه: ألا أن أكثر ما يستعمل بالمشاة في الشر خاصة. وليس هذا موضعه.

قوله: (فجعل ابن الزبير أعمدة، فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه) المقصود بهذه الأعمدة والستور، أن يستقبلها المصلون في تلك الأيام، ويعرفوا موضع الكعبة، ولم تزل تلك الستور حتى ارتفع البناء، وصار مشاهداً للناس. فأزالها لحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة، واستدل القاضي عياض بهذا، لمذهب مالك في أن المقصود بالاستقبال البناء، لا البقعة. قال: وقد كان ابن عباس أشار على ابن الزبير بنحو هذا. وقال له: إن كنت هادما، فلا تدع الناس بلا قبلة. فقال له جابر: صلوا إلى موضعها ٩٣/٩ فهي القبلة. ومذهب الشافعي، وغيره جواز الصلاة إلى أرض الكعبة، ويجزيه ذلك بلا خلاف عنده. سواء كان بقي منها شاخص، أم لا. والله أعلم.

قوله: (إنا لسنا من تلطيخ ابن الزبير في شيء) يريد بذلك سبه وعيب فعله. يقال: لطيخته. أي: رميته بأمر قبيح.

الْحَجَرِ فَرَدَّهُ إِلَى بَنَائِهِ ، وَسَدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ ، فَتَقَضَّهِ وَأَعَادَهُ إِلَى بَنَائِهِ .

٣٢٢٣ - ٧/٤٠٣ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدٍ بْنَ عُمَيْرٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ / ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ : وَقَدْ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : مَا أَظُنُّ أَبَا خُبَيْبٍ - يَعْنِي : ابْنَ الزُّبَيْرِ - سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا ، قَالَ الْحَارِثُ : بَلَى ! أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا ، قَالَ : سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ : قَالَتْ : قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُنْيَانِ الْبَيْتِ ، وَلَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرِكِ أَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ ، مِنْ بَعْدِي ، أَنْ يَبْنُوهُ فَهَلُمِّي لِإِريكِ مَا تَرَكُوا مِنْهُ » ، فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ ، هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ / ، وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا ، وَهَلْ تُدْرِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا »

٣٢٢٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٠٥٦) .

قوله : (وفد الحرث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان في خلافته) هكذا هو في جميع النسخ ، الحرث بن عبد الله ، وليس في شيء [منها] ^(١) خلاف . ونسخ بلادنا هي رواية عبد الغفار بن الفارسي ، وادعى القاضي عياض : أنه وقع هكذا لجميع الرواة . سوى الفارسي ، فإن في روايته : الحرث بن عبد الأعلى . قال : وهو خطأ . بل الصواب الحرث بن عبد الله ، وهذا الذي نقله ، عن رواية الفارسي غير مقبول . بل الصواب أنها كرواية غيره . الحرث بن عبد الله . ولعله وقع للقاضي نسخة ، عن الفارسي فيها هذه اللفظة مصحفة على الفارسي ، لا من الفارسي . والله أعلم .

٩٤/٩

قوله : (ما أظن أبا خبيب) هو بضم الخاء المعجمة . وسبق بيانه مرات .

قوله ﷺ : (لولا حداثة عهدهم) هو بفتح الحاء . أي : قربه .

قوله ﷺ : (فإن بدا لقومك) هو بغير همزة . يقال : بداله في الأمر . بداء بالمد . أي : حدث له فيه رأي . لم يكن وهو ذو بدوات . أي : يتغير رأيه . والبداء محال على الله تعالى بخلاف النسخ .

قوله : (فهلمي لأريك) هذا جار على إحدى اللغتين في هلم . قال الجوهري : تقول : هلم يا رجل بفتح الميم . بمعنى : تعال . قال الخليلي : أصله لم . من قولهم لم الله شعثه . أي : جمعه . كأنه أراد لم نفسك إلينا . أي : اقرب . وها للتنبيه ، وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال . وجعلا اسماً واحداً يستوي فيه الواحد ، والاثنان ، والجمع ، والمؤنث . فيقال : في الجماعة هلم . هذه لغة أهل الحجاز . قال الله تعالى : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ^(٢) وأهل نجد يصرفونها ، فيقولون : للثنين هلم . وللجمع هلموا . وللمرأة هلمي ، وللنساء هلممن . والأول أفصح . هذا كلام الجوهري .

(١) محو في الأصل ، والتصويب من نسخة ش وك ، (٢) سورة : الأحزاب ، الآية : ١٨ .

بَابُهَا ؟ » قَالَتْ : قُلْتُ : لَا ، قَالَ : تَعَزَّزَا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا ، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَقِي ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ : أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَنَكَتَ سَاعَةَ بَعْصَاهُ ثُمَّ قَالَ : وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحَمَّلَ .

٣٢٣٤ - ٨/٠٠٠ | وَحَدَّثَنَا ه | مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا /
عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ
بَكْرِ .

٣٢٣٥ - ٩/٤٠٤ | وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيُّ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي
صَغِيرَةَ ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ ، بَيْنَمَا هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ ابْنَ
الرُّبَيْرِ ! حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، يَقُولُ : سَمِعْتَهَا تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَائِشَةُ !
لَوْلَا جِدْنَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ »
فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ / بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ : لَا تَقُلْ هَذَا ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فَأَنَا سَمِعْتُ أُمَّ
الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا .

قَالَ : لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِيَهُ ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الرُّبَيْرِ .

٣٢٣٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٠٥٦) .

٣٢٣٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٠٥٦) .

قوله ﷺ : (حتى إذا كاد أن يدخل) هكذا هو في النسخ . كلها كاد أن يدخل . وفيه حجة لجواز دخول
أن بعد كاد ، وقد كثر ذلك وهي لغة فصيحة ، ولكن الأشهر عدمه .

قوله : (فنكت ساعة بعصاه) أي : بحث بطرفها في الأرض . وهذه عادة من تفكر في أمر مهم .

قوله : (فقال الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فأنا سمعت
أم المؤمنين تحدث) هذا فيه الانتصار للمظلوم ، ورد الغيبة ، وتصديق الصادق . إذا كذب إنسان . والحرث
هذا تابعي . وهو : الحرث ابن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة .

قولها : (سألت رسول الله ﷺ عن الجدر) . وفي آخر الحديث : (لنظرت أن أدخل الجدر في البيت)
هو يفتح الجيم وإسكان الدال المهملة . وهو الحجر . وسبق بيان حكمه .

قوله ﷺ ، في حديث سعيد بن منصور : (ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية) هكذا هو في
جميع النسخ في الجاهلية ، وهو بمعنى : بالجاهلية كما في سائر الروايات . والله أعلم .

٧٠/٧٠ - باب : جدر الكعبة وبابها

٣٢٣٦ - ١/٤٠٥ وحدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ الْجَدْرِ ؟ أَمِنَ الْبَيْتُ | هُوَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » قُلْتُ : فَلِمَ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : « إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ » قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا ؟ قَالَ : « فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مِنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَاءُوا ، وَلَوْلَا / أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثَ عَهْدِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ ، وَأَنْ أُلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ » .

ج ١٤
ب ١٤

٣٢٣٧ - ٢/٤٠٦ وحدثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي : ابْنَ مُوسَى - ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ ، وَقَالَ فِيهِ : فَقُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلْمٍ ؟ وَقَالَ : « مَخَافَةٌ أَنْ تُفْرِقَ قُلُوبُهُمْ » .

٧١/٧١ - باب : [الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو للموت]^(١)

٣٢٣٨ - ١/٤٠٧ وحدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ / ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ

٣٢٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : فضل مكة وبنائها (الحديث ١٥٨٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التمني ، باب : ما يجوز من اللؤ ، وقوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ (الحديث ٧٢٤٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الطواف بالحجر (الحديث ٢٩٥٥) ، تحفة الأشراف (١٦٠٥) .

٣٢٣٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٣٦) .

٣٢٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : وجوب الحج وفضله (الحديث ١٥١٣) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : جزاء الصيد ، باب : الحج عن من لا يستطيع الثبوت على الراحلة (الحديث ١٨٥٤) ، وأخرجه أيضاً في =

باب : الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت

٣٢٣٨ - ٣٢٣٩ - قوله : (كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ ، فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : يا رسول الله أن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على ٩٧/٩

(١) في المخطوطة : باب : في الحج عن من لا يستطيع الركوب .

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ نَحْنَمَ تَسْتَفْتِيهِ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ! إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأُحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ : «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

٣٢٣٩ - ٢/٤٠٨ وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ

= الكتاب نفسه ، باب : حج المرأة عن الرجل (الحديث ١٨٥٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : حجة الوداع (الحديث ٤٣٩٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاستئذان ، باب : قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا...﴾ (الحديث ٦٢٢٨) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : الرجل يحج مع غيره (الحديث ١٨٠٩) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الحج عن الميت الذي لم يحج (الحديث ٢٦٣٣) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الحج عن الحي الذي لا يستمسك على الرجل (الحديث ٢٦٣٤) ، وفيه أيضاً ، باب : تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين (الحديث ٢٦٣٩) ، وفيه أيضاً ، باب : حج المرأة عن الرجل (الحديث ٢٦٤٠) و(الحديث ٢٦٤١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : آداب القضاة ، باب : الحكم بالتشبيه والتمثيل وذكر الاختلاف على الوليد بن مسلم في حديث ابن عباس (الحديث ٥٤٠٥) و(الحديث ٥٤٠٦) و(الحديث ٥٤٠٧) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي اسحاق فيه (الحديث ٥٤٠٨) ، تحفة الأشراف (٥٦٧٠) .

٣٢٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب : جزاء الصيد ، باب : الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة (الحديث ١٨٥٣) مطولاً ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الحج ، باب : ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت (الحديث ٩٢٨) ، وأخرجه النسائي في كتاب : آداب القضاة ، باب : الحكم بالتشبيه والتمثيل وذكر الاختلاف على الوليد بن مسلم في حديث ابن عباس (الحديث ٥٤٠٤) مطولاً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : الحج عن الحي إذا لم يستطع (الحديث ٢٩٠٩) مطولاً ، تحفة الأشراف (١١٠٤٨) .

الراحلة ، أفأحج عنه . قال : نعم وذلك في حجة الوداع) وفي الرواية الأخرى (فحجي عنه) . هذا الحديث في فوائد : منها جواز الازداف على الدابة إذا كانت مطيقة ، وجواز سماع صوت الأجنبية عند الحاجة في الاستفتاء ، والمعاملة وغير ذلك . ومنها تحريم النظر إلى الأجنبية .

ومنها : إزالة المنكر باليد لمن أمكنه ، ومنها جواز النيابة في الحج عن العاجز المأيوس منه بهرم ، أو زمانه ، أو موت . ومنها جواز حج المرأة عن الرجل .

ومنها : بر الوالدين بالقيم بمصالحهما من قضاء دين ، وخدمة ، ونفقة ، وحج عنهما ، وغير ذلك .

ومنها : وجوب الحج على من هو عاجز بنفسه ، مستطيع بغيره ، كولده . وهذا مذهبن ؛ لأنها قالت : أدركته فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة .

ومنها : جواز قول : حجة الوداع ، وأنه لا يكره ذلك . وسبق بيان هذا مرات .

ومنها : جواز حج المرأة بلا محرم ، إذا أمنت على نفسها . وهو مذهبنا ، ومذهب الجمهور جواز

شهاب / ، حَدَّثَنِي ^(١) سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الْفَضْلِ : أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحُجِّي عَنْهُ » .

٧٢/٧٢ - باب : [صحة^(٢) حج الصبي] ، وأجر من حج به

٣٢٤٠ - ١/٤٠٩ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ | مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ | ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَقِيَ رَكْباً بِالرُّوحَاءِ ، فَقَالَ : « مَنِ الْقَوْمُ ؟ » قَالُوا : الْمُسْلِمُونَ ، فَقَالُوا : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : « رَسُولُ اللَّهِ » فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ : أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكَ أَجْرٌ » .

٣٢٤٠ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في الصبي يحج (الحديث ١٧٣٦) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الحج بالصغير (الحديث ٢٦٤٦) و (الحديث ٢٦٤٧) و (٢٦٤٨) ، تحفة الأشراف (٦٣٣٦) .

الحج عن العاجز بموت ، أو غضب . وهو : الزمانة ، والهزم ونحوهما . وقال مالك ، والليث ، والحسن بن صالح : لا يحج أحد عن أحد ، إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام .

قال : القاضي ، وحكي عن النخعي ، وبعض السلف : لا يصح الحج عن ميت ، ولا غيره . وهي رواية ، عن مالك : وأن أوصى به . وقال الشافعي ، والجمهور : يجوز الحج عن الميت عن فرضه ونذره ، سواء أوصى به أم لا ، ويجزي عنه . ومذهب الشافعي ، وغيره أن ذلك واجب في تركته . وعندنا يجوز للعاجز الاستنابة في حج التطوع على أصح القولين . واتفق العلماء على جواز حج المرأة عن الرجل ، إلا الحسن بن صالح فمنعه . وكذا يمنعه من منع أصل الاستنابة مطلقاً . والله أعلم .

باب : صحة حج الصبي وأجر من حج به

٣٢٤٠ - ٣٢٤٣ - قوله : (لقي ركباً بالروحاء فقال : من القوم ؟ فقالوا : المسلمون . فقالوا : من أنت ؟ قال : رسول الله ﷺ) . الركب أصحاب الإبل خاصة . وأصله أن يستعمل في عشرة فما دونها . وسبق في مسلم في الأذان ، أن الروحاء مكان على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة . قال القاضي عياض : يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً ، فلم يعرفوه ﷺ . ويحتمل كونه نهاراً ، لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك لعدم هجرتهم ، فأسلموا في بلدانهم . ولم يهاجروا قبل ذلك .

قوله : (رفعت امرأة صبيّاً لها ، فقالت : ألهذا حج . قال : نعم . ولك أجر) فيه حجة للشافعي ،

(2) في المخطوطة : في .

(1) في المطبوعة : حدثنا .

٣٢٤١ - ٢/٤١٠ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلْهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرٌ » .

٣٢٤٢ - ٣/٤١١ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ . عَنْ كُرَيْبٍ ، أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا صَغِيرًا^(١) فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلْهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكِ أَجْرٌ » .

٣٢٤١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٦٣٧٠) .

٣٢٤٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٤٠) .

ومالك، وأحمد، وجماهير العلماء: أن حج الصبي منعقد صحيح يثاب عليه، وإن كان لا يجزيه عن حجة الإسلام، بل يقع تطوعاً. وهذا الحديث صريح فيه. وقال أبو حنيفة: لا يصح حجه. قال أصحابه: وإنما فعلوه تمريناً له ليعتاده، فيفعله إذا بلغ. وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالصبيان، وإنما منعه طائفة من أهل البدع، ولا يلتفت إلى قولهم. بل هو مردود بفعل النبي ﷺ، وأصحابه، وإجماع الأمة. وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعقد حجه وتجري عليه أحكام الحج، وتجب فيه الفدية ودم الجبران، وسائر أحكام البالغ. فأبو حنيفة يمنع ذلك كله. ويقول: إنما يجب ذلك تمريناً على التعليم. والجمهور يقولون: تجري عليه أحكام الحج في ذلك. ويقولون حجه منعقد يقع نفلاً؛ لأن النبي ﷺ جعل له حجاً. قال: القاضي، وأجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام، إلا فرقة شذت. فقالت: يجزئه. ولم تلتفت العلماء إلى قولها.

قوله ﷺ: (ولك أجر) معناه: بسبب حملها وتجنيتها إياه ما يجتنبه المحرم، وفعل ما يفعله المحرم. والله أعلم. وأما الولي الذي يحرم عن الصبي، فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يلي ماله. وهو: أبوه، أو جده، أو الوصي، أو القيم من جهة القاضي، أو القاضي، أو الإمام.

وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه، إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة القاضي. وقيل: إنه يصح إحرامها وإحرام العصبية، وإن لم يكن لهم ولاية المال. هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز، فإن كان مميزاً أذن له الولي، فأحرم فلو أحرم بغير إذن الولي، أو أحرم الولي عنه، لم ينعقد على الأصح، وصفة إحرام الولي عن غير المميز، أن يقول: بقلبه جعلته محرماً. والله أعلم.

٣٢٤٣ - ٤/١٠٠٠ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ / ، بِمِثْلِهِ .

٧٣/٧٣ - باب : | فرض الحج مرة في العمر |

٣٢٤٤ - ١/٤١٢ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقَرَشِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ ^(١) فَحُجُّوا » فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَسَكَتَ ، حَتَّى قَالَهَا

٣٢٤٣ - وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : صحة حج الصبي ، وأجر من حج به (الحديث ٢٦٤٤) و (الحديث ٢٦٤٥) تحفة الأشراف (٦٣٦٠) .

٣٢٤٤ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : وجوب الحج (الحديث ٢٦١٨) ، تحفة الأشراف (١٤٣٦٧) .

باب : فرض الحج مرة في العمر

٣٢٤٤ - قوله ﷺ : (أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا . فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ١٠٠/٩ فسكت ، حتى قالها : ثلاثاً . فقال رسول الله ﷺ : لو قلت : نعم ، لوجبت ، ولما استطعتم . ثم قال : ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه) هذا الرجل السائل هو الأقرع بن حابس . كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية ، واختلف الأصوليون في أن الأمر هل يقتضي التكرار . والصحيح عند أصحابنا لا يقتضيه . والثاني : يقتضيه . والثالث : يتوقف فيما زاد على مرة على البيان فلا يحكم باقتضائه ، ولا يمنعه . وهذا الحديث قد يستدل به من يقول : بالتوقف ؛ لأنه سأل ، فقال : أكل عام . ولو كان مطلقه يقتضي التكرار . أو عدمه ، لم يسأل . ولقال له النبي ﷺ : لا حاجة إلى السؤال ، بل مطلقه محمول على كذا . وقد يجيب الآخرون عنه ، بأنه سأل استظهاراً واحتياطاً .

وقوله : ذروني ما تركتكم . ظاهر في أنه لا يقتضي التكرار .

قال الماوردي : ويحتمل أنه إنما احتمل التكرار عنده من وجه آخر ؛ لأن الحج في اللغة قصد فيه تكرر ، فاحتمل عنده التكرار من جهة الاشتقاق ، لا من مطلق الأمر . قال : وقد تعلق بما ذكرناه عن أهل اللغة هنا . من قال : بإيجاب العمرة . وقال : لما كان قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(١) يقتضي تكرار قصد البيت بحكم اللغة والاشتقاق ، وقد أجمعوا على أن الحج لا يجب إلا مرة . كانت العودة الأخرى إلى البيت تقتضي كونها عمرة ؛ لأنه لا يجب قصده لغير حج وعمرة بأصل الشرع .

ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ ، لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ / عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ » . ج ١٤ / ١٧

وأما قوله ﷺ : (لو قلت نعم، لوجب). ففيه دليل للمذهب الصحيح، أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى. وقيل: يشترط. وهذا القائل يجب عن هذا الحديث: بأنه لعله أوحى إليه ذلك. والله أعلم.

قوله ﷺ : (ذرّوني ما تركتكم) دليل على أن الأصل عدم الوجوب، وأنه لا حكم قبل وزود الشرع. وهذا هو الصحيح عند محققي الأصوليين. لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١).

قوله ﷺ : (فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) هذا من قواعد الإسلام المهمة، ومن جوامع الكلم التي أعطها ﷺ. ويدخل فيه ما لا يحصى من الأحكام، كالصلاة بأنواعها. فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل، غسل الممكن. وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته، أو لغسل النجاسة فعل الممكن. وإذا وجبت إزالة منكرات، أو فطرة جماعة من تلزمه نفقتهم، أو نحو ذلك، وأمكنه البعض فعل الممكن. وإذا وجد ما يستر بعض عورته، أو حفظ بعض الفاتحة، أتى بالممكن. وأشبه هذا غير منحصرة. وهي مشهورة في كتب الفقه. والمقصود التنبيه على أصل ذلك.

وهذا الحديث موافق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٢) وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣) ففيها مذهبان أحدهما أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، والثاني وهو الصحيح أو الصواب، وبه جزم المحققون أنها ليست منسوخة، بل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مفسرة لها ومبينة للمراد بها. قالوا: وحق تقاته هو امتثال أمره، واجتناب نهيه. ولم يأمر سبحانه وتعالى، إلا بالمستطاع قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٥). والله أعلم.

وأما قوله ﷺ : (وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه) فهو على إطلاقه، فإن وجد عذر يبيحه كأكل الميتة عند الضرورة، أو شرب الخمر عند الإكراه، أو التلفظ بكلمة الكفر إذا أكره ونحو ذلك، فهذا ليس منهياً عنه في هذا الحال. والله أعلم.

وأجمعت الأمة على أن الحج لا يجب في العمر، إلا مرة واحدة. بأصل الشرع. وقد تجب زيادة بالنذر، وكذا إذا أراد دخول الحرم لحاجة، لا تكرر كزيارة وتجارة. على مذهب من أوجب الإحرام لذلك بحج أو عمرة. وقد سبقت المسئلة في أول كتاب الحج. والله أعلم.

(١) سورة: الإسراء، الآية: ١٥.

(٢) سورة: التغابن، الآية: ١٦.

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٥) سورة: الحج، الآية: ٧٨.

٧٤/٧٤ - باب : سفر المرأة [مع محرم إلى حج وغيره]^(١)

٣٢٤٥ - ١/٤١٣ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٣٢٤٦ - ٢/٠٠٠ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : فَوْقَ ثَلَاثٍ وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ : « ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٣٢٤٧ - ٣/٤١٤ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ / ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ ، تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
١٤٥ ج
ب/١٧ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٣٢٤٨ - ٤/٤١٥ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ قُتَيْبَةُ :

٣٢٤٥ - أخرجه البخاري في كتاب : تقصير الصلاة ، باب : في كم يقصر الصلاة (الحديث ١٠٨٧) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في المرأة تحج بغير محرم (الحديث ١٧٢٧) ، تحفة الأشراف (٨١٤٧) .

٣٢٤٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٩٦٩) .

٣٢٤٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٧٠١) .

٣٢٤٨ - أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : مسجد بيت المقدس (الحديث ١١٩٧) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : جزاء الصيد ، باب : حج النساء (الحديث ١٨٦٤) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الصوم ، باب : صوم يوم النحر (الحديث ١٩٩٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الصلاة ، باب : ما جاء في أي المساجد أفضل (الحديث ٣٢٦) مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في الصلاة ، في مسجد بيت المقدس (الحديث ١٤١٠) مختصراً ، تحفة الأشراف (٤٢٧٩) .

باب : سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

٣٢٤٥ - ٣٢٦١ - قوله ﷺ : (لا تسافر المرأة ثلاثاً، إلا ومعها ذو محرم) وفي رواية : (فوق ثلاث) . وفي ١٠٢/٩ وفي رواية : (ثلاثة) وفي رواية (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال، إلا ومعها ذو محرم) وفي رواية : (لا تسافر المرأة يومين من الدهر، إلا ومعها ذو محرم منها أزواجها) وفي رواية : (نهي

(١) في المخطوطة : في الحج مع ذي محرم .

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ: ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قَزَعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَعَجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْدُوا الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ /، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، أَوْ زَوْجُهَا».

ج ١٤
١/١٨

أن تسافر المرأة مسيرة يومين) وفي رواية: (لا يحل لإمرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة، إلا ومعها ذو حرمة منها) وفي رواية: (لا يحل لإمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم، إلا مع ذي محرم) وفي رواية: (مسيرة يوم وليلة) وفي رواية: (لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم) هذه روايات مسلم. وفي رواية لأبي داود: «ولا تسافر بريداً». والبريد مسيرة نصف يوم.

قال العلماء: اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين. واختلاف المواطن. وليس في النهي عن الثلاثة، تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد. قال البيهقي: كأنه ﷺ سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم، فقال: لا. وسئل عن سفرها يوماً، فقال: لا. وكذلك البريد. فأدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد، فسمعه في مواطن فروي تارة هذا، وتارة هذا، وكله صحيح. وليس في هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر. ولم يرد ﷺ تحديد أقل ما يسمى سفراً.

فالحاصل أن كل ما يسمى سفراً انتهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام، أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك. لرواية ابن عباس المطلقة، وهي آخر روايات مسلم السابقة: لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم. وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً. والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت. لعنوم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(١). وقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس» الحديث، واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها. فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها، إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل. ووافقه جماعة من أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي. وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري، والنخعي وقال: عطاء، وسعيد بن جبير، وابن سيرين، ومالك، والأوزاعي، والشافعي في المشهور عنه لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها.

١٠٣/١

قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات. ولا يلزمها الحج عندنا إلا بأحد هذه الأشياء. فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها. لكن يجوز لها الحج معها. هذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: يلزمها بوجود نسوة أو امرأة واحدة. وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد، بل تسير وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة. والمشهور من نصوص الشافعي، وجماهير أصحابه، هو الأول.

٣٢٤٩ - ٤١٦/٥ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

٣٢٤٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٤٨).

واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع، وسفر الزيارة، والتجارة، ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة. فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات، كحجة الإسلام. وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم. وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة. وقد قال القاضي: واتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة، إلا مع ذي محرم. إلا الهجرة من دار الحرب. فاتفقوا على أن عليها أن تهجر منها إلى دار الإسلام، وإن لم يكن معها محرم. والفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام، إذا لم تستطع إظهار الدين، وتخشى على دينها ونفسها. وليس كذلك التأخر عن الحج، فإنهم اختلفوا في الحج هل هو على الفور أم على التراخي.

قال القاضي عياض: قال الباجي: هذا عندي في الشابة، وأما الكبيرة غير المشتبهة، فتسافر كيف شاءت في كل الأسفار، بلا زوج، ولا محرم. وهذا الذي قاله الباجي: لا يوافق عليه؛ لأن المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة، ولو كانت كبيرة. وقد قالوا: لكل ساقطة لاقطة. ويجتمع في الأسفار من سفهاء ١٠٤/٩ الناس، وسقطهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالعجز، وغيرها لغلبة شهوته، وقلة دينه، ومروءته، وخيانتته، ونحو ذلك، والله أعلم.

واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية ثلاثة أيام، لمذهبهم أن قصر الصلاة في السفر لا يجوز، إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام، وهذا استدلال فاسد. وقد جاءت الأحاديث بروايات مختلفة، كما سبق وبيننا مقصودها. وأن السفر يطلق على يوم وعلى بريد وعلى دون ذلك. وقد أوضحت الجواب عن شبهتهم أيضاً بليغاً في باب صلاة المسافر، من شرح المذهب. والله أعلم.

قوله ﷺ: (إلا ومعها ذو محرم) فيه دلالة لمذهب الشافعي، والجمهور، أن جميع المحارم سواء في ذلك. فيجوز لها المسافرة مع محرمها بالنسب، كابنها، وأخيها، وابن أخيها، وابن أختها، وخالها، وعمها، ومع محرمها بالرضاع، كإخوها من الرضاع، وابن أخيها، وابن أختها منه ونحوهم، ومع محرمها من المصاهرة كأبي زوجها، وابن زوجها، ولا كراهة في شيء من ذلك. وكذا يجوز لكل هؤلاء الخلوة بها، والنظر إليها من غير حاجة، ولكن لا يحل النظر بشهوة لأحد منهم. هذا مذهب الشافعي، والجمهور، ووافق مالك على ذلك كله، إلا ابن زوجها، فكره سفرها معه لفساد الناس بعد العصر الأول؛ ولأن كثيراً من الناس لا يتفرون من زوجة الأب نفرتهم من محارم النسب. قال: والمرأة فتنة. إلا فيما جبل الله تعالى النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب، وعموم هذا الحديث يرد على مالك والله أعلم.

واعلم أن حقيقة المحرم من النساء التي يجوز النظر إليها، والخلوة بها، والمسافرة بها. كل من حرم نكاحها على التأييد. بسبب مباح لحرمتها. فقولنا: على التأييد احتراز من أخت المرأة، وعمتها، وخالتها، ونحوهن. وقولنا: بسبب مباح احتراز من أم الموطوءة بشبهة. ويتنها، فانهما تحرمان على التأييد، وليستا

(١) في المطبوعة: حدثنا.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَ : سَمِعْتُ قَزْعَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا ، فَأَعَجَبْنِي وَأَنْفَقَنِي ، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا رَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ ، وَاقْتَصَّ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

٣٢٥٠ - ٦/٤١٧ وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

٣٢٥٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٤٨) .

محرمين ؛ لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة ؛ لأنه بقاء مكلف . وقلنا : لحرمتها احتراز من الملاعة ، فإنها محرمة على التأيد بسبب مباح ، وليست محرماً ؛ لأن تحريمها ليس لحرمتها ، بل عقوبة وتغليظاً . والله أعلم .

قوله ﷺ : (لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى) فيه بيان عظيم فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها ، لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ولفضل الصلاة فيها . ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده لحج أو عمرة ، ولو نذره إلى المسجدين الآخرين . فقولان : للشافعي أصحابهما عند أصحابه : يستحب قصدهما ولا يجب ، والثاني : يجب . وبه قال : كثيرون من العلماء .

١٠٥/٩

وأما باقي المساجد سوى الثلاثة ، فلا يجب قصدها بالنذر ، ولا ينقصد نذر قصدها . هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة . إلا محمد بن مسلمة المالكي فقال : إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده ؛ لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكباً وماشيئاً . وقال الليث بن سعد : يلزمه قصد ذلك المسجد . أي مسجد كان . وعلى مذهب الجماهير لا ينقصد نذره ، ولا يلزمه شيء . وقال أحمد : يلزمه كفارة يمين . واختلف العلماء في شد الرحال وأعمال المطي ، إلى غير المساجد الثلاثة . كالذهاب إلى قبور الصالحين ، وإلى المواضع الفاضلة ، ونحو ذلك . فقال : الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا : هو حرام . وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره . والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره أمام الحرمين . والمحققون : أنه لا يحرم ولا يكره . قالوا : والمراد أن الفضيلة التامة ، إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة . والله أعلم .

قوله : (فأعجبني وأنفقتني) قال القاضي : معنى أنفقتني : أعجبني . وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ . والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتوكيد . قال الله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(١) . والصلاة من الله الرحمة . وقال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ ^(٢) والطيب هو الحلال . ومنه قول الحطية :

إلا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد
والنأي هو : البعد .

سَهْمِ بْنِ مَنجَابٍ ، عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٣٢٥١ - ٧/٤١٨ | وَاخْتَلَفْنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ ، قَالَ أَبُو غَسَّانَ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٣٢٥٢ - ٨/٠٠٠ | وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : « أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٣٢٥٣ - ٩/٤١٩ | وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا » .

٣٢٥٤ - ١٠/٤٢٠ | وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٣٢٥٥ - ١١/٤٢١ | وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ

٣٢٥١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٤٨) .

٣٢٥٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٤٨) .

٣٢٥٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الحج ، باب: في المرأة تحج بغير محرم (الحديث ١٧٢٣) ، تحفة الأشراف (١٤٣١٦) .

٣٢٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة ، باب: في كم يقصر الصلاة؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلة سفرًا (الحديث ١٠٨٨) ، تحفة الأشراف (١٤٣٢٤) .

٣٢٥٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك ، باب: المرأة تحج بغير محرم (الحديث ١٧٢٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع ، باب: ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها (الحديث ١١٧٠) ، تحفة الأشراف (١٤٣١٧) .

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى ، قال: قرأت على مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر

المَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ / وَلَيْلَةٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا».

ج ١٤
ب/١٩

٣٢٥٦ - ١٢/٤٢٢٢ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي : ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

٣٢٥٧ - ١٣/٤٢٣٣ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ أَبُو

٣٢٥٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٥٩٣) .

٣٢٥٧ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في المرأة تحج بغير محرم (الحديث ١٧٢٦) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الرضاع ، باب : ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها (الحديث ١١٦٩) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الحج ، باب : المرأة تحج بغير ولي (الحديث ٢٨٩٨) ، تحفة الأشراف (٤٠٠٤) .

مسيرة يوم وليلة ، إلا مع ذي محرم منها هكذا) وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا ، عن سعيد ، عن أبيه . قال القاضي عياض : وكذا وقع في النسخ عن الجلودي ، وأبي العلاء ، والكسائي . وكذا رواه مسلم في الاسناد السابق قبل هذا ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن سعيد ، عن أبيه . وكذا رواه البخاري ومسلم من رواية ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبيه . قال : واستدرك الدارقطني عليهما إخراجهما هذا ، عن ابن أبي ذئب ، وعلى مسلم إخرجه إياه . عن الليث ، عن سعيد ، عن أبيه . وقال : الصواب عن سعيد ، عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه . واحتج بأن مالكاً ، ويحيى بن أبي كثير ، وسهلاً قالوا : عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، ولم يذكروا عن أبيه . قال : والصحيح عن مسلم في حديثه هذا عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن سعيد ، عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه . وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي ، وكذا رواه معظم رواة الموطأ ، عن مالك قال : الدارقطني . ورواه الزهراني والقروي ، عن مالك . فقالوا : عن سعيد عن أبيه . هذا كلام القاضي .

١٠٧/٩

قلت : وذكر خلف الواسطي في الأطراف ، أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من سننه ، والترمذي في النكاح عن الحسن بن علي ، عن بشر بن عمر ، عن مالك ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . ورواه أبو داود في الحج أيضاً ، عن القعني ، والعلاء عن مالك ، عن يوسف بن موسى ، عن جرير ، كلاهما ، عن سهيل ، عن سعيد ، عن أبي هريرة . فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه . فلعله سمعه من أبيه ، عن أبي هريرة ، ثم سمعه من أبي هريرة نفسه . فرواه تارة كذا ، وتارة كذا ، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف . والله أعلم .

١٠٨/٩

كُرَيْب : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا / أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

٣٢٥٨ - ١٤/٠٠٠ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٣٢٥٩ - ١٥/٤٢٤ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ

٣٢٥٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٥٧) .

٣٢٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب : جزاء الصيد ، باب : حج النساء (الحديث ١٨٦٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجهاد ، باب : من أكتسب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له نذر هل يؤذن له (الحديث ٣٠٠٦) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم ، والدخول على المغيبة (الحديث ٥٢٣٣) ، تحفة الأشراف (٦٥١٤) .

قوله ﷺ : (لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم) هذا استثناء منقطع ؛ لأنه متى كان معها محرم لم تبق خلوة . فتقدير الحديث لا يقعدن رجل مع امرأة إلا ومعها محرم .

وقوله ﷺ : (ومعها ذو محرم) يحتمل أن يريد محرماً لها ، ويحتمل أن يريد محرماً لها ، أوله . وهذا الاحتمال الثاني هو الجاري على قواعد الفقهاء ، فإنه لا فرق بين أن يكون معها محرم لها ، كابنها وأخيها وأمها وأختها ، أو يكون محرماً له ، كأخته وبنته وعمته وخالتها ، فيجوز القعود معها في هذه الأحوال ، ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج ، فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم ، وأولي بالجواز .

وأما إذا خلا الأجنبية بالأجنبية من غير ثالث معهما ، فهو حرام . باتفاق العلماء وكذا لو كان معهما من لا يستحي منه لصغره ، كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك . فإن وجوده كالعدم . وكذا لو اجتمع رجال بامرأة أجنبية فهو حرام . بخلاف ما لو اجتمع رجل بنسوة أجنبيات . فإن الصحيح جوازه . وقد أوضحت المسألة في : « شرح المنهاج » ، في باب صفة الأئمة ، في أوائل كتاب الحج . والمختار أن الخلوة بالأمرد الأجنبية الحسن ، كالمراة فحرم الخلوة به ، حيث حرمت بالمرأة . إلا إذا كان في جمع من الرجال المصونين .

قال أصحابنا : ولا فرق في تحريم الخلوة ، حيث حرمتها بين الخلوة في صلاة أو غيرها . ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة ، بأن يجد امرأة أجنبية منقطعة في الطريق أو نحو ذلك . فيباح له استصحابها ، بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها . وهذا لا اختلاف فيه ، ويدل عليه حديث عائشة في قصة الإفك . والله أعلم .

ج ١٤
ب ٢٠
الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ « فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً / ، وَإِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : « انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ » .

٣٢٦٠ - ١٦/٠٠٠ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عَمْرِو ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٣٢٦١ - ١٧/٠٠٠ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي : ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْمَخْزُومِي ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : « وَ^(١) لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٧٥/٧٥ باب : ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

٣٢٦٢ - ١/٤٢٥ حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمْ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ ، كَبَّرَ / ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا

ج ١٤
ب ٢١

٣٢٦٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٥٩) .

٣٢٦١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٥٩) .

٣٢٦٢ - أخرجه أبو داود في كتاب : الجهاد ، باب : ما يقول الرجل إذا سافر (الحديث ٢٥٩٩) ، وأخرجه الترمذي =

قوله : (فقال رجل : يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجة ، وإني اكتبت في غزوة كذا وكذا . قال : انطلق فحج مع امرأتك) فيه تقديم الأهم من الأمور المتعارضة ؛ لأنه لما تعارض سفره في الغزو ، وفي الحج معها . رجع الحج معها ؛ لأن الغزو يقوم غيره في مقامه عنه ، بخلاف الحج معها .

١٠٩/٩

قوله : (وحدثننا ابن أبي عمر ، حدثنا هشام يعني : ابن سليمان المخزومي ، عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه . ولم يذكر ولا يخلون رجل بامرأة ، إلا ومعها ذو محرم) هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان من مسلم . وقد سبق بيان أوله عند أحاديث رحم الله المحلقين والمقصرين . ومن هنا قال أبو إسحاق : حدثنا مسلم بن الحجاج . قال : وحدثننا هارون بن عبد الله ، قال : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير . الحديث ، وهو أول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا . والله أعلم .

باب : استحباب الذكر إذا ركب دابته متوجهاً لسفر حج

أو غيره وبيان الأفضل من ذلك الذكر

٣٢٦٢ - ٣٢٦٤ - قوله : (كان إذا استوى على بعيه خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً ، ثم قال : « سُبْحَانَ الَّذِي

(١) زيادة في المخطوطة .

كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ، اللَّهُمَّ ! | إِنَّا | نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ،
وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى ، اللَّهُمَّ ! هَوْنٌ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا ، وَاطْوٍ عَنَّا بُعْدُهُ ، اللَّهُمَّ ! أَنْتَ الصَّاحِبُ
فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ ، اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ ، وَسُوءِ
الْمُنْقَلَبِ ، فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ ^(١) ، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ ، وَزَادَ فِيهِنَّ : « آيُونَ ، تَائِبُونَ ، عَابِدُونَ ،
لِرَبِّنَا حَامِدُونَ » .

٣٢٦٣ - ٢/٤٢٦ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَجٍ ، قَالَ / : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا سَافَرَ ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ
الْمُنْقَلَبِ ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ ^(٢) ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ .

= في كتاب الدعوات ، باب : ما يقول إذا ركب الناقة (الحديث ٣٤٤٧) ، تحفة الأشراف (٧٣٤٨) .

٣٢٦٣ - أخرجه الترمذي في كتاب : الدعوات ، باب : ما يقول إذا خرج مسافراً (الحديث ٣٤٣٩) مطولاً ، وأخرجه
النسائي في كتاب : الاستعاذة ، باب : الاستعاذة من الحور بعد الكور (الحديث ٥٥١٣) و (الحديث ٥٥١٤) ،
وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : الاستعاذة من دعوة المظلوم (الحديث ٥٥١٥) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب :
الدعاء ، باب : ما يدعو به الرجل إذا سافر (الحديث ٣٨٨٨) ، تحفة الأشراف (٥٣٢٠) .

سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ^(١) (إلى آخره) معنى مقرنين : مطبقين أي : ما كنا نطبق قهراً ، واستعماله ١١٠/٩
لولا تسخير الله تعالى إياه لنا . وفي هذا الحديث استحباب هذا الذكر عند ابتداء الأسفار كلها ، وقد جاءت
فيه أذكار كثيرة جمعتها في كتاب الأذكار .

قوله ﷺ : (اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنظر، وسوء المنقلب في المال والأهل)
الوعثاء بفتح الواو، وإسكان العين المهملة، وبالثاء المثناة وبالمدة . وهي : المشقة والشدة والكآبة، بفتح
الكاف وبالمدة . وهي : تغير النفس من حزن ونحوه . والمنقلب بفتح اللام المرجع .

قوله : (والحور بعد الكون) هكذا هو في معظم النسخ ، من صحيح مسلم بعد الكون بالنون ، بل
لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا ، إلا بالنون . وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في صحيح مسلم ، قال القاضي :
وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم قال : ورواه العذري بعد الكور بالراء . قال : والمعروف
في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال : القاضي ، قال : إبراهيم الحربي . يقال : إن عاصماً وهم
فيه ، وأن صوابه الكور بالراء .

قلت : وليس كما قال : الحربي ، بل كلاهما روايتان . وممن ذكر الروايتين جميعاً الترمذي في
جامعه ، وخلائق من المحدثين . وذكرهما أبو عبيد ، وخلائق من أهل اللغة ، وغريب الحديث . قال :
الترمذي بعد أن رواه بالنون . ويروي بالراء أيضاً ، ثم قال : وكلاهما له وجه قال : ويقال : هو الرجوع من

(١) سورة : الزخرف ، الآية : ١٣ .

(1-1) في المطبوعة : في المال والأهل .

(2) في المطبوعة : الكون .

٣٢٦٤ - ٣/٤٢٧ - | و | حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .
ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، غَيْرَ
أَنْ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ : فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ قَالَ : يَبْدَأُ بِالْأَهْلِ
إِذَا رَجَعَ ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعاً : « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ » .

٧٦/٧٦ - باب : ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

٣٢٦٥ - ١/٤٢٨ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ ، عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -
عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ | بْنِ عُمَرَ | ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا قَفَلَ مِنَ
الْجُبُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فِدْفِدٍ ، كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آيُونَ تَائِبُونَ
٣٢٦٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٦٣) .

٣٢٦٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٨٥٧) و (٨١٧٩) .

١١١/٩ الإيمان إلى الكفر ، أو من الطاعة إلى المعصية . ومعناه : الرجوع من شيء إلى شيء من الشر . هذا كلام
الترمذي ، وكذا قال : غيره من العلماء . معناه : بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة ، أو الزيادة إلى
النقص . قالوا : ورواية الراء مأخوذة من تكوير العمامة ، وهو لفها وجمعها . ورواية النون مأخوذة من الكون .
مصدر كان يكون كوناً . إذا وجد واستقر . قال : المازري في رواية الراء . قيل : أيضاً إن معناه : أعوذ بك من
الرجوع عن الجماعة بعد أن كنا فيها . يقال : كار عمامته ، إذا لفها وحارها ، إذا نقضها . وقيل : نعوذ بك من
أن تفسد أمورنا بعد صلاحها . كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس . وعلى رواية النون قال : أبو عبيد :
سئل عاصم عن معناه . فقال : ألم تسمع قولهم : حار بعد ما كان . أي : أنه كان على حالة جميلة ، فرجع
عنها والله أعلم .

قوله ﷺ : (ودعوة المظلوم) أي : أعوذ بك من الظلم ، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم . ودعوة المظلوم
ليس بينها وبين الله حجاب . ففيه التحذير من الظلم ، ومن التعرض لأسبابه .
باب : ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره

٣٢٦٥ - ٣٢٦٨ - قوله : (قفل من الجبوش) أي : رجع من الغزو .

وقوله : (إذا أوفى على ثنية ، أو فدفد كبر) معنى أوفى : ارتفع وعلا . والدفد بفتاين مفتوحتين بينهما
دال مهملة ساكنة . وهو : الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع . وقيل : هو الفلاة التي لا شيء فيها . وقيل : غليظ
الأرض ذات الحصى . وقيل : الجلد من الأرض في ارتفاع ، وجمعه فداقد .

قوله ﷺ : (آيُونَ) أي : راجعون .

عَابِدُونَ سَاجِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

٣٢٦٦ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَغْنِي : ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ .

ح / وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَعْنُ عَنْ مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ ، إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ .

٣٢٦٧ - ٣/٤٢٩ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ ، وَصَفِيَّةُ رَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ : « آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ » فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ .

٣٢٦٨ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ / ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٣٢٦٦ - حديث زهير، أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء ما يقول عند القفول من الحج والعمرة (الحديث ٩٥٠) تحفة الأشراف (٧٥٣٩) وحديث ابن أبي عمر، أخرجه البخاري في كتاب: العمرة، باب: ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو (الحديث ١٧٩٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الدعوات، باب: الدعاء إذا أراد سفراً، أو رجع (الحديث ٦٣٨٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في التكبير على كل شرف في المسير (الحديث ٢٧٧٠)، تحفة الأشراف (٨٣٣٢)، وحديث ابن رافع، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٧٠٣).

٣٢٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: ما يقول إذا رجع من الغزو (الحديث ٣٠٨٥) و (الحديث ٣٠٨٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم (الحديث ٥٩٦٨) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: قول الرجل: جعلني الله فداك (الحديث ٦١٨٥) مطولاً، تحفة الأشراف (١٦٥٤).

٣٢٦٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٦٧).

قوله ﷺ : (صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده) أي: صدق وعده في إظهار الدين، وكون العاقبة للمتقين، وغير ذلك من وعده سبحانه: إن الله لا يخلف الميعاد. وهزم الأحزاب وحده، أي: من غير قتال من الأدميين. والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق، وتحزبوا على رسول الله ﷺ، فأرسل الله عليهم ريحاً، وجنوداً لم تروها. وبهذا يرتبط.

قوله ﷺ : (صدق الله. تكذيباً لقول المنافقين، والذين في قلوبهم مرض. ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً) هذا هو المشهور. أن المراد أحزاب يوم الخندق. قال: القاضي. وقيل: يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن. والله أعلم.

٧٧/٧٧ - باب : التعريس بذى الحليفة ، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

٣٢٦٩ - ١/٤٣٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

٣٢٧٠ - ٢/٤٣١ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْبَصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . سَخَّ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِيخُ بِهَا ، وَيُصَلِّي بِهَا .

٣٢٧١ - ٣/٤٣٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ ، / حَدَّثَنَا ^(١) أَنَسُ - يَعْنِي : أَبَا صَمْرَةَ - ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ ، إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، الَّتِي كَانَ يُنِيخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

١٤ ج
٢٣ ب

٣٢٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : ١٤ - (الحديث ١٥٣٢) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : زيارة القبور (الحديث ٢٠٤٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : التعريس بذى الحليفة (الحديث ٢٦٦٠) ، تحفة الأشراف (٨٣٣٨) .

٣٢٧٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٣٠٨) .

٣٢٧١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة ، والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة إذا رجع من مكة (الحديث ١٧٦٧) مطولاً ، تحفة الأشراف (٨٤٦٣) .

باب : استحباب النزول بطحاء ذي الحليفة والصلاة بها

إذا صدر من الحج والعمرة وغيرهما فمر بها

٣٢٦٩ - ٣٢٧٣ - قوله ﷺ : (أناخ بالبطحاء التي بذى الحليفة ، فصلى وكان ابن عمر يفعل ذلك) وفي الرواية الأخرى : (أن النبي ﷺ أتى في معمره بذى الحليفة ، فقبل له : إنك ببطحاء مباركة) قال القاضي : المعمر موضع النزول . قال أبو زيد : عرس القوم في المنزل ، إذا نزلوا به ، أي وقت كان من ليل أو نهار . وقال الخليل والأصمعي : التعريس النزول في آخر الليل . قال القاضي : والنزول بالبطحاء بذى الحليفة في رجوع الحاج ، ليس من مناسك الحج . وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بأثار النبي ﷺ ؛ ولأنها بطحاء مباركة . قال : واستحب مالك النزول والصلاة فيه ، وأن لا يجاوز حتى يصلي فيه ، وإن كان في غير وقت صلاة ، مكث حتى يدخل وقت الصلاة ، فيصلي . قال : وقيل : إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصبح ، لئلا يفجأ الناس أهاليهم ليلاً . كما نهي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة . والله أعلم .

١١٤/٩

٣٢٧٢ - ٤/٤٣٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي (١) : ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ مُوسَى - وَهُوَ : ابْنُ عُقْبَةَ - ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مُعَرَّسِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

٣٢٧٣ - ٥/٤٣٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ ابْنُ الرِّيَّانِ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِشَرِيحٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ / ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى ، وَهُوَ فِي مُعَرَّسِهِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، فَقِيلَ : إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

قَالَ مُوسَى : وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمَنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ بِهِ ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطِنُ الْوَادِي ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ .

٧٨/٧٨ - باب : لا يحج البيت مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . وبيان يوم الحج الأكبر

٣٢٧٤ - ١/٤٣٥ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنَا (٢) عَمْرُو ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ ، أَخْبَرَنَا

٣٢٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : قول النبي ﷺ : «العقيق واد مبارك» (الحديث ١٥٣٥) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الحرث والمزارعة ، باب : ١٦ - (الحديث ٢٣٣٦) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ، ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر (الحديث ٧٣٤٥) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : التعريس بذي الحليفة (الحديث ٢٦٥٩) ، تحفة الأشراف (٧٠٢٥) .

٣٢٧٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٧٢) .

٣٢٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الصلاة ، باب : ما يستمر من العورة (الحديث ٣٦٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : =

باب : لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان

وبيان يوم الحج الأكبر

٣٢٧٤ - قوله : (عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : بعثني أبو بكر الصديق رضي الله عنه في الحجة

(٢) في المطبوعة : أخبرني .

(١) في المطبوعة : وهو .

ج ١٤
ب ٢٤
ابْنُ وَهْبٍ / ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فِي رَهْطٍ ، يُؤَذِّنُونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ : لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ .

= الحج ، باب : لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك (الحديث ١٦٢٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجزية والموادعة ، باب : كيف ينبذ إلى أهل العهد (الحديث ٣١٧٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : حج أبي بكر بالناس في سنة تسع (الحديث ٤٣٦٣) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التفسير ، باب : ﴿فسبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ ، وأن الله مخزي الكافرين ﴿ (الحديث ٤٦٥٥) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ ، فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله بشرّ الذين كفروا بعداب أليم ﴿ (الحديث ٤٦٥٦) مطولاً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : يوم الحج الأكبر (الحديث ١٩٤٦) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : قوله عز وجل : ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ (الحديث ٢٩٥٧) ، تحفة الأشراف (٦٦٢٤) .

١١٥/٩
التي أمره عليها رسول الله ﷺ ، قبل حجة الوداع في رهط ، يؤذن في الناس يوم النحر . لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) قال ابن شهاب : وكان حميد بن عبد الرحمن يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر . من أجل حديث أبي هريرة رضي الله عنه . معنى : قول حميد بن عبد الرحمن : إن الله تعالى قال : ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر﴾^(١) ففعل أبو بكر ، وعلي ، وأبو هريرة ، وغيرهم من الصحابة . هذا الأذان يوم النحر باذن النبي ﷺ ، في أصل الأذان ، والظاهر أنه عين لهم يوم النحر ، فتعين أنه يوم الحج الأكبر ؛ ولأن معظم المناسك فيه . وقد اختلف العلماء في المراد بيوم الحج الأكبر ، فقليل : يوم عرفة ، وقال مالك والشافعي ، والجمهور : هو يوم النحر . ونقل القاضي عياض ، عن الشافعي : أنه يوم عرفة . وهذا خلاف المعروف من مذهب الشافعي . قال العلماء : وقيل : الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر ، وهو العمرة . واحتج من قال : هو يوم عرفة . بالحديث المشهور ، الحج عرفة . والله أعلم .
قوله ﷺ : (لا يحج بعد العام مشرك) موافق لقول الله تعالى : ﴿إنما المشركون نجس﴾ ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا^(٢) والمراد بالمسجد الحرام ههنا الحرم كله . فلا يمكن مشرك من دخول الحرم . بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم ، لا يمكن من الدخول ، بل يخرج إليه من يقضي الأمر المتعلق به . ولو دخل خفية ومرض ومات . نبش وأخرج من الحرم .

قوله ﷺ : (ولا يطوف بالبيت عريان) هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة . واستدل به أصحابنا وغيرهم ، على أن الطواف يشترط به ستر العورة . والله أعلم . ١١٦/٩

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : يَوْمَ النَّحْرِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

٧٩/٧٩ - باب : في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة

٣٢٧٥ - ١/٤٣٦ - حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : / سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُوْنَهُمْ يَبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ ، فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ؟ » .

٣٢٧٦ - ٢/٤٣٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي

٣٢٧٥ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : ما ذكر في يوم عرفة (الحديث ٣٠٠٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك ، باب : الدعاء بعرفة (الحديث ٣٠١٤) ، تحفة الأشراف (١٦١٣١) .

٣٢٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب : العمرة ، باب : العمرة . وجوب العمرة وفضلها (الحديث ١٧٧٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : فضل العمرة (الحديث ٢٦٢٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : فضل الحج والعمرة (الحديث ٢٨٨٨) ، تحفة الأشراف (١٢٥٧٣) .

باب : فضل يوم عرفة

٣٢٧٥ - قوله ﷺ : (ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو . ثم يباهي بهم الملائكة ، فيقول : ما أراد هؤلاء) هذا الحديث ظاهر الدلالة في فضل يوم عرفة ، وهو كذلك . ولو قال رجل : امرأتي طالق في أفضل الأيام . فلاصحابنا وجهان ، أحدهما تطلق يوم الجمعة ؛ لقوله ﷺ : خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة . كما سبق في صحيح مسلم ، وأصحهما يوم عرفة ؛ للحديث المذكور في هذا الباب . ويتأول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع . قال القاضي عياض : قال المازري : معنى : يدنو في هذا الحديث . أي : تدنو رحمته وكرامته . لا دنو مسافة ومماسة قال : القاضي . يتأول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا ، كما جاء في الحديث الآخر من غيظ الشيطان يوم عرفة ، لما يرى من تنزل الرحمة .

قال القاضي : وقد يريد دنو الملائكة إلى الأرض ، أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ، ومباهاة الملائكة بهم . عن أمره سبحانه وتعالى . قال : وقد وقع الحديث في صحيح مسلم مختصراً . وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر . قال : إن الله ينزل إلى السماء الدنيا ، فيباهي بهم الملائكة . يقول : هؤلاء عبادي جاؤني شعناً غبراً يرجون رحمتي ، ويخافون عذابي ، ولم يروني . فكيف لوراؤني ، وذكر باقي الحديث .

بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ ».

ج ١٤
ب ٢٥

٣٢٧٧ - ٣/٠٠٠ - وحدثناه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقض وزهير بن

٣٢٧٧ - حديث سعيد بن منصور، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٥٥٨). وحديث محمد بن عبد الملك الأموي، أخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: فضل الحج المبرور (الحديث ٢٦٢١) و (الحديث ٢٦٢٢)، تحفة الأشراف (١٢٥٦١). وحديث ابن نمير، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٥٦٤). وحديث أبي كريب ومحمد بن المثنى، أخرجهما الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما ذكر في فضل العمرة (الحديث ٩٣٣)، تحفة الأشراف (١٢٥٥٦).

باب: فضل الحج والعمرة

٣٢٧٦ - ٣٢٨٠ - قوله ﷺ: (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) هذا ظاهر في فضيلة العمرة، وأنها مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين. وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا، وبيان الجمع بين هذا الحديث، وأحاديث تكفير الوضوء للخطايا، وتكفير الصلوات، وصوم عرفة وعاشوراء. واحتج بعضهم في نصرة مذهب الشافعي، والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً. وقال: مالك، وأكثر أصحابه يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة. قال القاضي: وقال: آخرون لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة.

١١٧/٩

واعلم أن جميع السنة وقت للعمرة، فتصح في كل وقت منها، إلا في حق من هو متلبس بالحج، فلا يصح اعتباره حتى يفرغ من الحج. ولا تكره عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحى والتشريق وسائر السنة. وبهذا قال: مالك، وأحمد، وجماهير العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام يوم عرفة، والنحر، وأيام التشريق. وقال أبو يوسف: تكره في أربعة أيام، وهي: عرفة، والتشريق.

واختلف العلماء في وجوب العمرة. فمذهب الشافعي، والجمهور، أنها واجبة. وممن قال به: عمر وابن عمر وابن عباس، وطاوس، وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري ومسروق وابن سيرين والشعبي وأبو بردة ابن أبي موسى، وعبد الله بن شداد، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وداود. وقال: مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور هي: سنة. وليست واجبة. وحكي أيضاً عن النخعي.

قوله ﷺ: (والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة) الأصح الأشهر أن المبرور هو الذي لا يخالطه إثم. مأخوذ من البر وهو الطاعة. وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول، أن يرجع خيراً مما كان، ولا يعاود المعاصي. وقيل: هو الذي لا رياء فيه. وقيل: الذي لا يعقبه معصية. وهما داخلان فيما قبلهما. ومعنى ليس له جزاء إلا الجنة. أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه، بل لا بد أن يدخل الجنة. والله أعلم.

١١٨/٩

حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَمْوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سَهْلٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ ^(١) بْنِ أَنَسٍ ^(٢) .

٣٢٧٨ - ٤/٤٣٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا / ، وَقَالَ ^{ج ١٤} ^{١/٢٦} زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

٣٢٧٩ - ٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَأَبِي الْأَخْوَصِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ » .

٣٢٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ﴾ (الحديث ١٨١٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (الحديث ١٨٢٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في ثواب الحج والعمرة (الحديث ٨١١)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: فضل الحج (الحديث ٢٦٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: فضل الحج والعمرة (الحديث ٢٨٨٩)، تحفة الأشراف (١٣٤٣١).

٣٢٧٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٧٨).

قوله ﷺ: (من أتى هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق رجع كما ولدته أمه) قال: القاضي هذا من قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ ^(١) والرفث اسم للفحش من القول. وقيل: هو الجماع. وهذا قول الجمهور. في الآية قال الله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الْصِيَامِ الرَّفْثَ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ^(٢) يقال: رَفَثَ رَفْثًا، وقيل: بفتح الفاء وكسرهما، يرفث ويرفث بضم الفاء، وكسرهما وفتحها، ويقال: أيضاً أَرَفَثَ، بالالف. وقيل: الرفث التصريح بذكر الجماع. قال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة. وكان ابن عباس يخصه بما خوطب به النساء. قال: ومعنى: كيوم ولدته أمه. أي: بغير ذنب. وأما الفسوق فالمعصية. والله أعلم.

ج ١٤
ب ٢٦
٣٢٨٠ - ٦/٠٠٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ / ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلُهُ .

٨٠/٨٠ - باب : النزول بمكة للحاج ، | وتوريث دورها |

٣٢٨١ - ١/٤٣٩ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِنِ حَارِثَةَ : أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ » .

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ | شَيْئًا | ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ .

٣٢٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : فضل الحج المبرور (الحديث ١٥٢١) ، تحفة الأشراف (١٣٤٠٨) .

٣٢٨١ - أخرجه البخاري في كتاب : الحج ، باب : توريث دور مكة وبيعها وشرائها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى ؛ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ ، وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْإِحَادِ بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ (الحديث ١٥٨٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجهاد ، باب : إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون ، فهي لهم (الحديث ٣٠٥٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح (الحديث ٤٢٨٢) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : التحصيب (الحديث ٢٠١٠) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : المناسك ، باب : دخول مكة (الحديث ٢٩٤٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الفرائض ، باب : ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (الحديث ٢٧٣٠) ، تحفة الأشراف (١١٤) .

باب : نزول الحاج بمكة وتوريث دورها

٣٢٨١ - ٣٢٨٣ - قوله : (يا رسول الله أتتزل في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور) وكان عقيل ورث أبا طالب ، هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً ؛ لأنهما كانا مسلمين . وكان عقيل وطالب كافرين . قال القاضي عياض : لعله أضاف الدار إليه ﷺ لسكناه إياها ، مع أن أصلها كان لأبي طالب ؛ لأنه الذي كفله ؛ ولأنه أكبر ولد عبد المطلب ، فاحتوى على أملاك عبد المطلب وحازها وحده لسنه ، على عادة الجاهلية . قال : ويحتمل أن يكون عقيل باع جميعها ، وأخرجها عن أملاكهم ، كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين . قال الداودي : فباع عقيل جميع ما كان للنبي ﷺ ، ولمن هاجر من بني عبد المطلب .

٣٢٨٢ - ٢/٤٤٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ/وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً
عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ وَذَلِكَ
فِي حَجَّتِهِ، حِينَ دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلاً».

٣٢٨٣ - ٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
حَفْصَةَ، وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ، زَمَنَ
الْفَتْحِ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلٌ؟» /

٨١/٨١ - باب : جواز الإقامة بمكة ، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ،

ثلاثة أيام بلا زيادة

٣٢٨٤ - ١/٤٤١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي : ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ : أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : هَلْ سَمِعْتَ

٣٢٨٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٨١).

٣٢٨٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٨١).

٣٢٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب : مناقب الأنصار، باب : إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه (الحديث ٣٩٣٣)
بمعناه، وأخرجه الترمذي في كتاب : الحج، باب : ما جاء أن يمكث المهاجر بمكة بعد الصدر ثلاثاً =

وقوله ﷺ : (وهل ترك لنا عقيل من دار) فيه دلالة لمذهب الشافعي، وموافقيه : أن مكة فتحت
صلحاً، وأن دورها مملوكة لأهلها، لها حكم سائر البلدان في ذلك. فتورث عنهم. ويجوز لهم بيعها،
ورهنها، وإجارتها، وهبتها، والوصية بها، وسائر التصرفات. وقال مالك، وأبو حنيفة، والأوزاعي،
وآخرون : فتحت عنوة. ولا يجوز شيء من هذه التصرفات. وفيه أن المسلم لا يرث الكافر. وهذا مذهب
العلماء كافة، إلا ما روي، عن إسحاق بن راهويه، وبعض السلف : أن المسلم يرث الكافر. وأجمعوا أن
الكافر لا يرث المسلم. وستأتي المسئلة في موضعها مبسوطة إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

باب : جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج

والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة

٣٢٨٤ - ٣٢٨٨ - قوله ﷺ : (يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً) وفي الرواية الأخرى : (مكث ١٢١/٩

فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا ؟ فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ [الْعَلَاءَ] ^(١) ^(٢) - يَعْنِي : ابْنَ الْحَضْرَمِيِّ ^(٢) - يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ ، بَعْدَ الصَّدْرِ ، بِمَكَّةَ » . كَأَنَّهُ يَقُولُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .

٣٢٨٥ - ٢/٤٤٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِجُلَسَائِهِ : مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ ؟ فَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : سَمِعْتُ / الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ : الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ ، بَعْدَ قَضَاءِ نُسْكَهِ ، ثَلَاثًا » . ج ١٤ ١/٢٨

٣٢٨٦ - ٣/٤٤٣ - وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ = (الحديث ٩٤٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: تقصير الصلاة في السفر، باب: المقام الذي يقصد بمثله الصلاة (الحديث ١٤٥٣) و(الحديث ١٤٥٤) بنحوه، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلده (الحديث ١٠٧٣) بمعناه، تحفة الأشراف (١١٠٠٨). ٣٢٨٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٨٤). ٣٢٨٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٨٤).

المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً) وفي رواية: (للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة. كأنه يقول: لا يزيد عليها). معنى الحديث: أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى رسول الله ﷺ حرم عليهم استيطان مكة، والإقامة بها. ثم أبيع لهم: إذا وصلوها بحج أو عمرة أو غيرهما، أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام، ولا يزيدوا على الثلاثة. واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث، على أن إقامة ثلاثة ليس لها حكم الإقامة، بل صاحبها في حكم المسافر. قالوا: فإذا نوي المسافر الإقامة في بلد ثلاثة أيام، غير يوم الدخول، ويوم الخروج، جاز له الترخص برخص السفر، من القصر، والفطر، وغيرهما من رخصة. ولا يصير له حكم المقيم.

والمراد بقوله ﷺ: (يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثة) أي: بعد رجوعه من منى. كما قال: في الرواية الأخرى: (بعد الصدر) أي: الصدر من منى وهذا كله قبل طواف الوداع. وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا: أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج، بل هو عبادة مستقلة. أمر بها من أراد الخروج من مكة. لا أنه نسك من مناسك الحج، ولهذا لا يؤمر به المكّي ومن يقيم بها. وموضع الدلالة. قوله ﷺ: (بعد قضاء نسكه). والمراد قبل طواف الوداع، كما ذكرنا فإن طواف الوداع لا إقامة بعده.

(١) ساقطة في المخطوطة، والتصويب من المطبوعة، والعلاء هو: العلاء بن الحضرمي بن عبد الله بن عمار، وقيل: ابن عباد أحد الصدف من حضر موت، توفي سنة (٢١ هـ)، انظر ترجمته في: الإصابة: ٤٩٧/٢، والتجريد: ٣٨٨/١، وأسند الغابة: ٧/٤، ورجال صحيح مسلم: ٦٢/٢. (2-2) في المطبوعة: بن الحضرمي.

سَعْدٌ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ ، فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « ثَلَاثَ لَيَالٍ يُمْكُثُهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ ، بَعْدَ الصَّدْرِ » .

٣٢٨٧ - ٤/٤٤٤ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، وَأَمْلَأَهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءُ / ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَكَثُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ ، بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ، ثَلَاثًا » .

٣٢٨٨ - ٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ

| ٨٢/٨٢ - باب : تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطنها ،

إلا لمنشد ، على الدوام |

٣٢٨٩ - ١/٤٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنصُورٍ ، عَنْ

٣٢٨٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٨٤) .

٣٢٨٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٢٨٤) .

٣٢٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الجنائز ، باب ، الإذخر والحشيش في القبر (الحديث ١٣٤٩) تعليقاً ، وأخرجه =

ومتى أقام بعده خرج عن كونه طواف وداع . فسماه قبله قاضياً لمناسكه . والله أعلم .

قل : القاضي عياض رحمه الله في هذا الحديث : حجة لمن منع المهاجر قبل الفتح ، من المقام بمكة بعد الفتح . قال : وهو قول الجمهور : وأجاز لهم جماعة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح ، ووجوب سكني المدينة لنصرة النبي ﷺ ، ومواساتهم له بأنفسهم . وأما غير المهاجر ١٢٢/٩ ومن آمن بعد ذلك ، فيجوز له سكني أي بلد أراد . سواء مكة وغيرها بالاتفاق . هذا كلام القاضي .

قوله ﷺ : (مكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً) هكذا هو في أكثر النسخ ثلاثاً ، وفي بعضها ثلاث . ووجه المنصوب أن يقدر فيه محذوف . أي : مكثه المباح ، أن يمكث ثلاثاً . والله أعلم .

باب : تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها

ولقطنها إلا لمنشد على الدوام

٣٢٨٩ - ٣٢٩٣ - قوله ﷺ : (يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ، ولكن جهاد ونية) قال العلماء : الهجرة من دار

(١) في المطبوعة : رسول الله .

مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ : « لَا هِجْرَةَ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ ، وَإِذَا اسْتَفْرَغْتُمْ فَاغْزُوا » ، وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ

ج ١٤
١/٢٩

= أَيْضاً فِي كِتَابِ : الْحَج ، بَاب : فَضْلُ الْحَرَمِ (الْحَدِيثُ ١٥٨٧) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : جِزَاءُ الصَّيْدِ ، بَاب : لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ (الْحَدِيثُ ١٨٣٤) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ، بَاب : فَضْلُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ (الْحَدِيثُ ٢٧٨٣) ، وَأَخْرَجَهُ فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ ، بَاب : وَجُوبُ التَّفْسِيرِ (الْحَدِيثُ ٢٨٢٥) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِيهِ ، بَاب : لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ (الْحَدِيثُ ٣٠٧٧) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : الْجِزْيَةِ وَالْمَوَادِعَةِ ، بَاب : إِثْمُ الْغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ (الْحَدِيثُ ٣١٨٩) ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ : الْإِمَارَةِ ، بَاب : الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ وَبَيَانِ مَعْنَى : « لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ » (الْحَدِيثُ ٤٨٠٦) ، مُخْتَصِراً وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ : الْمَنَاسِكِ ، بَاب : تَحْرِيمُ حَرَمِ مَكَّةَ (الْحَدِيثُ ٢٠١٨) بَنَحْوَهُ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : الْجِهَادِ ، بَاب : فِي الْهِجْرَةِ هَلْ انْقَطَعَتْ (الْحَدِيثُ ٢٤٨٠) ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ : السَّيْرِ ، بَاب : مَا جَاءَ فِي الْهِجْرَةِ (الْحَدِيثُ ١٥٩٠) ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ : مَنَاسِكِ الْحَجِّ ، بَاب : حُرْمَةُ مَكَّةَ (الْحَدِيثُ ٢٨٧٤) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ ، بَاب : تَحْرِيمُ الْقِتَالِ فِيهِ (الْحَدِيثُ ٢٨٧٥) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : الْبَيْعَةِ ، بَاب : ذِكْرُ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهِجْرَةِ (الْحَدِيثُ ٤١٨١) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٥٧٤٨) .

الحرب إلى دار الإسلام ، باقية إلى يوم القيامة . وفي تأويل هذا لحديث قولان : أحدهما لا هجرة بعد الفتح من مكة ؛ لأنها صارت دار إسلام ، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب . وهذا يتضمن معجزة لرسول الله ﷺ ، بأنها تبقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة . والثاني معناه : لا هجرة بعد الفتح . فضلها كفضلها قبل الفتح ، كما قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ ﴾ (١) الآية .

وأما قوله ﷺ : (ولكن جهاد ونية) فمعناه : ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة ، وذلك بالجهاد ونية الخير في كل شيء .

قوله ﷺ : (وإذا استنفرتهم فانفروا) معناه : إذا دعاكم السلطان إلى غزو ، فاذهبوا وسيأتي بسط أحكام الجهاد ، وبيان الواجب منه في باب إن شاء الله تعالى .

١٢٣/٩

قوله ﷺ : (إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض) وفي الأحاديث التي ذكرها مسلم بعد هذا : إن إبراهيم حرم مكة . فظاهرها الاختلاف ، وفي المسئلة خلاف مشهور . ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية ، وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة . فقيل : إنها ما زالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض . وقيل : ما زالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم ﷺ ، ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم . وهذا القول : يوافق الحديث الثاني ، والقول الأول يوافق الحديث الأول . وبه قال : الأكثرون . وأجابوا عن الحديث الثاني : بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السموات وأرض ، ثم خفي تحريمها واستمر خفاؤه إلى زمن إبراهيم ، فأظهره وأشاعه ، لا أنه ابتداءه ، ومن قال : بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول :

فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلْ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَقِطُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَالَهَا^(١) ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِلَّا الْإِدْخِرَ فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِيُوتِيَهُمْ ، فَقَالَ : «إِلَّا الْإِدْخِرَ» .

بأن معناه: أن الله كتب في اللوح المحفوظ، أو في غيره يوم خلق الله تعالى السموات والأرض: إن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى . والله أعلم .

قوله ﷺ : (فهو حرام بحرمته الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار. فهو حرام بحرمته الله إلى يوم القيامة) وفي رواية: (القتل) بدل القتال، وفي الرواية الأخرى: (لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها. فقولوا له: إن الله أذن لرسوله، ولم يأذن لكم. وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار. وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب). هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة. قال: الإمام أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي من أصحابنا في كتابه الأحكام السلطانية من خصائص الحرم، أن لا يحارب أهله، فإن بغوا على أهل العدل. فقد قال: بعض الفقهاء يحرم قتالهم، بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، ويدخلوا في أحكام أهل العدل. قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال؛ لأن قتال البغاة من ١٢٤/٩ حقوق الله التي لا يجوز إضاعته، فحفظها أولى في الحرم من إضاعته. هذا كلام الماوردي. وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب. وقد نص عليه الشافعي في كتاب: «اختلاف الحديث» من كتب الإمام، ونص عليه الشافعي أيضاً في آخر كتابه المسمى: بسير الواقدي. من كتب الأم. وقال القفال المروزي، من أصحابنا، في كتابه: «شرح التلخيص»، في أول كتاب النكاح، في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة. قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها، لم يجز لنا قتالهم فيها. وهذا الذي قاله: القفال غلط. نهت عليه حتى لا يقترب به.

وأما الجواب عن الأحاديث المذكورة هنا، فهو ما أجاب به الشافعي في كتابه سير الواقدي: أن معناها تحريم نصب القتال عليهم، وقاتلهم بما يعم كالمنجنيق وغيره. إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما. إذا تحصن الكفار في بلد آخر، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه، وبكل شيء والله أعلم.

قوله ﷺ : (لا يعضد شوكه، ولا يختلي خلاها) وفي رواية: (لا تعضد بها شجرة) وفي رواية: (لا يختلي شوكها) وفي رواية: (لا يخط شوكها) قال أهل اللغة: العضد القطع، والخلا بفتح الخاء المعجمة مقصور، هو: الرطب من الكلا. قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه. والحشيش والهشيم اسم ليابس منه. والكلا مهموز يقع على الرطب واليابس. وعد ابن مكي وغيره من لحن العوام، إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب. بل هو مخصص باليابس. ومعنى يختلي: يؤخذ ويقطع. ومعنى يخط: يضرب بالعصا، ونحوها ليسقط ورقه. واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستنبتها آدميون في العادة. وعلى تحريم قطع خلاها. واختلفوا فيما يتنبه الآدميون، واختلفوا في ضمان الشجر إذا قطعه. فقال مالك: يأثم ولا فدية عليه. وقال الشافعي، وأبو حنيفة: عليه الفدية. واختلفا فيها فقال الشافعي: في

٣٢٩٠ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنْ مَنْصُورٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : « يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ / وَالْأَرْضَ » وَقَالَ : بَدَلُ الْقِتَالِ : « الْقِتْلَ » وَقَالَ : « لَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ».

ج ١٤
ب ٢٩

٣٢٩٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٨٩).

الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة. وكذا جاء عن ابن عباس، وابن الزبير، وبه قال: أحمد، وقال: أبو حنيفة الواجب في الجميع القيمة. قال الشافعي: ويضمن الخلا بالقيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلأ الحرم. وقال، أبو حنيفة، وأحمد، ومحمد: لا يجوز. وأما صيد الحرم فحرام بالإجماع على الحلال والمحرم، فإن قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة، إلا داود فقال: يأنم ولا جزاء عليه. ولو دخل صيد من الحل إلى الحرم، فله ذبحه، وأكله، وسائر أنواع التصرف فيه. هذا مذهبنا ومذهب مالك وداد. وقال أبو حنيفة، وأحمد: لا يجوز ذبحه، ولا التصرف فيه، بل يلزمه إرساله. قال: فإن أدخله مذبحاً جاز أكله. وقاسوه على المحرم. واحتج أصحابنا والجمهور بحديث (يا أبا عمير ما فعل النغي^(١)). وبالقياص على ما إذا دخل من الحل شجرة أو كلأ؛ ولأنه ليس بصيد حرم.

قوله ﷺ: (لا يعضد شوكة) فيه دلالة لمن يقول: بتحريم جميع نبات الحرم، من الشجر والكلأ، سواء الشوك المؤذي وغيره. وهو الذي اختاره المتولي من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يحرم الشوك؛ لأنه مؤذ. فأشبهه الفواسق الخمس، ويخصون الحديث بالقياص. والصحيح ما اختاره المتولي والله أعلم.

قوله ﷺ: (وإنه لم يحل القتال فيه لأحد من قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار) هذا مما يحتج به من يقول: أن مكة فتحت عنوة. وهو مذهب أبي حنيفة وكثيرين، أو الأكثرين. وقال الشافعي، وغيره: فتحت صلحاً. وتأولوا هذا الحديث على أن القتال كان جائزاً له ﷺ في مكة. ولو احتاج إليه لفعله، ولكن ما احتاج إليه. والله أعلم.

قوله ﷺ: (ولا ينفر صيده) تصريح بتحريم التنفير، وهو: الإزعاج، وتنحيته من موضعه فإن نفره عصي سواء تلف، أم لا. لكن إن تلف في نفاره قبل سكون نفاره، ضمنه المنفر. وإلا فلا ضمان. قال: العلماء، ونبه ﷺ بالتنفير على الإتيان ونحوه؛ لأنه إذا حرم التنفير فالإتيان أولى.

قوله ﷺ: (ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها) وفي رواية: لا تحل لقطتها إلا لمنشد. المنشد هو: المعروف. وأما طالبها فيقال له: ناشد. وأصل النشد، والإنشاد، رفع الصوت. ومعنى الحديث: لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة، ثم يملكها كما في باقي البلاد. بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ولا يملكها. وبهذا قال: الشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عبيد وغيرهم. وقال مالك: يجوز تملكها بعد تعرفها سنة. كما في سائر البلاد. وبه قال: بعض أصحاب الشافعي، وتأولون الحديث تأويلات

١٢٦/٩

(١) النفر: بضم النون المشددة وفتح الغين طائر كالصفرور له منقار أحمر، وتصغيره نغير وقيل: هو من صغار العصافير. اهـ باختصار في لسان العرب.

٣٢٩١ - ٣/٤٤٦ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ : أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ : ائْذَنْ لِي ، أَيُّهَا الْأَمِيرُ ! أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ ، وَوَعَاهُ قَلْبِي ، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ ، أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ / بِهَا شَجَرَةً ، فَإِنْ

ج ١٤
١/٣٠

٣٢٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: ليلبلغ العلم الشاهد الغائب (الحديث ١٠٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: جزاء الصيد، باب: لا يعصده شجر الحرم (الحديث ١٨٣٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: ٥١ - (الحديث ٤٢٩٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في حرمة مكة (الحديث ٨٠٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الديات، باب: ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو (الحديث ١٤٠٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: تحريم القتال فيه (الحديث ٢٨٧٦) مختصراً، تحفة الأشراف (١٢٠٥٧).

ضعيفة. واللقطة بفتح القاف على اللغة المشهورة، وقيل: بإسكانها وهي الملقوط.

قوله: (إلا الأذخر) هو نبت معروف طيب الرائحة. وهو بكسر الهمزة والخاء.

قوله: (فإنه لقينهم وبيوتهم) وفي رواية: نجعله في قبورنا وبيوتنا. قينهم بفتح القاف، هو الحداد والصائغ ومعناه: يحتاج إليه القين في وقود النار، ويحتاج إليه في القبور، لتسد به فرج اللحد المتخللة بين اللبنة. ويحتاج إليه في سقوف البيوت، يجعل فوق الخشب.

قوله: (فقال رسول الله ﷺ: إلا الأذخر) هذا محمول على أنه ﷺ أوحى إليه في الحال باستثناء الأذخر. وتخصيصه من العموم أو أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء فاستثنه أو. أنه اجتهد في الجميع والله أعلم.

قوله: (عن أبي شريح العدوي) هكذا ثبت في الصحيحين العدوي، في هذا الحديث. ويقال له أيضاً: الكعبي، والخزاعي. قيل: اسمه خويلد بن عمرو. وقيل: عمرو بن خويلد. وقيل: عبد الرحمن بن عمرو. وقيل: هانيء بن عمر، وأسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.

قوله: (وهو يبعث البعوث إلى مكة) يعني: لقتال ابن الزبير.

قوله: (سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي) أراد بهذا كله المبالغة في تحقيق حفظه إياه، وتيقنه زمانه، ومكانه، ولفظه.

قوله ﷺ: (إن مكة حرمها الله، ولم يحرمها الناس) معناه: أن تحريمها بوحى الله تعالى، لا أنها اصطلاح الناس على تحريمها بغير أمر الله.

قوله ﷺ: (ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يسفك بها دمًا، ولا يعصده بها شجرة) هذا

أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ : إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ ، وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ « فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ : مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ ، يَا أَبَا شُرَيْحٍ ! إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرِيَةٍ .

٣٢٩٢ - ٤/٤٤٧ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْوَلِيدِ ، قَالَ

٣٢٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب : اللقطة ، باب : كيف تعرف لقطة أهل مكة (الحديث ٢٤٣٤) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : تحريم حرم مكة (الحديث ٢٠١٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : العلم ، باب : في كتاب العلم (الحديث ٣٦٤٩) و (الحديث ٣٦٥٠) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الديات ، باب : ولي العمد يرضى بالدية (الحديث ٤٥٠٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : السير ، باب : ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو (الحديث ١٤٠٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : العلم ، باب : ما جاء في الرخصة فيه (الحديث ٢٦٦٧) مختصراً ، وأخرجه النسائي في كتاب : القسامة ، باب : هل يؤخذ من قاتل العمد الدية إذا عفا ولي المقتول عن القود (الحديث ٤٧٩٩) و (الحديث ٤٨٠٠) و (الحديث ٤٨٠١) مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الديات ، باب : من قتل له قاتل فهو بالخيار بين إحدى ثلاث (الحديث ٢٦٢٤) ، تحفة الأشراف (١٥٣٨٣) .

قد يحتج به من يقول : الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الإسلام ، والصحيح عندنا وعند آخرين : أنهم مخاطبون بها كما هم مخاطبون بأصوله ، وإنما قال ﷺ : فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ؛ لأن المؤمن هو الذي ينقاد لأحكامنا ، وينزجر عن محرمات شرعنا ، ويستثمر أحكامه ، فجعل الكلام فيه . وليس فيه أن غير المؤمن ليس مخاطباً بالفروع .

١٢٧/٩

قوله : (يسفك) بكسر الفاء على المشهور . وحكي ضمها أي : يسيله .

قوله ﷺ : (فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ إلى آخره) فيه دلالة لمن يقول : فتحت مكة عنوة . وقد سبق في هذا الباب بيان الخلاف فيه ، وتأويل الحديث عند من يقول : فتحت صلحاً أن معناه : دخلها متاهباً للقتال . لو احتاج إليه فهو دليل الجواز له تلك الساعة .

قوله ﷺ : (وليبغ الشاهد الغائب) هذا اللفظ قد جاءت به أحاديث كثيرة ، وفيه التصريح بوجوب نقل العلم ، وإشاعة السنن والأحكام .

قوله : (لا يعيد عاصياً) أي : لا يعصمه .

قوله : (ولا فاراً بخربة) هي بفتح الخاء المعجمة ، وإسكان الراء هذا هو المشهور ، ويقال : بضم الخاء أيضاً ، حكاهما : القاضي ، وصاحب المطالع ، وآخرون ، وأصلها سرقة الإبل وتطلق على كل خيانة . وفي صحيح البخاري إنها البلية . وقال الخليل : هي الفساد في الدين من الخارب ، وهو اللص المفسد في الأرض وقيل : هي العيب .

١٢٨/٩

زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ | - هُوَ : ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - | ، / حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ^(١) مَكَّةَ ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَسَنَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي ، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، فَلَا يُفْرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَفْدَى وَإِمَّا أَنْ يَقْتَلَ » فَقَالَ الْعَبَّاسُ : إِلَّا الْإِذْخِرَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُؤْتِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : / « إِلَّا الْإِذْخِرَ » فَقَامَ أَبُو سَاهٍ ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : اكْتُبُوا لِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اكْتُبُوا لِأَبِي سَاهٍ » .

قَالَ الْوَلِيدُ : فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : مَا قَوْلُهُ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قوله ﷺ : (ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين . إما أن يفدي ، وإما أن يقتل) معناه : ولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القتاتل ، وإن شاء أخذ فداءه ، وهي الدية . وهذا تصريح بالحجة للشافعي . وموافق له الولي بالخيار بين أخذ الدية ، وبين القتل . وأن له إجبار الجاني على أي الأمرين شاء ولي القتل . وبه قال : سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وقال مالك : ليس للولي إلا القتل ، أو العفو ، وليس له الدية إلا برضى الجاني . وهذا خلاف نص هذا الحديث . وفيه أيضاً دلالة لمن يقول : القتاتل عمداً يجب عليه أحد الأهرين . القصاص ، أو الدية . وهو أحد القولين للشافعي ، والثاني : أن الواجب القصاص لا غير . وإنما تجب الدية بالاختيار ، وتظهر فائدة الخلاف في صور منها لو عفا الولي عن القصاص إن قلنا : الواجب أحد الأمرين سقط القصاص ، ووجبت الدية ، وإن قلنا : الواجب . القصاص بعينه لم يجب قصاص ولا دية . وهذا الحديث محمول على القتل عمداً ، فإنه لا يجب القصاص في غير العمد .

قوله : (فقام أبو ساه) هو بهاء تكون هاء في الوقف ، والدرج ، ولا يقال : بالتاء قلوا . ولا يعرف اسم أبي ساه هذا . وإنما يعرف بكنيته .

قوله ﷺ : (اكتبوا لأبي ساه) هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن . ومثله حديث علي رضي الله عنه . ما عنده إلا ما في هذه الصحيفة . ومثله حديث أبي هريرة ، كان عبد الله بن عمر يكتب ، ولا أكتب ، وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن ، فمن السلف من منع كتابة العلم . وقال جمهور السلف : بجوازه ، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه . وأجابوا عن أحاديث النهي بجوابين :

(١) في المطبوعة : رسول الله .

٣٢٩٣ - ٥/٤٤٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا^(١) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « إِنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ ، عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، فَكَرِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَسَنٌ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أَلَا وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ، أَلَا وَإِنَّهَا ، سَاعَتِي هَذِهِ ، حَرَامٌ ، لَا يُحْبَطُ شَوْكُهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا مُنْشِدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى | يَغْنِي | : الدِّيَّةَ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ - أَهْلُ الْقَتِيلِ - » . قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ : اكْتُبْ لِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخِرَ / ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخِرَ » .

٨٣ / ٨٣ - باب : النهي عن حمل السلاح بمكة ، بلا حاجة |

٣٢٩٤ - ١/٤٤٩ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَغَيْنٍ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ » .

٣٢٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب : العلم ، باب : كتابة العلم (الحديث ١١٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الديات ، باب : من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين (الحديث ٦٨٨٠) و (الحديث ٦٨٨٠) تعليقاً ، تحفة الأشراف (١٥٣٧٢) .
٣٢٩٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٩٥٥) .

أحدهما : أنها منسوخة ، وكان النهي في أول الأمر قبل اشتها القرآن لكل أحد . فنهى عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه ، واشتباهه . فلما اشتهر ، وأمنت تلك المفسدة أذن فيه .
والثاني : أن النهي نهى تنزية لمن وثق بحفظه ، وخيف اتكاله على الكتابة ، والاذن لمن لم يوثق بحفظه . والله أعلم .

باب : النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة

١٣٠/٩ - ٣٢٩٤ - قوله ﷺ : (لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة) هذا النهي إذا لم تكن حاجة . فإن كانت ، جاز . هذا مذهبننا ، ومذهب الجماهير ، قال القاضي عياض : هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة ، فإن كانت ، جاز . قال : القاضي . وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وعطاء . قال : وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث . وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة

(١) في المطبوعة : أخبرنا .

٨٤ / ٨٤ - باب : [جواز دخول مكة بغير إحرام]

٣٢٩٥ - ١/٤٥٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَقَالَ يَحْيَى : - وَاللَّفْظُ لَهُ - قُلْتُ لِمَالِكٍ : | أ | حَدَّثَكَ ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : « اِقْتُلُوهُ » ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ .

٣٢٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب : جزاء الصيد ، باب : دخول الحرم ومكة بغير إحرام (الحديث ١٨٤٦) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجهاد ، باب : قتل الأسير وقتل الصبر (الحديث ٣٠٤٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح (الحديث ٤٢٨٦) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : اللباس ، باب : المغفر (الحديث ٥٥٠٨) مختصراً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الجهاد ، باب : قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام (الحديث ٢٦٨٥) ، - وأخرجه الترمذي في كتاب : الجهاد ، باب : ما جاء في المغفر (الحديث ١٦٩٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : دخول مكة بغير إحرام (الحديث ٢٨٦٧) و (الحديث ٢٨٦٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الجهاد ، باب : السلاح (الحديث ٢٠٨٥) ، تحفة الأشراف (١٥٢٧) .

القضاء ، بما شرطه من السلاح في القرباء ، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للقتال . قال : وشذ عكرمة عن الجماعة . فقال : إذا احتاج إليه حملة وعليه الفدية . ولعله أراد إذا كان محرماً وليس المغفر والدرع^(١) ، ونحوهما ، فلا يكون مخالفاً للجماعة . والله أعلم .

باب : جواز دخول مكة بغير إحرام

٣٢٩٥ - ٣٢٩٩ - قوله : (إن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر) وفي رواية : (وعليه عمامة سوداء بغير إحرام) وفي رواية : (خطب الناس وعليه عمامة سوداء) قال القاضي : وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المغفر ، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة ، بعد إزالة المغفر ، بدليل .

قوله : (خطب الناس وعليه عمامة سوداء) لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة . وقوله : (دخل مكة بغير إحرام) هذا دليل لمن يقول : بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد نسكاً . سواء كان دخوله لحاجة تكرر كالخطاب ، والحشاش ، والسقاء ، والصيد ، وغيرهم . أم لم تكرر كالتاجر ، والزائر وغيرهما . سواء كان آمناً أو خائفاً . وهذا أصح القولين للشافعي ، وبه يفتي أصحابه . والقول الثاني : لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كانت حاجته . لا تكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو خائفاً من قتال أو خائفاً من ظالم لو ظهر . ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء .

قوله : (جاءه رجل فقال : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة . فقال : اقتلوه) قال العلماء : إنما قتله ؛ لأنه

(١) المغفر والدرع : من مهمات المحارب يرتديهما أثناء الاشتباك .

٣٢٩٦ - ٢/٤٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَارٍ الدَّهْنِيُّ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ : دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بَغَيْرِ إِحْرَامٍ ، وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ .

٣٢٩٦ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : دخول مكة بغير إحرام (الحديث ٢٨٦٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الزينة ، باب : لبس العمائم السود (الحديث ٥٣٥٩) ، تحفة الأشراف (٢٩٤٧) .

١٣١/٩ كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبه، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين . فإن قيل : ففي الحديث الآخر من دخل المسجد فهو آمن . فكيف قتله؟ وهو متعلق بالاستار . فالجواب : أنه لم يدخل في الأمان ، بل استنائه هو ، وابن أبي سرح ، والقيتين ، وأمر بقتله وإن وجد متعلقاً باستار الكعبة . كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخر . وقيل : لأنه ممن لم يف بالشرط . بل قاتل بعد ذلك .

وفي هذا الحديث حجة لمالك ، والشافعي ، وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز . وتاولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له . وأجاب أصحابنا : بأنها إنما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها ، وأذن له أهلها . وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك . والله أعلم .

واسم ابن خطل : عبد العزي . وقال : محمد بن إسحاق اسمه : عبد الله . وقال الكلبي : اسمه : غالب بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كثير بن تيم بن غالب ، وخطل بخاء معجمة ، وطاء مهملة مفتوحتين . قال : أهل السير ، وقيل : سعد بن حريث . والله أعلم .

قوله : (قرأت على مالك بن أنس) وفي رواية : قلت لمالك : حدثك ابن شهاب ، عن أنس ، ثم قال : في آخر الحديث . فقال : نعم . يعني : فقال مالك : نعم . ومعناه : أحدثك ابن شهاب ، عن أنس بكذا . فقال مالك : نعم حدثني به . وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة . ولا يقول : في آخره . قال : نعم . واختلف العلماء في اشتراط قوله : نعم . في آخر مثل هذه الصورة ، وهي إذا قرأ على الشيخ قائلاً أخبرك فلان ، أو نحوه . والشيخ مصغ له فاهم لما يقرأ غير منكر . فقال ، بعض الشافعيين ، وبعض أهل الظاهر : لا يصح السماع إلا بها ، فإن لم ينطق بها لم يصح السماع . وقال جماهير العلماء ، من المحدثين ، والفقهاء ، وأصحاب الأصول : يستحب قوله : نعم . ولا يشترط نطقه بشيء ، بل يصح السماع مع سكوته . والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال ، فإنه لا يجوز لمكلف أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة . قال : القاضي هذا مذهب العلماء كافة ، ومن قال من السلف : نعم . إنما قاله : توكيداً ، واحتياطاً . لا اشتراطاً .

قوله : (معاوية بن عمار الدهني) هو بضم الدال المهملة ، وإسكان الهاء ، وبالنون منسوب إلى دهن .

٣٢٩٧ - ٣/٠٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكَ ، عَنْ / عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ ، عَنْ ^{ج ١٤} أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ .

٣٢٩٨ - ٤/٤٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ .

٣٢٩٩ - ٥/٤٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي - وَفِي حَدِيثٍ ^(١) الْحُلَوَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ - عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، | عَلَى الْمِنْبَرِ | ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ ، قَدْ ^{ج ١٤} أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ : عَلَى الْمِنْبَرِ .

٣٢٩٧ - أخرجه الترمذي في كتاب : الجهاد ، باب : ما جاء في الألوية (الحديث ١٦٧٩ م) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الزينة ، باب : لبس العمامات السود (الحديث ٥٣٦٠) ، تحفة الأشراف (٢٨٩٠) .

٣٢٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب : اللباس ، باب : في العمامات (الحديث ٤٠٧٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الزينة ، باب : لبس العمامات الحرقانية (الحديث ٥٣٥٨) ، وأخرجه في أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : إرخاء طرف العمامة بين الكتفين (الحديث ٥٣٦١) بنحو مختصراً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في الخطبة يوم الجمعة (الحديث ١١٠٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجهاد ، باب : لبس العمامات في الحرب (الحديث ٢٨٢١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : اللباس ، باب : العمامة السوداء (الحديث ٣٥٨٤) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : إرخاء العمامة بين الكتفين (الحديث ٣٥٨٧) ، تحفة الأشراف (١٠٧١٦) .

٣٢٩٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٢٩٨) .

وهم بطن من بجيلة . وهذا الذي ذكرناه من كونه ، بإسكان الهاء هو المشهور . ويقال : بفتحها . وممن حكى ١٣٢/٩ الفتح : أبو سعيد السمعاني في الأنساب ، والحافظ عبد الغني المقدسي .

قوله : (وعليه عمامة سوداء) فيه جواز لباس الثياب السود . وفي الرواية الأخرى : خطب الناس ، وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الأسود في الخطبة ، وإن كان الأبيض أفضل منه ، كما ثبت في الحديث الصحيح : «خير ثيابكم البياض» . وأما لباس الخطباء السود في حال الخطبة ، فجائز ، ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا . وإنما ليس العمامة السوداء في هذا الحديث بيانا للجواز . والله أعلم .

قوله : (كأنني أنظر إلى رسول الله ﷺ ، وعليه عمامة سوداء ، قد أرخى طرفيها بين كتفيه) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا . وغيرها طرفيها بالثنية ، وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للحميدي . وذكر القاضي عياض : أن الصواب المعروف طرفها ، بالإنفراد ، وأن بعضهم رواه طرفيها ، بالثنية . والله أعلم . وسيأتي ١٣٣/٩ بسط حكم إرخاء العمامة في كتاب اللباس . إن شاء الله تعالى .

٨٥ / ٨٥ - باب : [فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة

وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها .

وبيان حدود حرمةها]

٣٣٠٠ - ١/٤٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِي - ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِمَثَلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ » .

٣٣٠١ - ٤٥٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : ابْنَ

٣٣٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بركة صاع النبي ﷺ ومده (الحديث ٢١٢٩) ، تحفة الأشراف (٥٣٠١) .

٣٣٠١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٠٠) .

باب : فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة

وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمةها

٣٣٠٠ - ٣٣٢٢ - قوله ﷺ : (إن إبراهيم حرم مكة) هذا دليل لمن يقول : إن تحريم مكة إنما هو كان في زمن إبراهيم ﷺ . والصحيح : أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض . وقد سبقت المسألة مستوفاة قريباً ، وذكرنا في تحريم إبراهيم احتمالين أحدهما : أنه حرّمها بأمر الله تعالى له بذلك ، لا باجتهاده . فلهذا أضاف التحريم إليه تارة ، وإلى الله تعالى تارة . والثاني : أنه دعا لها فحرّمها الله تعالى بدعوته ، فأضيف التحريم إليه لذلك .

قوله ﷺ : (وإنني حرمت المدينة ، كما حرم إبراهيم مكة) . وذكر مسلم الأحاديث التي بعده بمعناه . هذه الأحاديث حجة ظاهرة للشافعي ، ومالك ، وموافقيهما في تحريم صيد المدينة ، وشجرها . وأباح أبو حنيفة ذلك . واحتج له بحديث : يا أبا عمير ما فعل النغير . وأجاب أصحابنا بجوابين أحدهما : أنه يحتمل أن حديث النغير كان قبل تحريم المدينة . والثاني يحتمل أنه صاده من الحل ، لا من حرم المدينة . وهذا الجواب لا يلزمهم على أصولهم ؛ لأن مذهب الحنفية أن صيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرم ثبت له حكم الحرم ، ولكن أصلهم هذا ضعيف فيرد عليهم بدليله . والمشهور من مذهب مالك ، والشافعي ، والجمهور : أنه لا ضمان في صيد المدينة وشجرها ، بل هو حرام بلا ضمان . وقال ابن أبي ذئب ، وابن أبي ليلى : يجب فيه الجزاء كحرم مكة . وبه قال : بعض المالكية . وللشافعي قول قديم : أنه يسلب القتال . لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره مسلم . بعد هذا قال القاضي عياض : لم يقل بهذا القول أحد بعد الصحابة ، إلا الشافعي في قوله : القديم . والله أعلم .

المُخْتَارِ - . ح / وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ . ج ١٤
١/٣٤ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى
- هُوَ : الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَمَا حَدِيثُ وَهْبٍ فَكَرَوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ : « بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ
إِبْرَاهِيمُ » ، وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، فَفِي رَوَايَتِهِمَا : « مِثْلُ مَا دَعَا بِهِ
إِبْرَاهِيمُ » .

٣٣٠٢ - ٢/٤٥٦ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي : ابْنَ مُضَرَ - ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ
أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي أَحَرِّمُ / مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - . ج ١٤
ب/٣٤

٣٣٠٣ - ٣/٤٥٧ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ
مُسْلِمٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا ، وَلَمْ
يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا ، فَتَذَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، فَقَالَ : مَا لِي أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا
وَحُرْمَتَهَا ، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا ، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، وَذَلِكَ عِنْدَنَا
فِي أُدْيَمٍ خَوْلَانِيَّ إِنْ شِئْتَ أَقْرَأُكَهُ ، قَالَ : فَسَكَتَ مَرْوَانُ ثُمَّ قَالَ : قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ .

٣٣٠٤ - ٤/٤٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو / النَّاقِدُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ ، قَالَ أَبُو ج ١٤
١/٣٥ بَكْرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ

٣٣٠٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٥٦٧) .

٣٣٠٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٥٨٥) .

٣٣٠٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٧٤٨) .

قوله ﷺ : (إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي أَحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا) يريد المدينة . قال أهل اللغة ، وغريب ١٣٤/٩
الحديث : اللابتان ، الحرتان . واحدتها لابة . وهي : الأرض الملبسة بحجارة سوداء . وللمدينة لابتان
شرقية وغربية . وهي بينهما . ويقال : لابة ، ولوبة ، ونوبة بالنون . ثلاث لغات مشهورات ، وجمع اللابة في
القلة لابات . وفي الكثرة لآب ولوب .

وقوله ﷺ : (وَإِنِّي أَحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا) معناه : اللابتان وما بينهما . والمراد تحريم المدينة ولايتيها . ١٣٥/٩

النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا » .

٣٣٠٥ - ٥/٤٥٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ ، أَنْ يُقَطَّعَ عِضَاهَا ، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا » وَقَالَ : / ج ١٤ ب ٣٥

٣٣٠٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٨٥) .

قوله ﷺ : (لا يقطع عضاهها، ولا يصاد صيدها) صريح في الدلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها . وسبق خلاف أبي حنيفة، والعضاء بالقصر، وكسر العين، وتخفيف الضاد المعجمة . كل شجر فيه شوك . واحداثها عضاهة . وعضية والله أعلم .

قوله ﷺ : (ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها، إلا كنت له شفيعاً، أو شهيداً يوم القيامة) قال أهل اللغة : اللأواء بالمد، الشدة والجوع . وأما الجهد فهو : المشقة . وهو يفتح الجيم، وفي لغة قليلة بضمها . وأما الجهد بمعنى : الطاقة فبضمها على المشهور . وحكي : فتحها . وأما قوله ﷺ : إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً . فقال القاضي عياض رحمه الله : سألت قديماً عن معنى هذا الحديث . ولم خص ساكن المدينة بالشفاعة هنا مع عموم شفاعته، وادخاره إياها لامته . قال : وأجيب عنه بجواب شاف مقنع في أوراق : اعترف بصوابه كل واقف عليه . قال : وأذكر منه هنا لمعاً تليق بهذا الموضوع .

قال بعض شيوخنا : أو هنا للشك، والأظهر عندنا أنها ليست للشك؛ لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبوسعيد، وأبوهريرة، وأسماء بنت عميس، وصفية بنت أبي عبيد، عن النبي ﷺ بهذا اللفظ . ويبعد اتفاق جميعهم، أو رواتهم على الشك وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأظهر أنه قاله ﷺ : هكذا . فيما أن يكون أعلم بهذه الجملة هكذا، وإما أن يكون أول للتقسيم . ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة، وشفيعاً لبقيتهم . إما شفيعاً للعاصين، وشهيداً للمطيعين . وإما شهيداً لمن مات في حياته . وشفيعاً لمن مات بعده أو غير ذلك .

١٣٦/٩

قال القاضي : وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمذنبين، أول للعالمين في القيمة وعلى شهادته على جميع الأمة . وقد قال ﷺ في شهداء أحد : أنا شهيد على هؤلاء . فيكون لتخصيصهم بهذا كله مزيد، أو زيادة منزلة، وحظوة . قال : وقد يكون أو بمعنى : الواو . فيكون لأهل المدينة شفيعاً وشهيداً قال : وقد روي : إلا كنت له شهيداً، أوله شفيعاً . قال : وإذا جعلنا أول للشك كما قاله المشايخ : فإن كانت اللفظة الصحيحة شهيداً اندفع الاعتراض، لأنها زائدة على الشفاعة المدخرة المجردة لغيرهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة شفيعاً، فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها، وادخارها لجميع الأمة . أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمتة من النار، ومعافة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة . وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات، أو تخفيف الحساب، أو بما شاء الله من ذلك، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة، كإيوائهم إلى ظل العرش، أو كونهم في روح، وعلى منابر،

« الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ عَنْهَا إِلَّا أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً ، أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٣٣٠٦ - ٦/٤٦٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : « وَلَا يُرِيدُ أَحَدٌ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرِّصَاصِ ، أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ » .

٣٣٠٧ - ٧/٤٦١ - وَحَدَّثَنَا /إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنِ الْعَقَدِيِّ، قَالَ ^{١٤ ج} ١/٣٦ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخِيطُهُ فَسَلَبَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ ، أَوْ عَلَيْهِمْ ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ فَقَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ ! أَنْ أَرُدَّ شَيْئاً نَفَّلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ .

٣٣٠٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٨٥) .

٣٣٠٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٦٨) .

أو الإسراع بهم إلى الجنة ، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض . والله أعلم .

قوله ﷺ : (لا يدعها أحد رغبة عنها ، إلا أبدل الله فيها من هو خير منه) قال القاضي : اختلفوا في هذا . فقيل : هو مختص بمدة حياته ﷺ . وقال آخرون : هو عام أبداً ، وهذا أصح .

قوله ﷺ : (ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء ، إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء) قال القاضي : هذه الزيادة . وهي قوله : في النار تدفع أشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها هذه ١٣٧/٩ الزيادة ، وتبين أن هذا حكمه في الآخرة . قال : وقد يكون المراد به من أرادها في حياة النبي ﷺ ، كفي المسلمون أمره ، واضمحل كيده ، كما يضمحل الرصاص في النار . قال : وقد يكون في اللفظ تأخير وتقديم أي : أذابه الله ذوب الرصاص في النار . ويكون ذلك لمن أرادها في الدنيا ، فلا يمهلها الله ، ولا يمكن له سلطان . بل يذهب عن قرب ، كما انقضى شأن من حاربها أيام بني أمية ، مثل مسلم بن عقبة فإنه هلك في منصرفه عنها ، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسله على أثر ذلك ، وغيرهما ممن صنع صنيعهما . قال : وقيل : قد يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها في غفلة ، فلا يتم له أمره بخلاف من أتى ذلك جهاراً ، كأمرء استباحوها .

قوله : (إن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد عبداً يقطع شجراً ، أو يخبطه فسلبه . فلما رجع سعد جاءه أهل العبد ، فكلموه على أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم . فقال : معاذ الله أن أرد شيئاً نفلني رسول الله ﷺ ، وأبى أن يرد عليهم) هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والجماهير في تحريم صيد المدينة ، وشجرها كما سبق . وخالف فيه أبو حنيفة كما

٣٣٠٨ - ٨/٤٦٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ / ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : « التَّمَسَّ لِي غُلَاماً مِنْ غِلْمَائِكُمْ يَخْدُمُنِي » فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُّنِي وَرَاءَهُ ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ : « هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ » . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ وَصَاعِهِمْ » .

ج ١٤
ب ٣٦

٣٣٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الجهاد ، باب : فضل الخدمة في الغزو (الحديث ٢٨٨٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : ١٠ - (الحديث ٣٣٦٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : أحد جبل يحبنا ونحبه (الحديث ٤٠٨٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ، =

قدمناه عنه . وقد ذكر هنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي ﷺ ، من رواية علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن زيد ، ورافع بن خديج ، وسهل بن حنيف . وذكر غيره من رواية غيرهم أيضاً . فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة .

١٣٨/٩

وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم : أن من صاد في حرم المدينة ، أو قطع من شجرها ، أخذ سلبه . وبهذا قال : سعد بن أبي وقاص ، وجماعة من الصحابة . قال القاضي عياض : ولم يقل به أحد بعد الصحابة ، إلا الشافعي في قوله : القديم . وخالفه أئمة الأمصار .

قلت : ولا تضر مخالفتهم إذا كانت السنة معه ، وهذا القول القديم ؛ هو المختار لثبوت الحديث فيه ، وعمل الصحابة على وفقه ، ولم يثبت له دافع قال : أصحابنا . فإذا قلنا : بالقديم ففي كيفية الضمان وجهان : أحدهما : يضمن الصيد ، والشجر ، والكلأ كضمان حرم مكة . وأصحهما وبه قطع جمهور المفرعين على هذا القديم ، أنه يسلب الصائد ، وقاطع الشجر ، والكلأ . وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان : أحدهما أنه ثيابه فقط وأصحهما ، وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار ، فيدخل فيه فرسه ، وسلاحه ، ونفقته وغير ذلك . مما يدخل في سلب القتل . وفي مصرف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا : أحدهما أنه للسالب وهو الموافق لحديث سعد والثاني : أنه لمساكين المدينة ، والثالث : لبيت المال . وإذا سلب أخذ جميع ما عليه ، إلا سائر العورة . وقيل : يؤخذ سائر العورة أيضاً . قال أصحابنا : ويسلب بمجرد الاصطياد ، سواء أئلف الصيد أم لا ، والله أعلم .

قوله : (حتى إذا بدا له أحد قال : هذا جبل يحبنا ونحبه) الصحيح المختار أن معناه : أن أحداً يحبنا حقيقة ، جعل الله تعالى فيه تمييزاً يحب به . كما قال : سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ

١٣٩/٩

٣٣٠٩ - ٩/٠٠٠ - وحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ / وَثَّقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا».

٣٣١٠ - ١٠/٤٦٣ - وحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحَدَتْ فِيهَا حَدَّثًا^(١) أَوْ آوَى مُحَدَّثًا^(٢)، قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي: هَذِهِ شَدِيدَةٌ: «مَنْ أَحَدَتْ فِيهَا حَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ

= ومصلی النبی ﷺ والمنبر والقبر (الحديث ٧٣٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: المناقب، باب: في فضل المدينة (الحديث ٣٩٢٢)، تحفة الأشراف (١١١٦).

٣٣٠٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٠٨).

٣٣١٠ - أخرجه البخاري في كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة (الحديث ١٨٦٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: إثم من آوى محدثاً (الحديث ٧٣٠٦)، تحفة الأشراف (٩٣٢).

خشية الله^(١) وكما حن الجذع اليابس، وكما سحح الحصى، وكما فر الحجر بثوب موسى ﷺ، وكما قال نبينا ﷺ: إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي، وكما دعا الشجرتين المفترقتين فاجتمعا، وكما رجف حراء فقال: اسكن حراء، فليس عليك إلا نبي أو صديق. الحديث، وكما كلمه ذراع الشاة، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾^(٢). والصحيح في معنى هذه الآية: أن كل شيء يسبح حقيقة بحسب حاله، ولكن لا نفقهه. وهذا وما أشبهه شواهد لما اخترناه، واختاره المحققون في معنى الحديث: وأن أحداً يحبنا حقيقة. وقيل: المراد يحبنا أهله. فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. والله أعلم.

قوله: (من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين) قال القاضي: معناه من أتى فيها إثماً، أو آوى من أتاه وضمه إليه وحماه. قال: ويقال: آوى، وآوى بالقصر والمد في الفعل اللازم والمتعدي جميعاً، لكن القصر في اللازم أشهر وأفصح. والمد في المتعدي أشهر وأفصح. قلت: وبالأفصح جاء القرآن العزيز في الموضعين. قال الله تعالى: ﴿أرأيت إذ أوفينا إلى الصخرة﴾^(٣) وقال في المتعدي: وأوفيناها إلى ربوة. قال القاضي: ولم يرو هذا الحرف. إلا محدثاً بكسر الدال، ثم قال: وقال الإمام المازري: روي بوجهين كسر الدال، وفتحها. قال: فمن فتح أراد الاحداث نفسه. ومن كسر أراد فاعل الحدث. وقوله: عليه لعنة الله إلى آخره. هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا. قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبائر؛ لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة. ومعناه: أن الله تعالى يلعنه، وكذا يلعنه الملائكة، والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في

(٢) سورة: الإسراء، الآية: ٤٤.

(٣) سورة: الكهف، الآية: ٦٣.

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٧٤.

وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا / وَلَا عَدْلًا » قَالَ فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ :
أَوْ آوَى مُحَدَّثًا .

٣٣١١ - ١١/٤٦٤ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ،
قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هِيَ حَرَامٌ ، لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا ،
فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

٣٣١٢ - ١٢/٤٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ

٣٣١١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣١٠) .

٣٣١٢ - أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بركة صاع النبي ﷺ ومده (الحديث ٢١٣٠) ، وأخرجه أيضاً في
كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحضر على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان
مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ، ومصلى النبي ﷺ والمنبر والقبر
(الحديث ٧٣٣١) ، تحفة الأشراف (٢٠٣) .

١٤٠/٩ اللغة هو الطرد ، والأبعاد . قالوا : والمراد باللعن هنا : العذاب الذي يستحقه على ذنبه ، والطرد عن الجنة
أول الأمر ، وليست هي كلجنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد . والله أعلم .

قوله : (لا يقبل الله منه يوم القيامة صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا) قال : القاضي قال المازري : اختلفوا في
تفسيرهما . فقيل : الصرف : الفريضة ، والعدل : النافلة . وقال الحسن البصري : الصرف : النافلة ،
والعدل : الفريضة . عكس قول : الجمهور . وقال الأصمعي : الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية . وروي
ذلك ، عن النبي ﷺ . وقال يونس : الصرف : الاكتساب ، والعدل : الفدية . وقال أبو عبيدة : العدل :
الحيلة . وقيل : العدل : المثل . وقيل : الصرف : الدية ، والعدل : الزيادة .

قال القاضي : وقيل : المعنى لا تقبل فريضته ، ولا نافلته قبول رضا ، وإن قبلت قبول جزاء . وقيل :
يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما . قال : وقد يكون معنى الفدية هنا : أنه لا يجد في القيمة فداء
يفتدي به ، بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم ؛ بأن يفديه من النار
بیهودي ، أو نصراني . كما ثبت في الصحيح .

قوله في آخر هذا الحديث : (فقال : ابن أنس ، أو آوى محدثاً) كذا وقع في أكثر النسخ ، فقال ابن
أنس : ووقع في بعضها فقال أنس : بحذف لفظة ابن . قال القاضي : ووقع عند عامة شیوخنا . فقال ابن
أنس : بإثبات ابن . قال : وهو الصحيح ، وكان ابن أنس ذكر أباه هذه الزيادة ؛ لأن سياق هذا الحديث من
أوله إلى آخره من كلام أنس ، فلا وجه لاستدراك أنس بنفسه ، مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول
الحديث ، في سياق كلام أنس ، في أكثر الروايات . قال : وسقطت عند السمرقندي . قال : وسقوطها هناك
يشبه أن يكون هو الصحيح . ولهذا استدركت في آخر الحديث ، هذا آخر كلام القاضي .

إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَالِهِمْ ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ / ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِهِمْ » .

ج ١٤
١/٣٨

٣٣١٣ - ١٣/٤٦٦ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ ! اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفَيَّ مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ » .

٣٣١٤ - ١٤/٤٦٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ :

٣٣١٣ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : (الحديث ١٨٨٥) ، تحفة الأشراف (١٥٥٩) .

٣٣١٤ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : حرم المدينة (الحديث ١٨٧٠) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الجزية والموادعة ، باب : ذمة المسلمين وجوارهم واحدة ، يسعى بها أدناهم (الحديث ٣١٧٢) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : إثم من عاهد ثم غدر (الحديث ٣١٧٩) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الفرائض ، باب : إثم من تبرأ من مواليه (الحديث ٦٧٥٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما يكره من التعقيم والتنازع والغلو في الدين والبدع (الحديث ٧٣٠٠) ، وأخرجه مسلم في كتاب : العنف ، باب : تحريم تولي العتيف غير مواليه (الحديث ٣٧٧٣) وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في تحريم المدينة (الحديث ٢٠٣٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الولاء والهبة عن رسول الله ﷺ باب : ما جاء فيمن تولى غير مواليه أو ادعى إلى غير أبيه (الحديث ٢١٢٧) . تحفة الأشراف (١٠٣١٧) .

قوله ﷺ : (اللهم بارك لهم في مكيالهم ، وبارك لهم في صاعهم ، وبارك لهم في مدهم) قال القاضي : البركة هنا بمعنى النمو والزيادة ، وتكون بمعنى الثبات وال لزوم . قال : فقيل : يحتمل أن تكون هذه البركة دينية ، وهي ما تتعلق بهذه المقادير ، من حقوق الله تعالى في الزكاة ، والكفارات . فتكون بمعنى الثبات والبقاء لها ، بقاء الحكم بها . بقاء الشريعة ، وثباتها . ويحتمل أن تكون دنيوية من تكثير الكيل ، والقدر بهذه الأكيال ، حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره ، في غير المدينة . أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة ، وأرباحها ، وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها ، وثمارها . أو تكون الزيادة فيما يكال بها لاتساع عيشهم ، وكثرته بعد ضيقه لما فتح الله عليهم ، ووسع من فضله لهم ، وملكهم من بلاد الخصب ، والريف بالشام ، والعراق ، ومصر ، وغيرها . حتى كثر الحمل إلى المدينة ، واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه ، فزاد مدهم وصار هاشمياً ، مثل مد النبي ﷺ مرتين ، أو مرة ونصفاً ، وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته ﷺ ، وقبولها . هذا آخر كلام القاضي .

والظاهر من هذا كله ، أن البركة في نفس المكيل في المدينة ، بحيث يكفي المد فيها لمن لا يكفي في غيرها . والله أعلم .

قوله : (إبراهيم بن محمد السامي) هو : بالسین المهملة .

قوله : (خطبنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه . فقال : من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه ، إلا ١٤٢/٩

خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا/نَقَرَاهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ

كِتَابِ اللَّهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ. فَقَدْ كَذَبَ) هذا تصريح من علي رضي الله تعالى عنه. بإبطال ما تزعمه الرافضة، والشيعة، ويخترعونه. من قوله: إن علياً رضي الله تعالى عنه. أوصى إليه النبي ﷺ بأمر كثيرة، من أسرار العلم، وقواعد الدين، وكنوز الشريعة، وأنه ﷺ خص أهل البيت بما لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوي باطلة، واختراعات فاسدة لا أصل لها، ويكفي في إبطالها، قول: علي رضي الله عنه هذا. وفيه دليل على جواز كتابة العلم. وقد سبق بيانه قريباً.

قوله ﷺ: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور) أما عير ففتح العين المهملة، وإسكان المثناة تحت. وهو: جبل معروف. قال: القاضي عياض، قال مصعب بن الزبير، وغيره: ليس بالمدينة عير ولا ثور. قالوا: وإنما ثور بمكة. قال: وقال الزبير: عير جبل بناحية المدينة. قال القاضي: أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا عيراً وأما ثور، فمنهم من كني عنه بكذا، ومنهم من ترك مكانه بياضاً؛ لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ. قال: المازري. قال: بعض العلماء ثور هنا وهم من الراوي، وإنما ثور بمكة. قال: والصحيح إلى أحد. قال: القاضي. وكذا قال أبو عبيد: أصل الحديث من عير إلى أحد هذا ما حكاه القاضي. وكذا قال أبو بكر الحازمي الحافظ، وغيره من الأئمة: أن أصله من عير إلى أحد. قلت: ويحتمل أن ثوراً كان اسماً لجبل هناك، أما أحد، وأما غيره، فخفي اسمه. والله أعلم. واعلم أنه جاء في هذه الرواية ما بين عير إلى ثور، أو إلى أحد. على ما سبق. وفي رواية أنس السابقة: «اللهم إني أحرم ما بين جبليها»، وفي الروايات السابقة: ما بين لابتها. والمراد باللاتين الحرتان كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة فما بين لابتها بيان لحد حرمة من جهتي المشرق والمغرب، وما بين جبليها بيان لحد من جهة الجنوب والشمال. والله أعلم.

قوله ﷺ: (وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم) المراد بالذمة هنا: الأمان. معناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح فإذا أتم به أحد المسلمين، حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم، وللأمان شروط معروفة. وقوله ﷺ: يسعى بها أدناهم. فيه دلالة لمذهب الشافعي، وموافقيه أن أمان المرأة، والعبد صحيح؛ لأنهما أدنى من الذكور الأحرار.

قوله ﷺ: (ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين) هذا صريح في غلظ تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه، لما فيه من كفر النعمة، وتضييع حقوق الإرث، والولاء، والعقل، وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم، والعقوق.

مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا .
وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : « يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ ، وَلَيْسَ
فِي حَدِيثِهِمَا : مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ / .

٣٣١٥ - ١٥/٤٦٨ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو
سَعِيدٍ الْأَشْجُ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ
أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : « فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : « مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ »
وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ ، ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

٣٣١٦ - ١٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، قَالَا حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ / عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ
وَوَكَيْعٍ ، إِلَّا قَوْلَهُ : « مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ » وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ .

٣٣١٧ - ١٧/٤٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ،
عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ ، فَمَنْ
أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

٣٣١٨ - ١٨/٤٧٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ ، حَدَّثَنِي
عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ / ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَلَمْ يَقُلْ : « يَوْمَ »

٣٣١٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣١٤) .

٣٣١٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٣١٤) .

٣٣١٧ - أخرجه مسلم في كتاب : العتق ، باب : تحريم تولي العتيق غير مواليه (الحديث ٣٧٧١) بنحوه ، وأخرجه
أبو داود في كتاب : الأدب ، باب : في الرجل يتطي إلى غير مواليه (الحديث ٥١١٤) بنحوه ، تحفة
الأشراف (١٢٣٧٦) .

٣٣١٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٣٨٥) .

قوله ﷺ : (فمن أخفر مسلماً ، فعليه لعنة الله) معناه : من نقض أمان مسلم ، فتعرض لكافر آمنه
مسلم . قال أهل اللغة : يقال : أخفرت الرجل إذا نقضت عهده ، وخفرتة إذا أمتته .

الْقِيَامَةِ» وَرَادَ: «وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٣٣١٩ - ١٩/٤٧١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ».

٣٣٢٠ - ٢٠/٤٧٢ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ / وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَوْ وَجَدْتُ الطَّبَاءَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنِي عَشَرَ مِيلًا، حَوْلَ الْمَدِينَةِ، حِمَى.

٣٣٢١ - ٢١/٤٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ -، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / قَالَ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا! اللَّهُمَّ! إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ،

٣٣١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: لابتى المدينة (الحديث ١٨٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: المناقب، باب: في فضل المدينة (الحديث ٣٩٢١)، تحفة الأشراف (١٣٢٣٥).

٣٣٢٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٢٩٤).

٣٣٢١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ما يقول إذا رأى الباكورة من الثمر (الحديث ٣٤٥٤)، تحفة الأشراف (١٢٧٤٠).

قوله: (لورأيت الطباء ترتع بالمدينة ما دعرتها) معنى ترتع: ترعى. وقيل: معناه: تسعى وتبسط. ومعنى دعرتها: أفزعتها. وقيل: نفرتها.

١٤٥/٩

قوله: (كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤا به إلى رسول الله ﷺ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ. قال: اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا) إلى آخره. قال العلماء: كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه ﷺ في الثمر، وللمدينة، والصاع، والمد، واعلاماً له ﷺ بابتداء صلاحها، لما يتعلق بها من الزكاة، وغيرها، وتوجيه الخارصين.

وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ ، بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ ، قَالَ : ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدَهُ لِيُعْطِيَهُ ذَلِكَ الثَّمَرُ .

٣٣٢٢ - ٢٢/٤٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ فَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي / ثِمَارِنَا وَفِي مُدُنَا وَفِي صَاعِنَا ، بَرَكَةً مَعَ بَرَكَةٍ » ، ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ .

٣٣٢٢ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأطعمة، باب: إذا أتى بأول الثمرة (الحديث: ٣٣٢٩)، تحفة الأشراف (١٢٧٠٧).

قوله: (ثم يعطيه أصغر من يحضره من الولدان) فيه بيان ما كان عليه ﷺ، من مكارم الأخلاق، وكمال الشفقة والرحمة، وملاطفة الكبار والصغار، وخص بهذا الصغير لكونه أرغب فيه، وأكثر تطلعاً إليه، وحرصاً عليه.

قوله: (فأردت أن أنقل عيالي إلى بعض الريف) قال أهل اللغة: الريف بكسر الراء، هو: الأرض ١٤٦/٩ التي فيها زرع وخصب. وجمعه أرياف. ويقال: أريفنا صرنا إلى الريف، وأرافت الأرض أخصبت فهي ريفة.

قوله: (وإن عيالنا لخلوف) هو: بضم الخاء أي: ليس عندهم رجال، ولا من يحميهم.

قوله ﷺ: (لأمرن بناقتي ترحل) هو: باسكان الراء، وتخفيف الحاء. أي: يشد عليها رحلها.

قوله ﷺ: (ثم لا أحل لها عقدة حتى أقدم المدينة) معناه: أوصل السير، ولا أحل عن راحلتي عقدة من عقد حملها ورحلها حتى أصل المدينة، لمبالغتي في الإسراع إلى المدينة.

قوله ﷺ: (وإني حرمت المدينة حراماً ما بين مأزميها) المأزم بهمزة بعد الميم، وبكسر الزاي. وهو: الجبل. وقيل: المضيق بين الجبلين، ونحوه. والأول هو الصواب هنا، ومعناه: ما بين جبليها، كما سبق في حديث أنس، وغيره والله أعلم.

قوله ﷺ: (ولا يخط فيها شجرة إلا لعلف) هو بإسكان اللام، وهو مصدر علقت علفاً، وأما العلف بفتح اللام، فاسم للخشيش، والتبن، والشعير، ونحوهما. وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف، وهو ١٤٧/٩ المراد هنا، بخلاف خبط الأغصان وقطعها، فإنه حرام.

قوله ﷺ: (ما من المدينة شعب، ولا نقب، إلا عليه ملكان يحرسانها حتى تقدموا إليها) فيه بيان فضيلة المدينة، وحرصاتها في زمنه ﷺ، وكثرة الحراس واستيعابهم الشعاب زيادة في الكرامة لرسول الله ﷺ. قال أهل اللغة: الشعب بكسر الشين، هو الفرجة النافذة بين الجبلين. وقال ابن السكيت: هو: الطريق في الجبل، والنقب بفتح النون على المشهور. وحكي القاضي: ضمها أيضاً وهو مثل الشعب. وقيل: هو الطريق في الجبل. قال الأخفش: أنقاب المدينة، طرقها، وفجاجها.

٨٦/٨٦ - باب : الترغيب في سكنى المدينة ،

والصبر على لأوائها

٣٣٢٣ - ١/٤٧٥ - وَحَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ وَهْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ : أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ : أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشِدَّةٌ ، وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، فَقَالَ لَهُ : إِنِّي كَثِيرُ الْعِيَالِ ، وَقَدْ أَصَابَتْنَا شِدَّةٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْقُلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرُّيْفِ ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : لَا تَفْعَلْ ، الزَّمِ الْمَدِينَةَ ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ - حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَانَ ، فَأَقَامَ بِهَا لَيْالِي ، فَقَالَ النَّاسُ : وَاللَّهِ ! مَا نَحْنُ / هَلُمْنَا فِي شَيْءٍ ، وَإِنْ عِيَالُنَا لَخُلُوفٌ ، مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ ؟ - مَا أَذْرِي كَيْفَ قَالَ - وَالَّذِي أَخْلَفَ بِهِ ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ إِنْ شِئْتُمْ - لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَ - لَا مَرْنَ بِنَاقَتِي تَرْحُلْ ، ثُمَّ لَا أَهْلُ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَقْدَمَ الْمَدِينَةَ » ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَمًا ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَأْزَمِيهَا ، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ ، وَلَا يُخْبَطَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي / صَاعِنَا ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدُنَا ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدُنَا ، اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا ، اللَّهُمَّ ! اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا مِنَ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرُسَانِهَا حَتَّى تَقْدَمُوا إِلَيْهَا » - ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ - : « ارْتَحِلُوا » فَارْتَحَلْنَا ، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَوَالَّذِي نَحْلِفُ بِهِ أَوْ يُحْلَفُ بِهِ ! - الشُّكُّ مِنْ حَمَّادٍ - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ ، وَمَا يَهِيْجُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ .

٣٣٢٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الاشراف (٤٤١٦) .

٣٣٢٣ - ٣٣٢٦ - قوله : (فما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة ، حتى أغار علينا بنو عبد الله بن غطفان ، وما يهيجهم قبل ذلك شيء) معناه : أن المدينة في حال غيبتهم كانت محمية محروسة ، كما أخبر النبي ﷺ . حتى أن بني عبد الله بن غطفان أغاروا عليها ، حين قدمنا ، ولم يكن قبل ذلك يمنعهم من الإغارة عليها مانع ظاهر ، ولا كان لهم عدو يهيجهم ، ويشغلون به . بل سبب منعهم قبل قدومنا حراسة الملائكة . كما أخبر النبي ﷺ . قال أهل اللغة : يقال : هاج الشر ، وهاجت الحرب ، وهاجها الناس . أي : تحركت ، وحركوها ، وهجت زيدا حركته للأمر كله ثلاثي . وأما قوله : بنو عبد الله ، فهكذا وقع في بعض النسخ

٣٣٢٤ - ٢/٤٧٦ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ ^{ج ١٤} رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدَّنَا ، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ » .
٣٣٢٥ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي : ابْنَ شَدَّادٍ - ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣٣٢٦ - ٤/٤٧٧ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ : أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، لِيَالِي الْحَرَّةَ ، فَاسْتَشَارَهُ / فِي الْجَلَاءِ مِنْ ^{ج ١٤} الْمَدِينَةِ ، وَشَكَا إِلَيْهِ أَسْعَارَهَا وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَا وَائِيهَا فَقَالَ لَهُ : وَيْحَكَ ! لَا أَمْرَكَ بِذَلِكَ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِيهَا فَيَمُوتَ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِذَا كَانَ مُسْلِماً » .

٣٣٢٧ - ٥/٤٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ،

٣٣٢٤ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٤١٧) .

٣٣٢٥ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٤١٧) .

٣٣٢٦ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٤١٥) .

٣٣٢٧ - انفراد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤١٢٣) .

عبد الله بفتح العين مكبر ، ووقع في أكثرها عبيد الله بضم العين مصغر ، والأول هو الصواب . بلا خلاف بين أهل هذا الفن .

قال القاضي عياض : حدثنا به مكبراً أبو محمد الخشني ، عن الطبري ، عن الفارسي بنو عبد الله ١٤٨/٩ على الصواب . قال : ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن ماهان ، ومن طريق الجلودي بنو عبيد الله مصغر ، وهو خطأ . قال : وكان يقال لهم في الجاهلية : بنو عبد العزى . فسماهم النبي ﷺ بني عبد الله . فسمتهم العرب بني محولة ، لتحويل اسمهم . والله أعلم .

قوله : (جاء أبو سعيد الخدري ليالي الحرة) يعني : الفتنة المشهورة التي نهبت فيها المدينة سنة ثلاث وستين .

قوله : (فاستشاره في الجلاء) هو بفتح الجيم والمد . وهو : الفرار من بلد إلى غيره .
قوله ﷺ في المدينة : (إنها حرم أمن) فيه دلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيدها ، وشجرها ، وقد ١٤٩/٩ سبقت المسألة .

جَمِيعاً عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ - قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ،
حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ / عَنْ أَبِيهِ أَبِي
سَعِيدٍ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ
مَكَّةَ » قَالَ : ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَأْخُذُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَجِدُ - أَحَدَنَا فِي يَدِهِ الطَّيْرِ ، فَيَفُكُّهُ مِنْ يَدِهِ ،
ثُمَّ يُرْسِلُهُ .

ج ١٤
ب ١/٤٤

٣٣٢٨ - ٦/٤٧٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ
يُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ، قَالَ : أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ : « إِنَّهَا
حَرَمٌ آمِنٌ » .

٣٣٢٩ - ٧/٤٨٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبَيْتُهُ ، فَاشْتَكَى / أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ ، فَلَمَّا رَأَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكْوَى أَصْحَابِهِ قَالَ : « اللَّهُمَّ ! حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَّبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ،
وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا ، وَحَوْلِ حِمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ » .

ج ١٤
ب ١/٤٤

٣٣٢٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٦٦٦) .

٣٣٢٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٠٨٢) .

قولها : (قدمنا المدينة وهي وبיתה) هي بهزمة ممدودة . يعني : ذات وباء . بالمد والقصر ، وهو الموت
الذريع . هذا أصله ، ويطلق أيضاً على الأرض الوخمة التي تكثر بها الأمراض ، لا سيما للغرباء الذين ليسوا
مستوطنينها . فإن قيل : كيف قدموا على الوباء؟ وفي الحديث الآخر ، في الصحيح النهي عن القدوم عليه ،
فالجواب من وجهين ذكرهما القاضي : أحدهما أن هذا القدوم كان قبل النهي ؛ لأن النهي كان في المدينة
بعد استيطانها ، والثاني أن المنهى عنه هو القدوم على الوباء ، الذريع والطاعون . وأما هذا الذي كان في
المدينة ، فإنما كان وخماً يمرض بسببه كثير من الغرباء . والله أعلم .

قوله ﷺ : (وحول حماها إلى الجحفة) قال الخطابي وغيره : كان ساكنوا الجحفة في ذلك الوقت
يهوداً . ففيه دليل للدعاء على الكفار بالأمراض ، والاسقام ، والهلاك ، وفيه الدعاء للمسلمين بالصحة ،
وطيب بلادهم ، والبركة فيها ، وكشف الضر ، والشدائد عنهم . وهذا مذهب العلماء كافة قال : القاضي .
وهذا خلاف قول بعض المتصوفة : إن الدعاء قدح في التوكل ، والرضا ، وأنه ينبغي تركه . وخلاف قول
المعتزلة : أنه لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر . ومذهب العلماء كافة : أن الدعاء عبادة مستقلة ، ولا
يستجاب منه إلا ما سبق به القدر . والله أعلم .

٣٣٣٠ - ٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٣٣٣١ - ٩/٤٨١ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصٍ بْنُ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٣٣٣٢ - ١٠/٤٨٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ ^{ج ١٤} _{١/٤٥} عُونِمِرَ بْنِ الْأَجْدَعِ ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ ، أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ فِي الْفِتْنَةِ ، فَاتَّهَمَ مَوْلَاهُ لَهُ تَسْلُماً عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ : اقْعُدِي ، لَكَاعِ ! ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٣٣٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ١٢ - (الحديث ١٨٨٩)، تحفة الأشراف (١٦٨١٦).

٣٣٣١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٢٤٩).

٣٣٣٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٥٦١).

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوة نبينا ﷺ، فإن الجحفة من يومئذ مجتنبه، ولا يشرب أحد من مائها الأحم^(١).

١٥٠/٩

باب: الترغيب في سكنى المدينة

وفضل الصبر على لأوائها وشدتها

٣٣٢٣ - ٣٣٣٦ - قوله: (عن يحنس مولى الزبير) هو بضم المثناة تحت، وفتح الحاء المهملة، وكسر النون، وفتحها. وجهان مشهوران، والسين مهملة. وفي الرواية الأخرى: يحنس مولى مصعب بن الزبير هو: لأحدهما حقيقة، وللآخر مجازاً.

قوله: (إن ابن عمر قال لمولاته: اقعدى لكاع) هي بفتح اللام، وأما العين فمبنية على الكسر. قال أهل اللغة. يقال: امرأة لكاع. ورجل لكع. بضم اللام، وفتح الكاف، ويطلق ذلك على اللثيم، وعلى العبد، وعلى الغبي الذي لا يهتدي لكلام غيره، وعلى الصغير. وخاطبها ابن عمر بهذا إنكاراً عليها، لا دلالة عليها. لكونها ممن ينتمي إليه، ويتعلق به. وحثها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل. قال: العلماء وفي هذه الأحاديث المذكورة، في الباب مع ما سبق، وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى

(١) حم: أصابته الحمى.

٣٣٣٣ - ١١/٤٨٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ قَطَنِ الْخَزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى مَوْلَى مُصْعَبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / ١٤ ج ب/٤٥ يَقُولُ : « مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا ، كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ - يَعْنِي : الْمَدِينَةَ - » .

٣٣٣٤ - ١٢/٤٨٤ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ ، وَفُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيداً » .

٣٣٣٥ - ١٣/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمَثْلِهِ .

٣٣٣٦ - ١٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا / يُونُسُ بْنُ عَيْسَى ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ » . بِمَثْلِهِ .

٣٣٣٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٥٦١) .

٣٣٣٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٩٩٣) .

٣٣٣٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٣٠٨) .

٣٣٣٦ - أخرجه الترمذي في كتاب : المناقب ، باب : في فضل المدينة (الحديث ٣٩٢٤) ، تحفة الأشراف (١٢٨٠٤) .

المدينة ، والصبر على شوائدها ، وضيق العيش فيها ، وأن هذا الفضل باق مستمر إلى يوم القيامة .

وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة ، والمدينة . فقال أبو حنيفة وطائفة : تكره المجاورة بمكة . وقال أحمد بن حنبل وطائفة : لا تكره المجاورة بمكة ، بل تستحب . وإنما كرهها من كرهها لأمر منها : خوف الملل ، وقلة الحرمة للأنس ، وخوف ملابس الذنوب . فإن الذنب فيها أقبح منه في غيرها ، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها . واحتج من استحباها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها ، وتضعيف الصلوات ، والحسنات ، وغير ذلك . والمختار أن المجاورة بهما جيباً مستحبة ، إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها . وقد جاورتهما خلائق لا يحصون من سلف الأمة ، وخلفها ممن يقتدي به ، وينبغي . للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها . والله أعلم .

باب : صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

٣٣٣٧ - ١/٤٨٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلَا الدَّجَالُ » .

٣٣٣٨ - ٢/٤٨٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزَةَ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ ، هِمَّتُهُ الْمَدِينَةُ ، حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرَ أُحُدٍ ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلَ الشَّامِ ، وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ » .

باب : المدينة تنفي شرارها

٣٣٣٩ - ١/٤٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : الدَّرَاوَرْدِي - عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / قَالَ : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيْبَهُ : هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ ! هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ ! وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ ، أَلَا إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ ، تُخْرِجُ الْخَيْثَ ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ كَبْتَ الْحَدِيدِ » .

٣٣٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : لا يدخل الدجال المدينة (الحديث ١٨٨٠) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الطب ، باب : ما يذكر في الطاعون (الحديث ٥٧٣١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الفتن ، باب : لا يدخل الدجال المدينة (الحديث ٧١٣٣) ، تحفة الأشراف (١٤٦٤٢) .

٣٣٣٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٩٩٤) .

٣٣٣٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٤٠٥٩) .

باب : صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

٣٣٣٧ - ٣٣٣٨ - قوله ﷺ : (على أنقَابِ المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) أما الأنقَاب فسوق شرحها قريباً . وفي هذا الحديث فضيلة المدينة ، وفضيلة سكانها ، وحمايتها من الطاعون ، والدجال .

باب : المدينة تنفي خبيثها وتسمى طابة وطيبة

٣٣٣٩ - ٣٣٤٤ - قوله ﷺ : (في المدينة أنها تنفي خبيثها وشرارها ، كما ينفي الكبير خبث الحديد) وفي

٣٣٤٠ - ٢/٤٨٨ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُمِرْتُ / بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى ، يَقُولُونَ يَثْرِبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ » .

ج ١٤
١/٤٧

٣٣٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : فضل المدينة وأنها تنفي الناس (الحديث ١٨٧١) ، تحفة الأشراف (١٣٣٨٠) .

الرواية الأخرى (كما تنفي النار خبث الفضة) قال العلماء : خبث الحديد ، والفضة . هو : وسخهما ، وقدرهما الذي تخرجه النار منهما . قال القاضي : الأظهر أن هذا مختص بزمان النبي ﷺ ؛ لأنه لم يكن يصبر على الهجرة . والمقام معه إلا من ثبت إيمانه .

١٥٣/٩

وأما المنافقون ، وجهلة الأعراب ، فلا يصبرون على شدة المدينة ، ولا يحتسبون الأجر في ذلك . كما قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الروعك : أقلني بيعتي . هذا كلام القاضي .

وهذا الذي ادعى أنه الأظهر ليس بالأظهر ، لأن هذا الحديث الأول في صحيح مسلم ، أنه ﷺ . قال : « لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها ، كما ينفي الكير خبث الحديد » . وهذا - والله أعلم - في زمن الدجال كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم ، في أواخر الكتاب ، في أحاديث الدجال : أنه يقصد المدينة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج الله بها ، منها كل كافر ، ومنافق ، فيحتمل أنه مختص بزمان الدجال ، ويحتمل أنه في أزمان متفرقة والله أعلم .

قوله ﷺ : (أمرت بقريّة تأكل القرى) معناه : أمرت بالهجرة إليها ، واستيطانها وذكروا في معنى أكلها القرى : وجهين : أحدهما : أنها مركز جيوش الإسلام في أول الأمر ، فمنها فتحت القرى ، وغنمت أموالها ، وسباياها . والثاني : معناه : أن أكلها وميرتها تكون من القرى المفتوحة ، وإليها تساق غنائمها .

قوله ﷺ : (يقولون يثرب وهي : المدينة) يعني : أن بعض الناس من المنافقين وغيرهم يسمونها يثرب ، وإنما اسمها المدينة ، وطابة ، وطيبة . ففي هذا كراهة تسميتها يثرب ، وقد جاء في مسند أحمد بن حنبل حديث عن النبي ﷺ في كراهة تسميتها يثرب ، وحكي عن عيسى بن دينار : أنه قال : من سماها يثرب كتبت عليه خطيئة . قالوا : وسبب كراهة تسميتها يثرب لفظ التثريب الذي هو التوبيخ ، واللامامة ، وسميت طيبة وطابة لحسن لفظهما . وكان ﷺ يحب الاسم الحسن ، ويكره الاسم القبيح . وأما تسميتها في القرآن يثرب ، فإنما هو حكاية ، عن قول : المنافقين ، والذين في قلوبهم مرض قال العلماء : ولمدينة النبي ﷺ أسماء . المدينة قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ﴾ ^(٢) . وطابة ، وطيبة ، والدار . فأما الدار فلأمنها والاستقرار بها ، وأما طابة وطيبة ، فمن الطيب ، وهو : الرائحة الحسنة . والطاب والطيب لغتان . وقيل : من الطيب بفتح الطاء ، وتشديد الياء ، وهو : الطاهر لخلوصها من الشرك ، وطهارتها . وقيل : من طيب العيش بها .

١٥٤/٩

٣٣٤١ - ٣/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي (١) ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَا : كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ الْخَبَثَ ، لَمْ يَذْكُرَا الْحَدِيدَ .

٣٣٤٢ - ٤/٤٨٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي

ج ١٤
ب ٤٧

٣٣٤١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٤٠) .

٣٣٤٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الأحكام ، باب : بيعة الأعراب (الحديث ٧٢٠٩) ، وأخرجه في الكتاب نفسه ، باب : من بايع ثم استقال البيعة (الحديث ٧٢١١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر (الحديث ٧٣٢٢) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : المناقب ، باب : في فضل المدينة (الحديث ٣٩٢٠) ، وأخرجه النسائي في كتاب : البيعة ، باب : استقالة البيعة (الحديث ٤١٩٦) ، تحفة الأشراف (٣٠٧١) .

وأما المدينة ففيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : وبه جزم قطرب ، وابن فارس ، وغيرهما : أنها مشتقة من دان إذا أطاع ، والدين : الطاعة .
والثاني : أنها مشتقة من مدن بالمكان إذا أقام به ، وجمع المدينة مدن . ومدن بإسكان الدال ، وضمها ، ومدائن بالهمز . وتركه والهمز أفصح ، وبه جاء القرآن العزيز . والله أعلم .

قوله : (أن أعرابياً بايع النبي ﷺ ، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة ، فأتى النبي ﷺ ، فقال : يا محمد أقْلَنِي بَيْعَتِي ، فأبى رسول الله ﷺ ، ثم جاءه ، فقال : أقْلَنِي بَيْعَتِي ، فأبى ، فخرج الأعرابي فقال رسول الله ﷺ : إنما المدينة كالكبير تنفي خبيثها) . قال العلماء : إنما لم يقله النبي ﷺ ببعته ؛ لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام ، ولا لمن هاجر إلى النبي ﷺ . ١٥٥/٩
للمقام عنده أن يترك الهجرة ، ويذهب إلى وطنه ، أو غيره . قالوا : وهذا الأعرابي كان ممن هاجر ، وبايع النبي ﷺ على المقام معه . قال القاضي : ويحتمل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة ، وسقوط الهجرة إليه ﷺ ، وإنما بايع على الإسلام وطلب الإقامة منه ، فلم يقله . والصحيح الأول . والله أعلم .
قوله : (فأصاب الأعرابي وعك) هو بفتح العين . وهو : مغث الحمى والمها . وعك كل شيء ، معظمه وشدته .

بَيْعَتِي ، فَأَبَى ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى ، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ ، تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا » .

٣٣٤٣ - ٥/٤٩٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَهُوَ : الْعَنْبَرِيُّ - ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،
عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ : ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ :
« إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي : الْمَدِينَةَ - ، وَإِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْفِضَّةِ » .

٣٣٤٤ - ٦/٤٩١ - | وَ| حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو بَكْرِ / بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالُوا :
حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً » .

ج ١٤
١/٤٨

٣٣٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : المدينة تنفي الخبث (الحديث ١٨٨٤) بنحوه مطولاً ،
وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : غزوة أحد وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ
لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الحديث ٤٠٥٠) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التفسير ، باب : قوله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ
فِي الْمَنَافِقِينَ فَنُتِنَ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ (الحديث ٤٥٨٩) مطولاً ، وأخرجه مسلم في كتاب : صفات المنافقين
وأحكامهم ، باب : (الحديث ٦) و (الحديث ٦ م) مطولاً ، وأخرجه الترمذي في كتاب : تفسير القرآن باب : ومن
سورة النساء (الحديث ٣٠٢٨) مطولاً بمعناه ، تحفة الأشراف (٣٧٢٧) .
٣٣٤٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢١٧١) .

قوله ﷺ : (إنما المدينة كالكبير تنفي خبثها، وينصع طيبها) هو بفتح الياء، والصاد المهملة. أي.
يصفو، ويخلص، ويتميز. والناصع الصافي الخالص، ومنه قولهم : ناصع اللون، أي : صافيه، وخالصه.
ومعنى الحديث : أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه، ويبقى فيها من خلس إيمانه. قال أهل
اللغة : يقال : نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيهما نصوعاً، إذا خلص، ووضح، والناصع الخالص من كل
شيء.

قوله : (وحدثنا قتيبة بن سعيد، وهناد بن السري، وأبو كريب، وأبو بكر بن أبي شيبة) هكذا وقع في
بعض النسخ، ووقع في أكثرها بحذف ذكر أبي كريب.

قوله ﷺ : (أن الله سمي المدينة طابة هذا) فيه استحباب تسميتها طابة، وليس فيه أنها لا تسمى
بغيره، فقد سماها الله تعالى : المدينة في مواضع من القرآن، وسماها النبي ﷺ طيبة في الحديث الذي
قبل هذا، من هذا الباب، وقد سبق إيضاح الجميع في هذا الباب. والله أعلم.

٨٩/٨٩ - باب : من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله

٣٣٤٥ - ١/٤٩٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْنَسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَاطِ : أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلَدَةِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ / فِي الْمَاءِ » .

ج ١٤
ب ٤٨

٣٣٤٦ - ٢/٤٩٣ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عَمَارَةَ : أَنَّهُ سَمِعَ الْقُرَاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يَحْنَسَ ، بَدَلَ قَوْلِهِ بِسُوءٍ : شَرًّا .

٣٣٤٧ - ٣/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى .

٣٣٤٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٣٠٧) .

٣٣٤٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٣٠٧) .

٣٣٤٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٣٠٧) .

باب : تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وأن من أرادهم به أذابه الله

٣٣٤٥ - ٣٣٥٠ - قوله : (أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس ، عن أبي عبد الله القراط) هكذا صوابه أخبرني عبد الله بفتح العين مكبر ، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ، ومعظم نسخ المغاربة ، ووقع ١٥٦/٩ في بعضها عبيد الله بضم العين مصغر ، وهو غلط . ويحنس بكسر النون وفتحها . سبق بيانه قريباً في باب الترغيب في سكنى المدينة ، والقراط بالطاء المعجمة منسوب إلى القرط . الذي يدبغ به . قال : ابن أبي حاتم ؛ لأنه كان يبيعه . واسم أبي عبد الله القراط هذا دينار ، وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه ، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

قوله ﷺ : (من أراد أهل هذه البلدة بسوء) يعني : المدينة أذابه الله كما يذوب الملح في الماء . قيل :

يحتمل أن المراد من أرادها غازياً مغيراً عليها ، ويحتمل غير ذلك : وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً في ١٥٧/٩ الأبواب السابقة .

ج ١٤ / ١/٤٩ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الدَّرَاوَزِيُّ / ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، جَمِيعاً سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٣٣٤٨ - ٤/٤٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي : ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ ، أَخْبَرَنِي دِينَارُ الْقَرَّاطُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ ، أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

٣٣٤٩ - ٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا^(١) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي : ابْنَ جَعْفَرٍ - ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكُفَيْيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، بِمِثْلِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « بِدَهْمٍ أَوْ بِسُوءٍ » . ج ١٤ / ١/٤٩ ب

٣٣٥٠ - ٦/٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدًا يَقُولَانِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ ! بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مَدْهَمٍ وَسَاقِ الْحَدِيثِ ، وَفِيهِ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ ، أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

٩٠/٩٠ - باب : الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

٣٣٥١ - ١/٤٩٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَفْتَحُ الشَّامَ ، فَيَخْرُجُ ج ١٤ / ١/٥٠

٣٣٤٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٤٩) .

٣٣٤٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٤٩) .

٣٣٥٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٨٤٩) .

٣٣٥١ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : من رغب عن المدينة (الحديث ١٨٧٥) ، تحفة الأشراف (٤٤٧٧) .

قوله : (غير أنه قال : بدهم أو بسوء) هو يفتح الدال المهملة ، وإسكان الهاء . أي : بغائلة ، وأمر عظيم . والله أعلم .

باب : ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار

٣٣٥١ - ٣٣٥٢ - قوله ﷺ : (يفتح الشام فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسون ، والمدينة خير لهم

(١) زيادة في المخطوطة .

مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَسُونُ وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْيَمَنُ ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَسُونُ ، وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَسُونُ ، وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .

٣٣٥٢ - ٢/٤٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُهَيْلَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «تُفْتَحُ^(١) الْيَمَنُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ تُفْتَحُ^(١) الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ تُفْتَحُ^(١) الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةَ خَيْرَ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» .

ج ١٤
ب/٥٠

٩١/٩١ - باب : في المدينة حين يتركها أهلها

٣٣٥٣ - ١/٤٩٨ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ .

٣٣٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٥١) .

٣٣٥٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٣٥٩) .

لو كانوا يعلمون) قال أهل اللغة : يسون بفتح الياء المثناة من تحت ، وبعدها باء موحدة تضم وتكسر . ويقال أيضاً بضم المثناة مع كسر الموحدة ، فتكون اللفظة ثلاثية ورباعية ، فحصل في ضبطه ثلاثة أوجه . ومعناه : يتحملون بأهلهم . وقيل : معناه : يدعون الناس إلى بلاد الخصب . وهو قول : إبراهيم الحربي ١٥٨/٩ وقال أبو عبيد : معناه : يسوقون . والبس سوق الإبل . وقال ابن وهب : معناه : يزينون لهم البلاد ، ويحييونها إليهم ، ويدعونهم إلى الرحيل إليها ونحوه . في الحديث السابق يدعو الرجل ابن عمه ، وقريبه هلم إلى الرخاء . وقال الداودي : معناه : يزجرون الدواب إلى المدينة ، فييسون ما يطوون من الأرض ، ويفتونه فيصير غباراً ، ويفتنون من بها ، لما يصفون لهم من رغد العيش . وهذا ضعيف أو باطل . بل الصواب الذي عليه المحققون ، أن معناه : الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله بأساً في سيره ، مسرعاً إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها .

قال العلماء : في هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ ؛ لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم ، وأن الناس يتحملون بأهلهم إليها ، ويتركون المدينة ، وأن هذه الأقاليم تفتح على هذا الترتيب ، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله . وفيه فضيلة سكنى المدينة ، والصبر على شدتها ، وضيق العيش بها . والله أعلم .

باب : إخباره ﷺ بترك الناس المدينة على خير ما كانت

٣٣٥٣ - ٣٣٥٤ - قوله ﷺ للمدينة : (ليتركها أهلها على خير ما كانت مذلة للعوافي) يعني : السباع ١٥٩/٩

ج ١٤ / ١٥١
ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ / ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لِلْمَدِينَةِ : « لَيْتَرُكْنَهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُدَلَّلَةً لِلْعَوَافِي » يَعْنِي : السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ .

قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، يَتِيمٌ ابْنُ جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ ، كَانَ فِي حَجْرِهِ .

٣٣٥٤ - ٢/٤٩٩ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ / وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةٍ ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ ، يَنْعِقَانِ بَعْضُهُمَا ، فَيَجِدَانَهَا وَحْشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا نِثْيَةَ الْوَدَاعِ ، خَرَا عَلَى وَجُوهِهِمَا » .

ج ١٤ / ١٥١

٣٣٥٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٢٢٠) و (١٣٢٢١) .

والطير . وفي الرواية الثانية : (يتروكون المدينة على خير ما كانت ، لا يغشاهما إلا العوافي . يريد عوافي السباع ، والطير ، ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة ينعانان بغيرهما ، فيجدانها وحشاً حتى إذا بلغا نثية الوداع خيرا على وجوههما) .
أما (العوافي) فقد فسرها في الحديث : بالسباع ، والطير ، وهو صحيح في اللغة . مأخوذ من عفوته ، إذا أتيت تطلب معروفة .

وأما معنى الحديث : فالظاهر المختار أن هذا الترك للمدينة يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ، وتوضحه قصة الراعيين من مزينة ، فإنهما يخران على وجوههما حين تدركهما الساعة ، وهما آخر من يحشر كما ثبت في صحيح البخاري . فهذا هو الظاهر المختار . وقال القاضي عياض : هذا فما جرى في العصر الأول ، وانقضى . قال : وهذا من معجزاته ﷺ ، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت ، حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ، والعراق . وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين والدنيا .
أما الدين فلكثرة العلماء وكمالهم .

وأما الدنيا ، فلعمارتها ، وغرسها ، واتساع حال أهلها . قال : وذكر الأخباريون في بعض الفتن التي جرت بالمدينة ، وخاف أهلها أنه رحل عنها أكثر الناس ، وبقيت ثمارها أو أكثرها للعوافي ، وخلت مدة ، ثم تراجع الناس إليها ، قال : وحالها اليوم قريب من هذا ، وقد خربت أطرافها . هذا كلام القاضي . والله أعلم . ومعنى ينعانان بغيرهما : يصيحان .

قوله ﷺ : (فيجدانها وحشاً) وفي رواية البخاري : وحوشاً . قيل : معناه : يجدانها خلاء . أي : خالية

٩٢/٩٢ - باب : ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

٣٣٥٥ - ١/٥٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .

٣٣٥٦ - ٢/٥٠١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ / : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .

ج ١٤
١/٥٢

٣٣٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : فضل ما بين القبر والمنبر (الحديث ١١٩٥) ، تحفة الأشراف (٥٣٠٠) .

٣٣٥٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٥٥) .

ليس بها أحد . قال إبراهيم الحربي : الوحش من الأرض هو : الخلاء . والصحيح أن معناه : يجدانها ذات وحوش . كما في رواية البخاري ، وكما قال ﷺ : « لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي ، وَيَكُونُ وَحْشًا » . بمعنى : وحوشاً . وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان . وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحد عن جمعه ، كما في غيره . وحكي القاضي ، عن ابن المرباط : أن معناه : أن غنمهما تصير وحوشاً ، إما أن تتقلب ذاتها فتصير وحوشاً ، وإما أن توحش ، وتنفرد من أضواتها . وأنكر القاضي هذا ، واختار أن الضمير في يجدانها عائد إلى المدينة ، لا إلى الغنم . وهذا هو الصواب . وقول : ابن المرباط غلط . والله أعلم .

باب : فضل ما بين قبره ﷺ ومنبره

وفضل موضع منبره

٣٣٥٥ - ٣٣٥٧ - قوله ﷺ : (ما بين بيتي ، ومنبري روضة من رياض الجنة) ذكروا في معناه قولين : أحدهما أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة ، والثاني أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة . قال الطبري : في المراد ببيتي هنا . قولان :

أحدهما : القبر . قاله : زيد بن أسلم كما روي مفسراً بين قبري ، ومنبري .

والثاني : المراد بيت سكناه . على ظاهره وروي : ما بين حجرتي ومنبري . قال : الطبري . والقولان :

متفقان ؛ لأن قبره في حجرتة وهي : بيته .

١٦١/٩

قوله ﷺ : (ومنبري على حوضي) قال : القاضي ، قال : أكثر العلماء ، المراد منبره بعينه الذي كان في الدنيا . قال : وهذا هو الأظهر . قال : وأنكر كثير منهم غيره . قال : وقيل : إن له هناك منبراً على حوضه . وقيل : معناه : أن قصد منبره ، والحضور عنده لملازمة الأعمال الصالحة ، يورد صاحبه الحوض ، ويقتضي شربه منه . والله أعلم .

٣٣٥٧ - ٣/٥٠٢ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِثْرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِثْرِي عَلَى حَوْضِي » .

٩٣/٩٣ - باب : أحد جبل يحبنا ونحبه

٣٣٥٨ - ١/٥٠٣ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ^(١) بْنِ قَعْنَبٍ ^(١) الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا / مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ ^(٢) تَبُوكَ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، وَفِيهِ : ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَدِمْنَا وَادِي الْقُرَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي مُسْرِعٌ ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَسْرِعْ مَعِيَ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ » فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : « هَذِهِ طَابَةٌ ، وَهَذَا أَحَدٌ ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ » .

٣٣٥٩ - ٢/٥٠٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ » .

٣٣٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : فضل ما بين القبر والمنبر (الحديث ١١٩٦) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : فضائل المدينة ، باب : - ١٢ - (الحديث ١٨٨٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الرقاق ، باب : في الحوض ، باب : في الحوض وقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (الحديث ٦٥٨٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ومصلى النبي ﷺ والمنبر والقبر (الحديث ٧٣٣٥) ، تحفة الأشراف (١٢٢٦٧) .

٣٣٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب : فضائل المدينة ، باب : المدينة طابة (الحديث ١٨٧٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المغازي ، باب : نزول النبي ﷺ الحجر (الحديث ٤٤٢٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المناقب ، باب : فضل دور الأنصار (الحديث ٣٧٩١) ببعضه ، وأخرجه مسلم في كتاب : الفضائل ، باب : في معجزات النبي ﷺ (الحديث ٥٩٠٧) مطولاً و (الحديث ٥٩٠٨) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الخراج والإمارة والفيء (الحديث ٣٠٧٩) مطولاً بنحوه ، تحفة الأشراف (١١٨٩١) .

٣٣٥٩ - أخرجه البخاري في كتاب : المغازي ، باب : أحد جبل يحبنا ونحبه (الحديث ٤٠٨٣) ، تحفة الأشراف (١٣٢٥) .

باب : فضل أحد

٣٣٥٨ - ٣٣٦٠ - قوله ﷺ : (إن أحدًا جبل يحبنا ونحبه) قيل : معناه : يحبنا أهله ، وهم أهل المدينة ، ١٦٢/٩

٣٣٦٠ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنِي حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ / حَدَّثَنَا ج ١٤
قُرَّةٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ : « إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُجَبُّنَا
وَنُجَبُّهُ » .

٩٤/٩٤ - باب : فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

٣٣٦١ - ١/٥٠٥ - حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ : حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ،
قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

٣٣٦٢ - ٢/٥٠٦ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ ابْنُ
رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ : / قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنْ
الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

٣٣٦٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٥٩) .

٣٣٦١ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام
ومسجد النبي ﷺ (الحديث ١٤٠٤ م) ، تحفة الأشراف (١٣١٤٤) .

٣٣٦٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٢٩٧) .

ونحبهم . والصحيح أنه على ظاهره ، وأن معناه : يحبنا هو بنفسه ، وقد جعل الله فيه تمييزاً ، وقد سبق بيان
هذا الحديث قريباً . والله أعلم .

باب : فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة

٣٣٦١ - ٣٣٦٩ - قوله ﷺ : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه . إلا المسجد
الحرام) اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيتهما أفضل .
ومذهب الشافعي ، وجماهير العلماء : أن مكة أفضل من المدينة ، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد
المدينة ، وعكسه مالك ، وطائفة . فعند الشافعي ، والجمهور معناه : إلا المسجد الحرام ، فإن الصلاة فيه
أفضل من الصلاة في مسجدي . وعند مالك ، وموافقيه : إلا المسجد الحرام ، فإن الصلاة في مسجدي
تفضله بدون الألف .

قال القاضي عياض : أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض ، وأن مكة ، والمدينة أفضل

بقاع الأرض ، واختلفوا في أفضلهما . ما عدا موضع قبره ﷺ . فقال عمر ، وبعض الصحابة ، ومالك ، وأكثر ١٦٣/٩

٣٣٦٣ - ٣/٥٠٧ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ الْجَمْعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَ مَوْلَى الْجَهَنِّيْنَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَاةُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ ، الْحَرَامَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ .

قَالَ / أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَمْ نَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

ج ١٤
١/٥٤

٣٣٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (الحديث ١١٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في أي المساجد أفضل (الحديث ٣٢٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصلاة، باب: فضل مسجد النبي ﷺ والصلاة فيه (الحديث ٦٩٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: مناسك الحج، باب: فضل الصلاة في المسجد الحرام (الحديث ٢٨٩٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ (الحديث ١٤٠٤)، تحفة الأشراف (١٣٤٦٤) و (١٣٥٥١).

المدنيين: المدينة أفضل. وقال أهل مكة، والكوفة، والشافعي، وابن وهب، وابن حبيب المالكيان: مكة أفضل. قلت: ومما احتج به أصحابنا لتفضيل مكة، حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء رضي الله عنه: أنه سمع النبي ﷺ، وهو واقف على راحلته بمكة. يقول: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت». رواه الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه. قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي. حديث حسن. رواه أحمد بن حنبل في مسنده والبيهقي، وغيرهما بإسناد حسن. والله أعلم.

واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة، بل يعم الفرض، والنفل جميعاً، وبه قال: مطرف من أصحاب مالك. وقال الطحاوي: يختص بالفرض. وهذا مخالف إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة. والله أعلم.

واعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على فضيلة الألف فيما سواه، إلا المسجد الحرام؛ لأنها تعادل الألف. بل هي زائدة على الألف، كما صرح به هذه الأحاديث. أفضل من ألف صلاة، وخير من ألف صلاة، ونحوه. قال: العلماء. وهذا فيما يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف فيما سواه، ولا يتعدى ذلك إلى الاجزاء عن الفوائد، حتى لو كان عليه صلاتان، فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزئه عنهما. وهذا لا خلاف فيه. والله أعلم. واعلم أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ، الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده، فينبغي أن يحرص المصلي على ذلك، ويتفطن لما ذكرته. وقد نبهت على هذا في كتاب المناسك والله أعلم.

١٦٤/٩

١٦٥/٩

فَمَنْعَنَا ذَلِكَ أَنْ نَسْتَبِيتَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى أَبُو هُرَيْرَةَ ، تَذَاكَرْنَا ذَلِكَ ، وَتَلَاوَمْنَا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسِنْدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ ، جَالِسًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ ، وَالَّذِي قَرَرْنَا فِيهِ مِنْ نَصِّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ، فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ / : ج ١٤
ب ٥٤ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنِّي آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنِّي مَسْجِدِي آخِرُ الْمَسَاجِدِ » .

٣٣٦٤ - ٤/٥٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ : هَلْ سَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ - فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا أَنْ / يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ » . ج ١٤
ب ٥٥

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٣٦٥ - ٥/٥٠٩ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

٣٣٦٦ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا | ه | ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا | ه | مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ / . ج ١٤
ب ٥٥

٣٣٦٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٦٣) .

٣٣٦٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٢٠٠) .

٣٣٦٦ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة وحديث محمد بن المثنى ، انفرد بهما مسلم ، تحفة الأشراف (٧٨٥٥) و (٨٠٣٨) . وحديث ابن نمير ، أخرجه ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ (الحديث ١٤٠٥) ، تحفة الأشراف (٧٩٤٨) .

٣٣٦٧ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، بِمِثْلِهِ .

٣٣٦٨ - ٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٣٣٦٩ - ٩/٥١٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى ، فَقَالَتْ : إِنَّ شَفَاقِي اللَّهَ لِأَخْرَجَنَ فَلَأَصْلِيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَبَرَأْتُ ، ثُمَّ

٣٣٦٧ - أخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : فضل الصلاة في المسجد الحرام (الحديث ٢٨٩٧) و (الحديث ٢٨٩٨) ، تحفة الأشراف (٨٤٥١) .

٣٣٦٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٥٧٧) .

٣٣٦٩ - أخرجه النسائي في كتاب : المساجد ، باب : فضل الصلاة في المسجد الحرام (الحديث ٦٩٠) مختصراً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : مناسك الحج ، باب : فضل الصلاة في المسجد الحرام (الحديث ٢٨٩٨) مختصراً ، تحفة الأشراف (١٨٠٥٧) .

قوله : (وحدثنا قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رُمح جميعاً ، عن الليث بن سعد . قال : قتيبة ، حدثنا ليث ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، عن ابن عباس . أنه قال : إن امرأة اشتكت شكوى . فقالت : إن شفاني الله ، لأخرجن ، فلأصليَنَّ في بيت المقدس . وذكر الحديث إلى أن قال : قالت ميمونة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا مسجد الكعبة) هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده قال الحفاظ : ذكر ابن عباس فيه وهم وصوابه ، عن إبراهيم بن عبد الله ، عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من رواية الليث ، وابن جريج ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله ، عن ميمونة ، من غير ذكر ابن عباس . وكذلك رواه البخاري في صحيحه ، عن الليث ، عن نافع ، عن إبراهيم ، عن ميمونة ، ولم يذكر ابن عباس . قال الدارقطني في كتاب العلل . وقد رواه بعضهم ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وليس يثبت . وقال البخاري في تاريخه الكبير : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ، عن أبيه ، وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث ، وابن جريج ، ولم يذكر فيه ابن عباس ، ثم قال : وقال لنا المكي ، عن ابن جريج : أنه سمع نافعاً ، قال : إن إبراهيم بن معبد ، حدث أن ابن عباس ، حدثه ، عن ميمونة . قال البخاري : ولا يصح فيه ابن عباس . قال القاضي عياض ، قال بعضهم : صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس ، أنه قال : إن امرأة اشتكت .

١٦٦/٤

قال القاضي : وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وحديث موسى الجهني ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وحديث أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر . وهذا مما

تَجَهَّزْتُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ / ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، تُسَلِّمُ عَلَيْهَا ، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : أَجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ » .

٩٥/٩٥ - باب : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

٣٣٧٠ - ١/٥١١ - حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَشُدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي هَذَا ، وَمَسْجِدِ / الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى » .

٣٣٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (الحديث ١١٨٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : في إتيان المدينة (الحديث ٢٠٣٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : المساجد ، باب : ما تشد الرحال إليه من المساجد (الحديث ٦٩٩) ، تحفة الأشراف (١٣١٣٠) .

استدركه الدارقطني على مسلم . وقال : ليس بمحفوظ ، عن أيوب . وعلل الحديث ، عن نافع بذلك . وقال : قد خالفهم الليث ، وابن جريج فروياه : عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، عن ميمونة ، وقد ذكر مسلم الروایتين ، ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه ، وقد ذكر البخاري في تاريخه : رواية عبد الله ، وموسى ، عن نافع . قال : والأول أصح . يعني : رواية إبراهيم بن عبد الله ، عن ميمونة كما قال : الدارقطني . والله أعلم .

قلت : ويحتمل صحة الروایتين جميعاً ، كما فعله مسلم ، وليس هذا الاختلاف المذكور نافعاً من ذلك ، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف . والله أعلم .

قوله : (عن ميمونة رضي الله عنها : أنها أفتت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس ، أن تصلي في مسجد النبي ﷺ ، واستدلّت بالحديث) هذه الدلالة ظاهرة ، وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهبنا في هذه المسألة ، فإنه إذا نذر صلاة في مسجد المدينة ، أو الأقصى . هل تتعين ؟ فيه قولان : الأصح تتعين ، فلا تجزئه تلك الصلاة في غيره . والثاني لا تتعين ، بل تجزئه تلك الصلاة حيث صلى ، فإذا قلنا : تتعين ، فنذرهما في أحد هذين المسجدين . ثم أراد أن يصلّيها في الآخر ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها : يجوز ، والثاني : لا يجوز . والثالث : وهو الأصح : إن نذرهما في الأقصى جاز العدول إلى مسجد المدينة دون عكسه . والله أعلم .

باب : فضل المساجد الثلاثة

٣٣٧٠ - ٣٣٧٢ - قوله ﷺ : (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي هذا ، ومسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، وفي رواية : ومسجد إيلياء) هكذا وقع في صحيح مسلم هنا . ومسجد الحرام ، ومسجد

٣٣٧١ - ٢/٥١٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » .

٣٣٧٢ - ٣/٥١٣ - وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ : أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أُنْسٍ حَدَّثَهُ : أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ » .

٩٦/٩٦ - باب : بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى

هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة

٣٣٧٣ - ١/٥١٤ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ ،

٣٣٧١ - أخرج ابن ماجه في كتاب : إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : ما جاء في الصلاة في مسجد البيت المقدس (الحديث ١٤٠٩) ، تحفة الأشراف (١٣٢٨٣) .

٣٣٧٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٤٦٧) .

٣٣٧٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٤٢٧) .

الأقصى ، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته . وقد أجازته النحويون الكوفيون ، وتأوله البصريون على أن فيه محذوفاً . تقديره مسجد المكان الحرام ، والمكان الأقصى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ (١) أي : المكان الغربي ، ونظائره .

وأما إيلياء فهو بيت المقدس . وفيه ثلاث لغات : أفصحهن وأشهرهن هذه الواقعة هنا إيلياء بكسر الهمزة ، واللام ، وبالمدة . والثانية كذلك إلا أنه مقصور . والثالثة الياء بحذف الياء ، وبالمدة . وسمي : الأقصى ، لبعده من المسجد الحرام .

وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة ، وفضيلة شد الرحال إليها ؛ لأن معناه عند جمهور العلماء : لا فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا : يحرم شد الرحال إلى غيرها . وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل ، في باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره .

١٦٨/٩

باب : بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى

هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة

٣٣٧٣ - ٣٣٧٤ - قوله ﷺ : (وقد سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى ، فأخذ كفاً من حصباء ،

قَالَ / : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : قَالَ أَبِي : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءَ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ ، ثُمَّ قَالَ : « هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا » . - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ فَقُلْتُ لَهُ^(١) : أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ .

٣٣٧٤ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو / الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ .

٩٧/٩٧ - باب : فضل مسجد قباء ، وفضل الصلاة فيه وزيارته

٣٣٧٥ - ١/٥١٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٣٣٧٦ - ٢/٥١٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ / ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ .

٣٣٧٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٤٢٧) .

٣٣٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : مسجد قباء (الحديث ١١٩١) مطولاً ، تحفة الأشراف (٧٥٣٢) .

٣٣٧٦ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٨٥٦) . وحديث محمد بن عبد الله بن نعيم ، أخرجه البخاري في كتاب : فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب : إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً

فضرب به الأرض ، ثم قال : هو مسجدكم ، هذا لمسجد المدينة) هذا نص بأنه المسجد الذي أسس على التقوى المذكور في القرآن . ورد لما يقول بعض المفسرين : أنه مسجد قباء ، وأما أخذه ﷺ الحصباء ، وضربه في الأرض ، فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان : أنه مسجد المدينة ، والحصباء بالمد الحصى الصغار .

باب : فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته

٣٣٧٥ - ٣٣٨٣ - قوله : (أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء ماشياً وراكباً) وفي رواية : (أنه كان يأتي مسجد ١٦٩/٩

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِهِ ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : فَيُصَلِّي فِيهِ | رَكَعَتَيْنِ | .

٣٣٧٧ - ٣/٥١٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٣٣٧٨ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيُّ ثِقَةٌ - ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ .

ج ١٤
ب ٥٨

٣٣٧٩ - ٥/٥١٨ - | وَ | حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٣٣٨٠ - ٦/٥١٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءً ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٣٣٨١ - ٧/٥٢٠ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً كُلَّ سَبْتٍ / ، وَكَانَ يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ .

ج ١٤
ب ٥٩

(الحديث ١١٩٤) تعليقاً، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في تحريم المدينة (الحديث ٢٠٤٠)، تحفة الأشراف (٧٩٤١).

٣٣٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً (الحديث ١١٩٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في تحريم المدينة (الحديث ٢٠٤٠)، تحفة الأشراف (٨١٤٨).

٣٣٧٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٤٣٥).

٣٣٧٩ - أخرجه النسائي في كتاب: المساجد، باب: فضل مسجد قباء والصلاة فيه (الحديث ٦٩٧)، تحفة الأشراف (٧٢٣٩).

٣٣٨٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٤٣).

٣٣٨١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٧٢).

قَبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ) وفي رواية : (أن ابن عمر كان يأتي مسجد قباء كل سبت ، وكان يقول : رأيت النبي ﷺ يأتيه كل سبت) .

أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد ، والتذكير ، والصرف . وفي لغة مقصور ، وفي لغة مؤنث ، وفي

٣٣٨٢ - ٨/٥٢١ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً ، يَعْنِي : كُلَّ سَبْتٍ ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا . قَالَ ابْنُ دِينَارٍ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

٣٣٨٣ - ٩/٥٢٢ - وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ .

٣٣٨٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧١٧٢) .

٣٣٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ، ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر (الحديث ٧٣٢٦) ، تحفة الأشراف (٧١٥٢) .

لغة مذكر غير مصروف . وهو قريب من المدينة من عواليها ، وفي هذه الأحاديث بيان فضله ، وفضل مسجده ، والصلاة فيه ، وفضيلة زيارته ، وأنه تجوز زيارته راکباً وماشياً . وهكذا جميع المواضع الفاضلة تجوز زيارتها راکباً وماشياً ، وفيه أنه يستحب أن تكون صلاة النفل بالنهار ركعتين كصلاة الليل ، وهو مذهبننا ١٧٠/٩ ومذهب الجمهور ، وفيه خلاف أبي حنيفة . وسبقت المسألة في كتاب الصلاة .

وقوله : (كل سبت) فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة ، وهذا هو الصواب . وقول : الجمهور . وكره ابن مسلمة المالكي ذلك . قالوا : لعله لم تبلغه هذه الأحاديث . والله أعلم . والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨/١٦ - كتاب : النكاح

١/١ - باب : استحباب النكاح | لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنه ،

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم |

٣٣٨٤ - ١/١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ
الْهَمْدَانِيُّ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ / ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ

ج ١٤
ب ٥٩

٣٣٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسه العزبة (الحديث ١٩٠٥)
مختصراً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : قول النبي ﷺ «من استطاع الباءة فليتزوج» (الحديث ٥٠٦٥) ،
وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : التحريض على النكاح (الحديث ٢٠٤٦) ، وأخرجه الترمذي في كتاب :
النكاح ، باب : ما جاء في فضل التزويج والحث عليه (الحديث ١٠٨١) تعليقاً ، وأخرجه النسائي في كتاب : الصيام ،
باب : ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم (الحديث ٢٢٣٩)
و (الحديث ٢٢٤٠) و (الحديث ٢٢٤١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : الحث على النكاح
(الحديث ٣٢٠٧) و (الحديث ٣٢٠٨) و (الحديث ٣٢١١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب ما جاء في
فضل النكاح (الحديث ١٨٤٥) مطولاً ، تحفة الأشراف (٩٤١٧) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب : النكاح

هو في اللغة الضم . ويطلق على العقد ، وعلى الوطء . قال : الإمام أبو الحسن علي بن أحمد
الواحدي النيسابوري ، قال الأزهري : أصل النكاح في كلام العرب : الوطء . وقيل : للتزويج نكاح ؛ لأنه
سبب الوطء . يقال : نكح المنظر الأرض ، ونكح النعاس عينه ، أصابها . قال : الواحدي ، وقال أبو القسم

إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : كُنْتُ أُمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ يَمْنَى ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً ، لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ ، قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » .

٣٣٨٥ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

٣٣٨٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٨٤) .

الزجاجي: النكاح في كلام العرب: الوطء، والعقد جميعاً. قال: وموضع «ن ك ح» على هذا الترتيب في كلام العرب للزوم الشيء. الشيء ركباً عليه. هذا كلام العرب الصحيح، فإذا قالوا: نكح فلان فلانة ينكحها نكحاً، ونكاحاً أرادوا تزوجها. وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً. فإذا قالوا: نكح فلانة بنت فلان، أو أخته أرادوا عقد عليها. وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا، إلا الوطء؛ لأن بذكر امرأته، وزوجته يشتغني عن ذكر العقد. قال الفراء العرب: تقول: نكح المرأة بضم النون بضعتها، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها. أرادوا أصاب نكحها، وهو فرجها. وقيل: ما يقال: ناكحها. كما يقال: باضعها. هذا آخر ما نقله الواحدي. وقال ابن فارس، والجوهري، وغيرهما من أهل اللغة: النكاح، الوطء. وقد يكون العقد. ويقال: نكحتها ونكحت هي. أي: تزوجت وأنكحته زوجته. وهي ناكح أي: ذات زوج. واستنكحها، تزوجها. هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء، ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاهما القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه: أصحها أنها حقيقة في العقد. مجاز في الوطء. وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب، وأظن في الاستدلال له. وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز، والأحاديث. والثاني: أنها حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال: أبو حنيفة. والثالث حقيقة فيهما بالاشتراك. والله أعلم.

١٧١/٩

باب: استحباب النكاح لمن تاقته نفسه إليه ووجد مؤنة

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

٣٣٨٤ - ٣٣٩٢ - قوله ﷺ: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة، فليتزوج. فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج. ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء) قال أهل اللغة: المعشر: هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكذا ما أشبهه. والشباب جمع شاب، ويجمع على شبان وشبة. والشباب عند أصحابنا هو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة، وأما الباءة ففيها أربع لغات، حكاهما القاضي عياض: الفصيحة المشهورة الباءة بالمد والهاء، والثانية الباءة بلا مد، والثالثة الباءة بالمد بلا هاء، والرابعة الباهة بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة الجماع مشتقة من المباءة. وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل. وهي مواطنها، ثم قيل: لعقد النكاح باءة؛ لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً.

١٧٢/٩

عَلَقَمَةً / قَالَ: إِنِّي لَأَمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْى، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ | بْنُ عَفَّانٍ|، فَقَالَ: هَلُمَّ! يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! قَالَ: فَاسْتَخْلَاهُ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلَقَمَةُ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا نَزَوَّجُكَ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! جَارِيَةً بَكْرًا، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْتَهُدُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْتَن قُلْتُ ذَلِكَ،^(١)، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

٣٣٨٦ - ٣/٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ

٣٣٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من لم يستطع الباءة فليصم (الحديث ٥٠٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في فضل التزويج والحث عليه (الحديث ١٠٨١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم (الحديث ٢٢٣٨) و (الحديث ٢٢٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: الحث على النكاح (الحديث ٣٢٠٩) و (الحديث ٣٢١٠)، تحفة الأشراف (٩٣٨٥).

واختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد:

أصحهما: أن المراد معناها: اللغوي وهو الجماع. فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه، وهي مؤن النكاح، فليتزوج. ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه، فعليه بالصوم. ليدفع شهوته، ويقطع شر منه. كما يقطعها الوجاء، وعلى هذا القول: وقع الخطاب مع الشبان الذين هم مظنة شهوة النساء، ولا ينفكون عنها غالباً.

والقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح. سميت باسم ما يلازمها، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح، فليتزوج. ومن لم يستطعها، فليصم ليدفع شهوته. والذي حمل القائلين بهذا على هذا: أنهم قالوا: قوله ﷺ: ومن لم يستطع فعليه بالصوم. قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن، وأجاب الأولون بما قدمناه في القول الأول وهو: أن تقديره من لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه، وهو محتاج إلى الجماع، فعليه بالصوم. والله أعلم.

وأما الوجاء فبكسر الواو، وبالمد، وهورض الخصيتين. والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة، ويقطع شر المنى. كما يفعلها الوجاء. وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه، وتاقت إليه نفسه. وهذا مجمع عليه، لكنه عندنا، وعند العلماء كافة. أمر ندب لا إيجاب. فلا يلزم التزوج، ولا التسري سواء خاف العنت، أم لا. هذا مذهب العلماء كافة، ولا يعلم أحد أوجبه إلا داود، ومن وافقه من أهل الظاهر. ورواية عن أحمد: فإنهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت، أن يتزوج أو يتسري. قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم يشرط بعضهم خوف العنت.

قال أهل الظاهر: إنما يلزمه التزويج فقط، ولا يلزمه الوطء. وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع

(١) في المطبوعة: ذاك.

الأَعْمَشُ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَنْ يَسْتَطِيعَ ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » . ج ١٤ ب/٦٠

٣٣٨٧ - ٤/٤ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا ، وَعَمِّي عُلْقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : وَأَنَا شَابٌ يَوْمَئِذٍ ، فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ^(١) أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، وَزَادَ : قَالَ : فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ .

٣٣٨٨ - ٥/١٠٠٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ / الْأَشْجُ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أُحَدِّثُ الْقَوْمَ ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ . ج ١٤ ب/٦١

٣٣٨٩ - ٦/٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَكُلُ اللَّحْمَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَاتَّئَى عَلَيْهِ فَقَالَ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا ؟ لَكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » . ج ١٤ ب/٦١

٣٣٨٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٨٦) .

٣٣٨٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٣٨٦) .

٣٣٨٩ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: النهي عن التبتل (الحديث ٣٢١٧)، تحفة الأشراف (٣٣٤) .

غيره من الأحاديث مع القرآن. قال الله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) وغيرها من الآيات، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فخيره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري قال الإمام المازري: هذا حجة للجمهور، لأنه سبحانه وتعالى خيره بين النكاح والتسري بالاتفاق، ولو كان النكاح واجباً لما خيره بينه، وبين التسري، لأنه لا يصح عند الأصوليين التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وإن تاركة لا يكون أثماً.

وأما قوله ﷺ: (فمن رغب عن سنتي فليس مني) فمعناه: من رغب عنها اعراضاً عنها غيره معتقداً

(١) سورة: النساء، الآية: ٣.

(١) في المطبوعة: رُئِيتُ.

٣٣٩٠ - ٧/٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ

٣٣٩٠ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : ما يكره من التبتل والخصاء (الحديث ٥٠٧٣) و (الحديث ٥٠٧٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في النهي عن التبتل (الحديث ١٠٨٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : النهي عن التبتل (الحديث ٣٢١٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : النهي عن التبتل (الحديث ١٨٤٨) ، تحفة الأشراف (٣٨٥٦) .

على ما هي . والله أعلم . أما الأفضل من النكاح ، وتركه فقال أصحابنا : الناس فيه أربعة أقسام . قسم تنوق إليه نفسه ، ويجد المؤن ، فيستحب له النكاح . وقسم لا تنوق ، ولا يجد المؤن ، فيكره له . وقسم تنوق ولا يجد المؤن ، فيكره له ، وهذا مأمور بالصوم لدفع التوقان . وقسم يجد المؤن ولا تنوق . فمذهب الشافعي وجمهور أصحابنا : أن ترك النكاح لهذا ، والتخلي للعبادة أفضل . ولا يقال النكاح مكروه ، بل تركه أفضل . ومذهب أبي حنيفة ، وبعض أصحاب الشافعي ، وبعض أصحاب مالك : أن النكاح له أفضل . والله أعلم . قوله : (إن عثمان بن عفان قال : لعبد الله بن مسعود ألا تزوجك جارية شابة ، لعلها تذكرك بعض ما مضى من زمانك) فيه استحباب عرض الصاحب هذا على صاحبه الذي ليست له زوجة بهذه الصفة ، وهو صالح لزواجها . على ما سبق تفصيله قريباً . وفيه استحباب نكاح الشابة ؛ لأنها المحصلة لمقاصد النكاح ؛ فإنها ألد استمتاعاً ، وأطيب نكحة ، وأرغب في الاستمتاع الذي هو مقصود النكاح ، وأحسن عشرة ، وأفكه محادثة ، وأجمل منظراً وألين ملمساً . وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التي يرتضيها . وقوله : تذكرك بعض ما مضى من زمانك معناه : تتذكر بها بعض ما مضى من نشاطك ، وقوة شبابك ، فإن ذلك ينعش البدن .

قوله : (إن عثمان دعا ابن مسعود ، واستخلاه فقال له :) هذا الكلام دليل على استحباب الأسرار بمثل هذا ، فإنه مما يستحي من ذكره بين الناس ، وقوله : ألا تزوجك جارية بكرة . دليل على استحباب البكر ، وتفضيلها على الثيب ، وكذا قاله : أصحابنا لما قدمناه قريباً في قوله : جارية شابة .

١٧٤/٩

قوله : (عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت أنا وعمي علقمة ، والأسود على عبد الله بن مسعود) هكذا هو في جميع النسخ ، وهو الصواب . قال : القاضي ، ووقع في بعض الروايات : أنا وعماي علقمة ، والأسود . وهو غلط ظاهر ؛ لأن الأسود أخو عبد الرحمن بن يزيد لا عمه ، وعلقمة عمهما جميعاً ، وهو علقمة بن قيس .

قوله : (فذكر حديثاً رثيت أنه حدث به من أجلي) هكذا هو في كثير من النسخ ، وفي بعضها رأيت ، ١٧٥/٩ وهما صحيحان الأول من الظن ، والثاني من العلم .

قوله ﷺ : (فمن رغب عن ستي فليس مني) سبق تأويله ، وأن معناه : من تركها اعراضاً عنها غير معتقد لها على ما هي عليه ، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركه . كما سبق ، أو ترك النوم على الفراش لعجزه عنه ، أو لاشتغاله بعبادة مآذون فيها ، أو نحو ذلك . فلا يتناول هذا الظم والنهي .

قوله : (إن النبي ﷺ حمد الله تعالى وأثنى عليه ، فقال : ما بال أقوام قالوا : وكذا وكذا) هو موافق

مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، قَالَ : رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونِ التَّبْتَلِ ، وَلَوْ أِذْنُ لَهُ ، لَأَخْتَصَمْنَا .

٣٣٩١ - ٨/٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ : رَدَّ عَلَى / عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونِ التَّبْتَلِ ، وَلَوْ أِذْنُ لَهُ لَأَخْتَصَمْنَا .

ج ١٤
١/٦٢

٣٣٩٢ - ٩/٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ : أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أَنْ يَتَّبَلَ ، فَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ ، لَأَخْتَصَمْنَا .

٣٣٩١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٩٠).

٣٣٩٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٣٩٠).

للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا ، أنه إذا كره شيئاً فخطب له ذكر كراهيته ، ولا يعين^(١) فاعله ، وهذا من عظيم خلقه ﷺ ، فإن المقصود من ذلك الشخص ، وجميع الحاضرين ، وغيرهم ممن يبلغه ذلك ، ولا يحصل توبيخ صاحبه في الملأ .

قوله : (رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصمنا) قال العلماء : التبتل هو الانقطاع عن النساء ، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله ، وأصل التبتل القطع ، ومنه مريم البتول ، وفاطمة البتول ، لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً ، وفضلاً ، ورغبة في الآخرة . ومنه صدقة بتلة . أي : منقطعة عن تصرف ماله . قال الطبري : التبتل هو ترك لذات الدنيا ، وشهواتها ، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته .

قوله : (رد عليه التبتل) معناه : نهاه عنه ، وهذا عند أصحابنا محمول على من تآقت نفسه إلى النكاح ، ووجد مؤنه . كما سبق إيضاحه ، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة ، أما الأعراض عن الشهوات ، واللذات من غير أضرار بنفسه ، ولا تفويت حق لزوجة ، ولا غيرها . فضيلة للمنع منها بل مأمور به . وأما قوله : (لو أذن له لاختصمنا) فمعناه : لو أذن له في الانقطاع عن النساء ، وغيرهن من ملاذ الدنيا ، لاختصمنا لدفع شهوة النساء ، ليمكنا التبتل . وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاء باجتهادهم ، ولم يكن ظنهم هذا موافقاً . فإن الاختصاء في الأدمي حرام ، صغيراً كان أو كبيراً . قال البغوي : وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل ، وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ، ويحرم في كبره . والله أعلم .

١٧٦/٩

(١) في نسخة «ش» و«ك» (يعيب) بدل (يعني).

٢/٢ - باب: نذب من رأى امرأة ، فوقعت في نفسه ،

إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها

٣٣٩٣ - ١/٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً ، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ / : « إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَاثِ أَهْلَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ » .

٣٣٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يؤمر به من غض البصر (الحديث ٢١٥١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه (الحديث ١١٥٨)، تحفة الأشراف (٢٩٧٥).

باب: نذب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته

أو جاريته فيواقعها

٣٣٩٣ - ٣٣٩٥ - قوله ﷺ: (إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة، فليأث أهلها، فإن ذلك يرد ما في نفسه) وفي الرواية الأخرى: (إذا أحدكم أعجبته المرأة، فوقعت في قلبه، فليعمد إلى امرأته، فليواقعها، فإن ذلك يد ما في نفسه). هذه الرواية الثانية مبينة للأولى، ومعنى الحديث، أنه يستحب لمن رأى امرأة، فتحركت شهوته أن يأتي امرأته، أو جاريته إن كانت له، فليواقعها ليدفع شهوته، وتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو بصده.

قوله ﷺ: (إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان) قال العلماء: معناه: الإشارة إلى الهوى، والدعاء إلى الفتنة بها، لما جعلها الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتذا بنظرهن، وما يتعلق بهن فهي شبيهة بالشيطان. في دعائه إلى الشر بوسوسته، وتزيينه له، ويستنبط من هذا: أنه ينبغي لها أن لا تخرج بين الرجال، إلا لضرورة، وأنه ينبغي للرجل الغض عن ثيابها، والإعراض عنها مطلقاً.

قوله: (تمعس منيئة) قال أهل اللغة: المعس بالعين المهملة الدلك، والمنيئة بميم مفتوحة، ثم نون مكسورة، ثم همزة ممدودة، ثم تاء تكتب هاء. وهي على وزن صغيرة، وكبيرة، وذبيحة. قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ. وقال الكسائي: يسمى منيئة ما دام في الدباغ. وقال أبو عبيدة: هو في أول الدباغ منيئة، ثم أفبق بفتح الهمزة، وكسر الفاء، وجمعه أفق. كقفيز وقفز، ثم أديم. والله أعلم.

قوله: (أن النبي ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب، وهي تمعس منيئة لها، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه. فقال: إن المرأة تقبل في صورة شيطان) إلى آخره. قال العلماء: إنما فعل هذا بياناً لهم، وإرشاداً لما ينبغي لهم أن يفعلوه. فعلمهم بفعله. وقوله، وفيه: أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقاع ١٧٨/٩

٣٣٩٤ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مِثْنَةً ، وَلَمْ يَذْكُرْ : تُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ .

٣٣٩٥ - ٣/١٠ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، قَالَ : قَالَ جَابِرٌ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : / « إِذَا أَحَدُكُمْ أَغْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ » .

ج ١٤
١/٦٣

٣/٣ - باب : نكاح المتعة | وبيان أنه أبيح ثم نسخ ، ثم أبيح

ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة |

٣٣٩٦ - ١/١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، وَوَكَيْعٌ ، وَابْنُ

٣٣٩٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٦٨٥) .

٣٣٩٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٩٦٤) .

٣٣٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب : التفسير ، باب : ﴿ لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (الحديث ٤٦١٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام (الحديث ٥٠٧١) مختصراً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : ما يكره من التبتل والخضاء (الحديث ٥٠٧٥) ، تحفة الأشراف (٩٥٣٨) .

في النهار، وغيره وإن كانت مشغلة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه، أو في قلبه، وبصره. والله أعلم.

باب : نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ ثم أبيح ثم نسخ

واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

٣٣٩٦ - ٣٤٢١ - اعلم أن القاضي عياضاً بسط شرح هذا الباب بسطاً بليغاً، وأتى فيه بأشياء نفيسة، وأشياء يخالف فيها. فالوجه أن ننقل ما ذكره مختصراً، ثم نذكر ما ينكر عليه، ويخالف فيه. وننبه على المختار. قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة هنا: أنه نسخ وانعقد الاجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المستبدعة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك. وقد ذكرنا أنها منسوخة، فلا دلالة لهم فيها. وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(١) وفي قراءة ابن مسعود، فما استمتعتم به منهن إلى أجل. وقراءة ابن مسعود، هذه شاذة، لا يحتج بها قرأناً، ولا خبراً ولا يلزم العمل بها. قال: وقال زفر: من نكح نكاح متعة. تأبد نكاحه، وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح، فإنها تلغي. ويصح النكاح.

يُسْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَعَزُّو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

قال: المازري، واختلفت الرواية في صحيح مسلم في النهي عن المتعة، ففيه أنه ﷺ نهى عنها يوم خيبر، وفيه أنه نهى عنها يوم فتح مكة. فإن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة، وزعم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قاذح فيها. قلنا: هذا الزعم خطأ. وليس هذا تناقضاً؛ لأنه يصح أن ينهى عنه في زمن، ثم ينهى عنه في زمن آخر توكيداً، أو ليشتهر النهي. ويسمعه من لم يكن سمعه، أولاً. فسمع بعض الرواة النهي في زمن، وسمعه آخرون في زمن آخر، فنقل كل منهم ما سمعه، وأضافه إلى زمان سماعه. هذا كلام المازري. قال القاضي عياض: روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وسلمة بن الأكوع، وسبرة بن معبد الجهني، وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في الحضر، وإنما كانت في أسفارهم في الغزو عند ضرورتهم، ١٧٩/٩ وعدم النساء. مع أن بلادهم حارة، وصبرهم عنهن قليل. وقد ذكر في حديث ابن أبي عمر: أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها، كالميتة، ونحوها، وعن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه، وذكر مسلم، عن سلمة بن الأكوع إباحتها يوم أوطاس. ومن رواية سبرة: إباحتها يوم الفتح. وهما واحد. ثم حرمت يومئذ. وفي حديث علي تحريمها يوم خيبر، وهو قبل الفتح. وذكر غير مسلم عن علي: أن النبي ﷺ نهى عنها في غزوة تبوك من رواية إسحاق بن راشد، عن الزهري: عن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي، ولم يتابعه أحد على هذا. وهو غلط منه. وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ، وسفيان بن عيينة، والعمري، ويونس، وغيرهم، عن الزهري. وفيه يوم خيبر. وكذا ذكره مسلم، عن جماعة، عن الزهري وهذا هو الصحيح. وقد روى: أبو داود من حديث الربيع بن سبرة، عن أبيه النهي عنها في حجة الوداع. قال: أبو داود وهذا أصح ما روي في ذلك.

وقد روي عن سبرة أيضاً إباحتها في حجة الوداع، ثم نهى النبي ﷺ عنها حينئذ إلى يوم القيامة. وروي عن الحسن البصري: أنها ما حلت قط، إلا في عمرة القضاء. وروي هذا عن سبرة الجهني أيضاً. ولم يذكر مسلم في روايات حديث سبرة تعيين وقت. إلا في رواية محمد بن سعيد الدارمي، ورواية إسحاق ابن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها يوم فتح مكة. قالوا: وذكر الرواية بإباحتها يوم حجة الوداع خطأ؛ لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا عزوبة. وأكثرهم حجوا بنسائهم. والصحيح أن الذي جرى في حجة الوداع مجرد النهي. كما جاء في غير رواية. ويكون تجديده ﷺ النهي عنها يومئذ لاجتماع الناس، وليبلغ الشاهد الغائب، ولتمام الدين، وتقرر الشريعة، كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبت تحريم المتعة حينئذ لقوله: إلى يوم القيامة. قال القاضي: ويحتمل ما جاء من تحريم المتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس: أنه جدد النهي عنها في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطعن فيه، بل هو ثابت من رواية الثقات الاثبات، لكن في رواية سفيان: أنه نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر. فقال بعضهم: هذا الكلام فيه انفصال. ومعناه: أنه حرم المتعة، ولم يبين زمن تحريمها. ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية. يوم خيبر، فيكون يوم خيبر لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة ليجمع بين الروايات. قال: هذا القائل وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان بمكة.

لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ ، فَقُلْنَا : أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى

١٨٠/٩ وأما لحوم الحمر فيخيبر. بلا شك. قال القاضي: وهذا أحسن لو ساعده سائر الروايات عن غير سفيان. قال: والأولى ما قلناه: أنه قرر التحريم. لكن يبقى هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس. فتحتمل أن النبي ﷺ أباحها لهم للضرورة بعد التحريم، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرّمها يوم خيبر. وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرّمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً. وتسقط رواية إباحتها يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة الجهنّي، وإنما روي الثقات: الإثبات عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة الوداع، إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم، من النهي عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً، وإشاعة له كما سبق.

وأما قول الحسن: إنما كانت في عمرة القضاء لا قبلها ولا بعدها، فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم خيبر. وهي قبل عمرة القضاء. وما جاء من إباحتها يوم فتح مكة، ويوم أوطاس. مع أن الرواية بهذا إنما جاءت، عن سيرة الجهنّي، وهو راوي الروايات الأخر، وهي أصح. فيترك ما خالف الصحيح. وقد قال بعضهم: هذا مما تداوله التحريم، والإباحة، والنسخ مرتين. والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

والصواب المختار أن التحريم، والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس. لاتصالهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم، ولا يجوز أن يقال: أن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر للتأييد. وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والقاضي، لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع يمنع تكرير الإباحة. والله أعلم.

قال: القاضي، واتفق العلماء على: أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها. وفراقها يحصل بانقضاء الأجل، من غير طلاق. ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء، إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول: بإباحته، وروي عنه: أنه رجع عنه. قال: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم ببطلانه، سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا ما سبق عن زفر، واختلف أصحاب مالك هل يحد الواطيء فيه؟ ومذهبنا أنه لا يحد لشبهة العقد، وشبهة الخلاف. ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف. هل يرفع الخلاف، ويصير المسئلة مجمعة عليها. والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه، بل يدوم الخلاف، ولا يصير المسئلة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً. وبه قال: القاضي، أبو بكر الباقلاني، قال: القاضي، وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً. ونيته أن لا يمكث معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح حلال. وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس، وشذّ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة، ولا خير فيه. والله أعلم.

قوله: (فقلنا ألا نستخصي، فهناك عن ذلك) فيه موافقة لما قدمناه في الباب السابق من تحريم

أَجَلٍ ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(١).

٣٣٩٧ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ / ، مِثْلُهُ ، وَقَالَ : ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ ، وَلَمْ يَقُلْ : قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ .

٣٣٩٨ - ٣/١٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : كُنَّا ، وَنَحْنُ شَبَابٌ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ وَلَمْ يَقُلْ : نَغْزُو .

٣٣٩٩ - ٤/١٣ - | وَاحْدَثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، قَالَا : خَرَجَ | عَلَيْنَا | مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا - يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ - .

٣٣٩٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٩٦).

٣٣٩٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٣٩٦).

٣٣٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : نهى رسول الله عن نكاح المتعة أخيراً (الحديث ٥١١٧) و (الحديث ٥١١٨) ، تحفة الأشراف (٢٢٣٠).

الخصي ، لما فيه من تغيير خلق الله ، ولما فيه من قطع النسل ، وتعذيب الحيوان . والله أعلم .

قوله : (رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب) أي : بالثوب ، وغيره مما نتراضى به .

قوله : ثم قرأ عبد الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد إباحتها . كقول : ابن عباس ، وأنه لم يبلغه نسخها .

قوله : (وحدثني أمية بن بسطام العيشي ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح وهو : ابن القاسم ، عن ١٨٢/٩ عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد ، عن سلمة بن الأكوع ، وجابر) هكذا هو في بعض النسخ . وسقط في بعضها . ذكر الحسن بن محمد ، بل قال : عن عمرو بن دينار ، عن سلمة ، وجابر ، وذكر المازري أيضاً : أن النسخ اختلفت فيه ، وأنه ثبت ذكر الحسن في رواية ابن ماهان ، وسقط في رواية الجلودي . وسبق بيان أمية بن بسطام ، وأنه يجوز صرف بسطام ، وترك صرفه ، وأن الباء تكسر ، وقد تفتح ، والعيشي بالشين المعجمة .

قوله : (عن جابر بن عبد الله ، وسلمة بن الأكوع . قالا : خرج علينا منادي رسول الله ﷺ . فقال : قد

٣٤٠٠ - ٥/١٤ - وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ سِطَامٍ الْعَيْشِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي : ابْنَ زُرَيْعٍ - ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْقَاسِمِ - ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا ، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ .

ج ١٤
ب ١/٦٤

٣٤٠١ - ٦/١٥ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ ^(١) ابْنُ عَلِيٍّ ^(١) الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتِمِرًا ، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتَعَةَ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ .

٣٤٠٢ - ٧/١٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ / : كُنَّا نَسْتَمْتَعُ ، بِالْقُبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْدَّقِيقِ ، الْيَوْمَ ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ ، فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ .

ج ١٤
ب ١/٦٤

٣٤٠٣ - ٨/١٧ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي : ابْنَ زِيَادٍ - ، عَنْ

٣٤٠٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٣٩٩) .

٣٤٠١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٤٦٣) .

٣٤٠٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٥٠) .

٣٤٠٣ - تقدم تخريجه في كتاب : الحج ، باب : التقصير في العمرة (الحديث ٣٠١٥) .

أذن لكم أن تستمتعوا) وفي الرواية الثانية ، عن سلمة ، وجابر : أن رسول الله ﷺ أتانا ، فأذن لنا في المتعة . فقبوله في الثانية : أتانا يحتمل ، أتانا رسوله ومناديه . كما صرح به في الرواية الأولى ، ويحتمل أنه ﷺ مر عليهم . فقال : لهم ذلك بلسانه .

قوله : (استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر) هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر ، وعمر لم يبلغه النسخ .

وقوله : (حتى نهانا عنه عمر) يعني : حين بلغه النسخ . وقد سبق إيضاح هذا .

قوله : (كنا نستمتع بالقبضة من التمر ، والدقيق) القبضة بضم القاف ، وفتحها . والضم أفصح . قال الجوهري : القبضة بالضم . ما قبضة عليه من الشيء يقال : أعطاه قبضة من سويق ، أو تمر . قال : وربما فتح .

١٨٣/٩

قوله : (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) ذكرنا مرات أنه منسوب إلى جده الأعلى أبي بكر

عاصمٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ ، فَقَالَ جَابِرٌ : فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا .

٣٤٠٤ - ٩/١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ ، عَنْ / إِبَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ ١٤ ج ١١/٦٥ أَوَاطَسٍ ، فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا .

٣٠٤٥ - ١٠/١٩ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ : أَنَّهُ قَالَ : أِذْنٌ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ ، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، كَانَتْهَا بَكْرَةً عِطَاءً ، فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا ، فَقَالَتْ : مَا تُعْطِي ؟ فَقُلْتُ : رِدَائِي ، وَقَالَ صَاحِبِي : رِدَائِي ، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَائِي ، وَكُنْتُ أَشْبُ مِنْهُ ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِدَاءِ صَاحِبِي أُعْجِبُهَا ، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ / أُعْجِبْتُهَا ، ثُمَّ قَالَتْ : أَنْتَ وَرِدَاؤُكَ يَكْفِينِي ، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ ، فَلْيُخْلِ سَبِيلَهَا » .

٣٤٠٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٥٢٠) .

٣٤٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في نكاح المتعة (الحديث ٢٠٧٢) و (الحديث ٢٠٧٣) مختصراً ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : تحريم المتعة (الحديث ٣٣٦٨) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦٢) مطولاً ، تحفة الأشراف (٣٨٠٩) .

الحصابي .

قوله : (رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة . ثلاثاً ثم نهى عنها) هذا تصريح بأنها أبيحت يوم فتح مكة ، وهو يوم أوطاس شيء واحد ، وأوطاس واد بالطائف ، ويصرف ، ولا يصرف ، فمن صرفه أراد الوادي والمكان ، ومن لم يصرفه أراد البقعة . كما في نظائره ، وأكثر استعمالهم له غير مصروف .

قوله : (الربيع بن سبرة) هو يفتح السين المهملة ، وإسكان الباء الموحدة .

قوله : (فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر ، كانها بكرة عطاء) أما البكرة فهي : الفتية من الإبل . أي : الشابة القوية . وأما العطاء فبفتح العين المهملة ، وإسكان الباء المثناة تحت ، وبطاء مهملة ، ١٨٤/٩ وبالمد . وهي : الطويلة العنق في اعتدال ، وحسن قوام . والعيط بفتح العين ، والياء طول العنق .

قوله ﷺ : (من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع ، فليخل سبيلها) هكذا هو في جميع النسخ التي يتمتع ، فليخل . أي : يتمتع بها . فحذف بها لدلالة الكلام عليه . أو أوقع يتمتع موقع يباشر . أي : يباشرها ، وحذف المفعول .

٣٤٠٦ - ١١/٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي: ابْنَ مُفَضَّلٍ -، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ: أَنَّ أَبَاهُ غَزَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَنَحَّى مَكَّةَ، قَالَ: فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ، - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ / مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةُ بُرْدٍ، فَبُرِدِي خَلَقٌ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ، غَضُّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَوْ بِأَعْلَاهَا فَتَلَقَّيْنَا فَتَاةً مِثْلَ الْبَكْرَةِ الْعَنْطَنِطَةِ، فَقُلْنَا: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْمَتَعَ مِنْكَ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَاذَا تَبْدُلَانِ؟ فَنَشَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِائَةَ بُرْدِهِ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَبَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا، فَقَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضُّ، فَتَقُولُ: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ج ١٤
ب ١/٦٦

٣٤٠٧ - ١٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا^(١) أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا / أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بِشْرٍ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَاكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ مَحْ.

ج ١٤
ب ١/٦٦

٣٤٠٨ - ١٣/٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ،

٣٤٠٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٠٥).

٣٤٠٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥).

٣٤٠٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥).

قوله: (وهو قريب من الدمامة) هي بفتح الدال المهملة، وهي القبح في الصورة.

قوله: (فبردي خلق) هو بفتح اللام. أي: قريب من البالي.

قوله: (فتلقينا فتاة، مثل البكرة العنطنطة) هي بعين مهملة مفتوحة، وبنونين الأولى مفتوحة، وبطاءين مهملتين. وهي: كالعطاء. وسبق بيانها وقيل: الطويلة فقط. والمشهور الأول.

قوله: (ينظر إلى عطفها) هو بكسر العين. أي: جانبها. وقيل: من رأسها إلى وركها، وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي، ولا شهود.

١٨٥/٩

قوله: (إن برد هذا خلق مخ) هو بميم مفتوحة، وحاء مهملة مشددة. وهو: البالي. ومنه مع الكتاب إذا بلي ودرس.

(١) في المطبوعة: وحدثنني.

حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ : أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ / فَلْيُخْلِ سَبِيلَهُ ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » .

ج ١٤
ب ١/٦٧

٣٤٠٩ - ١٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، وَهُوَ يَقُولُ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

٣٤١٠ - ١٥/٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِالْمُتْعَةِ ، عَامَ الْفَتْحِ ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا .

٣٤١١ - ١٦/٢٣ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى / بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي ، رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْمُتْعَةِ ، مِنَ النِّسَاءِ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، كَانَتْهَا بَكْرَةً عِطَاءً ، فَحَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا ، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ فِتْرَانِي أَجْمَلَ

٣٤٠٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥).

٣٤١٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥).

٣٤١١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥).

قوله ﷺ : (قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة . فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا) وفي هذا الحديث التصريح بالمنسوخ ، والناسخ في حديث واحد . من كلام رسول الله ﷺ ، كحديث : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . » وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة ، وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق : أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبي بكر ، وعمر على أنه لم يبلغهم الناسخ كما سبق . وفيه أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها ، ولا يحل أخذ شيء منه . وإن فارقها قبل الأجل المسمى ، كما أنه يستقر في النكاح ١٨٦/٩ المعروف المهر المسمى بالوطء ، ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده .

قوله : (فأمرت نفسها ساعة) هو بهزمة ممدودة . أي : شاورت نفسها ، وأفكرت في ذلك . ومنه قوله

مِنْ صَاحِبِي ، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي ، فَأَمَرَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي ، فَكُنْ مَعَنَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِمْ / . ج ١٤
١/٦٨

٣٤١٢ - ١٧/٢٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَمَتِّعَةِ .

٣٤١٣ - ١٨/٢٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ، يَوْمَ الْفَتْحِ ، عَنْ مُتَمَتِّعَةِ النِّسَاءِ .

٣٤١٤ - ١٩/٢٦ - وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى ، عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ / ، زَمَانَ الْفَتْحِ ، مُتَمَتِّعَةِ النِّسَاءِ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمَتَّعَ بِبُرْدَيْنِ أَحْمَرَيْنِ . ج ١٤
ب ٦٨

٣٤١٥ - ٢٠/٢٧ - وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ : إِنَّ نَاسًا ، أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتَمَتِّعَةِ ، يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ ، فَنَادَاهُ فَقَالَ : إِنَّكَ لَجِلْفٌ

٣٤١٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥) .

٣٤١٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥) .

٣٤١٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥) .

٣٤١٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥) .

١٨٧/٩ تعالى : ﴿إِن الْمَلَائِكَةُ يَأْتِمُرُونَ بِكَ﴾^(١) .

قوله : (إن ناساً أعمى الله قلوبهم ، كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة يعرض برجل) يعني : يعرض بابتغاء عيب .

قوله : (إنك لجلف جاف) الجلف بكسر الجيم . قال ابن السكيت ، وغيره : الجلف هو الجافي ، وعلى هذا قيل : إنما جمع بينهما تأكيداً لاختلاف اللفظ ، والجافي هو : الغليظ الطبع القليل الفهم ، والعلم ، والأدب . لبعده عن أهل ذلك .

(١) سورة القصص ، الآية : ٢٠ .

جَافٍ ، فَلَعَمْرِي ! لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : فَجَرَّبْتُ بِنَفْسِكَ ، فَوَاللَّهِ ! لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفٍ اللَّهِ / : أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ ، فَأَمَرَهُ بِهَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ : مَهْلًا ! قَالَ : مَا هِيَ ؟ وَاللَّهِ ! لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ .

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ : أَنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً ، فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنِ اضْطُرَّ إِلَيْهَا ، كَالْمَيْتَةِ ، وَالْدِّمِ ، وَلَحْمِ الْخِزْيِرِ ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي رَبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ : أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ (٢) امْرَأَةٍ (٢) مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، يُرْذَلِينَ أَحْمَرِينَ ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَسَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ / ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا جَالِسٌ .

٣٤١٦ - ٢٨ / ٢١ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي (٣) الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ ، وَقَالَ : « أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ » .

٣٤١٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٠٥) .

قوله : (فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك) هذا محمول على أنه أبلغه الناسخ لها، وأنه لم يبق شك في تحريمها، فقال: إن فعلتها بعد ذلك، ووطئت فيها كنت زانياً. ورجمتك بالأحجار التي يرم بها الزاني.

قوله : (فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله) سيف الله هو: خالد بن الوليد المخزومي. سماه بذلك رسول الله ﷺ ، لأنه ينكا في أعداء الله .

قوله : (نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية) قوله: الإنسية ضبطوه بوجهين. أحدهما كسر الهمزة، وإسكان النون. والثاني فتحهما جميعاً. وصرح القاضي بترجيح الفتح، وأنه رواية الأكثرين. وفي هذا تحريم لحوم الحمر الإنسية. وهو مذهبننا، ومذهب العلماء كافة، إلا طائفة

(١) في المطبوعة: رسول الله .

(٣) في المطبوعة: حدثنا .

(٢-٢) في المطبوعة: امرأة .

٣٤١٧ - ٢٢/٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ مُتْعَةِ / النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. ج ١٤ / ١/٧٠

٣٤١٨ - ٢٣/٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءِ الضَّبْعِيِّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ، نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بِمَثَلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ.

٣٤١٩ - ٢٤/٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، يَوْمَ خَيْبَرٍ / ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. ج ١٤ / ١/٧٠

٣٤٢٠ - ٢٥/٣١ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ

٣٤١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢١٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً (الحديث ٥١١٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الإنسية (الحديث ٥٥٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيل، باب: الحيلة في النكاح (الحديث ٦٩٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (الحديث ٤٩٨١) و (الحديث ٤٩٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تحريم نكاح المتعة (الحديث ١١٢١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في لحوم الحمر الأهلية (الحديث ١٧٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم المتعة (الحديث ٣٣٦٥) و (الحديث ٣٣٦٦) و (الحديث ٣٣٦٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية (الحديث ٤٣٤٥) و (الحديث ٤٣٤٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦١)، تحفة الأشراف (١٠٢٦٣).

٣٤١٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤١٧).

٣٤١٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤١٧).

٣٤٢٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤١٧).

يسيرة من السلف. فقد روي، عن ابن عباس، وعائشة، وبعض السلف بإباحته. وروي عنهم تحريمه، وروي عن مالك كراهته، وتحريمه.

قوله: (إنك رجل تائه) هو: الحائر الذاهب عن الطريق المستقيم. والله أعلم.

شِهَابٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ ، فَقَالَ : مَهْلًا ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ .

٣٤٢١ - ٢٦/٣٢ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا : أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ / لِابْنِ عَبَّاسٍ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ ، يَوْمَ ١٤ ج ١/٧١ خَيْبَرَ ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ .

٤/٤ - باب : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

٣٤٢٢ - ١/٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » .

٣٤٢١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤١٧) .

٣٤٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (الحديث ٥١٠٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ٣٢٨٨)، تحفة الأشراف (١٣٨١٢) .

باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

٣٤٢٢ - ٣٤٣١ - قوله ﷺ : (لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها) وفي رواية لا تنكح العمة على بنت الأخ، ولا ابنة الأخت على الخالة. هذا دليل لمذاهب العلماء كافة: أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها. سواء كانت عمة، وخالة حقيقية. وهي: أخت الأب، وأخت الأم، أو مجازية، وهي أخت أبي الأب، وأبي الجد، وإن علا. أو أخت أم الأم، وأم الجدة من جهتي الأم والأب، وإن علت. فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما. وقالت طائفة من الخوارج، والشيعة: يجوز.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١) واحتج الجمهور بهذه الأحاديث خصوصاً بها الآية، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين. جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد؛ لأنه ﷺ مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين، كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح. قالوا: ويباح أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾^(٢) إنما هو في النكاح. قال: وقال العلماء كافة: هو حرام كالنكاح لعموم. ١٩١/٩

(٢) سورة: النساء، الآية: ٢٣.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

٣٤٢٣ - ٢/٣٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ |، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسَوٍ، أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةَ وَعَمَّتَهَا، وَالْمَرْأَةَ وَخَالَتَهَا.

٣٤٢٤ - ٣/٣٥ - وَحَدَّثَنَا / عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: ابْنُ مُسْلِمَةَ مَدَنِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ -، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُؤَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ الْأَخِّ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَةِ».

٣٤٢٥ - ٤/٣٦ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ الْكُفَيْيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَهَا /.

٣٤٢٣ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ٣٢٩٠) و (الحديث ٣٢٩١)، تحفة الأشراف (١٤١٥٦).

٣٤٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (الحديث ٥١١٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يكره أن يجمع بينهما من النساء (الحديث ٢٠٦٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ٣٢٨٩)، تحفة الأشراف (١٤٢٨٨).

٣٤٢٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٢٤).

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(١). وقولهم: إنه مختص بالنكاح لا يقبل بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح، ويملك اليمين جميعاً، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢) فإن معناه: أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لا نكاحها، فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها. والله أعلم.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم، أو بنتي الخالة، أو نحوهما، فجائز عندنا، وعند العلماء كافة. إلا ما حكاه القاضي، عن بعض السلف: أنه حرمه. دليل الجمهور. قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ والله أعلم.

وأما الجمع بين زوجة الرجل، وبنته من غيرها فجائز عندنا، وعند مالك، وأبي حنيفة، والجمهور. وقال الحسن، وعكرمة، وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور. قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﷺ: لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها. ظاهر في أنه لا فرق بين أن ينكح

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَنَرَى خَالَهَ أَبِيهَا، وَعَمَّةَ أَبِيهَا يَتْلُكَ الْمَنْزِلَةَ.

٣٤٢٦ - ٥/٣٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

٣٤٢٧ - ٦/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٤٢٨ - ٧/٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ /، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَءَ صَحْفَتَيْهَا، وَلِتُنْكَحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا».

٣٤٢٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤٣٠).

٣٤٢٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٣٧٩).

٣٤٢٨ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها (الحديث ١٩٢٩)، تحفة الأشراف (١٤٥٦٢).

البتين معاً، أو تقدم هذه أو هذه فالجمع بينهما حرام، كيف كان. وقد جاء في رواية أبي داود، وغيره: لا تنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى، لكن إن عقد عليهما معاً بعقد واحد، فنكاحهما باطل. وإن عقد على إحداهما، ثم الأخرى، فنكاح الأولى صحيح. ونكاح الثانية باطل. والله أعلم.

قوله ﷺ: (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم علي سوم أخيه) هكذا هو في جميع النسخ ولا يسوم بالواو، وهكذا يخطب مرفوع، وكلاهما لفظه لفظ الخبر، والمراد به النهي. وهو أبلغ في النهي؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد تقع مخالفته، فكان المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم، وأما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريباً إن شاء الله تعالى. وكذلك السوم في كتاب البيع. قوله ﷺ: (ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفيء صحفتها، ولتنكح فإنما لها ما كتب الله لها) يجوز في تسأل الرفع والكسر الأول، على الخبر الذي يرد به النهي، وهو المناسب لقوله ﷺ: قبله لا يخطب، ولا يسوم. والثاني: على النهي الحقيقي، ومعنى هذا الحديث: نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق ١٩٢/٩

٣٤٢٩ - ٨/٣٩ - وحدثني مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ أَنْ تُسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَّاقُ أُخْتِهَا لَتَكْتَفِيءَ مَا فِي صَحْفَتِهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا.

٣٤٣٠ - ٩/٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، - وَاللَّفْظُ / لِابْنِ الْمُثَنَّى، وَابْنِ نَافِعٍ -، قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

٣٤٣١ - ١٠/٠٠٠ - وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٥/٥ - باب: [تحريم] (١) نكاح المحرم، | وكراهة خطبة |

٣٤٣٢ - ١/٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يَزُوجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَحَضَرَ (٢) ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ / عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ».

٣٤٢٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٤٦٦).

٣٤٣٠ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ٣٢٩٣)، تحفة الأشراف (١٤٩٩٠).

٣٤٣١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٣٠).

٣٤٣٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: المحرم يتزوج (الحديث ١٨٤١) و (الحديث ١٨٤٢)، =

زوجته، وأن ينكحها ويصير لها من نفقته، ومعروفه، ومعاشرته، ونحوها ما كان للمطلقة. فعبّر عن ذلك باكتفاء ما في الصفحة مجازاً. قال الكسائي: وأكفأت الإناء، كيبته وكفأته، وأكفأته أملتة. والمراد بأختها: غيرها سواء كانت أختها من النسب، أو أختها في الإسلام، أو كافرة.

باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته

١٩٣/٩ - ٣٤٣٢ - ٣٤٣٩ - قوله ﷺ: (لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب) ثم ذكر مسلم الاختلاف أن

٣٤٣٣ - ٢/٤٢ - | أو إحدَثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي نُبَيْهَةُ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوَاسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَغْرَابِيًّا: «إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ»، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في كراهية تزويج المحرم (الحديث ٨٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: مناسك الحج، باب: النهي عن ذلك (الحديث ٢٨٤٢) و (الحديث ٢٨٤٣) و (الحديث ٢٨٤٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المحرم (الحديث ٣٢٧٥) و (الحديث ٣٢٧٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: المحرم يتزوج (الحديث ١٩٦٦)، تحفة الأشراف (٩٧٧٦).
٣٤٣٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٣٢).

النبي ﷺ تزوج ميمونة، وهو محرم، أو وهو حلال. فاختلف العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم. فقال مالك، والشافعي وأحمد، وجمهور العلماء من الصحابة، فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم. واعتمدوا أحاديث الباب. وقال أبو حنيفة، والكوفيون: يصح نكاحه. لحديث قصة ميمونة. وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً. هكذا رواه أكثر الصحابة.

قال: القاضي، وغيره ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة، وأبورافع، وغيرهما: أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقضية لتعلقهم به. بخلاف ابن عباس؛ ولأنهم أصبغ من ابن عباس وأكثر.

الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس: على أنه تزوجها في الحرم، وهو حلال. ويقال: لمن هو في الحرم محرم، وإن كان حلالاً. وهي لغة شائعة معروفة. ومنه البيت المشهور. قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً. أي: في حرم المدينة.

والثالث: أنه تعارض القول: والفعل. والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول؛ لأنه يتعدى إلى الغير. والفعل قد يكون مقصوداً عليه. والرابع: جواب جماعة من أصحابنا: أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما خص به دون الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا، والوجه الثاني: أنه حرام في حقه كغيره، وليس من الخصائص.

وأما قوله ﷺ: (ولا ينكح) فمعناه: لا يزوج امرأة بولاية، ولا وكالة. قال العلماء: سببه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه، صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه، ولا لغيره. وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب، والأخ، والعم. ونحوهم، أو بولاية عامة، وهو: السلطان، والقاضي، ونائبه. وهذا هو الصحيح عندنا. وبه قال: جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة؛ لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم تزويج الذمية بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح، والآنكاح في حال الإحرام نهى تحريم. فلو عقد لم ينعقد، سواء كان

٣٤٣٤ - ٣/٤٣ - وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ /
 زِيَادُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ
 نَافِعٍ ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبِي بَنٍ عُثْمَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْكِحُ
 الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » .

٣٤٣٥ - ٤/٤٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمَرُ وَالْثَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ
 ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ
 أَبِي بَنٍ عُثْمَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : « الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » .

٣٤٣٦ - ٥/٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ / بَنُ شُعَيْبٍ بَنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي

٣٤٣٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٣٢) .

٣٤٣٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٣٢) .

٣٤٣٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٣٢) .

المحرم هو الزوج والزوجة ، أو العاقد لهما بولاية ، أو وكالة . فالنكاح باطل في كل ذلك حتى لو كان
 الزوجان ، والولي محلين . وكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم ينقعد .

وأما قوله ﷺ : (ولا يخطب) فهو نهى تنزيه ليس بحرام . وكذلك يكره للمحرم أن يكون شاهداً في
 نكاح عقده المحلون . وقال بعض أصحابنا : لا يتعقد بشهادته ؛ لأن الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي .
 والصحيح الذي عليه الجمهور انعقاده .

قوله : (حدثنا يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، عن نبيه بن وهب : أن عمر بن عبيد الله أراد
 أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير) ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن
 نافع ، عن نبيه ، قال : بعثني عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه . هكذا
 قال : أحمد ، عن أيوب في رواية بنت شيبه بن عثمان ، وكذا قال : محمد بن راشد بن عثمان بن عمرو
 القرشي ، وزعم أبو داود في سننه أنه الصواب ، وأن مالكاً وهم فيه . وقال الجمهور : بل قول : مالك هو
 الصواب ؛ فإنها بنت شيبه بن جبير بن عثمان الحجبي . كذا حكاه الدارقطني : عن رواية الأكثرين .

قال القاضي : ولعل من قال : شيبه بن عثمان نسبة إلى جده ، فلا يكون خطأ بل الروايتان صحيحتان
 إحداهما حقيقة ، والأخرى مجاز ، وذكر الزبير بن بكار : أن هذه البنت تسمى أمة الحميد .

واعلم أنه وقع في إسناده رواية حماد ، عن أيوب رواية أربعة تابعين بعضهم على بعض ، وهم أيوب
 السخيتاني ، ونافع ونيبه ، وأبان بن عثمان ، وقد نبهت على نظائر كثيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب . وقد
 أفردتها في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم .

ج ١٤
 ١/٧٤

ج ١٤
 ب ٧٤

١٩٥/٩

خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَهُ ، طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ ، فِي الْحَجِّ ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانٍ : إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ ، فَأَجِبْ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ أَبَانُ : أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا ! إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ » .

٣٤٣٧ - ٦/٤٦ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ / ، جَمِيعًا عَنْ ج ١٤
ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ؛ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

٣٤٣٨ - ٧/٤٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، أَبِي الشَّعَثَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

٣٤٣٩ - ٨/٤٨ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ ج ١٤
ب ٧٥

٣٤٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : نكاح المحرم (الحديث ٥١١٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب : ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ٨٤٤) ، وأخرجه النسائي في كتاب : مناسك الحج ، باب : الرخصة في النكاح للمحرم (الحديث ٢٨٣٧) و (الحديث ٢٨٣٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : الرخصة في نكاح المحرم (الحديث ٣٢٧٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : المحرم يتزوج (الحديث ١٩٦٥) ، تحفة الأشراف (٥٣٧٦) .

٣٤٣٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٣٧) .

٣٤٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب : المناسك ، باب : المحرم يتزوج (الحديث ١٨٤٣) ، وأخرجه الترمذي في =

قوله : (فقال له : أبا أن لا أراك عراقياً جافياً) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقياً ، وذكر القاضي : أنه وقع في بعض الروايات عراقياً ، وفي بعضها أعرابياً . قال : وهو الصواب . أي : جاهلاً بالسنة ، والأعرابي هو : ساكن البادية . قال : وعراقياً هنا خطأ ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة ، حيثئذ ١٩٦/٩ جواز نكاح المحرم ، فيصح عراقياً . أي : أخذاً بمذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة . والله أعلم .

حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرَّازَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

قَالَ : وَكَانَتْ خَالَتِي ، وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

٦/٦ - باب : [تحريم الخطبة على أخيه حتى يأذن أو يترك]^(١)

٣٤٤٠ - ١/٤٩ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ^(٢) رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ» .

كتاب: الحج، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ٨٤٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: المحرم يتزوج (الحديث ١٩٦٤)، تحفة الأشراف (١٨٠٨٢).

٣٤٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك (الحديث ٢١٣٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي عن تلقي الركبان (الحديث ٢١٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التمرية (الحديث ٣٧٩٠) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: تحريم تلقي الجلب (الحديث ٣٧٩٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في التلقي (الحديث ٣٤٣٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه (الحديث ١٢٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: النهي أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ٣٢٣٨) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: بيع الرجل على بيع أخيه (الحديث ٤٥١٥) مختصراً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه (الحديث ٢١٧١) مختصراً، تحفة الأشراف (٨٢٨٤).

باب: تحريم الخطبة على أخيه حتى يأذن أو يترك

٣٤٤٠ - ٣٤٤٩ - قوله ﷺ: (لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخاطب بعضهم على خطبة بعض) وفي رواية: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخاطب على خطبة أخيه، إلا أن يأذن له. وفي رواية: المؤمن أخو المؤمن، فلا يحل للمؤمن أن يتتاع على بيع أخيه، ولا يخاطب على خطبة أخيه حتى يذر^(١) هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه. وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للمخاطب بالإجابة، ولم يأذن، ولم يترك، فلو خطب على خطبته، وتزوج والحالة هذه عصي، وصح النكاح، ولم يفسخ. هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح. وعن مالك: روايتان كالْمَذْهَبَيْنِ. وقال جماعة من أصحاب مالك: يفسخ قبل الدخول لا بعده. أما إذا عرض له بالإجابة ولم يصرح، ففي تحريم الخطبة

(١) في المخطوطة: باب: لا يخاطب على خطبة أخيه. (١) حتى يذر، أي حتى يترك.

(٢) زيادة في المخطوطة.

٣٤٤١ - ٢/٥٠ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي / نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » .

ج ١٤
١/٧٦

٣٤٤٢ - ٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٤٤٣ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو كَامِلٍ | الْجَحْدَرِيُّ | ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٣٤٤٤ - ٥/٥١ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا

٣٤٤١ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التعرية (الحديث ٣٧٩١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ١٨٦٨) مختصراً، تحفة الأشراف (٨١٨٥).

٣٤٤٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٧٢).

٣٤٤٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٥٧٢).

٣٤٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك (الحديث ٢١٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي (الحديث ٣٨٠٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ٢٠٨٠) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في النهي عن النجش (الحديث ٣٤٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ١١٣٤) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء لا تسأل المرأة طلاق أختها (الحديث ١١٩٠)، وأخرجه أيضاً في =

على خطبته قولان للشافعي: أحدهما لا يحرم. وقال بعض المالكية: لا يحرم حتى يرضوا بالزوج، ويسمى المهر. واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإجابة. بحديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم، ومعاوية، فلم ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة. ١٩٧/٩ وقد يعترض على هذا الدليل فيقال: لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي ﷺ فأشار بأسامة؛ لا أنه خطب له واتفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة عنها، وأذن فيها. جازت الخطبة على خطبته. وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

قوله ﷺ: (على خطبة أخيه) قال الخطابي، وغيره: ظاهره اختصاص التحريم، بما إذا كان الخاطب مسلماً، فإن كان كافراً فلا تحريم. وبه قال: الأوزاعي، وقال جمهور العلماء: تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضاً، ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقيد بأخيه خرج على الغالب، فلا يكون له مفهوم

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعٍ / أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفِيَ مَا فِي إِنْثَائِهَا، أَوْ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا.

رَدَّ عَمْرُو بْنُ رَوَائِيَةَ: وَلَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٤٤٥ - ٦/٥٢ - وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتُكْتَفِيَ مَا فِي إِنْثَائِهَا».

٣٤٤٦ - ٧/٥٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

= كتاب: البيوع، باب: ما جاء لا يبيع حاضر لباد (الحديث ١٢٢٢)، وأخرجه في الكتاب نفسه، باب: ما جاء في كراهية النجش في البيوع (الحديث ١٣٠٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ١٨٦٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: التجارات، باب: لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه (الحديث ٢١٧٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما جاء في النهي عن النجش (الحديث ٢١٧٤)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٢١٧٥)، تحفة الأشراف (١٣١٢٣).

٣٤٤٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٣٦٤).

٣٤٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: ما لا يجوز من الشروط في النكاح (الحديث ١٧٢٣) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: سوم الرجل على سوم أخيه (الحديث ٤٥١٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النجش (الحديث ٤٥١٩)، تحفة الأشراف (١٣٢٧١).

يعمل به كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَرِبَاثِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٢). ونظائره.

واعلم أن الصحيح الذي تقتضيه الأحاديث، وعمومها أنه لا فرق بين الخاطب الفاسق، وغيره. وقال ابن القاسم المالكي: تجوز الخطبة على خطبة الفاسق، والخطبة في هذا كله بكسر الخاء. وأما الخطبة في الجمعة، والعيد، والحج، وغير ذلك. وبين يدي عقد النكاح فبضمها. وأما.

قوله ﷺ: (ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يسوم على سوم أخيه، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد) فسيأتي شرحها في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء، وسهيل، عن أبيهما) هكذا صورته في جميع النسخ، وأبو العلاء غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: عن أبيهما. قالوا: وصوابه أبيهما. قال: القاضي، وغيره. ويصح أن

رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا / عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعاً عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : « وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ » .

٣٤٤٧ - ٨/٥٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَتِهِ » .

٣٤٤٨ - ٩/٥٥ - وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْعَلَاءِ وَسَهْلٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : « عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَخُطْبَةِ أَخِيهِ » .

٣٤٤٩ - ١٠/٥٦ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، عَنِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ : أَنَّهُ سَمِعَ عَقَبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ ، أَنْ يَتَنَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ » .

٧/٧ - بَاب : تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٣٤٥٠ - ١/٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى / مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ .

٣٤٤٧ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التعرية (الحديث ٣٧٩٢)، تحفة الأشراف (١٣٩٩٥).

٣٤٤٨ - أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التعرية (الحديث ٣٧٩٣)، تحفة الأشراف (١٢٤٠٢).

٣٤٤٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: من باع عبياً فليبيهن (الحديث ٤٢٤٦) بنحوه مختصراً، تحفة الأشراف (٩٩٣٢).

٣٤٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الشغار (الحديث ٥١١٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب النكاح، =

يقال: عن أبيهما بفتح الباء على لغة من قال: في تشنية الأب. أبان كما قال: في تشنية اليد يدان، فتكون الرواية صحيحة، لكن الباء مفتوحة. والله أعلم.

باب : تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٣٤٥٠ - ٣٤٥٦ - قوله: (إن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار) أن يزواج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته،

وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ .

٣٤٥١ - ٢/٥٨ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا الشَّغَارُ؟ .

٣٤٥٢ - ٣/٥٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ .

٣٤٥٣ - ٤/٦٠ - وَحَدَّثَنِي / مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ » . ج ١٤ ب ٧٨

٣٤٥٤ - ٥/٦١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ

= باب: في الشغار (الحديث ٢٠٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في النهي عن نكاح الشغار (الحديث ١١٢٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تفسير الشغار (الحديث ٣٣٣٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن الشغار (الحديث ١٨٨٣)، تحفة الأشراف (٨٣٢٣).

٣٤٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيل، باب: الحيلة في النكاح (الحديث ٦٩٦٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الشغار (الحديث ٢٠٧٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الشغار (الحديث ٣٣٣٤)، تحفة الأشراف (٨١٤١).

٣٤٥٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٧٥٥).

٣٤٥٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٥٧٩).

٣٤٥٤ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تفسير الشغار (الحديث ٣٣٣٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن الشغار (الحديث ١٨٨٤)، تحفة الأشراف (١٣٧٩٦).

وليس بينهما صداق، وفي الرواية الأخرى: بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي الأخرى: ابنته، أو أخته. قال العلماء: الشغار بكسر الشين المعجمة، وبالفين المعجمة. أصله في اللغة الرفع. يقال: شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، كأنه قال: لا ترفع رجل بنتي، حتى أرفع رجل بنتك. وقيل: هو من شغر البلد إذا خلا، لخلوه عن الصداق. ويقال: شغرت المرأة. إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشغر عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية. وأجمع العلماء على أنه منهي عنه. لكن اختلفوا هل هو منهي يقتضي إبطال النكاح أم لا. فعند الشافعي يقتضي إبطاله. وحكاها: الخطابي، عن أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد. وقال مالك: يفسخ قبل الدخول وبعده. وفي رواية عنه: قبله لا بعده. وقال جماعة: يصح بمهر المثل، وهو مذهب أبي حنيفة. وحكي: عن عطاء، والزهرى، والليث، وهو رواية عن أحمد، وإسحق. وبه قال: أبو ثور، وابن جرير. وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات، وبنات

عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ .
رَأَى ابْنُ نُمَيْرٍ : وَالشُّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي ، وَ^(١)زَوِّجْنِي
أُخْتَكَ وَأَزْوَجَكَ أُخْتِي .

٣٤٥٥ - ٦/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - | وَهُوَ : ابْنُ عُمَرَ - | بِهَذَا
الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ نُمَيْرٍ .

٣٤٥٦ - ٧/٦٢ - وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ / بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ ^{ج ١٤}
^{١/٧٩} جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ .

٨/٨ - باب : | الوفاء بـ | الشروط في النكاح

٣٤٥٧ - ١/٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ .
ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ . الْأَحْمَرُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا
يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْبَزْزِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ / بِهِ ^{ج ١٤}
^{١/٧٩} الْفُرُوجَ » .

٣٤٥٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٥٤) .

٣٤٥٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٥١) .

٣٤٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب : الشروط ، باب : الشروط في المهر عند عقدة النكاح (الحديث ٢٧٢١) ،
وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : الشروط في النكاح (الحديث ٥١٥١) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : =

الأخ ، والعمات ، وبنات الأعمام ، والأماء كالبنيات في هذا ، وصورته الواضحة زوجتك بنتي على أن
تزوجني بنتك . ويضع كل واحدة صداقاً للآخرى . فيقول : قبلت . والله أعلم .

باب : الوفاء بالشرط في النكاح

٣٤٥٧ - قوله ﷺ : (إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) قال الشافعي ، وأكثر العلماء : أن ٢٠١/٩

هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: «الشُّرُوطُ».

٩/٩ - باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق،

والبكر بالسكوت

٣٤٥٨ - ١/٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكِحُ الْأَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تَنْكِحُ الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».

٣٤٥٩ - ٢/٠٠٠ - | وَاِحدَثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا

= النكاح، باب: في الرجل يشترط لها دارها (الحديث ٢١٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح (الحديث ١١٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الشروط في النكاح (الحديث ٣٢٨١) و (الحديث ٣٢٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الشرط في النكاح (الحديث ١٩٥٤)، تحفة الأشراف (٩٩٥٣).

٣٤٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (الحديث ٥١٣٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإكراه، باب: لا يجوز نكاح المكره (الحديث ٦٩٤٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيل، باب: في النكاح (الحديث ٦٩٦٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إذن البكر (الحديث ٣٢٦٧)، تحفة الأشراف (١٥٤٢٥).

٣٤٥٩ - حديث زهير بن حرب، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٣٦٤)، وحديث إبراهيم بن موسى، أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في استثمار البكر والثيب (الحديث ١١٠٧)، وأخرجه ابن ماجه في =

هذا محمول على شروط لا تنافي مقتضى النكاح، بل تكون من مقتضياته، ومقاضده. كاشتراط العشرة بالمعروف، والافتقار عليها، وكسوتها، وسكنائها بالمعروف. وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها، ويقسم لها كغيرها، وأنها لا تخرج من بيته إلا بأذنه، ولا تنشز عليه، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن في بيته إلا بأذنه، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه، ونحو ذلك.

وأما شرط يخالف مقتضاه، كشرط أن لا يقسم لها، ولا يتسري عليها، ولا ينفق عليها ولا يسافر بها، ونحو ذلك. فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط، ويصح النكاح بمهر المثل. لقوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل». وقال أحمد، وجماعة: يجب الوفاء بالشرط، مطلقاً لحديث أن أحق الشروط. والله أعلم.

باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت

٣٤٥٨ - ٣٤٦٣ - قوله ﷺ: (لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن. قالوا يا رسول الله

الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ . ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي : ابْنَ يُونُسَ - ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ / بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ^(١) - يَعْنِي : ابْنَ حَسَّانَ ^(١) - ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ ، وَإِسْنَادِهِ .

وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ ، وَشَيْبَانَ ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

٣٤٦٠ - ٣/٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ / يَقُولُ : قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَارِيَةِ يُنْكِحُهَا أَهْلُهَا ، أْتَسْتَأْمِرُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَعَمْ » ، تُسْتَأْمَرُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ » .

٣٤٦١ - ٤/٦٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا

= كتاب: النكاح، باب: استثمار البكر والثيب (الحديث ١٨٧١)، تحفة الأشراف (١٥٣٨٤) وحديث زهير بن حرب عن حسين بن محمد، أخرجه البخاري في كتاب: الحيل، باب: في النكاح (الحديث ٦٩٧٠)، تحفة الأشراف (١٥٣٧١)، وحديث عمرو الناقد، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤١٩). وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤١٧).

٣٤٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها (الحديث ٥١٣٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيل، باب: في النكاح (الحديث ٦٩٧١) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إذن البكر (الحديث ٣٢٦٦)، تحفة الأشراف (١٦٠٧٥).

٣٤٦١ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الثيب (الحديث ٢٠٩٨) و(الحديث ٢٠٩٩) و(٢١٠٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في استثمار البكر والثيب (الحديث ١١٠٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: استئذان البكر في نفسها (الحديث ٣٢٦٠) و(الحديث ٣٢٦١) و(الحديث ٣٢٦٢) و(الحديث ٣٢٦٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: استثمار الأب البكر في نفسها (الحديث ٣٢٦٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: استثمار البكر والثيب (الحديث ١٨٧٠)، تحفة الأشراف (٦٥١٧).

يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا ؟ » قَالَ : نَعَمْ .

وكيف أذننها؟ قال: أن تسكت). وفي رواية: (الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها. وإذنها صماتها) وفي رواية: (الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها). وفي رواية: (والبكر يستأذنها أبوها في نفسها، وإذنها صماتها). قال العلماء: الأيّم هنا الثيب، كما فسّره الرواية الأخرى الذي ذكرنا. وللأيّم معانٍ أخرى، والصمات بضم الصاد. هو: السكوت. قال القاضي: يختلف العلماء في المراد بالأيّم هنا، مع اتفاق أهل اللغة، على أنها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة، بكرًا كانت أو ثيبًا. قاله: إبراهيم الحري، وإسماعيل القاضي، وغيرهما. والأيمّة في اللغة: العزوبة. ورجل أيّم، وامرأة أيّم. وحكي أبو عبيد: أنه أيمّة أيضاً.

قال: القاضي، ثم اختلف العلماء في المراد بها هنا. فقال علماء الحجاز، والفقهاء كافة: المرد الثيب. واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب. كما ذكرناه، وبأنها جعلت مقابلة للبكر، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب. وقال الكوفيون، وزفر: الأيّم هنا كل امرأة لا زوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا. كما هو مقتضاه في اللغة قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح. وبه قال: الشعبي، والزهرى، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح، بل من تمامه. وقال الأوزاعي، وأبو يوسف، ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً، في قوله ﷺ: أحق من وليها. هل هي أحق بالإذن فقط؛ أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط. وعند هؤلاء بهما جميعاً.

وقوله ﷺ: (أحق بنفسها) يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء، من عقد، وغيره كما قاله: أبو حنيفة، وداود. ويحتمل أنها أحق بالرضا أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن. بخلاف البكر. ولكن لما صحّ قوله ﷺ: « لا نكاح إلا بولي » مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني، واعلم أن لفظه أحق هنا للمشاركة. معناه: أن لها في نفسها في النكاح حقاً، ولوليها حقاً، وحقها أؤكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفؤاً وامتنعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج كفؤاً فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاضي. فدل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ، في البكر: (ولا تنكح البكر حتى تستأمر. فاختلفوا في معناه فقال الشافعي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحق، وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً، أو جدّاً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذانه صح، لكمال شفقتة، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إنكاحها قبله. وقال الأوزاعي، وأبو حنيفة، وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

وأما قوله ﷺ في البكر: (إذنها صماتها) فظاهره العموم في كل بكر، وكل ولي، وأن سكوتها يكفي

٣٤٦٢ - ٥/٦٧ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا » .

٣٤٦٣ - ٦/٦٨ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا » وَرَبَّمَا قَالَ : « وَصَمْتُهَا إِفْرَارُهَا » .

٣٤٦٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٦١) .

٣٤٦٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٦١) .

مطلقاً. وهذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جداً، فاستثاناه مستحب، ويكفي فيه سكوتها، وإن كان غيرهما، فلا بد من نطقها لأنها تستحي من الأب، والجد أكثر من غيرهما. والصحيح الذي عليه الجمهور: أن السكوت كاف في جميع الأولياء لعموم الحديث، لوجود الحياء.

وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه زال كمال حيائها بممارسة الرجال، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح، أو فاسد، أو بوطء شبهة، أو بزنا، ولو زالت بكارتها بوثة، أو بأصبع، أو بطول المكث، أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح. وقيل: حكم ٢٠٤/٩ البكر. والله أعلم.

ومذهبنا، ومذهب الجمهور: أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن. وشرطه بعض المالكية، واتفق عليه أصحاب مالك، على استحبابه. واختلف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح، فقال مالك، والشافعي: يشترط، ولا يصح نكاح إلا بولي. وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب، ولا في البكر البالغة، بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها. وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بإذن وليها، ولا يجوز بغير إذن. وقال داود: يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب. واحتج مالك والشافعي بالحديث المشهور: لا نكاح إلا بولي. وهذا يقتضي نفي الصحة واحتج داود بأن الحديث المذكور في مسلم، صريح في الفرق بين البكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها، والبكر تستأذن. وأجاب أصحابنا عنه: بأنها أحق. أي: شريكة في الحق. بمعنى: أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج. واحتج أبو حنيفة بالقياس على البيع وغيره، فإنها تستقل فيه بلا ولي. وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة، والصغيرة. وخص عمومها بهذا القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول. واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، ولأن الولي إنما يراد ليختار كفواً لدفع العار، وذلك يحصل بإذنه.

قال العلماء: ناقض داود مذهب في شرط الولي في البكر دون الثيب؛ لأنه أحداث قول في مسألة مختلف فيها، ولم يسبق إليه. ومذهبه: أنه لا يجوز إحداث مثل هذا. والله أعلم.

١٠/١٠ - باب: تزويج الأب البكر الصغيرة

٣٤٦٤ - ١/٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ / ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسِتِّ سِنِينَ ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

ج ١٤
ب ٨١

قَالَتْ فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوُعِكْتُ شَهْرًا ، فَوَفَّى شَعْرِي جُمُيْمَةً فَأَتَنَنِي أُمُّ رُومَانَ ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ ،

٣٤٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: مناقب الأنصار، باب: تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدموها المدينة، وبينائه بها (الحديث ٣٨٩٦)، تحفة الأشراف (١٦٨٠٩).

باب: جواز تزويج الأب البكرة الصغيرة

فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها.

٣٤٦٤ - ٣٤٦٧ - قالت: تزوجني رسول الله ﷺ، لست سنين وبنى بي وأنا بنت تسع سنين) وفي رواية: تزوجها وهي بنت سبع سنين. هذا صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذنها؛ لأنه لا إذن لها. والجد كالأب عندنا. وقد سبق في الباب الماضي بسط الاختلاف في اشتراط الولي، وأجمع المسلمون على جواز تزويجه بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث. وإذا بلغت، فلا خيار لها في فسخه عند مالك، والشافعي، وسائر فقهاء الحجاز. وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت. أما غير الأب والجد من الأولياء، فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي والثوري، ومالك، وابن أبي ليلى، وأحمد، وأبي ثور، وأبي عبيد، والجمهور قالوا: فإن زوجها لم يصح. وقال الأوزاعي، وأبو حنيفة، وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء ويصح. ولها الخيار إذا بلغت. إلا أبا يوسف فقال: لا خيار لها. وافق الجماهير على أن الوصي الأجنبي لا يزوجه. وجوز شريح، وعروة، وحماد له تزويجها قبل البلوغ. وحكاها: الخطابي، عن مالك أيضاً. والله أعلم.

واعلم أن الشافعي، وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ ويستأذنها لثلاث يوقعا في أسر الزوج، وهي كارهة. وهذا الذي قالوه: لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجه قبل البلوغ، إذا لم تكن مصلحة ظاهرة يخاف فوتها بالتأخير. كحديث عائشة. فيستحب تحصيل ذلك الزوج، لأن الأب مأمور بمصلحة ولده، فلا يفوتها. والله أعلم.

وأما وقت زفاف الصغيرة المزوجة، والدخول بها، فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به. وإن اختلفا، فقال أحمد، وأبو عبيد: تجبر على ذلك بنت تسع سنين دون غيرها. وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، حد ذلك أن تطبق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهن، ولا يضبط بسن. وهذا هو الصحيح. وليس في حديث عائشة تحديد، ولا المنع من ذلك فيمن أطاقت قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تطقه، وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شباباً حسناً رضي الله عنها.

وَمَعِيَ صَوَاجِحِي، فَصَرَخْتُ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَدْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذْتُ بِيَدِي، فَأَوْقَفْتَنِي عَلَى الْبَابِ، فَقُلْتُ: هَ هَ هَ. حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَدْخَلْتَنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَاسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ، فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْنَنِي، فَلَمْ يَرْغُبْنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ج ١٤
١/٨٢ ضَحَى، فَاسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ.

وأما قولها في رواية (تزوجني وأنا بنت سبع) وفي أكثر الروايات: بنت ست. فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر. ففي رواية اقتضرت على السنين، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها. والله أعلم. قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة هذا) معناه: أنه وجد في كتابه. ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا تجوز روايته على الصحيح. وقول الجمهور: ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه، بل ذكره متابعة لغيره.

قولها: (فوعكت شهراً فوفني شعري جميمة) الوعك: ألم الحمى. ووفني أي: كمل. وجميمة تصغير جمه، وهي الشعر النازل إلى الأذنين، ونحوهما. أي صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. قولها: (فأتنتي أم رومان، وأنا على أرجوحة) أم رومان هي: أم عائشة، وهي بضم الراء، وإسكان الواو. وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره. وحكي ابن عبد البر في الاستيعاب: ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح، وليس هو براجح، والأرجوحة بضم الهمزة هي: خشبة يلعب عليها الصبيان، والجواري الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويحركونها فيترفع جانب منها وينزل جانب.

قولها: (فقلت هه هه حتى ذهب نفسي) هو بفتح الفاء هذه كلمة يقولها: المبهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الهاء الثانية، فهي هاء السكت.

قولها: (فإذا نسوة من الأنصار، فقلن على الخير والبركة، وعلى خير طائس النسوة بكسر النون، وضمها لغتان، الكسر أفصح وأشهر، والطائر الحظ يطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا: على أفضل حظ وبركة. وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: بارك الله لك.

قولها: (ففسلن رأسي، وأصلحنني) فيه استحباب تنظيف العروس، وتزيينها لزوجها، واستحباب اجتماع النساء لذلك؛ ولأنه يتضمن إعلان النكاح؛ ولأنهن يؤانسنها، ويؤدبنها، ويعلمنها آدابها حال الزفاف، وحال لقائها الزوج.

قولها: (فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فاسلمنني إليه) أي لم يفجأني، ويأتني بغتة إلا هذا. وفه جواز الزفاف، والدخول بالعروس نهاراً، وهو جائز ليلاً ونهاراً. واحتج به البخاري في الدخول نهاراً، وترجم عليه باباً.

قوله: (وزفت إليه وهي ابنة تسع سنين، ولعبها معها) المراد هذه اللعب المسماة بالبنات التي تلعب

٣٤٦٥ - ٢/٧٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ - | هُوَ : ابْنُ سُلَيْمَانَ - | عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتٍّ سَيْنٍ ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ سَيْنٍ .

٣٤٦٦ - ٣/٧١ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ
عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعٍ سَيْنٍ ، وَرَفَّتْ إِلَيْهِ ، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ
سَيْنٍ / ، وَلَعِبَهَا مَعَهَا ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ .

ج ١٤
ب ٨٢

٣٤٦٧ - ٤/٧٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،
وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْإِخْرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ ، وَبَنَى بِهَا
وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ .

| ١١/١١ - باب : استحباب التزوج والتزويج في شوال ،

واستحباب الدخول فيه |

٣٤٦٨ - ١/٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا

٣٤٦٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٠٦٦) .

٣٤٦٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٦٥٨) .

٣٤٦٧ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : إنكاح الرجل ابنته الصغيرة (الحديث ٣٢٥٨) ، تحفة
الأشراف (١٥٩٥٦) .

٣٤٦٨ - أخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح =

بها الجوارى الصغار ، ومعناه : التنبيه على صغر سنّها . قال : القاضي وفيه جواز اتخاذ اللعب ، وإباحة لعب
الجوارى بهن . وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم ينكره . قالوا : وسببه تدريبهن لتربية
الأولاد ، وإصلاح شأنهن ، وبيوتهن . هذا كلام القاضي . ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النهي
عن اتخاذ الصور ، لما ذكره من المصلحة ، ويحتمل أن يكون هذا منهيّاً عنه . وكانت قصة عائشة هذه ،
ولعبها في أول الهجرة قبل تحريم الصور . والله أعلم .

٢٠٨/٩

باب : استحباب التزوج والتزويج في شوال

واستحباب الدخول فيه

٣٤٦٨ - ٣٤٦٩ - قوله : (عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : تزوجني رسول الله ﷺ في شوال ، وبني بي

وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
قَالَتْ : /تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ . فَأَيُّ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ ^{ج ١٤}
أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي ؟

قَالَ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ .

٣٤٦٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا هـ | ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ
فِعْلَ عَائِشَةَ .

١٢/١٢ - بَاب : نَدَبُ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكُفَيْهَا لِمَنْ يَرِيدُ تَزَوُّجَهَا

٣٤٧٠ - ١/٧٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ
لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا ؟ » قَالَ : لَا ، قَالَ : « فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي / أُعْجِنِ ^{ج ١٤}
الْأَنْصَارِ شَيْئًا » .

= (الحديث ١٠٩٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: التزويج في شوال (الحديث ٣٢٣٦) ، وأخرجه أيضاً
في الكتاب نفسه، باب: البناء في شوال (الحديث ٣٣٧٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: متى
يستحب البناء بالنساء (الحديث ١٩٩٠) ، تحفة الأشراف (١٦٣٥٥) .
٣٤٦٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٦٨) .
٣٤٧٠ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إذا استشار رجل رجلاً في المرأة هل يخبره بما يعلم =

في شوال، فأَيُّ نساء رسول الله ﷺ كان أحظى عنده مني ؛ قال : وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها
في شوال) فيه استحباب التزويج ، والتزوج ، والدخول في شوال . وقد نص أصحابنا على استحبابه ،
واستدلوا بهذا الحديث ، وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه ، وما يتخيله بعض العوام
اليوم من كراهة التزوج ، والتزويج ، والدخول في شوال . وهذا باطل لا أصل له ، وهو من آثار الجاهلية
كانوا يتطيرون بذلك ، لما في اسم شوال من الأشالة والرفع .

باب : ندب من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها

وكفيتها قبل خطبتها

٣٤٧٠ - ٣٤٧١ - قوله ﷺ للمتزوج امرأة من الأنصار : (أنظرت إليها قال : لا . قال : فادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا

٣٤٧١ - ٢/٧٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا ؟ فَإِنْ فِي عُيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا » قَالَ : قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا ، قَالَ : « عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا ؟ » قَالَ : عَلَى أَرْبَعٍ أَوْاقٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « عَلَى أَرْبَعٍ أَوْاقٍ ؟ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ » قَالَ / : فَبَعَثْتُ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ .

ج ١٤
١/٨٤

= (الحديث ٣٢٤٦) و (الحديث ٣٢٤٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إباحة النظر قبل التزويج (الحديث ٣٢٣٤)، تحفة الأشراف (١٣٤٤٦).
٣٤٧١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٧٠).

فإن في أعين الأنصار شيئاً هكذا الرواية شيئاً بالهمز، وهو واحد الأشياء. قيل: المراد صغر. وقيل: زرقه. وفي هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة. وفيه استحباب النظر إلى وجه من يريد تزويجها. وهو مذهبنا، ومذهب مالك، وأبني حنيفة، وسائر الكوفيين، وأحمد، وجماهير العلماء. وحكي القاضي عن قوم كراهته، وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث، ومخالف لإجماع الأمة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها، ثم إنه إنما يباح له النظر إلى وجهها، وكفيها فقط؛ لأنهما ليسا بعورة؛ ولأنه يستدل بالوجه على الجمال، أو ضده، والكفين على خصوبة البدن أو عدمها. هذا مذهبنا، ومذهب الأكثرين. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها. وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة، والإجماع. ثم مذهبنا، ومذهب مالك، وأحمد، والجمهور: أنه لا يشترط في جواز النظر رضاها، بل له ذلك في غفلتها ومن غير تقدم إعلام، لكن قال مالك: أكره نظره في غفلتها مخافة من وقوع نظره على عورة، وعن مالك رواية ضعيفة: أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ، قد أذن في ذلك مطلقاً، ولم يشترط استئذانها؛ ولأنها تستحي غالباً من الإذن؛ ولأن في ذلك تغريراً فربما رآها فلم تعجبه، فيتركها فتتكسر، وتتأذى؛ ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة، حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة. والله أعلم.

٢١٠/٩

قال أصحابنا: وإذا لم يمكنه النظر استحباب له، أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها. وتخبره، ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه.

قوله ﷺ: (كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل) العرض بضم العين، وإسكان الراء. هو: الجانب والناحية. وتنتحون بكسر الحاء. أي: تقشرون، وتقطعون. ومعنى هذا الكلام: كراهة إكثار المهر بالنيسة إلى حال الزوج.

١٣/١٣ - باب : الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ،

وغير ذلك من قليل وكثير . واستحباب كونه

خمسمائة درهم لمن لا يجحف به

٣٤٧٢ - ١/٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَعَدَ النَّظَرَ فِيهَا

٤٣٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : تزويج المعسر ، لقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (الحديث ٥٠٨٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : اللباس ، باب : خاتم الحديد (الحديث ٥٨٧١) ، تحفة الأشراف (٤٧١٨) .

باب : الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد

وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به

٣٤٧٢ - ٣٤٨١ - قوله : (حدثنا يعقوب) يعني : ابن عبد الرحمن القاري . وهو القاري بتشديد الياء ، منسوب إلى القارة قبيلة معروفة ، وسبق بيانه .

قولها : (جئت أهب لك نفسي) مع سكوته فيه دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له ، كما قال الله : ﴿وَأَمْرًا مَوْمِنَةً إِن هَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) . قال أصحابنا : فهذه الآية ، وهذا الحديث دليلان لذلك ، فإذا هبت امرأة نفسها له ﷺ ، فتزوجها بلا مهر حل له ذلك ، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول ، ولا بالوفاة ، ولا بغير ذلك . بخلاف غيره فإنه لا يخلو نكاحه وجوب مهرأ ما مسمى ، وأما مهر المثل . وفي انعقاد نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة وجهان لأصحابنا : أحدهما : ينعقد لظاهر الآية ، وهذا الحديث . والثاني : لا ينعقد بلفظ الهبة ، بل لا ينعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كغيره من الأمة ، فإنه لا ينعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا ، بلا خلاف ، ويحمل هذا القائل الآية والحديث على أن المراد بالهبة أنه لا مهر لأجل العقد بلفظ الهبة . وقال أبو حنيفة : ينعقد نكاح كل أحد بكل لفظ يقتضي التملك على التأيد ، ويمثل مذهبا قال الثوري ، وأبو ثور ، وكثيرون من أصحاب مالك ، وغيرهم : وهو إحدى الروايتين ، عن مالك ، والرواية الأخرى عنه : أنه ينعقد بلفظ الهبة ، والصداقة ، والبيع إذا قصد به النكاح ، سواء ذكر الصداق أم لا . ولا يصح بلفظ الرهن ، والإجارة ، والوصية . ومن أصحاب مالك من صححه بلفظ الإحلال ، والإباحة حكاه : القاضي عياض .

قوله : (فنظر إليها رسول الله ﷺ ، فصعد النظر فيها وصوبه ، ثم طأطأ) أما صعد فبتشديد العين أي : رفع . وأما صوب فبتشديد الواو . أي : خفض . وفيه دليل لجواز النظر لمن أراد أن يتزوج امرأة ، وتأمله

وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا، جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ / أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: «فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقَالَ: لَا. وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «أَذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ فَهَلْ^(١) تَجِدُ شَيْئًا؟» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا. وَاللَّهِ! مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ

ج ١٤
ب/٨٤

إياها، وفيه استحباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ليتزوجها، وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل منه ذلك، ولا يخجله بالمنع. إلا إذا لم يحصل الفهم إلا بصريح المنع، فيصرح قال الخطابي: وفيه جواز نكاح المرأة من غير أن تسأل هل هي في عدة أم لا؟ حملاً على ظاهر الحال. قال: وعادة الحكام يبحثون عن ذلك احتياطاً.

قلت: قال الشافعي: لا يزوج القاضي من جاءته لطلب الزواج، حتى يشهد عدلان أنه ليس لها ولي خاص، وليست في زوجية، ولا عدة. فمن أصحابنا من قال: هذا شرط واجب، والأصح عندهم أنه استحباب واحتياط وليس بشرط.

٢١٢/٩

قوله ﷺ: (انظر ولو خاتم من حديد) هكذا هو في النسخ خاتم من حديد، وفي بعض النسخ خاتماً. وهذا واضح والأول صحيح أيضاً أي: ولو حضر خاتم من حديد. وفيه دليل على أنه يستحب أن لا يتعقد النكاح إلا بصداق، لأنه أقطع للزناح وأنفع للمرأة من حيث أنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب نصف المسمى، فلو لم تكن تسمية لم يجب صداق، بل تجب المتعة، فلو عقد النكاح بلا صداق صح. قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١) فهذا تصريح بصحة النكاح، والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر. وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلاف مشهور، وهما قولان للشافعي: أحصهما. بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

وفي هذا الحديث أنه يجوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمول إذا تراضى به الزوجان؛ لأن خاتم الحديد في نهاية من القلة. وهذا مذهب الشافعي، وهو مذهب جماهير العلماء من السلف، والخلف. وبه قال: ربيعة، وأبو الزناد، وابن أبي ذئب، ويحيى بن سعيد، والليث بن سعد، والثوري، والأوزاعي، ومسلم بن خالد الزنجي، وابن أبي ليلى، وداود، وفقهاء أهل الحديث، وابن وهب من أصحاب مالك. قال القاضي: هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين، والبصريين، والكوفيين، والشاميين، وغيرهم أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل، وكثير كالسوط، والنعل، وخاتم الحديد، ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصاب السرقة قال القاضي: هذا مما انفرد به مالك، وقال أبو حنيفة، وأصحابه: أقله عشر دراهم. وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم اعتباراً بنصاب القطع في السرقة عندهما، وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال: مرة عشرة. وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم مجتوجون بهذا الحديث الصحيح الصريح. وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلاف للسلف حكاه: القاضي، ولأصحابنا في كراهته وجهان أحصهما: لا يكره؛ لأن الحديث في

خَاتِمًا^(١) مِنْ حَدِيدٍ « فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : لَا . وَاللَّهِ ! يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَلَا خَاتِمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَنْ يَكُنْ هَذَا إِزَارِي ، - قَالَ سَهْلٌ : مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ ؟ إِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِستَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ » فَجَلَسَ / الرَّجُلُ ، حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيْهِ^(٢) مَجْلِسُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا ، فَأَمَرَهُ بِهْ فَدَعَا ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : « مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ » قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا ، - عَدَّدَهَا - فَقَالَ : « تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « اذْهَبْ فَقَدْ مُلِكْتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ .

٣٤٧٣ - ٢/٧٧ - وَحَدَّثَنَا ه | خَلَفَ بَنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ

٣٤٧٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٦٧٢) .

النهي عنه ضعيف ، وقد أوضحت المسئلة في شرح المذهب ، وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر إليها .

قوله : (لا والله يا رسول الله ، ولا خاتم من حديد) فيه جواز الحلف من غير استحلاف ولا ضرورة .

لكن قال أصحابنا : يكره من غير حاجة ، وهذا كان محتاجاً ليؤكد قوله . وفيه جواز تزويج المعسر ، وتزوجه . ٢١٣/٩

قوله : (ولكن هذا إزاري فقال رسول الله ﷺ : ما تصنع بإزارك إن لبست؟ لم يكن عليها منه شيء ، وإن لبست لم يكن عليك منه شيء) فيه دليل على نظر كبير القوم في مصالحهم ، وهدايته إياهم إلى ما فيه الرفق بهم ، وفيه جواز لبس الرجل ثوب امرأته إذا رضيت ، أو غلب على ظنه رضاها . وهو المراد في هذا الحديث .

قوله ﷺ : (اذهب فقد ملكتها بما معك) هكذا هو في معظم النسخ ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين ملكتها . بضم الميم ، وكسر اللام المشددة . على ما لم يسم فاعله ، وفي بعض النسخ ملكتها . بكافين ، وكذا رواه البخاري ، وفي الرواية الأخرى : زوجتها . قال : القاضي ، قال الدارقطني : رواية من روى ملكتها وهم . قال : والصواب رواية من روى زوجتها . قال : وهم أكثر وأحفظ .

قلت : ويحتمل صحة اللفظين ، ويكون جرى لفظ التزويج أولاً ، فملكها ، ثم قال له : اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق . والله أعلم . وفي هذا الحديث دليل لجواز كون الصداق تعليم القرآن ، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن ، وكلاهما جائز عند الشافعي . وبه قال : عطاء ، والحسن بن صالح ، ومالك ، وإسحاق ، وغيرهم . ومنعه جماعة منهم الزهري ، وأبو حنيفة . وهذا الحديث مع الحديث الصحيح ، إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله . يردان قول من منع ذلك . ونقل القاضي عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة ، سوى أبي حنيفة .

حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الدَّرَاوَزِيِّ ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ / أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ : « انْطَلِقْ فَقَدْ رَوَّجْتُكِهَا ، فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ » .

ج ١٤
ب ٨٥

٣٤٧٤ - ٣/٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنَشًا ، قَالَتْ : أَتَدْرِي مَا النَّشُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا / قَالَتْ : نِصْفُ أُوقِيَةٍ ، فِتْلَكُ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ .

ج ١٤
ب ٨٦

٣٤٧٥ - ٤/٧٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ ، وَثِقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - ، عَنْ

٣٤٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: الصداق (الحديث ٢١٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: القسط في الأصدقة (الحديث ٣٣٤٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: صداق النساء (الحديث ١٨٨٦)، تحفة الأشراف (١٧٧٣٩).

٣٤٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: كيف يدعى للمتزوج (الحديث ٥١٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الدعوات، باب: الدعاء للمتزوج (الحديث ٦٣٨٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب ما جاء في الوليمة (الحديث ١٠٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: دعاء من لم يشهد التزويج (الحديث ٣٣٧٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الوليمة (الحديث ١٩٠٧)، تحفة الأشراف (٢٨٨).

قولها: (كان صداق رسول الله ﷺ لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشا قالت: أتدري ما النش؟ قلت لا. قالت: نصف أوقية. فتلک خمسمائة درهم) أما الأوقية فبضم الهمزة، وبتشديد الياء. والمراد أوقية الحجاز. وهي: أربعون درهماً، وأما النش فبنون مفتوحة، ثم شين معجمة مشددة واستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم. والمراد في حق من يحتمل ذلك. فإن قيل: فصداق أم حبيبة زوج النبي ﷺ كان أربعة آلاف درهم، وأربعمائة دينار. فالجواب: أن هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله إكراماً للنبي ﷺ. لا أن النبي ﷺ أداه أو عقد به. والله أعلم.

ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، قَالَ^(١): «مَا هَذَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ».

٣٤٧٦ - ٥/٨٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

٣٤٧٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٤٠).

قوله: (إن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن أثر صفرة. قال: ما هذا) فيه أنه يستحب للإمام، والفاضل تفقد أصحابه، والسؤال عما يختلف من أحوالهم.

وقوله: (أثر صفرة) وفي رواية، في غير كتاب مسلم: رأى عليه صفرة. وفي رواية: ردع من زعفران. والردع براء، ودال، وعين مهملات. وهو أثر الطيب. والصحيح في معنى هذا الحديث: أنه تعلق به أثر من الزعفران، وغيره من طيب العروس. ولم يقصده ولا تعمد التزعفر. فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعفر للرجال، وكذا نهى الرجال عن الخلق؛ لأنه شعار النساء. وقد نهى الرجال عن التشبه بالنساء. فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي اختاره القاضي، والمحققون.

قال: القاضي. وقيل: أنه يرخص في ذلك للرجل العروس، وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد: أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه. قال: وقيل: لعله كان يسيراً فلم ينكر. قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً علامة لسروره، وزواجه قال: وهذا غير معروف. وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنة. ومذهب مالك، وأصحابه: جواز لبس الثياب المزعفرة. وحكاها مالك، عن علماء المدينة، وهذا مذهب ابن عمر، وغيره. وقال الشافعي، وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل.

قوله: (تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب) قال: القاضي، قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم، فسروها بخمسة دراهم من ذهب. قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء. وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث. وقيل: المراد نواة التمر. أي: وزنها من ذهب. والصحيح الأول. وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة، وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم. قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة، كما تسمى الأربعون أوقية.

قوله ﷺ: (فبارك الله لك) فيه استحباب الدعاء للمتزوج، وأن يقال: بارك الله لك، أو نحوه. وسبق في الباب قبله إيضاحه.

قوله ﷺ: (أولم ولو بشاة) قال العلماء من أهل اللغة، والفقهاء، وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم، وهو الجمع؛ لأن الزوجين يجتمعان. قاله: الأزهري، وغيره. وقال الأنباري: ٢١٦/٩ أصلها تمام الشيء واجتماعه، والفعل منها أولم. قال أصحابنا وغيرهم: الضيافات ثمانية أنواع الوليمة

(١) في المطبوعة: فقال.

١٤ ج
ب/٨٦ مَالِكُ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ / بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

٣٤٧٧ - ٦/٨١ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

٣٤٧٨ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ / فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً .

٣٤٧٧ - حديث شعبة عن حميد، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٦٩٤)، وحديث شعبة عن قتادة أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: قول الله تعالى: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (الحديث ٥١٤٨) تحفة الأشراف (١٢٦٥).

٣٤٧٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٧٧).

للعرس، والخرس بضم الخاء المعجمة، ويقال: الخرس أيضاً بالصاد المهملة للولادة، والإعذار بكسر الهمزة، وبالعين المهملة، والذال المعجمة للختان. والوكيرة للبناء، والنقبة لقدم المسافر، مأخوذة من النقع. وهو الغبار، ثم قيل: إن المسافر يصنع الطعام. وقيل: يصنعه غيره له. والعقيقة يوم سابع الولادة، والوضيمة بفتح الواو، وكسر الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة، والمادبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة، بلا سبب والله أعلم. واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على الندب، وبه قال: مالك وغيره. وأوجبها داود وغيره. واختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي أن الأصح عند مالك، وغيره: أنه يستحب فعلها بعد الدخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد، وعند الدخول.

٢١٧/٩ وقوله ﷺ: (أولم ولو بشاة) دليل على أنه يستحب للموسر أن لا ينقص عن شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجزي، بل بأي شيء أولم من الطعام، حصلت الوليمة. وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صافية: أنها كانت بغير لحم. وفي وليمة زينب أشبعنا خبزاً ولحماً. وكل هذا جائز تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج.

قال: القاضي، واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهته طائفة، ولم تكرهه طائفة. قال؛ واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً.

٣٤٧٩ - ٨/٨٢ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيَّ بِشَاشَةِ الْعُرْسِ : فَقُلْتُ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : « كَمْ أَصْدَقْتُهَا ؟ » فَقُلْتُ : نَوَافَةٌ .

وَفِي حَدِيثِ إِسْحَقَ : مِنْ ذَهَبٍ .

٣٤٨٠ - ٩/٨٣ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ - قَالَ شُعْبَةُ : وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً / ج ١٤ / ب ٨٧ عَلَى وَرَنِ نَوَافَةٍ مِنْ ذَهَبٍ .

٣٤٨١ - ١٠/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ | مُحَمَّدٌ | ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، حَدَّثَنَا ^(١) شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : مِنْ ذَهَبٍ .

١٤/١٤ - باب : فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

٣٤٨٢ - ١/٨٤ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي : ابْنَ عَلِيَّةٍ - ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ ، قَالَ : فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ ،

٣٤٧٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٤٧٧) .

٣٤٨٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٩٨٣) .

٣٤٨١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٩٨٣) .

٣٤٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الصلاة ، باب : ما يذكر في الفخذ (الحديث ٣٧١) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الجهاد والسير ، باب : غزوة خيبر (الحديث ٤٦٤١) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الخراج والإمارة والفتى ، باب : ما جاء في حكم أرض خيبر (الحديث ٣٠٠٩) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : البناء في السفر (الحديث ٣٣٨٠) ، تحفة الأشراف (٩٩٠) .

باب : فضيلة اعتاقه أمته ثم يتزوجها

٣٤٨٢ - ٣٤٨٧ - قوله : (فصلينا عندها صلاة الغداة) دليل على أنه لا كراهة في تسميتها الغداة . وقال بعض أصحابنا : يكره . والصواب الأول .

فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْرٍ ، وَإِنْ رَكِبْتَنِي لَتَمَسَّ فِخْذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، وَانْحَسَرَ / الْإِزَارُ عَنْ فِخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فِخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ! خَرِبَتْ خَيْرٌ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، قَالَ : وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ ، فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ ، وَاللَّهِ !

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : | مُحَمَّدٌ | ، وَالْخَمِيسُ .

قَالَ : وَأَصْبَنَاهَا عَنُوةً ، وَجُمِعَ السَّبِيُّ ، فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أُعْطِنِي جَارِيَةً

قوله : (وأنا رديف أبي طلحة) دليل لجواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة بمثله.

قوله : (فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خبير) دليل لجواز ذلك، وأنه لا يسقط المروءة، ولا يخل بمراتب أهل الفضل، لا سيما عند الحاجة للقتال، أو رياضة الدابة، أو تدريب النفس، ومعاناة أسباب الشجاعة.

قوله : (وإن ركبتني لتمس فخذ نبي الله ﷺ، وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ، فإني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ) هذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم، ممن يقول: الفخذ ليس بعورة، ومذهبنا أنه عورة. ويحمل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسار الإزار وغيره كان بغير اختياره ﷺ، فأنحسر للزحمة، وإجراء المركوب. ووقع نظر أنس إليه فجأة لا تعمداً، وكذلك مست ركبته الفخذ من غير اختيارهما، بل للزحمة، ولم يقل أنه تعمد ذلك، ولا أنه حسر الإزار بل قال: انحسر بنفسه.

قوله : (فلما دخل القرية قال: الله أكبر خربت خبير) فيه دليل لاستحباب الذكر، والتكبير عند الحرب، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(١) ولهذا قالها: ثلاث مرات، ويؤخذ منه أن الثلاث كثير. وأما قوله ﷺ: خربت خبير. فذكروا فيه وجهين أحدهما: أنه دعاء تقديره أسأل الله خرابها، والثاني: أنه اخبار بخرابها على الكفار، وفتحها للمسلمين.

قوله : (محمد والخميس) هو بالخاء المعجمة، ويرفع السين المهملة، وهو الجيش. قال الأزهري وغيره: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مقدمة، وساقة، وميمنة، وميسرة، وقلب. وقيل: لتخميس الغنائم، وأبطلوا هذا القول؛ لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يكن لهم تخميس.

قوله : (وأصبتها عنوة) هو بفتح العين. أي: قهراً لا صلحاً. وبعض حصون خبير أصيب صلحاً وسنوضحه في باب إن شاء الله تعالى.

قوله : (فجاءه دحية إلى قوله، فأخذ صفية بنت حيي أما دحية فبفتح الدال وكسرهما، وأما صفية

مِنَ السَّبِيِّ ، فَقَالَ : « أَذْهَبَ فَخُذْ جَارِيَةً » فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! أُعْطِيتَ / دَحِيَّةً ، صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ ، سَيِّدَةَ^(١) قُرَيْظَةَ وَالنُّضِيرِ ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ ، قَالَ : « ادْعُوهُ بِهَا » قَالَ : فَجَاءَ بِهَا ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا » قَالَ : وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا .

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ! مَا أَصْدَقَهَا ؟ قَالَ : نَفْسَهَا ، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزْتُهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوساً ، فَقَالَ : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِءْ بِهِ » قَالَ : وَبَسَطَ نَظْعاً ، قَالَ : فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأُفْطِ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمَنِ ، فَحَاسُوا حَيْساً / ، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٣٤٨٣ - ٢/٨٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي : ابْنَ زَيْدٍ - ، عَنْ ثَابِتٍ

٣٤٨٣ - حديث أبي الربيع الزهراني ، وحديث قتيبة بن سعيد عن حماد ، وحديث قتيبة عن أبي عوانة ، أخرجه البخاري في كتاب : الخوف ، باب : التكبير والغسل بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب (الحديث ٩٤٧) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : من جعل عتق الأمة صداقها (الحديث ٥٠٨٦) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (الحديث ٢٠٥٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها (الحديث ١١١٥) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : التزويج على العتق (الحديث ٣٣٤٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (الحديث ١٩٥٧) ، تحفة الأشراف (٢٩١) و (١٠١٧) و (١٠٦٧) و (١٤٢٩) . وحديث محمد بن عبيد الغري ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥١٧) . وحديث زهير بن حرب ، وحديث محمد بن رافع ، أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب : الوليمة ولو بشاة (الحديث ٥١٦٩) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : التزويج على العتق (الحديث ٣٣٤٣) ، تحفة الأشراف (٩١٢) .

فالصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي . وقيل : كان اسمها زينب فسميت ، بعد السبي . والاصطفاء صفية .

قوله : (أعطيت دحية صفية بنت حبي سيد قريظة ، والنضير ما تصلح إلا لك . قال : ادعوه بها . قال : فجاء بها ، فلما نظر إليها النبي ﷺ قال : خذ جارية من السبي غيرها) قال المازري ، وغيره : يحتمل ما جرى مع دحية وجهين : أحدهما أن يكون رد الجارية برضاه ، وأذن له في غيرها . والثاني : أنه إنما أذن له في جارية له من حشو السبي لا أفضلهن ، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسهن ، وأجودهن نسباً وشرفاً في قومها ، وجمالاً استرجعها ؛ لأنه لم يأذن فيها ، ورأى في إبقائها لدحية مفسدة لتمييزه بمثلها على باقي الجيش ، ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها ، وكونها بنت سيدهم ، ولما يخاف من استعلائها على دحية بسبب

(١) في المطبوعة : سيد .

وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي : ابْنَ زَيْدٍ - ، عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ جَبْحَابٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ ، عَنْ أَنَسٍ كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا .

وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ : تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا / عِتْقَهَا .

ج ١٤
ب ٨٩

٣٤٨٤ - ٣/٨٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا : « لَهُ أَجْرَانِ » .

٣٤٨٥ - ٤/٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كُنْتُ رِذْفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَقَدِمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَرَزَتِ الشَّمْسُ ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِقُيُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ ، فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ ، وَالْخَمِيسُ ، قَالَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَرِبْتُ خَيْبَرُ ! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » قَالَ : وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ ،

ج ١٤
ب ٩٠

٣٤٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: فضل من أدب جاريته وعلمها (الحديث ٢٥٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها (الحديث ٢٠٥٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: عتق الرجل جاريته ثم يتزوجها (الحديث ٣٣٤٥)، تحفة الأشراف (٩١٠٨).
٣٤٨٥ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٦٤٢)، تحفة الأشراف (٣٤٩).

مرتبها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إياها لنفسه قاطعاً لكل هذه المفساد المتخوفة. ومع هذا فعوض دحية عنها.

وقوله في الرواية الأخرى (أنها وقعت في سهم دحية، فاشتراها رسول الله ﷺ بسبعة أرؤس) يحتمل أن المراد بقوله: وقعت في سهمه أي: حصلت بالإذن في أخذ جارية ليوافق باقي الروايات. وقوله: اشتراها. أي: أعطاه بدلها سبعة أنفس تطيباً لقلبه، لا أنه جرى عقد بيع. وعلى هذا تتفق الروايات، وهذا

فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ تُصْنَعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا ، - قَالَ :
وَأُحْسِبُهُ قَالَ - وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا ، وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ ، قَالَ : وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَمَتَهَا التَّمَرَ

الإعطاء لدحية محمول على التنفيل، فعلى قول: من يقول: التنفيل يكون من أصل الغنيمة لا إشكال فيه. ٢٢٠/٩
وعلى قول: من يقول: إن التنفيل من خمس الخمس يكون هذا التنفيل من خمس الخمس بعد أن ميز،
أوقبله ويحسب منه. فهذا الذي ذكرناه هو الصحيح المختار. وحكي القاضي: معنى بعضه، ثم قال:
والأولى عندي أن تكون صفة فيثاء؛ لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع، وهو، وأهله من بني أبي الحقيق.
كانوا صالحوا رسول الله ﷺ، وشرط عليهم أن لا يكتموه كنزاً، فإن كتموه فلا ذمة لهم. وسألهم عن كنز
حيي بن أخطب، فكتموه. وقالوا: أذهبته النفقات، ثم عثر عليه عندهم، فانتقض عهدهم، فسيأهم. ذكر
ذلك: أبو عبيد، وغيره فصية من سببهم فهي فيء لا يخمس، بل يفعل فيه الإمام ما رأى. هذا كلام:
القاضي، وهذا تفريع منه على مذهبه، أن الفيء لا يخمس ومذهبنا أنه يخمس كالغنيمة. والله أعلم.

قوله: (فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال: نفسها. أعتقها، وتزوجها) فيه أنه يستحب أن
يعتق الأمة ويتزوجها، كما قال في الحديث الذي بعده: له أجران. وقوله: أصدقها نفسها. اختلف في
معناه، فالصحيح الذي اختاره المحققون: أنه أعتقها تبرعاً بلا عوض، ولا شرط ثم تزوجها برضاها
بلا صداق، وهذا من خصائصه ﷺ: أنه يجوز نكاحه بلا مهر، لا في الحال، ولا فيما بعد. بخلاف غيره.
وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها، ويتزوجها، فقبلت، فلزمها الوفاء به. وقال بعض
أصحابنا: أعتقها، وتزوجها على قيمتها، وكانت مجهولة. ولا يجوز هذا، ولا الذي قبله لغيره ﷺ، بل هما
من الخصائص كما قال أصحاب القول الأول.

واختلف العلماء فيمن أعتق أمته على أن تزوج به، ويكون عتقها صداقها. فقال الجمهور: لا يلزمها
أن تزوج به، ولا يصح هذا الشرط. ومن قاله: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن،
وزفر. قال الشافعي: فإن أعتقها على هذا الشرط. فقبلت. عتقت، ولا يلزمها أن تزوجه، بل له عليها
قيمتها؛ لأنه لم يرض بعتقها مجاناً، فإن رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه، فله عليها القيمة، ولها عليه
المهر المسمى من قليل أو كثير، وإن تزوجها على قيمتها فإن كانت القيمة معلومة له ولها، صح الصداق.
ولا تبقى له عليها قيمة، ولا لها عليه صداق. وإن كانت مجهولة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما يصح
الصداق كما لو كانت معلومة؛ لأن هذا العقد فيه ضرب من المسامحة، والتخفيف. وأصحابنا، وبه قال
جمهور أصحابنا: لا يصح الصداق، بل يصح النكاح، ويجب لها مهر المثل. وقال سعيد بن المسيب، ٢٢١/٩
والحسن والنخعي، والزهرري، والثوري، والأوزاعي، وأبي يوسف، وأحمد، وإسحاق: يجوز أن يعتقها
على أن تزوج به، ويكون عتقها صداقها، ويلزمها ذلك، ويصح الصداق على ظاهر لفظ هذا الحديث،
وتأوله الآخرون بما سبق.

قوله: (حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أم سليم، فأهدتها له من الليل، فأصبح رسول الله ﷺ
عروساً) وفي الرواية التي بعد هذه (ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتهيئها. قال: وأحسبه قال: وتعتد في
بيتها).

وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ ، فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ ، فَوُضِعَتْ فِيهَا ، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ
وَالسَّمَنِ فَشَبَّعَ النَّاسُ ، قَالَ : وَقَالَ النَّاسُ : لَا نَذَرِي أَنْزَوْجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أُمُّ وَلَدٍ ، قَالُوا : إِنْ
حَبَّبَهَا فِيَّ / أَمْرَاتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْبِبْهَا فِيَّ أُمُّ وَلَدٍ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَّبَهَا ، فَقَعَدَتْ عَلَى

ج ١٤
ب/٩٠

أما قوله: (تعتد) فمعناه: تستبرئ، فإنها كانت مسبية يجب استبراؤها، وجعلها في مدة الاستبراء في بيت أم سليم، فلما انقضى الاستبراء جهزتها أم سليم، وهيأتها أي: زينتها، وجملتها على عادة العروس، بما ليس بمنهي عنه من وشم، ووصل، وغير ذلك من المنهي عنه. وقوله: أهدتها أي: زفتها. يقال: أهديت العروس إلى زوجها. أي: زفتها. والعروس يطلق على الزوج والزوجة جميعاً. وفي الكلام تقديم، وتأخير ومعناه: اعتدت أي: استبرأت، ثم هيأتها، ثم أهدتها. والواو لا تقتضي ترتيبها، وفيه الزفاف بالليل. وقد سبق في حديث تزوجه ﷺ عائشة رضي الله عنها، الزفاف نهاراً. وذكرنا هناك جواز الأمرين. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من كان عنده شيء فليجئني به) وفي بعض النسخ فليجيء به. بغير نون فيه دليل لوليمة العرس، وأنها بعد الدخول، وقد سبق أنها تجوز قبله وبعده، وفيه إيدال الكبير على أصحابه، وطلب طعامهم في نحو هذا، وفيه أنه يستحب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في وليمته بطعام من عندهم. قوله: (ويسط نطعاً) فيه أربع لغات مشهورات: فتح النون، وكسرها، مع فتح الطاء، وإسكانها. أفصحهن كسر النون، مع فتح الطاء وجمعه نطوع وأنطاع.

قوله: (فجعل الرجل يجيء بالأقط، وجعل الرجل يجيء بالتمر، وجعل الرجل يجيء بالسمن، فحاسوا حيساً) الحيس: هو الأقط، والتمر، والسمن. يخلط، ويعجن، ومعناه: جعلوا ذلك حيساً، ثم أكلوه.

قوله ﷺ: في الذي يعتق جاريته، ثم يتزوجها: (له أجران). هذا الحديث سبق بيانه، وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان، حيث ذكره مسلم، وإنما أعاده هنا تنبيهاً على أن النبي ﷺ فعل ذلك في صفة لهذه الفضيلة الظاهرة.

٢٢٢/٩

قوله: (حين بزغت الشمس) هو بفتح الباء، والزاي. ومعناه: عند ابتداء طلوعها.

قوله: (وخرجوا بفؤسهم، ومكاتلهم، ومرورهم) أما الفؤوس فهزمة ممدودة على وزن فعمل. جمع فأس بالهمز. وهي معروفة، والمكاتل جمع مكاتل، وهو: الفقة، والزنبيل. والمرور جمع مر بفتح الميم، وهو معروف نحو المجرفة، وأكبر منها يقال لها: المساحي هذا هو الصحيح في معناه. وحكى القاضي قولين: أحدهما هذا. والثاني المراد بالمرور هنا الحبال، كانوا يصعدون بها إلى النخيل. قال: واحدها مر بفتح الميم، وكسرها؛ لأنه يمر حين يفتل.

٢٢٣/٩

قوله: (فحصت الأرض أفاحيص) هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة، أي: كشفت التراب من أعلاها، وحفرت شيئاً يسيراً لجعل الانطاع في المحفور، ويصب فيها السمن، فيثبت ولا يخرج من جوانبها. وأصل الفحص الكشف. وفحص عن الأمر. وفحص الطائر لبيضه. والأفاحيص جمع أفحوص.

عَجَزَ الْبَعِيرُ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَدَفَعْنَا ، قَالَ :
فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُضْبَاءُ ، وَنَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَرْتُ ، فَقَامَ فَسْتَرَهَا ، وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ ، فَقُلْنَ :
أُبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ .

قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا حَمْرَةَ ! أَوْقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : إِي : وَاللَّهِ ! لَقَدْ وَقَعَ .

٣٤٨٦ - ٨٧ م / ٠٠٠ - قَالَ أَنَسٌ : وَشَهِدْتُ وَلِيْمَةَ زَيْنَبَ ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا ، وَكَانَ
يَبْعَثُنِي فَأَدْعُو النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَعَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ / ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ ، لَمْ
يَخْرُجَا ، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيَسْلُمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ
الْبَيْتِ ؟ » فَيَقُولُونَ : بِخَيْرٍ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ فَيَقُولُ : « بِخَيْرٍ » فَلَمَّا فَرَعَ رَجَعَ
وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا
فَخَرَجَا ، فَوَاللَّهِ ! مَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنْهُمَا قَدْ خَرَجَا ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ،
فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَسْكِفَةِ الْبَابِ أَرَخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ لَا
تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ / لَكُمْ ﴾ ^(١) | الْآيَةُ | .

٣٤٨٧ - ٨٨ / ٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ

٣٤٨٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٨٥) .

٣٤٨٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤١٦) .

قوله : (فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعُضْبَاءُ ، وَنَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَرْتُ ، فَقَامَ ، فَسْتَرَهَا) .

قوله : (عَثَرَتْ) بفتح الثاء ، ونذر بالنون أي : سقط . وأصل النذور الخروج ، والانفراد . ومنه كلمة ٢٢٤/٩ نادرة ، أي : فردة عن النظائر .

قوله : (فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيَسْلُمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟
فَيَقُولُونَ : بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ . كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ : بِخَيْرٍ) في هذه القطعة فوائد منها : أنه يستحب
للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته ، وأهله ، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الجاهلین المترفعين ، ومنها
أنه إذا سلم على واحد ، قال : سلام عليكم ، أو السلام عليكم بصيغة الجمع . قالوا : ليتناوله ، ومليكه ومنها
سؤال الرجل أهله عن حالهم ، فربما كانت في نفس المرأة حاجة ، فتستحي أن تبتدىء بها ، فإذا سألها
انبسطت لذكر حاجتها ، ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقب دخوله : كيف حالك؟ ونحو هذا .

قوله : (فلما وضع رجله في أسكفة الباب) هي بهمة قطع مضمومة ، وبإسكان السين .

أنس . ح وَحَدَّثَنِيهِ^(١) بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا بِهِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ ، قَالَ : صَارَتْ صَفِيَّةُ لِدَحِيَّةٍ فِي مَقْسَمِهِ ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَيَقُولُونَ : مَا رَأَيْنَا فِي السَّبْيِ مِثْلَهَا ، قَالَ : فَبَعَثَ إِلَى دَحِيَّةٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ : « أَصْلِحِيهَا » قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ ، ثُمَّ صَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلُ زَادٍ فَلْيَأْتِنَا بِهِ » قَالَ : فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السُّوقِ ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حِسًا ، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَبْسِ ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حِيَاضٍ إِلَى جَنِبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ ، قَالَ : فَقَالَ أَنَسٌ : فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا ، قَالَ : فَانْطَلَقْنَا ، حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جَدْرَ الْمَدِينَةِ هَشِنَا إِلَيْهَا ، فَرَفَعْنَا مَطِيئًا ، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِيئَهُ ، قَالَ : وَصَفِيَّةُ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَعَثَرَتْ مَطِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ ، قَالَ : فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ / وَلَا إِلَيْهَا ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا ، قَالَ : فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ : « لَمْ نُضَرَّ » قَالَ : فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا وَيَشْتَمْنُ بِصُرْعَتِهَا / .

ج ١٤
ب ١/٩٢ج ١٤
ب ١/٩٢ج ١٤
ب ١/٩٣

قوله : (فجعل الرجل يجيء بفضل التمر، وفضل السوق حتى جعلوا من ذلك سواداً حيساً) السواد بفتح السين . وأصل السواد الشخص، ومنه في حديث الإسراء رأى آدم عن يمينه أسودة، وعن يساره أسودة أي : أشخاصاً . والمراد هنا حتى جعلوا من ذلك كوماً شاخصاً مرتفعاً، فخلطوه، وجعلوا حيساً .

قوله : (حتى إذا رأينا جدر المدينة هشنا إليها) هكذا هو في النسخ : هشنا بفتح الهاء، وتشديد الشين المعجمة، ثم نون . وفي بعضها هشننا، بشينين الأولى مكسورة مخففة، ومعناها : نشطنا، وخففنا، وانبعثت نفوسنا إليها . يقال : منه هشتت بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع، وذكر القاضي : الروایتين السابقتين . قال : والرواية الأولى على الأدغام للالتقاء المثليين، وهي لغة من قال : هزت سيفي . وهي لغة بكر بن وائل . قال : ورواه بعضهم : هشنا بكسر الهاء، وإسكان الشين . وهو من هاش يهيش بمعنى : هش .

٢٢٦/٩

قوله : (فخرج جوارى نسائه) أي : صغيرات الأسنان من نسائه . قوله : (يشمتن) هو بفتح الياء، والميم .

قوله : (قبل هذا إن حجبتها فهي امرأته) استدلت به المالكية، ومن وافقهم على أنه يصح النكاح بغير شهود إذا أعلن، لأنه لو أشهد لم يخف عليهم، وهذا مذهب جماعة من الصحابة، والتابعين، وهو مذهب الزهري، ومالك، وأهل المدينة شرطوا الاعلان دون الشهادة . وقال جماعة من الصحابة، ومن بعدهم :

١٥/١٥ - باب: زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،

وإثبات وليمة العرس

٣٤٨٨ - ١/٨٩ - وَحَدَّثَنِي^(١) مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهَذَا حَدِيثُ بِهِزٍ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ: «فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ» قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُحَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظُمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي /، ١٥ ج ١/١، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ! أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، ٣٤٨٨ - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ: النِّكَاحِ، بَابُ: صَلَاةِ الْمَرْأَةِ إِذَا خَطَبَتْ وَاسْتَخَارَتْهَا رَبُّهَا (الْحَدِيثُ ٣٢٥١)، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٤١٠).

تشتطش الشهادة دون الإعلان، وهو مذهب الأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم. وكل هؤلاء يشترطون شهادة عدلين، إلا أبا حنيفة فقال: ينعقد بشهادة فاسقين. وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سرّاً بغير شهادة لم ينعقد، وأما إذا عقد سرّاً بشهادة عدلين فهو صحيح عند الجماهير. وقال مالك: لا يصح. والله أعلم.

باب: زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب

وإثبات وليمة العرس

٣٤٨٨ - ٣٤٩٤ - قوله: (قال رسول الله ﷺ لزيد: فاذكرها علي) أي: فاخطبها لي من نفسها. فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل لخطبة المرأة له، من كان زوجها، إذا علم أنه لا يكره ذلك، كما كان حال زيد مع رسول الله ﷺ.

قوله: (فلما رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها، أن رسول الله ﷺ ذكرها، ٢٢٧/٩ فوليتها ظهري، ونكصت على عقبي) معناه: أنه هابها، واستجلها من أجل إرادة النبي ﷺ تزوجها، فعاملها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام، والإجلال، والمهابة.

وقوله: (أن رسول الله ﷺ ذكرها) هو بفتح الهمزة من أن، أي: من أجل ذلك. وقوله: نكصت أي: رجعت، وكان جاء إليها ليخطبها، وهو ينظر إليها على ما كان من عاداتهم. وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإجلال تأخر، وخطبها، وظهره إليها لئلا يسبقه النظر إليها.

قولها: (ما أنا بصانعة شيئاً حتى أوامر ربي، فقامت إلى مسجدها) أي: موضع صلاتها من بيتها، وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر، سواء كان ذلك الأمر ظاهر الخير أم لا. وهو موافق لحديث

(١) في المطبوعة: حدثنا.

فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا . وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، قَالَ : فَقَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ ، وَيَقْلُنَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ قَالَ : فَمَا أُدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا / أَوْ أَخْبَرَنِي ، قَالَ : فَاَنْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ، فَذَهَبَتْ أَدْخُلُ مَعَهُ فَالْقَى السُّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ ، قَالَ : وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعُظُوا بِهِ .

١٥٤
ب/١

رَأَى ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ : لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّهُ ، إِلَى قَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ .

٣٤٨٩ - ٢/٩٠ - وَحَدَّثَنِي^(١) أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ ، وَثُبَيْتُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ : سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ : عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً .

٣٤٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من أولم على بعض نساؤه أكثر من بعض (الحديث ٥١٧١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في استحباب الوليمة عند النكاح (الحديث ٣٧٤٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الوليمة (الحديث ١٩٠٨)، تحفة الأشراف (٢٨٧).

جابر في صحيح البخاري قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها. يقول: «إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة إلى آخره». ولعلها استخارت لخوفها من تقصير في حقه ﷺ.

قوله: (ونزل القرآن، وجاء رسول الله ﷺ، فدخل عليها بغير إذن) يعني: نزل قوله تعالى: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها﴾^(١) فدخل عليها بغير إذن؛ لأن الله تعالى زوجه إياها بهذه الآية.

قوله: (ولقد رأيتنا أن رسول الله ﷺ أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار) هو بفتح الهمزة. من أن وقوله: حين امتد النهار أي: ارتفع. هكذا هو في النسخ حين بالنون.

قوله: (يتبع حجر نساؤه يسلم عليهن) إلى آخره سبق شرحه في الباب قبله.

٢٢٨/٩

٣٤٩٠ - ٣/٩١ - حَدَّثَنَا / مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،
قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ : بْنُ جَعْفَرٍ - ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، قَالَ :
سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، يَقُولُ : مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ
عَلَى زَيْنَبَ .

فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَائِي : بِمَا أَوْلَمَ ؟ قَالَ : أَطْعَمَهُمْ خُبْزاً وَلَحْماً حَتَّى تَرَكَوهُ .

٣٤٩١ - ٤/٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الْأَعْلَى ، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ - ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ
أَبِي ، حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ / زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ ، دَعَا
الْقَوْمَ فَطَعِمُوا ، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، قَالَ : فَأَخَذَ : كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُمْوا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ
قَامَ ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامٍ مِنَ الْقَوْمِ .

٣٤٩٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٢٥) .

٣٤٩١ - أخرجه البخاري في كتاب : التفسير ، باب : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ
إِنَاهُ ، وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا - إِلَى قَوْلِهِ - إِنْ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيماً ﴾ (الحديث ٤٧٩١) ، وأخرجه أيضاً في
كتاب : الاستئذان ، باب : آية الحجاب (الحديث ٦٢٣٩) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : من قام من
مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تهياً للقيام ليقوم الناس (الحديث ٦٢٧١) ، تحفة الأشراف (١٦٥١) .

قوله : (أطعمهم خبزاً ولحماً حتى تركوه) يعني : حتى شبعوا ، وتركوه لشبعهم .

قوله : (ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه أكثر ، أو أفضل مما أولم على زينب . يحتمل أن
سبب ذلك الشكر لنعمة الله في أن الله تعالى زوجه إياها بالوحي ، لا بولي وشهود . بخلاف غيرها ،
ومذهبنا الصحيح المشهور عند أصحابنا صحة نكاحه ﷺ بلا ولي ، ولا شهود لعدم الحاجة إلى ذلك في ٢٢٩/٩
حقه ﷺ . وهذا لخلاف في غير زينب ، وأما زينب فمخصوص عليها . والله أعلم .

قوله : (حدثنا أبو مجلز) هو : بكسر الميم ، وإسكان الجيم ، وفتح اللام ، وبعدها زاي . وحكي :
بفتح الميم . والمشهور الأول ، واسمه لاحق بن حميد قيل : وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف ٢٣٠/٩
غيره .

قوله : (عن أنس قال تزوج رسول الله ﷺ ، فدخل بأهله ، فصنعت أُمِّي «أم سليم» حيساً ، فجعلته في
تور . فقالت : يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ فقل : بعثت بهذا إليك أُمِّي ، وهي تقرئك السلام
وتقول : إن هذا لك منا قليل يا رسول الله) فيه أنه يستحب لأصدقاء المتزوج ، أن يبعثوا إليه بطعام
يساعدونه به على وليمته . وقد سبق هذا في الباب قبله ، وسبق هناك بيان الحيس ، وفيه الاعتذار إلى

رَادَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ : فَفَعَدَ ثَلَاثَةً ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا ، قَالَ : فَبِجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا ، قَالَ فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ ، فَذَهَبَتْ أَدْخَلَ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، قَالَ : وَأَنْزَلَ اللَّهُ | عَزَّ وَجَلَّ | يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرٍ مِنْ إِيَّاهُ ❖ - إِلَى قَوْلِهِ / - : ❖ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ❖ .

ج ١٥
ب ١/٣

٣٤٩٢ - ٥/٩٣ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْحِجَابِ ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ ، قَالَ أَنَسُ : أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوساً بِرِزْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ ، قَالَ : وَكَانَ تَزْوُجُهَا بِالْمَدِينَةِ ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَمَشَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ / ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا ، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ .

ج ١٥
ب ١/٣

٣٤٩٣ - ٦/٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي : ابْنَ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ الْجَعْفَرِ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ ، قَالَ فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ ، فَقَالَتْ : يَا أَنَسُ ! اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْ بَعَثْتُ

٣٤٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الأطعمة ، باب : قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الحديث ٥٤٦٦) ، تحفة الأشراف (١٥٠٥) .

٣٤٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : الهدية للعروس (الحديث ٥١٦٣) تعليقاً ، وأخرجه الترمذي في كتاب : تفسير القرآن ، باب : ومن سورة الأحزاب (الحديث ٣٢١٨) مختصراً ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : الهدية لمن عرس (الحديث ٣٣٨٧) مختصراً ، تحفة الأشراف (٥١٣) .

المبعوث إليه . وقول : الإنسان نحو قول . أم سليم : هذا لك منا قليل . وفيه استحباب بعث السلام إلى صاحب ، وإن كان أفضل من الباعث ، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه ، أوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام . والتور بناء مشاة فوق مفتوحة ، ثم واو ساكنة . إناء مثل القدح سبق بيانه في باب الوضوء .

إِلَيْكَ^(١) بِهَذَا^(٢) أُمِّي ، وَهِيَ تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ ، وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ^{ج ١٥ / ١ / ٤} فَذَهَبَتْ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : إِنَّ أُمِّي تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « ضَعْنِي » ثُمَّ قَالَ : « اذْهَبْ فَادْعُ لِي فَلَانًا وَفَلَانًا وَفَلَانًا ، وَمَنْ لَقِيتَ » وَسَمَى رَجُلًا ، قَالَ : فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ .

قَالَ : قُلْتُ لِأَنْسٍ : عَدَدَ كَمْ كَانُوا ؟ قَالَ : زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ .

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَنْسُ ! هَاتِ التَّورَ » قَالَ : فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحَجْرَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ وَلِيَأْكُلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ » قَالَ : فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ، قَالَ : فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ / حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ . فَقَالَ لِي : « يَا أَنْسُ ! ارْفَعْ » قَالَ : فَرَفَعْتُ ، فَمَا أَذْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ ، قَالَ : وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ ، وَزَوْجَتُهُ مُوَلِيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ ، فَثَقُلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقُلُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرْخَى السُّتْرَ وَدَخَلَ ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي / الْحَجْرَةِ ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ ، وَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ

قوله ﷺ : (اذهب فادع لي فلاناً وفلاناً ، ومن لقيت وسمي رجلاً . قال : فدعوت من سمي ، ومن لقيت . قال : قلت : لأنس عددكم كانوا ؛ قال : زهاء ثلاثمائة) قوله : « زهاء بضم الزاي ، وفتح الهاء ، وبالمدة . ومعناه : نحو ثلاثمائة . وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن المرسل في ناس معينين ، وفي مبهمين . ٢٣١/٩ كقوله : من لقيت من أردت . وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير الطعام ، كما أوضحه في الكتاب .

قوله ﷺ : (يا أنس هات التور) هو بكسر التاء من هات ، كسرت للأمر كما تكسر الطاء من أعط . قوله : (وزوجته مولى وجهها) هكذا هو في جميع النسخ ، وزوجته بالتاء . وهي : لغة قليلة تكررت في الحديث ، والشعر . والمشهور حذفها .

قوله : (ظنوا أنهم قد ثقلوا عليه) هو بضم القاف المخففة .

لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ^(١) فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ ^(٢) ﴿٢﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَ: الْجَعْدُ: قَالَ أَنَسُ | بَنُ مَالِكٍ | : أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ ، وَحُجِّبَ نِسَاءُ ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ^(٣).

ج ١٥
ب ٥

٣٤٩٤ - ٧/٩٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ /، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ خِيسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَالَ أَنَسُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ^(٤) ﷺ: «اذْهَبْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ. وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لَقِيتَهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى /: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِينَ إِنَاءَهُ - قَالَ قَتَادَةُ: غَيْرِ مُتَحَيِّينَ طَعَامًا - وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا - حَتَّى بَلَغَ - | ذَلِكَكُمْ أَطْهَرُ | لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِمْ».

ج ١٥
ب ١٦

١٦/١٦ - باب . الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

٣٤٩٥ - ١/٩٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا».

٣٤٩٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٩٣).

٣٤٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة. ومن أولم سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين (الحديث ٥١٧٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في إجابة الدعوة (الحديث ٣٧٣٦)، تحفة الأشراف (٨٣٣٩).

باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

٣٤٩٥ - ٣٥١١ - دعوة الطعام بفتح الدال، ودعوة النسب بكسرها. هذا قول: جمهور العرب. وعكسه تيم الرباب بكسر الراء. فقالوا: الطعام بالكسر، والنسب بالفتح. وأما قول: قطرب في المثلث، إن دعوة الطعام بالضم فغلطوه فيه.

قوله ﷺ: (إذا دعي أحدكم إلى الوليمة، فليأتها) فيه الأمر بحضورها، ولا خلاف في أنه مأمور به،

٢٣٣/٩

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(2-3) في المطبوعة: النبي.

(4) في المطبوعة: رسول الله.

(2) سورة الأحزاب، الآية، ٥٣.

٣٤٩٦ - ٢/٩٧ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَجِبْ » .

٣٤٩٧ - ٣/٩٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا / أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : ^{ج ١٥} _{ب/٦} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^(١) ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيَجِبْ » .

قَالَ خَالِدٌ : فَإِذَا عُبِيدُ اللَّهِ يَنْزِلُهُ عَلَى الْعُرْسِ .
٣٤٩٨ - ٤/٩٩ - حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ » .

٣٤٩٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٨٨٤) .

٣٤٩٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : إجابة الداعي (الحديث ١٩١٤) ، تحفة الأشراف (٧٩٤٩) .

٣٤٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب : الأطعمة ، باب : ما جاء في إجابة الدعوة (الحديث ٣٧٣٨) ، تحفة الأشراف (٧٥٣٧) .

ولكن هل هو أمر إيجاب ، أو نذب . فيه خلاف الأصح في مذهبن أنه فرض عين على كل من دعي ، لكن يسقط بأعذار ، سنذكرها إن شاء الله تعالى . والثاني : أنه فرض كفاية . والثالث : مندوب . هذا . مذهبنا في وليمة العرس . وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا أحدهما : أنها كوليمة العرس ، والثاني : أن الإجابة إليها نذب ، وإن كانت في العرس واجبة .

ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس . قال : واختلفوا فيما سواها . فقال مالك ، والجمهور : لا تجب الإجابة إليها . وقال أهل الظاهر : تجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس ، وغيره . وبه قال : بعض السلف .

وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة ، أو نذبها ، فمنها أن يكون في الطعام شبهة ، أو يخص بها الأغنياء ، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه ، أو لا تليق به مجالسته ، أو يدعوه لخوف شره ، أو لطمع في جاهه ، أو ليعاونه على باطل ، وأن لا يكون هناك منكر من خمر أو لهو ، أو فرش حرير ، أو صور حيوان غير مفروشة ، أو آنية ذهب أو فضة ، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة . ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي ، فيتركه . ولو دعاه ذمي لم تجب إجابته . على الأصح لو كانت الدعوة ثلاثة أيام ، فالأول : تجب الإجابة فيه ، والثاني : تستحب ، والثالث : تكره .

قوله ﷺ : (إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب) قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ، ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة .

٣٤٩٩ - ٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ » .

٣٥٠٠ - ٦/١٠١ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ » .

ج ١٥
ب ١/٧

٣٥٠١ - ٧/١٠٢ - حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ | بْنِ عُمَرَ | ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اتَّوُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ » .

٣٥٠٢ - ٨/١٠٣ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا » .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ | بْنُ عُمَرَ | يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

٣٥٠٣ - ٩/١٠٤ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ / بْنُ مُحَمَّدٍ ،

ج ١٥
ب ١/٧

٣٤٩٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٤٩٨) .

٣٥٠٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في إجابة الدعوة (الحديث ٣٧٣٩)، تحفة الأشراف (٨٤٤٢) .

٣٥٠١ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في إجابة الداعي (الحديث ١٠٩٨)، تحفة الأشراف (٧٤٩٨) .

٣٥٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إجابة الداعي في العرس وغيره (الحديث ٥١٧٩)، تحفة الأشراف (٨٤٦٦) .

٣٥٠٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٢٣٩) .

ولقوله ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «إذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه». ويحملون هذا على الغالب، أو نحوه من التأويل. والعرس بإسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي: مؤنثة، وفيها لغة بالتذكير.

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا » .

٣٥٠٤ - ١٠/١٠٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . ح وَحَدَّثَنِي^(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى : « إِلَى طَعَامٍ » .

٣٥٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في إجابة الدعوة (الحديث ٣٧٤٠)، تحفة الأشراف (٢٧٤٣).

قوله ﷺ: (إن دعيتم إلى كراع فأجيبوا) والمراد به عند جماهير العلماء كراع: الشاة، وغلطوا من ٢٣٤/٩ حملة على كراع الغميم. وهو: موضع بين مكة، والمدينة على مراحل من المدينة.

قوله ﷺ: (إذا دعي أحدكم إلى طعام، فإن شاء طعم، وإن شاء ترك) وفي الرواية الأخرى: فليجب فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً، فليطعم. اختلفوا في معنى: فليصل. قال الجمهور: معناه: ٢٣٥/٩ فليدع لأهل الطعام بالمغفرة، والبركة، ونحو ذلك. وأصل الصلاة في اللغة الدعاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(١) وقيل: المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود. أي: يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ولتبرك أهل المكان والحاضرين.

وأما المفطر في الرواية الثانية: أمره بالأكل. وفي الأولى: مخير. واختلف العلماء في ذلك، والأصح في مذهبننا: أنه لا يجب الأكل في وليمة العرس، ولا في غيرها، فمن أوجبه اعتمد الرواية الثانية، وتناول الأولى على من كان صائماً. ومن لم يوجبه اعتمد التصريح بالتخيير في الرواية الأولى، وحمل الأمر في الثانية على الندب. وإذا قيل: بوجوب الأكل، فأقله لقمة. ولا تلزمه الزيادة؛ لأنه يسمى أكلاً، ولهذا لو حلف لا يأكل حنث بلقمة؛ ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التخييل. هكذا صرح باللحمة جماعة من أصحابنا.

وأما الصائم فلا خلاف. أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل، لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نفلاً جاز الفطر وتركه. فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه، فالأفضل الفطر، وإلا فإتمام الصوم. والله أعلم.

قوله: (قبل هذا وكان عبد الله يعني؛ ابن عمر يأتي الدعوة في العرس، وغير العرس، ويأتيها وهو صائم) فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة. وكذا قاله: أصحابنا. قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة. ٢٣٦/٩ كما يلزم المفطر، ويحصل المقصود بحضوره، وإن لم يأكل فقد يتبرك به أهل الطعام، والحاضرون، وقد يتجملون به، وقد ينتفعون بدعائه، أو بإشارته، أو ينصانون عملاً ينصانون عنه في غيبته. والله أعلم.

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

(١) في المطبوعة: وحديثنا.

٣٥٠٥ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ (١).

٣٥٠٦ - ١٢/١٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ
ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ
صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ».

ج ١٥
١/٨

٣٥٠٧ - ١٣/١٠٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بِشَسِ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيَتْرَكُ
الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٣٥٠٨ - ١٤/١٠٨ - | و | حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ؟
كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ
الْأَغْنِيَاءِ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْزَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ
فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ / الْأَعْرَجُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثُمَّ
ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

ج ١٥
ب/٨

٣٥٠٥ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: من دعى إلى طعام وهو صائم (الحديث ١٧٥١)، تحفة
الأشراف (٢٨٣٠).

٣٥٠٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٥١٧).

٣٥٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (الحديث ٥١٧٧)،
وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ماجاء في إجابة الدعوة (الحديث ٣٧٤٢)، وأخرجه ابن ماجه في
كتاب: النكاح، باب: إجابة الداعي (الحديث ١٩١٣)، تحفة الأشراف (١٣٩٥٥).

٣٥٠٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٠٧).

قوله: (شر الطعام طعام الوليمة) ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.
وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً، ومرفوعاً حكم برفعه. على المذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة.
ومعنى هذا الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها،

٣٥٠٩ - ١٥/١٠٩ - | و | حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ .

٣٥١٠ - ١٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، نَحْوَ ذَلِكَ .

٣٥١١ - ١٧/١١٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ ، يُمْنَعُهَا ، مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَأَهَا / ، وَمَنْ لَنْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » .

ج ١٥
١/٩

٣٥٠٩ - تقدم تخريجه في حديث الأعرج عن أبي هريرة (الحديث ٣٥٠٧) ، وعن سعيد بن المسيب ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٢٨٩) .

٣٥١٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٧١١) .

٣٥١١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٢٢٩) .

وتخصيصهم بالدعوة ، وإيثارهم بطيب الطعام ، ورفع مجالسهم ، وتقديمهم ، وغير ذلك مما هو الغالب في الولاثم . والله المستعان .

قوله : (سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة) هو : ثابت بن عياض الأعرج الأحنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . وقيل : مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . وقيل : اسمه ثابت بن الأحنف بن عياض . والله أعلم .

٢٣٧/٩

بعونه تعالى تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله باب : لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره

صَحِيحُ مُسْلِمَ

بشْرَحِ الإمامِ مُحَمَّدِ بْنِ الدِّينِ النُّوَوِيِّ
المُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٥١ هـ
المُسَمَّى

المِنْهَاجِ

شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَّاجِ

الْجُزْءُ الْعَاشِرُ

مَقْرَأَ أَصْرُهُ وَخَرَّجَ أَهَادِيْهُ عَلَى الْكُتُبِ السَّتَةِ
وَرَقْمَهُ حَسَبَ الْمُعْجَمِ الْمَقْرُورِ وَتَحْفَةَ الْأَشْرَافِ

الشَّيْخِ خَلِيلِ مَأْمُونِ شَيْخَا

دارُ الْمَعْرِفَةِ

بَيْرُوت - لُبْنَانُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧/١٧ - باب : لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً

غيره ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقضي عدتها

٣٥١٢ - ١/١١١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ إِلَى ^(١) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ ^(٢) عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذَوْقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذَوْقَ عُسَيْلَتِكَ».

٣٥١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: شهادة المختبىء (الحديث ٢٦٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر، فيطلقها قبل أن يدخل بها (الحديث ١١١٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول (الحديث ١٩٣٢)، تحفة الأشراف (١٦٤٣٦).

باب : لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره

ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها

٣٥١٢ - ٣٥١٨ - قولها: (فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير) هو بفتح الزاي، وكسر الباء. بلا خلاف وهو: الزبير بن باطاء. ويقال: باطاء. وكان عبد الرحمن صحابياً، والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي، هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي، هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر، والمحققون. وقال ابن منده، وأبو نعيم الاصبهاني في كتابيهما في: «معركة الصحابة»: إنما هو عبد الرحمن بن الزبير بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس. والصواب الأول، قولها: فبت طلاقي أي: طلقني ثلاثاً. قولها: هدبة الثوب، هو بضم الهاء، وإسكان الدال. وهي: طرفه الذي لم ينسج. شبهوها بهذب العين، وهو شعر جفنها.

٢/١٠

قوله ﷺ: (لا حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك) هو بضم العين، وفتح السين تصغير عسلة

قَالَتْ : وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ ، وَخَالِدٌ ^(١) بْنُ سَعِيدٍ ^(١)بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ . فَنَادَى / : يَا أَبَا بَكْرٍ ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

ج ١٥
ب ٩

٣٥١٣ - ٢/١١٢ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَإِنَّهُ ، وَاللَّهِ ! مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ / الْهَدْيَةِ ، وَأَخَذَتْ بِهَدْيَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا ، قَالَ : فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا ، وَقَالَ ^(٢) : « لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ ، لَا ، حَتَّى يَذُوقَ عَسِيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عَسِيْلَتَهُ » ، وَأَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ ، قَالَ فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ : أَلَا تَرْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ .

ج ١٥
ب ١٠

٣٥١٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٢٧) .

وهي : كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل ، وحلاوته . قالوا : وأنت العسيلة ؛ لأن في العسل نعتين التذكير ، والتأنيث . وقيل : أنشأ على إرادة النطفة ، وهذا ضعيف ؛ لأن الإنزال لا يشترط . وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ، ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقضي عدتها . فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول . وبه قال جميع العلماء من الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم . وأنفرد سعيد بن المسيب فقال : إذا عقد الثاني عليها ، ثم فارقها حلت للأول ، ولا يشترط وطء الثاني ؛ لقول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ ^(١) والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح . وأجاب الجمهور : بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية ، ومبين للمراد بها .

قال العلماء : ولعل سعيد لم يبلغه هذا الحديث . قال القاضي عياض : لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج ، وأتفق العلماء على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك ، من غير إنزال المنى . وشذ الحسن البصري ، فشرط إنزال المنى ، وجعله حقيقة العسيلة قال الجمهور : بدخول الذكر تحصل اللذة ، والعسيلة ولو وطنها في نكاح فاسد ، لم تحل للأول على الصحيح ، لأنه ليس بزواج .

٣/١٠

قوله : (إن النبي ﷺ تبسم) قال العلماء : إن التبسم للتعجب من جهرها ، وتصريحها بهذا الذي

(١-١) زيادة في المخطوطة .

(١) سورة : البقرة ، الآية : ٢٣٠ .

(٢) في المطبوعة : فقال .

٣٥١٤ - ٣/١١٣ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ / بْنُ الزُّبَيْرِ ، فَجَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ .

ج ١٥
ب ١٠

٣٥١٥ - ٤/١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ^(١) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ ، فَيُطَلِّقُهَا ، فَتَزَوَّجُ رَجُلًا ، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، أَتَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ ؟ قَالَ : «لَا ، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا» .

٣٥١٦ - ٥/١٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

ج ١٥
ب ١١

٣٥١٧ - ٦/١١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ / بْنِ عُمَرَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَأَرَادَ زَوْجَهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : «لَا ، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا ، مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ» .

٣٥١٨ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا هُ | مُحَمَّدُ بْنُ

٣٥١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: التيسم والضحك (الحديث ٦٠٨٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: طلاق البتة (الحديث ٣٤٠٩)، تحفة الأشراف (١٦٦٣١).

٣٥١٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٨٤٣).

٣٥١٦ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧٢٤٠)، وحديث أبي كريب أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من قال لامرأته: أنت علي حرام (الحديث ٥٢٦٥)، تحفة الأشراف (١٧٢٠٠).

٣٥١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من جوز الطلاق الثلاث لقول الله تعالى: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (الحديث ٥٢٦١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلها به (الحديث ٣٤١٢)، تحفة الأشراف (١٧٥٣٦).

٣٥١٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥١٧).

الْمُثْنَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ^(١) بْنُ سَعِيدٍ ^(١) ، جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ .
وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ .

١٨/١٨ - باب : ما يستحب أن يقوله عند الجماع

٣٥١٩ - ١/١١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَاسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ / ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ، قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ! جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ، فَإِنَّهُ ، إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا » .

٣٥٢٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعاً عَنْ الثَّوْرِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ :

٣٥١٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الوضوء ، باب : التسمية على كل حال ، وعند الوقاع (الحديث ١٤١) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : بدء الخلق ، باب : إبليس وجنوده (الحديث ٣٢٧١) و (الحديث ٣٢٨٣) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : ما يقول الرجل إذا أتى أهله (الحديث ٥١٦٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الدعوات ، باب : ما يقول إذا أتى أهله (الحديث ٦٣٨٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : التوحيد ، باب : السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (الحديث ٧٣٩٦) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في جامع النكاح (الحديث ٢١٦١) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما يقول إذا دخل على أهله (الحديث ١٠٩٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله (الحديث ١٩١٩) ، تحفة الأشراف (٦٣٤٩) .
٣٥٢٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥١٩) .

باب : ما يستحب أن يقوله عند الجماع

٣٥١٩ - ٣٥٢٠ - قوله ﷺ : (لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال : بسم الله اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا . فإنه أن يقدر بينهما في ذلك ولد لم يضره شيطان أبداً) قال القاضي : قيل : المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرفه شيطان . وقيل : لا يطن فيه الشيطان عند ولادته بخلاف غيره . قال : ولم يحمله ٥/١٠ أحد على العموم في جميع الضرر ، والوسوسة ، والإغواء هذا كلام القاضي .

« بِاسْمِ اللَّهِ » ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ : « بِاسْمِ اللَّهِ » ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ : قَالَ مَنْصُورٌ : أَرَاهُ قَالَ : « بِاسْمِ اللَّهِ » / .

ج ١٥
١/١٢

١٩/١٩ - باب : جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ،

من غير تعرض للدبر

٣٥٢١ - ١/١١٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ دُبْرِهَا ، فِي قُبْلِهَا ، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ ، فَتَزَلَّتْ : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ^(١) .

٣٥٢٢ - ٢/١١٨ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ^(٢) ابْنُ الْمُهَاجِرِ ^(٢) ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ ، مِنْ دُبْرِهَا ، فِي قُبْلِهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ ، قَالَ : فَأَنْزَلَتْ : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ /

ج ١٥
ب/١٢

٣٥٢١ - أخرجه الترمذي في كتاب: التفسير، باب: ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أدبارهن (الحديث ١٩٢٥)، تحفة الأشراف (٣٠٣٠).
٣٥٢٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٣٠٣٩).

باب : جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها

من غير تعرض للدبر

٣٥٢١ - ٣٥٢٣ - قول جابر: (كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول، فنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) وفي رواية: إن شاء مجيبة. وإن شاء غير مجيبة. غير أن ذلك في صمام واحد. المجيبة مميم مضمومة، ثم جيم مفتوحة، ثم باء موحدة، مشددة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت أي: مكبوة على وجهها.

والصمام بكسر الصاد أي: ثقب واحد. والمراد به القبل. قال: العلماء، وقوله تعالى: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ ^(١) أي: موضع الزرع من المرأة، وهو قبلها الذي يزرع فيه المنى لابتغاء الولد. ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبوة.

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٣،

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٣.

(2-2) زيادة في المخطوطة.

٣٥٢٣ - ٣/١١٩ - وَحَدَّثَنَا ه | قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ: ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَذُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ / عَنِ الزُّهْرِيِّ: إِنْ شَاءَ مُجَبِّئَةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّئَةٍ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ.

١٥ ج
١/١٣

٢٠/٢٠ - باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها

٣٥٢٤ - ١/١٢٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ».

٣٥٢٣ - حديث قتيبة بن سعيد، وحديث عبد الوارث، وحديث محمد بن المثنى عن وهب بن جرير، وحديث عبيد الله بن سعيد، وحديث سليمان بن معبد، انفرد بهم مسلم، تحفة الأشراف (٣٠٠٩) و (٣٠٤١) و (٣٠٤٥) و (٣٠٧٩) و (٣٠٩١). وحديث محمد بن المثنى عن عبد الرحمن، أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: «نساؤكم حرث لكم، فأتوا حرثكم أنى شئتم، وقدموا لأنفسكم» (الحديث ٤٥٢٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في جامع النكاح (الحديث ٢١٦٣)، تحفة الأشراف (٣٠٢٢).

٣٥٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها (الحديث ٥١٩٤)، تحفة الأشراف (١٢٨٩٧).

وأما الدبر فليس هو بحرث، ولا موضع زرع. ومعنى قوله: أنى شئتم أي كيف شئتم. واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها حائضاً كانت أو طاهراً، لأحاديث كثيرة مشهورة: كحديث: ملعون من أتى امرأة في دبرها. قال أصحابنا: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الأدمين، ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال. والله أعلم.

قوله: (إن يهود كانت تقول) هكذا هو في النسخ يهود غير مصروف، لأن المراد قبيلة اليهود، فامتنع ٦/١٠ صرفه للتأنيث، والعلمية.

باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها

٣٥٢٤ - ٣٥٢٦ - قوله ﷺ: (إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح) وفي رواية:

وَحَدَّثَنِيهِ يَعْنَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : « حَتَّى تَرْجِعَ » .

٣٥٢٥ - ٢/١٢١ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي : ابْنَ كَيْسَانَ - ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ / ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا ، فَتَأْتِي عَلَيْهِ ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا ، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا » .

٣٥٢٦ - ٣/١٢٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَلَمْ تَأْتِهِ ، فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهَا ، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

٢١/٢١ - باب : تحريم إفشاء سر المرأة

٣٥٢٧ - ١/١٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا / مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يَفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ ،

٣٥٢٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٤٥٥) .

٣٥٢٦ - أخرجه البخاري في كتاب : بدء الخلق ، باب : إذا قال أحدكم : آمين ، والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (الحديث ٣٢٣٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها (الحديث ٥١٩٣) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في حق الزوج على المرأة (الحديث ٢١٤١) ، تحفة الأشراف (١٣٤٠٤) .

٣٥٢٧ - أخرجه أبو داود في كتاب : الأدب ، باب : في نقل الحديث (الحديث ٤٨٧٠) بنحوه ، تحفة الأشراف (٤١١٤) .

حتى ترجع . هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعي ، وليس الحيض بعذر في الامتناع ؛ ٧/١٠ لأن له حقا في الاستمتاع بها فوق الإزار . ومعنى الحديث : أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر ، والاستغناء عنها ، أو توبتها ، ورجوعها إلى الفراش .

قوله ﷺ : (فبات غضبان عليها) وفي بعض النسخ غضباناً .

باب : تحريم إفشاء سر المرأة

٣٥٢٨ - ٣٥٢٧ - قوله ﷺ : (إن من أشَرِّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته ،

وَتَقْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا .

٣٥٢٨ - ٢/١٢٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُقْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتَقْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » / ١٥ ج ١٤ ب

وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : « إِنَّ أَعْظَمَ .

٢٢/٢٢ - باب : حكم العزل

٣٥٢٩ - ١/١٢٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا

٣٥٢٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٢٧).

٣٥٢٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الرقيق (الحديث ٢٢٢٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: العتق باب: من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية (الحديث ٢٥٤٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة بنى المصطلق من خزاعة وهي غزوة المريسيع (الحديث ٤١٣٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ (الحديث ٧٤٠٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: القدر، باب: وكان أمر الله قدراً مقدوراً (الحديث ٦٦٠٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: العزل (الحديث ٥٢١٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في العزل (الحديث ٢١٧٢)، تحفة الأشراف (٤١١١).

وتقضي إليه، ثم ينشر سرها) قال القاضي: هكذا وقعت الرواية أشرباً بالألف. وأهل النحويقولون: لا يجوز أشرب وأخير، وإنما يقال: هو خير منه، وشر منه. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهي حجة في جوازهما جميعاً، وأنهما لغتان.

وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يجري بينه، وبين امرأته من أمور الاستمتاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول، أو فعل، ونحوه. فأما مجرد ذكر الجماع فإن لم تكن فيه فائدة، ولا إليه حاجة فمكروه؛ لأنه خلاف المروءة. وقد قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً، أو ليصمت». وإن كان إليه حاجة، أو ترتب عليه فائدة، بأن ينكر عليه إعراضه عنها، أو تدعي عليه العجز عن الجماع، أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره. كما قال ﷺ: «إني لأفعله أنا وهذه». وقال ﷺ لأبي طلحة: أعرضتم الليلة، وقال لجابر: الكيس، الكيس. والله أعلم.

باب: حكم العزل

٣٥٢٩ - ٣٥٤٦ - العزل هو: أن يجامع. فإذا قارب الإنزال نزع، وأنزل خارج الفرج. وهو مكروه عندنا

إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ: أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَلْمِصْطَلِقٍ، فَسَبَّيْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعَزْبَةُ وَرَغَبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ | وَنَعَزَلَ |، فَقُلْنَا: نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا / لَا نَسْأَلُهُ! فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَتَكُونُ ».

ج ١٥
١/١٥

٣٥٣٠ - ٢/١٢٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رِبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: « فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ».

٣٥٣١ - ٣/١٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَيْيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ

٣٥٣٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٢٩).

٣٥٣١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٢٩).

في كل حال. وكل امرأة سواء رضيت أم لا؛ لأنه طريق إلى قطع النسل. ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته: الواد الخفي؛ لأنه قطع طريق الولادة. كما يقتل المولود بالواد، وأما التحريم، فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكته، ولا في زوجته الأمة سواء رضيت أم لا؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها، أم ولد. وأمتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة، بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه، وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم، وإلا فوجهان أصحابهما: لا يحرم.

ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها، بأن ما ورد في النهي محمول على كراهة التنزيه. وما ورد في الإذن في ذلك محمول، على أنه ليس بحرام، وليس معناه: نفي الكراهة. هذا مختصر ما يتعلق بالباب ٩/١ من الأحكام، والجمع بين الأحاديث، وللسلف خلاف كنحو ما ذكرناه من مذهبننا، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة. قال: عليها ضرر في العزل، فيشترط لجوازه إذنها.

قوله: (غزوة بلمصطلق) أي: بني المصطلق. وهي: غزوة المريسيع. قال: القاضي. قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة: أنه كان في غزوة أوطاس.

قوله: (كرائم العرب) أي: النفيسات منهم.

قوله: (فطالت علينا العزبة، ورغبنا في الفداء) معناه: احتجنا إلى الوطء، وخفنا من الحبل، فتصير أم ولد يمتنع علينا بيعها، وأخذ الفداء فيها، فيستبسط منه منع بيع أم الولد، وأن هذا كان مشهوراً عندهم. قوله ﷺ: (لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله). خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة، الاستكون

مَالِكُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْزِلُ ، ثُمَّ سَأَلْنَا / رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَنَا : « وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ وَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ »^{ج ١٥ ب ١٥}

وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ .
٣٥٣٢ - ٤/١٢٨ - وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

٣٥٣٣ - ٥/١٢٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .
ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي : ابْنَ الْحَارِثِ - . ح وَحَدَّثَنِي / مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ | بْنُ مَهْدِيٍّ | وَبَهْزٌ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : « لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .^{ج ١٥ ب ١٦}

وَفِي رِوَايَةٍ بِهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٣٥٣٤ - ٦/١٣٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ سِئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا^(١) تَفْعَلُوا / ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .^{ج ١٥ ب ١٦}

٣٥٣٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٣٠٣) .

٣٥٣٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٣٠٣) .

٣٥٣٤ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : العزل (الحديث ٣٣٢٧) ، تحفة الأشراف (١٤١١٣) .

معناه : ما عليكم ضرر في ترك العزل ؛ لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها . لا بد أن يخلقها ، سواء عزلتم أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة في عزلكم ، فإنه إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم الماء ، فلا ينفع حرصكم في منع الخلق .

قَالَ مُحَمَّدٌ : | وَاقُولُهُ : « لَا عَلَيْكُمْ » أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ .

٣٥٣٥ - ٧/١٣١ - | وَاحْدَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « وَمَا ذَاكُمْ ؟ » قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضِعُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُمَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ ، قَالَ : « فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ : وَاللَّهِ ! لَكَانَ هَذَا زَجْرًا .

٣٥٣٦ - ٨/٠٠٠ - وَاحْدَنِي / حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، قَالَ : حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ ، - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ : إِيَّايَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ .

٣٥٣٧ - ٩/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ : هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : « الْقَدَرُ » .

٣٥٣٨ - ١٠/١٣٢ - وَاحْدَنِي ^(١) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ قُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « وَلِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ

٣٥٣٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٣٤) .

٣٥٣٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٣٤) .

٣٥٣٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٤٣٠٣) .

٣٥٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : « هو الله الخالق الباريء المصور » (الحديث ٧٤٠٩) تعليقاً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في العزل (الحديث ٢١٧٠) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في كراهية العزل (الحديث ١١٣٨) ، تحفة الأشراف (٤٢٨٠) .

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء : أن العرب يجري عليهم الرق ، كما يجري على

(١) في المطبوعة : حدثنا .

أَحَدُكُمْ ؟ - وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَالِقُهَا .

٣٥٣٩ - ١١/١٣٣ - حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي : ابْنَ صَالِحٍ - ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، سَمِعَهُ ، يَقُولُ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : « مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ » .

٣٥٤٠ - ١٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ^(١) أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ / الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ | الْهَاشِمِيُّ | ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٣٥٤١ - ١٣/١٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا^(٢) أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً ، هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَانِيتُنَا ، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ ، فَقَالَ : اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ ، فَإِنَّ سَيِّئَاتِهَا مَا قُدِّرَ لَهَا « فَلَبِثَ الرَّجُلُ ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ ، فَقَالَ : « قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيِّئَاتِهَا مَا قُدِّرَ لَهَا » .

٣٥٤٢ - ١٤/١٣٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ / ، عَنْ

٣٥٣٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٩٨٧) .

٣٥٤٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٣٩٨٧) .

٣٥٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في العزل (الحديث ٢١٧٣) ، تحفة الأشراف (٢٧١٩) .

٣٥٤٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٣٩٦) .

١١/١٠ العجم ، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا ، جاز استرقاقهم ؛ لأن بني المصطلق عرب صلبية من خزاعة ، وقد ١٢/١٠ استرقوهم ، ووطئوا سباياهم ، وأستباحوا بيعهن ، وأخذ فداثهن . وبهذا قال : مالك ، والشافعي في قوله الصحيح الجديد ، وجمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة ، والشافعي في قوله القديم : لا يجري عليهم الرق لشرفهم . والله أعلم .

قوله ﷺ : (إن لي جارية هي خادمنا ، وسانيتنا) . أي : التي تسقي لنا . شبهها بالبعير في ذلك . قوله ﷺ للذي أخبره ، بأن جارية يعزل عنها : (إن شئت . ثم أخبره أنها حبلى) إلى آخره . فيه دلالة

(٢) في المطبوعة : أخبرنا .

(١) في المطبوعة : حدثني .

سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : إِنْ عِنْدِي جَارِيَةٌ لِي ، وَأَنَا أُعْزِلُ عَنْهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ ذَلِكَ ، لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ» قَالَ : فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» .

٣٥٤٣ - ١٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي ^(٢) : حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ ، قَاصٌّ أَهْلَ مَكَّةَ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَّارِ النَّوْفَلِيُّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ / إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ .

٣٥٤٤ - ١٦/١٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ .

زَادَ إِسْحَقُ : قَالَ سُفْيَانُ : لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ .

٣٥٤٥ - ١٧/١٣٧ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ : لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٣٥٤٦ - ١٨/١٣٨ - وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي : ابْنَ هِشَامٍ -

٣٥٤٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٣٩٦) .

٣٥٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : العزل (الحديث ٥٢٠٨) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في العزل (الحديث ١١٣٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : العزل (الحديث ١٩٢٧) ، تحفة الأشراف (٢٤٦٨) .

٣٥٤٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٤٨٩) .

٣٥٤٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٩٨٢) .

على إلحاق النسب مع العزل ؛ لأن الماء قد سبق ، وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له ، وتلحقه أولادها ؛ إلا أن يدعي الاستبراء . وهو مذهبنا ، ومذهب مالك .

قوله ﷺ : (أنا عبد الله ورسوله) معناه هنا : أن ما أقول لكم حق ، فأعتمدوه ، وأستيقنوه ، فإنه يأتي مثل فلق الصبح .

ج ١٥
ب ١٩ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا / نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ (٢) .

٢٣/٢٣ - باب : تحريم وطء الحامل المسبية

٣٥٤٧ - ١/١٣٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحِّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ ، فَقَالَ : « لَعَلَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَلْمَ بِهَا ؟ » فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ ، كَيْفَ يورثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » .

٣٥٤٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ / بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . ج ١٥
ب ٢٠

٣٥٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في وطء السبايا (الحديث ٢١٥٦) ، تحفة الأشراف (١٠٩٢٤) .
٣٥٤٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٤٧) .

باب : تحريم وطء الحامل المسبية

٣٥٤٧ - ٣٥٤٨ - قوله : (عن يزيد بن خمير) هو بالخاء المعجمة .

قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط) المجح بميم مضمومة ، ثم جيم مكسورة ، ثم حاء مهملة . وهي : الحامل التي قربت ولادتها . وفي الفسطاط ست لغات فسطاط ، وفستاط ، وفساط بحذف الطاء ، والتاء ، لكن بتشديد السين ، وبضم الفاء وكسرها في الثلاثة . وهو نحو بيت الشعر .

قوله : (أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال : لعله يريد أن يلم بها . فقالوا : نعم . فقال : لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره . كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟) معنى : يلم بها ، أي : يطأها . وكانت حاملاً مسبية ، لا يحل جماعها حتى تضع .

وأما قوله ﷺ : (كيف يورثه ، وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟) فمعناه : أنه قد تتأخر ولادتها ستة أشهر ، حيث يحتمل كون الولد من هذا السابي ، ويحتمل أنه كان ممن قبله . فعلى تقدير كونه من السابي يكون ولداً له ويتوارثان ، وعلى تقدير كونه من غير السابي ، لا يتوارثان هو ولا السابي لعدم القرابة . بل له استخدامه ؛ لأنه مملوكه . فتقدير الحديث : أنه قد يستلحقه ، ويجعله ابناً له ، ويورثه مع أنه

٢٤/٢٤ - باب: جواز الغيلة وهي وطء المرضع، وكراهة العزل

٣٥٤٩ - ١/١٤٠ - وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ : أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ » .

وَقَالَ مُسْلِمٌ : وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ : عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى : بِالذَّالِ .

٣٥٤٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الغيل (الحديث ٣٨٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطب، باب: ما جاء في الغيلة (الحديث ٢٠٧٦) و(الحديث ٢٠٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: الغيلة، (الحديث ٣٣٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الغيل (الحديث ٢٠١١)، تحفة الاشراف (١٥٧٨٦).

لا يحل له توريثه لكونه ليس منه، ولا يحل توارثه ومزاحمته لباقي الورثة. وقد يستخدمه استخدام العبيد، ويجعله عبداً يملكه مع أنه لا يحل له ذلك لكونه منه إذا وضعته لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المحذور، فهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وقال: القاضي عياض معناه: الإشارة إلى أنه قد ينمى هذا الجنين بنطفة هذا السابي، فيصير مشاركاً فيه. فيمتنع الاستخدام. قال: وهو نظير الحديث الآخر: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسق ماء، ولد غيره. هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله: ضعيف، أو باطل وكيف ينتظم التورث مع هذا التأويل، بل الصواب ما قدمناه. والله أعلم.

باب: جواز الغيلة «وهي وطء المرضع» وكراهة العزل

٣٥٤٩ - ٣٥٥٢ - قوله: (عن جدامة بنت وهب) ذكر مسلم اختلاف الرواة فيها. هل هي بالذال المهلمة أم، بالذال المعجمة؟ قال: والصحيح أنها بالذال. يعني: المهلمة. وهكذا قال جمهور العلماء: إن الصحيح ١٥/١٠ أنها بالمهلمة، والجيم مضمومة بلا خلاف. وقوله: جدامة بنت وهب. وفي الرواية الأخرى: جدامة بنت وهب أخت عكاشة. قال القاضي عياض: قال بعضهم: إنها أخت عكاشة على قول من قال: إنها جدامة بنت وهب بن محصن. وقال آخرون: هي أخت رجل آخر يقال له: عكاشة بن وهب، ليس بعكاشة بن محصن المشهور. وقال الطبري: هي جدامة بنت جندل هاجرت. قال: والمحدثون قالوا فيها: جدامة بنت وهب. هذا ما ذكره القاضي، والمختار: أنها جدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن محصن المشهور الأسدي. وتكون أخته من أمه، وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الإيمان: تشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أفصح وأشهر.

قوله ﷺ: (لقد هممت أن أنهي عن الغيلة. حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك، فلا يضر

٣٥٥٠ - ٢/١٤١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ ، حَدَّثَنَا / سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جَدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ ، أُخْتِ عُكَّاشَةَ ، قَالَتْ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ ، فَتَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ ، فَلَا يَضُرُّ^(١) ذَلِكَ ، أَوْلَادَهُمْ^(٢) شَيْئًا » .

ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ » .

رَأَى عُبَيْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقْرِيِّ وَهِيَ : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾^(٢) .

٣٥٥٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٤٩) .

أولادهم) قال أهل اللغة: الغيلة هنا بكسر الغين. ويقال لها: الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء. والغيال بكسر الغين كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة. وقال جماعة من أهل اللغة: الغيلة بالفتح المرة الواحدة، وأما بالكسر فهي الاسم من الغيل. وقيل: إن أريد بها وطء الموضع جاز الغيلة. والغيلة بالكسر والفتح.

واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث، وهي الغيل. فقال مالك في الموطأ، والأصمعي، وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مريض. يقال منه: أغال الرجل، وأغيل إذا فعل ذلك. وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل. يقال منه: غالت، وأغيلت. قال العلماء: سبب همه ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع. قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك اللبن داء. والعرب تكرهه، وتنقيه. وفي الحديث جواز الغيلة، فإنه ﷺ لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي، وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ. وبه قال جمهور أهل الأصول. وقيل: لا يجوز لتمكنه من الوحي، والصواب الأول.

قوله ﷺ : (فإذا هم يغيلون) هو بضم الياء؛ لأنه من أغال يغيل كما سبق.

قوله : (ثم سألوه عن العزل، فقال رسول الله ﷺ : ذاك الواد الخفي) وهي : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾^(١). الواد، والمؤودة بالهمز. والواد: دفن البنت وهي حية، وكانت العرب تفعله خشية الإملاق، وربما فعلوه خوف العار. والمؤودة: البنت المدفونة حية. ويقال: وأدت المرأة ولدها وأداً. قيل: سميت مؤودة؛ لأنها تثقل بالتراب. وقد سبق في باب العزل وجه تسمية هذا وأداً، وهو مشبهته الواد في تفويت الحياة، وقوله: في هذا الحديث، وإذا المؤودة سئلت معناه: أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية.

(1-1) في المطبوعة: أولادهم ذلك.

(١) سورة: التكوين، الآية: ٨.

(2) سورة: التكوين، الآية: ٨.

٣٥٥١ - ٣/١٤٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا [يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ] ^(١) ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ / عَائِشَةَ ، عَنْ جَدَّامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ : أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَذَكَرَ ^(٢) بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « الْغِيَالِ » .

٣٥٥٢ - ٤/١٤٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ | الْمَقْبَرِيُّ | ، حَدَّثَنَا حَبِوَةُ ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ : أَنَّ أَبَا النُّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ : أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٣) فَقَالَ : إِنِّي أُعْزِلُ عَنْ امْرَأَتِي ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ الرَّجُلُ : أَشْفَقُ / عَلَى وَلَدِهَا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ، ضَرُّ الْفَارِسِ وَالرُّومِ » .

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : « إِنْ كَانَ كَذَلِكَ ^(٤) فَلَا ، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ » .

٣٥٥١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٤٩) .

٣٥٥٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٩٣) .

قوله : (حدثني عياش بن عباس) الأول بالشين المعجمة ، وأبوه بالسين المهملة . وهو : عياش بن ١٧/١٠ عباس القتباني بكسر القاف . منسوب إلى قتبان بطن من رعين .

قوله : (أشفق على ولدها) هو بضم الهمزة ، وكسر الفاء أي : أخاف .

قوله ﷺ : (ما ضار ذلك فارس ولا الروم) هو بتخفيف الراء . أي : ما ضرهم . يقال : ضاره يضيره ضيراً . وضره يضره ضراً وضراً . والله أعلم .

(١) في المخطوطة : يحيى بن أبي إسحاق ، وهو خطأ ، والتصويب من المطبوعة ، ويحيى بن إسحاق هو : أبو زكريا البجلي ، يحيى بن إسحاق السيلحيني ، روى عن يحيى بن أيوب في النكاح - وهو هذا الحديث الذي بين أيدينا - وروى عنه : ابن أبي شيبة ، قال ابن معين : صدوق مسكين ، وقال ابن سعد : كان ثقة حافظاً لحديثه ، وقال أحمد : شيخ صالح ثقة صدوق ، توفي سنة (٢١٠ هـ) .

انظر ترجمته في : التاريخ الصغير : ٢١٨/١ ، وثقات ابن حبان : ٢٦٠/٩ ، وسير أعلام النبلاء : ٥٠٥/٩ ، وتذكرة الحفاظ : ٣٧٦/١ ، وتهذيب التهذيب : ١٧٦/١١ ، وشذرات الذهب : ٢٦/٢ ، وطبقات ابن سعد : ٣٤٠/٧ ، وتهذيب الكمال : ١٩٥/٣١ .

(٢) في المطبوعة : فذكر .

(٣) في المطبوعة : رسول الله .

(٤) في المطبوعة : لذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧/١٠٠٠ - كتاب: الرضاع

٢٥/١ - باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

٣٥٥٣ - ١/١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنِّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَاهُ فَلَانًا».. لَعِمَ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا - لَعِمَهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

ج ١٥
١/٢٢

٣٥٥٤ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنَا ه | أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ

٣٥٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم (الحديث ٢٦٤٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخمس، باب: ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما نسب من البيوت إليهن (الحديث ٣١٠٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، بساب: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم» (الحديث ٥٠٩٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، بساب: لبن الفحل (الحديث ٣٣١٣)، تحفة الأشراف (١٧٩٠٠).

٣٥٥٤ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ما يحرم من الرضاع (الحديث ٣٣٠٢)، تحفة الأشراف (١٧٩٠٢).

كتاب الرضاع

٣٥٥٣ - ٣٥٩٢ - هو يفتح الرء وكسرهما، والرضاعة بفتح الرء، وكسرهما. وقد رضع الصبي أمه. بكسر الصاد. يرضعها بفتحها رضاعاً قال: الجوهري، ويقول أهل نجد: رضع يرضع بفتح الصاد في الماضي. وكسرهما في المضارع، رضعاً كضرب يضرب ضرباً. وأرضعته أمه، وامرأة مرضع أي: لها ولد ترضعه، فإن رضعته يارضعها قلت: مرضعة بالهاء. والله أعلم.

قوله ﷺ: (إن الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة). وفي رواية: (يحرم من الرضاع ما يحرم من

إِبْرَاهِيمَ الْهَدَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عُمَرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ | لِي | رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

٣٥٥٥ - ٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

٣٥٥٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٥٤) .

الولادة). وفي حديث قصة حفصة، وحديث قصة عائشة: الإذن لدخول العم من الرضاعة عليها. وفي الحديث الآخر: (فليلج عليك عمك. قلت: إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل. قال: إنه عمك فليلج عليك) هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها، والخلوة بها، والمسافرة، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يتوارثان، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها، ولا يسقط عنها القصاص بقتله، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام. وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة، وأولاد الرضيع، وبين الرضيع، وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كولدها من النسب؛ لهذه الأحاديث.

وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه، لكونه زوج المرأة، أو وطئها بملك، أو شبهة. فمذهبنا، ومذهب العلماء كافة: ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع. ويصير ولداً له، وأولاد الرجل أخوة الرضيع، وأخواته. وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع، وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل. ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر، وابن عليه. فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع. ونقله المازري، عن ابن عمر، وعائشة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ﴾^(١) ولم يذكر البنت، والعمة. كما ذكرهما في النسب.

واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة، وعم حفصة. وقوله ﷺ مع إذنه فيه: إنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، وأجابوا عما احتجوا به من الآية: أنه ليس فيها نص بإباحة البنت والعمة، ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه، لو لم يعارضه دليل آخر. كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة. والله أعلم.

قوله ﷺ : (أراه فلاناً) لعم حفصة هو بضم الهمزة. أي: أظنه.

قوله : (حدثنا علي بن هاشم بن البريد) هو بياء موحدة مفتوحة، ثم راء مكسورة، ثم ياء مثناة تحت. ١٩/١٠

٢٦/٢ - باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣٥٥٦ - ١/٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ / : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا،
وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابَ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ^(١)
أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ.

٣٥٥٧ - ٢/٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ
عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ أَتَانِي عَمِّي الْقَعِيسُ^(٢) مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قَعِيسٍ، فَذَكَرَ

٣٥٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ٥١٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب:
النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ٣٣١٦)، تحفة الأشراف (١٦٥٩٧).

٣٥٥٧ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ٣٣١٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب:
النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ١٩٤٨)، تحفة الأشراف (١٦٤٤٣).

قوله: (عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس، جاء يستأذن عليها، وهو عمها من الرضاعة)
إلى آخره: وذكر الحديث السابق في أول الباب، عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً،
لعمها من الرضاعة دخل علي. قال رسول الله ﷺ: نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة. اختلف
العلماء في عم عائشة المذكور، فقال أبو الحسن القاسبي: هما عمان لعائشة من الرضاعة، أحدهما أخو
أبيها أبي بكر من الرضاعة، ارتضع هو وأبو بكر رضي الله عنه من امرأة واحدة، والثاني أخو أبيها من
الرضاعة الذي هو: أبو القعيس، وأبو القعيس أبوها من الرضاعة، وأخوه أفلح عمها. وقيل: هو عم واحد.
وهذا غلط. فإن عمها في الحديث الأول ميت، وفي الثاني حي جاء يستأذن.

فالصواب ما قاله القاسبي. وذكر القاضي القولين، ثم قال: قول القاسبي أشبه؛ لأنه لو كان واحداً
لفهمت حكمه من المرة الأولى، ولم تحتجب منه بعد ذلك. فإن قيل: فإذا كنا عمين كيف سألت علي
٢٠/١٠ الميت؟ وأعلمها النبي ﷺ أنه عم لها يدخل عليها، واحتجبت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس، حتى
أعلمها النبي ﷺ: بأنه عمها يلج عليها. فهلا اكتفت بأحد السؤالين؟ فالجواب: أنه يحتمل أن أحدهما كان
عماً من أحد الأبوين، والآخر منهما أو عمّاً أعلى، والآخر أدنى، أو نحو ذلك من الاختلاف فخافت من أن
تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المسئول عنه أولاً. والله أعلم.

قوله: (عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها) وفي رواية: أفلح بن أبي قعيس. وفي
رواية: استأذن علي عمي من الرضاعة أبو الجعد، فرددته. قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس. وفي

بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَزَادَ : قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ ، قَالَ : « تَرَبَّتْ يَدَاكَ ، أَوْ يَمِينُكَ » .

٣٥٥٨ - ٣/٥ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ / ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقَعِيسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ ، وَكَانَ أَبُو الْقَعِيسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! لَا أَذْنُ لِأَفْلَحٍ ، حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّ أَبَا الْقَعِيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي امْرَأَتَهُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ ، قَالَ : قَالَتْ : فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ائْذَنِي لَهُ » .

قَالَ عُرْوَةُ : فَبِذَلِكَ / كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ .
٣٥٥٩ - ٤/٦ - وَحَدَّثَنَا ه | عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقَعِيسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، يَنْحُو حَدِيثَهُمْ ، وَفِيهِ : « فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » .

وَكَانَ أَبُو الْقَعِيسِ رَوْحَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ .

٣٥٦٠ - ٥/٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ

٣٥٥٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٣٧) .

٣٥٥٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٦٥٩) .

٣٥٦٠ - أخرجه الترمذي في كتاب : الرضاع ، باب : ما جاء في لبن الفحل (الحديث ١١٤٨) ، تحفة الأشراف (١٦٩٨٢) .

رواية : أفلح بن قعيس ، قال الحفاظ : الصواب الرواية الأولى ، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب ، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها : أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس ، وكنية أفلح أبو الجعد ، والقعيس بضم القاف ، وفتح العين ، وبالسين المهملة .

قوله ﷺ : (تربت يداك أو يمينك) سبق شرحه في كتاب الغسل .

حَتَّى اسْتَأْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : إِنَّ عَمِّي / مِنَ الرُّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَّكَ » قُلْتُ إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ ، قَالَ : « إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » .

٣٥٦١ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي : ابْنَ زَيْدٍ - ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

٣٥٦٢ - ٧/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ .

٣٥٦٣ - ٨/٨ - وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُحَلِّبِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ / ، قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ ، أَبُو الْجَعْدِ ، فَردَّدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ : إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ ، قَالَ : « فَهَلَّا أَذْنَبْتُ لَهُ ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ » .

٣٥٦٤ - ٩/٩ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عِرَاكِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهَا : « لَا تَحْتَجِبِي مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

٣٥٦٥ - ١٠/١٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، / عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ ، فَأَرْسَلَ : إِنِّي عَمُّكَ ، أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أُخِي ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ ، فَجَاءَ

٣٥٦١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٨٦٩) .

٣٥٦٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٢٢٤) .

٣٥٦٣ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : لبن الفعل (الحديث ٣٣١٤) ، تحفة الأشراف (١٦٣٧٥) .

٣٥٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب : الشهادات ، باب : الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم (الحديث ٢٦٤٤) بنحوه ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : ما يحرم من الرضاع (الحديث ٣٣٠١) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : لبن الفعل (الحديث ٣٣١٨) ، تحفة الأشراف (١٦٣٦٩) .

٣٥٦٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٦٤) .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّهُ عَمَّكَ » .

٢٧/٣ - باب : تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

٣٥٦٦ - ١/١١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا ؟ فَقَالَ : « وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ ، بِنْتُ حَمْزَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : / « إِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ » .

ج ١٥
ب/٢٥

٣٥٦٧ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَنُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٣٥٦٨ - ٣/١٢ - وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ

٣٥٦٦ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم بنت الأخ من الرضاعة (الحديث ٣٣٠٤)، تحفة الأشراف (١٠١٧١).

٣٥٦٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٦٦).

٣٥٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم (الحديث ٢٦٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: «وأما نكاحكم اللاتي أرضعنكم» ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (الحديث ٥١٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم بنت الأخ من الرضاعة (الحديث ٣٣٠٥) و (الحديث ٣٣٠٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (الحديث ١٩٣٨)، تحفة الأشراف (٥٣٧٨).

قوله: (مالك تنوق في قريش) هو بقاء مشاة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف أي: تختار وتبالغ في الاختيار. قال القاضي: وضبطه بعضهم بتاين مشاتين والثانية مضمومة أي: تميل.

قوله: (وحدثنا هدا ب) هو بفتح الهاء، وتشديد الدال المهملة. ويقال له: هدبة بضم الهاء. وسبق بيانه مرات.

قوله: (أريد على ابنة حمزة) هو بضم الهمزة وكسر الراء، ومعناه: قيل له: يتزوجها.

الرُّضَاعَةِ ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ » .

٣٥٦٩ - ٤/١٣ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَحَدَّثَنِي ^(١) يَحْيَى - وَهُوَ : الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى / بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ ، سَوَاءٍ ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : « ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ » ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : « وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » ، وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ .

١٥ ج
١/٢٦

٣٥٧٠ - ٥/١٤ - وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ / بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَيَنْ أَنْتَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَنِ ابْنَةِ حَمْزَةَ ؟ أَوْ قِيلَ : أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؟ قَالَ : « إِنْ حَمْزَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ » .

١٥ ج
ب/٢٦

٣٥٦٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٦٨) .

٣٥٧٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٨١٤٨) .

قوله : (محمد بن يحيى بن مهران القطعي) هو بضم القاف ، وفتح الطاء منسوب إلى قطيعة ، قبيلة معروفة . وهو : قطيعة بن عيس بن غيظ بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان ، بالعين المهملة .

قوله : (كليهما عن قتادة) كذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعضها كلاهما ، وهو الجاري على المشهور ، والأول صحيح أيضاً . وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح .

قوله : (وفي رواية بشر سمعت جابر بن زيد) يعني : في رواية بشر أن قتادة ، قال : سمعت جابر بن زيد . وهذا مما يحتاج إلى بيانه ؛ لأن قتادة مدلس ، وقد قال في الرواية الأولى : قتادة عن جابر ، وقد علم أن المدلس لا يحتج بعننته ، حتى يثبت سماعه لذلك الحديث ، فنبه مسلم على ثبوته .

قوله : (أخبرني مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، قال : سمعت عبد الله بن مسلم يقول : سمعت محمد بن مسلم يقول : سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول : سمعت أم سلمة) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون :

٢٨/٤ - باب : تحريم الربية وأخت المرأة

٣٥٧١ - ١/١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ : هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ : « أَفْعَلُ مَاذَا ؟ » قُلْتُ : تَنْكِحُهَا ، قَالَ : « أَوْ تُجَبِّنَ ذَلِكَ ؟ » قُلْتُ : لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي / ، قَالَ : ^{١٥ ج} _{١/٢٧} « فَإِنَّهَا لَا تَجُلُ لِي » قُلْتُ : فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : « بِنْتُ أُمِّ

٣٥٧١ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : « وأمها تكم اللاتي أرضعنكم » ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (الحديث ٥١٠١) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : « وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » (الحديث ٥١٠٦) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : « وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف » (الحديث ٥١٠٧) ، وفيه أيضاً ، باب : عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير (الحديث ٥١٢٣) مختصراً ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النفقات ، باب : المراضع في المواليات وغيرهن (الحديث ٥٣٧٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : تحريم الربية التي في حجره (الحديث ٣٢٨٤) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : تحريم الجمع بين الأم والبنت (الحديث ٣٢٨٥) و (الحديث ٣٢٨٦) مختصراً ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : تحريم الجمع بين الأختين (الحديث ٣٢٨٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (الحديث ١٩٣٩) ، تحفة الأشراف (١٥٨٧٥) .

أولهم : بكير بن عبد الله بن الأشج روى عن جماعة من الصحابة .

والثاني : عبد الله بن مسلم الزهري أخو الزهري المشهور ، وهو تابعي سمع ابن عمر ، وآخرين من ٢٤/١٠ الصحابة ، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور .

والثالث : محمد بن مسلم الزهري المشهور . وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا .

والرابع : حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو ، والزهري تابعيان مشهوران ، ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد ، أحدها كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض ، الثانية أن فيه رواية الكبير عن الصغير ؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق ، الثالثة أن فيه رواية الأخ عن أخيه .

قولها : (لست لك بمخلية) هو بضم الميم ، وإسكان الخاء المعجمة . أي : لست أخلي لك بغير ضرة .

قولها : (وأحب من شركني في الخير أختي) هو بفتح الشين ، وكسر الراء . أي : أحب من شاركني فيك ، وفي صحبتك ، والانتفاع منك بخيرات الآخرة والدنيا .

قولها : (تخطب درة بنت أبي سلمة) هي بضم الدال ، وتشديد الراء ، وهذا لا خلاف فيه ، وأما

سَلَمَةَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَجْرِي ، مَا حَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا نُؤْيَّةٌ ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ » .

٣٥٧٢ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، سَوَاءٌ .

٣٥٧٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث (٣٥٧١).

ما حكاه القاضي عياض ، عن بعض رواة كتاب مسلم : أنه ضبطه ذرة بفتح الذال المعجمة ، فتصحيف لا شك فيه .

قولها : (قال : ابنة أم سلمة ، قلت : نعم) هذا سؤال استبaths ، ونفى إحتمال إرادة غيرها .

قوله ﷺ : (لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ، ما حلت لي . إنها ابنة أخي من الرضاعة) معناه : أنها حرام عليّ بسببين : كونها ربيبة . وكونها بنت أخي ، فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر ، والربيبة بنت الزوجة مشتقة من الرب ، وهو الإصلاح ؛ لأنه يقوم بأمورها ، ويصلح أحوالها ، ووقع في بعض كتب الفقه : ٢٥/١٠ أنها مشتقة من التربية ، وهذا غلط فاحش . فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية ، ولام الكلمة ، وهو الحرف الأخير . مختلف فإن آخر رب باء موحدة ، وفي آخر ربي ياء مثناة من تحت . والله أعلم .

والحجر بفتح الحاء ، وكسرهما ، وأما قوله ﷺ : ربيتي في حجري ، ففيه حجة لداود الظاهري : أن الربيبة لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها ، فإن لم تكن في حجره فهي حلال له ، وهو موافق لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾^(١) . ومذهب العلماء كافة سوى داود : أنها حرام ، سواء كانت في حجره أم لا . قالوا : والتقييد إذا خرج على سبب ، لكونه الغالب . لم يكن له مفهوم يعمل به ، فلا يقصر الحكم عليه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾^(٢) ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً ، لكن خرج التقييد بالإملاق ؛ لأنه الغالب ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾^(٣) ونظائره في القرآن كثيرة .

قوله ﷺ : (أرضعتني ، وأبأها ثوبية) أبأها بالباء الموحدة . أي : أرضعت أنا ، وأبأها أبو سلمة من ثوبية ، بناءً مثلثة مضمومة ، ثم واو مفتوحة ، ثم ياء التصغير ، ثم باء موحدة ، ثم هاء . وهي : مولاة لأبي لهب ارتضع منها ﷺ قبل حليلة السعدية رضي الله عنها .

قوله ﷺ : (فلا تعرضن علي بناتكن ، ولا أخواتكن) إشارة إلى أخت أم حبيبة ، وبنت أم سلمة ،

(١) سورة : النساء ، الآية : ٢٣ .

(٣) سورة : النور ، الآية : ٣٣ .

(٢) سورة : الأنعام ، الآية : ١٥١ .

٣٥٧٣ - ٣/١٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، بْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ: أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ / حَدَّثَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْكَحْ أُخْتِي عَزَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُحِبُّنَ ذَلِكَ!» فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ. وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرٍ، أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي»، قَالَتْ: قُلْتُ^(١): يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي / مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاَهَا^(٢) ثَوْبَةً، فَلَا تَغْرِضُنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

٣٥٧٤ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَزَّةَ، غَيْرَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

٢٩/٥ - باب: في المصة والمصتان

٣٥٧٥ - ١/١٧ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ /، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

٣٥٧٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧١).

٣٥٧٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧١).

٣٥٧٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: هل يحرم ما دون خمس رضعات (الحديث ٢٠٦٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان (الحديث ١١٥٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: القدر الذي يحرم من الرضاعة (الحديث ٣٣١٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا تحرم المصة ولا المصتان (الحديث ١٩٤١)، تحفة الأشراف (١٦١٨٩).

(١) في المطبوعة: فقلت.

(٣) في المطبوعة: وحدثننا.

(٢) في المطبوعة: وأبا سلمة.

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ سُؤَيْدُ^(١) بْنُ سَعِيدٍ^(١) وَزُهَيْرٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

٣٥٧٦ - ٢/١٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، قَالَتْ: دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) وَهُوَ فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمْتَ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي / الْحَدَّثَنِي رَضْعَةٌ أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ.

ج ١٥
ب ١/٢٩

٣٥٧٧ - ٣/١٩ - وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمِّيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَفْصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: «لَا».

٣٥٧٨ - ٤/٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ / حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَانِ».

ج ١٥
ب ١/٢٩

٣٥٧٦ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح باب: القدر الذي يحرم من الرضاعة (الحديث ٣٣٠٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا تحرم المصاة ولا المصتان (الحديث ١٩٤٠)، تحفة الأشراف (١٨٠٥١).

٣٥٧٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٧٦).

٣٥٧٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧٦).

٢٦/١٠ - واسم أخت أم حبيبة هذه عزة. بفتح العين المهملة، وقد سماها في الرواية الأخرى. وهذا محمول على أنها لم تعلم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة تحريم الربيبة، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة، أولم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاع، والله أعلم.

قوله ﷺ: (لا تحرم المصاة، والمصتان) وفي رواية أخرى: (لا تحرم الإملاجة والإملاجتان) وفي رواية (قال: يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: لا.) وفي رواية عائشة قالت: (كان فيما أنزل من

٣٥٧٩ - ٥/٢١ - وَحَدَّثَنَا ه | أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ . عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، أَمَا إِسْحَقُ فَقَالَ ، كَرِوَايَةٍ ابْنِ يَشْرِ : « أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ » وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ : « وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ » .

٣٥٨٠ - ٦/٢٢ - وَحَدَّثَنَا^(١) ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » .

٣٥٨١ - ٧/٢٣ - حَدَّثَنِي / أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا^{١٥ ج}_{١/٣٠} قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ : أَتُحْرَمُ الْمَصَّةُ ؟ فَقَالَ : « لَا » .

٣٠/٦ - باب : التحريم بخمس رضعات

٣٥٨٢ - ١/٢٤ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ ، ثُمَّ نَسِخْنَ : بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

٣٥٧٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧٦) .

٣٥٨٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧٦) .

٣٥٨١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٧٦) .

٣٥٨٢ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : هل يحرم ما دون خمس رضعات (الحديث ٢٠٦٢) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الرضاع ، باب : ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان (الحديث ١١٥٠ م) وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : القدر الذي يحرم من الرضاعة (الحديث ٣٣٠٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : رضاع الكبير (الحديث ١٩٤٤) بمعناه ، تحفة الأشراف (١٧٨٩٧) .

القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ ، وهن فيما يقرأ من القرآن) . أما الإملاجة فبكسر الهمزة ، والجيم المخففة ، وهي المصة يقال : ملج الصبي أمه ، وأملجته . ٢٧/١٠ وقولها : (فتوفي رسول الله ﷺ ، وهن فيما يقرأ) هو بضم الياء من يقرأ ، ومعناه : أن النسخ بخمس

(١) في المطبوعة : وحدَّثَنَا .

٣٥٨٣ - ٢/٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ : ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ / : أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ : - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا : خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ .

٣٥٨٤ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ : أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ ، بِمِثْلِهِ .

٣٥٨٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٩٤٢) .

٣٥٨٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٩٤٢) .

رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى أنه ﷺ توفي، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوّاً، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى. والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه، وتلاوته كعشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات، وكالشيخ والشيخة إذا زنيا، فارجموهما. والثالث: ما نسخ حكمه، وبقيت تلاوته. وهذه هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفون منكم، ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم﴾^(١) الآية والله أعلم.

واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع، فقالت عائشة، والشافعي، وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة حكاه: ابن المنذر، عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وعطاء، وطاوس، وابن المسيب، والحسن، ومكحول، والزهري، وقتادة، والحكم، وحماد، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة رضي الله عنهم. وقال أبو ثور، وأبو عبيد، وابن المنذر، وداود: يثبت بثلاث رضعات، ولا يثبت بأقل. فأما الشافعي، وموافقه، فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات، وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأُمَهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(٢). ولم يذكر عدداً، وأخذ داود بمفهوم حديث لا تحرم المصّة والمصتان. وقال: هو مبين للقرآن واعترض أصحاب الشافعي على المالكية، فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: (واللاتي أَرْضَعْنَكُمْ أُمَهَاتِكُم) واعترض أصحاب مالك على الشافعية، بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندكم، وعند محققي الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت بخبر الواحد، عن النبي ﷺ؛ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قاذح يوقف عن العمل به، وهذا إذا لم يجيء إلا بأحد، مع أن العادة مجيئه متواتراً توجب ريبه. والله أعلم.

٣١/٧ - باب : رضاعة الكبير

٣٥٨٥ - ١/٢٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ / - وَهُوَ : ^{ج ١٥} حَلِيفُهُ. فَقَالَ : النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » قَالَتْ : وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ ».

زَادَ عُمَرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ : فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٥٨٦ - ٢/٢٧ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ

٣٥٨٥ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح، باب : رضاع الكبير (الحديث ٣٣٢٠) وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح، باب : رضاع الكبير (الحديث ١٩٤٣)، تحفة الأشراف (١٧٤٨٤).

٣٥٨٦ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح، باب : رضاع الكبير (الحديث ٣٣٢٢) و (الحديث ٣٣٢٣)، تحفة الأشراف (١٧٤٦٤).

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث المصة والمصتان، وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها، لكن ننبه عليها خوفاً من الاغترار بها. منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوخة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. ومنها: أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة، ومن رواية أم الفضل. ومنها: أن بعضهم زعم أنه مضطرب، وهذا غلط ظاهر، وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى، وتوهين صحيحها لنصرة المذهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة، والصواب اشتراطه. قال القاضي عياض: وقد شذ بعض الناس، فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات. وهذا باطل مردود. والله أعلم.

قوله: (امراتي الحديثي) هو بضم الحاء، وإسكان الدال أي: الجديدة.

قوله: (حدثنا حبان حدثنا همام) هو حبان بن هلال، وهو بفتح الحاء، وبالباء الموحدة، وذكر مسلم سهلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة، وإرضاعها سالماً، وهو رجل. واختلف العلماء في هذه المسئلة، فقالت عائشة، وداود: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ، كما تثبت برضاع الطفل لهذا الحديث. وقال سائر

١٥ ج
ب/٣١ - تَعْنِي : ابْنَةُ سُهَيْلٍ - النَّبِيِّ ﷺ / ، فَقَالَتْ : إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا ، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا ، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ ، شَيْئًا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ» فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ .

٣٥٨٧ - ٣/٢٨ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ سَالِمًا - لِسَالِمٍ / مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا ، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ ، قَالَ : «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ» . قَالَ : فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحْدَثُ بِهِ وَهَيْتُهُ ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ : لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ ، قَالَ : فَمَا هُوَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ ، قَالَ : فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي : أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ .

٣٥٨٨ - ٤/٢٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنَّهُ

٣٥٨٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٨٦) .

٣٥٨٨ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : رضاع الكبير (الحديث ٣٣١٩) ، تحفة الأشراف (١٧٨٤١) .

العلماء ، من الصحابة ، والتابعين ، وعلماء الأمصار : إلى الآن لا يثبت إلا بإرضاع من له دون سنتين ، إلا أبا حنيفة فقال : سنتين ونصف ، وقال زفر : ثلاث سنين ، وعن مالك رواية : سنتين ، وأيام ، واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١) وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا ، إنما الرضاعة من المجاعة . وبأحاديث مشهورة ، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها ، ويسالم . وقد روى مسلم ، عن أم سلمة ، وسائر أزواج رسول الله ﷺ : أنهن خالفن عائشة في هذا . والله أعلم .

قوله ﷺ : (أرضعيه) قال القاضي : لعلها حلبته ، ثم شربه من غير أن يمس ثديها ، ولا التقت بشرتها ، وهذا الذي قاله القاضي حسن . ويحتمل أنه عفى عن مسه للحاجة ، كما خص بالرضاعة مع ٣١/١٠ الكبير . والله أعلم .

قوله : (مكثت سنة ، أو قريباً منها لا أحدث به وهبته) هكذا هو في بعض النسخ ، وهبته من الهيبة .

يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ | الْأَيْفَعُ | الَّذِي مَا أَحْبَبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ ، قَالَ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / أُسْوَةٌ؟ قَالَتْ : إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ سَأِلِمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ » .

ج ١٥
ب ٣٢

٣٥٨٩ - ٥/٣٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُرُونَ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الرُّضَاعَةِ ، فَقَالَتْ : لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ ، فَقَالَ : « أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ » .

ج ١٥
ب ٣٣

فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ .

٣٥٩٠ - ٦/٣١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ : أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ : أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرُّضَاعَةِ ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً ، فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرُّضَاعَةِ ، وَلَا رَائِنَا .

ج ١٥
ب ٣٣

٣٥٨٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٨٨) .

٣٥٩٠ - أخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : رضاع الكبير (الحديث ٣٣٢٥) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : لا رضاع بعد خصال (الحديث ١٩٤٧) بنحوه ، تحفة الأشراف (١٨٢٧٤) .

وهي : الإجلال ، وفي بعضها رهبة بالراء من الرهبة ، وهي : الخوف . وهي بكسر الهاء ، وإسكان الباء ، وضم التاء . وضبطه القاضي ، وبعضهم رهبة بإسكان الهاء ، وفتح الباء ، ونصب التاء . قال القاضي : هو منصوب بإسقاط حرف الجر ، والضبط الأول أحسن ، وهو الموفق للنسخ الآخر . وهبته بالواو .

٣٢/١٠

وقولها : (يدخل عليك الغلام الأيفع) هو بالياء المشناة من تحت ، وبالفاء . وهو الذي قارب البلوغ ، ولم يبلغ . وجمعه أيفاع . وقد أيفع الغلام ويفع وهو يافع . والله أعلم .

٣٣/١٠

٣٢/٨ - باب : إنما الرضاعة من المجاعة

٣٥٩١ - ١/٣٢ - وَحَدَّثَنِي^(١) هُنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ ، قَالَتْ : فَقَالَ : «انظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» .

٣٥٩٢ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ / ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ جَمِيعاً : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَحْوَصِ ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا : مِنَ الْمَجَاعَةِ .

ج ١٥
١/٣٤

٣٣/٩ - باب : جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسي

٣٥٩٣ - ١/٣٣ - وَحَدَّثَنِي^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ،

٣٥٩١ - أخرجه البخاري في كتاب : الشهادات ، باب : الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم (الحديث ٢٦٤٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : النكاح ، باب : من قال : لا رضاع بعد حولين (الحديث ٥١٠٢) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في رضاعة الكبير (٢٠٥٨) ، وأخرجه النسائي في كتاب : النكاح ، باب : القدر الذي يحرم من الرضاعة (الحديث ٣٣١٢) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : لا رضاع بعد فصال (الحديث ١٩٤٥) ، تحفة الأشراف (١٧٦٥٨) .

٣٥٩٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٩١) .

٣٥٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في وطء السبايا (الحديث ٢١٥٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في الرجل يسي الأمة ولها زوج هل يحل له أن يطأها (الحديث ١١٣٢ م) ، وأخرجه =

باب : جواز وطء المسبية بعد الاستبراء

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسي

٣٥٩٣ - ٣٥٩٧ - قوله : (حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن صالح أبي

(١) في المطبوعة : حدثنا .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ حُنَيْنٍ /، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخْرُجُوا مِنْ غُشْيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١). أَيُ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

٣٥٩٤ - ٢/٣٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ. أَنَّ أَبَا عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ، يَوْمَ حُنَيْنٍ، سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ /: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُنَّ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ.

= أيضاً في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة النساء (الحديث ٣٠١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تاويل قول الله عز وجل ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ (الحديث ٣٣٣٣)، تحفة الأشراف (٤٤٣٤).

٣٥٩٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٩٣).

الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي، عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق الثاني (عن عبد الأعلى؛ عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي علقمة، عن أبي سعيد الخدري) وفي الطريق الآخر (عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي سعيد الخدري) من غير ذكر أبي علقمة. هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني، وعن رواية الجلودي، وابن ماهان قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي قال: ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات أبي علقمة بين أبي الخليل، وأبي سعيد، قال الغساني: ولا أدري ما صوابه. قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علقمة هو الصواب.

قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب. ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين، فرواه تارة كذا، ٣٤/١٠ وتارة كذا. وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله: (بعث جيشاً إلى أوطاس) أوطاس موضع عند الطائف يصرف، ولا يصرف سبق بيانه قريباً.

قوله: (فأصابوا لهم سبايا، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين)، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾^(١) أي: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن. معنى تخرجوا: خافوا الحرج، وهو الإثم من غشيانهم، أي: من

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(١) سورة: النساء، الآية: ٢٤.

(٢) في المطبوعة: نبي الله.

٣٥٩٥ - ٣/٠٠٠ وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ | الْحَارِثِيُّ | ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي : ابْنُ الْحَارِثِ - ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٣٥٩٦ - ٤/٣٥ وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ^(١) عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ ^(٢) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسٍ ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ ، فَتَخَوُّفُوا ، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ^(٣) .

٣٥٩٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٥٩٣) .

٣٥٩٦ - أخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في الرجل يسيي الأمة ولها زوج هل يحل له أن يطأها (الحديث ١١٣٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : تفسير القرآن ، ومن سورة النساء (الحديث ٣٠١٧) ، تحفة الأشراف (٤٠٧٧) .

وطئهن من أجل أنهن زوجات . والمزوجة لا تحل لغير زوجها ، فأنزل الله تعالى إباحتهن بقوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ^(١) والمراد بالمحصنات هنا : المزوجات . ومعناه : والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتم بالسبي ، فانه ينفسخ نكاح زوجها الكافر ، وتحل لكم إذا انقضى استبواؤها . والمراد بقوله : إذا انقضت عدتهن أي : إستبواؤهن ، وهي بوضع الحمل ، عن الحامل ، وبحيضة من الحائض . كما جاءت به الأحاديث الصحيحة .

٣٥/١٠ واعلم أن مذهب الشافعي ، ومن قال بقوله من العلماء : أن المسبية من عبدة الأوثان ، وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم ، لا يحل وطؤها بملك اليمين ، حتى تسلم . فما دامت على دينها فهي محرمة ، وهؤلاء المسيبات كن من مشركي العرب عبدة الأوثان ، فيؤول هذا الحديث . وشبهه على أنهم أسلمن . وهذا التأويل لا بد منه . والله أعلم .

واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت ، وهي مزوجة مسلماً ، هل ينفسخ النكاح ، وتحل لمشتريها أم لا ؟ فقال ابن عباس : ينفسخ لعموم قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ^(١) وقال سائر العلماء : لا ينفسخ ، وخصوا الآية بالمملوكة بالسبي . قال المازري : هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب هل يقصر على سببه أم لا ؟ فمن قال : يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة للمملوكة بالشراء ؛ لأن التقدير إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي ، ومن قال : لا يقصر بل يحمل على عمومها ، قال : ينفسخ نكاح المملوكة بالشراء ، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بريرة : أن النبي ﷺ خير بريرة في زوجها ، فدل على أنه لا ينفسخ بالشراء ، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وفي جوازه خلاف . والله أعلم . ٣٦/١٠

(١ - ١) زيادة في المخطوطة ، قلت هذه الزيادة صحيحة ولعلها أصوب من عدمها .

(٢) سورة : النساء ، الآية : ٢٤ .

(١) سورة : النساء ، الآية : ٢٤ .

٣٥٩٧ - ٥/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ -، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٠/٣٤ - باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات

٣٥٩٨ - ١/٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا / مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا ^{١٥ ج} _{ب/٣٥} اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غَلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَهُ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ | إِلَى شَبِيهِهِ |، فَرَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعْتَبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاخْتَجِسِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ». قَالَتْ: فَلَمْ يَرَّ سَوْدَةَ قَطُّ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ».

٣٥٩٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٥٩٦).

٣٥٩٨ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: شراء المملوك من الحربي وهبته وعته (الحديث ٢٢١٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من ادعى أماً أو ابن أخ (الحديث ٦٧٦٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحدود، باب: للعاهر الحجر (الحديث ٦٨١٧) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إحقاق الولد بالفراش إذا لم ينفعه صاحب الفراش (الحديث ٣٤٨٤)، تحفة الأشراف (١٦٥٨٤).

باب: الولد للفراش وتوفي الشبهات

٣٥٩٨ - ٣٦٠١ - قوله ﷺ: (الولد للفراش، وللعاهر الحجر) قال العلماء: العاهر الزاني، وعهر زنى، وعهرت زنت، والعهر الزنا. ومعنى: له الحجر، أي له الخيبة، ولا حق له في الولد. وعادة العرب أن تقول: له الحجر وبفيه الأثلب، وهو التراب، ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الخيبة. وقيل: المراد بالحجر هنا: أنه يرجم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل زان يرجم، وإنما يرجم المحصن خاصة؛ ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

وأما قوله ﷺ: (الولد للفراش) فمعناه: أنه إذا كان للرجل زوجة، أو مملوكة صارت فراشاً له، فأتت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد، وصار ولداً يجري بينهما التوارث، وغيره من أحكام الولادة سواء كان ٣٧/١٠ موافقاً له في الشبه أم مخالفاً. ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر، من حين اجتماعهما. أما ما تصير به المرأة فراشاً، فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح. ونقلوا في هذا الإجماع، وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش. فإن لم يمكن بأن نكح المغربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أتت بولد لسته أشهر، أو أكثر، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه. هذا قول: مالك، والشافعي، والعلماء كافة، إلا

٣٥٩٩ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو بَكْرِ / بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا، وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ». وَلَمْ يَذْكُرَا «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ».

٣٥٩٩ - حديث سعيد بن منصور، أخرجه البخاري في كتاب: الخصومات، باب: دعوى الوصي للميت (الحديث ٢٤٢١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الولد للفراش (الحديث ٢٢٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: فراش الأمة (الحديث ٣٤٨٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الولد للفراش، وللعاشر الحجر (الحديث ٢٠٠٤)، تحفة الأشراف (١٦٤٣٥). وحديث عبد بن حميد، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٦٦٠).

أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد. قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء، فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد. هذا حكم الزوجة، وأما الأمة فعند الشافعي، ومالك تصير فراشاً بالوطء، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنين، وأتت بأولاد، ولم يطأها، ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه. وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه، فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء، لصارت بعقد الملك كالزوجة.

قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء. لما كان هو المقصود، وأما الأمة تراد لملك الرقبة، وأنواع من المنافع غير الوطء. ولهذا يجوز أن يملك أختين، وأماً وبناتها، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح، فلم تصر بنفس العقد فراشاً. فإذا حصل الوطء صارت كالحرّة، وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن زمعة المذكور هنا محمول على: أنه ثبت مصير أمة أبيه زمعة فراشاً لزمعة، فلهذا ألحق النبي ﷺ به الولد، وثبت فراشه، إما ببيّنة على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك. وفي هذا دلالة للشافعي، ومالك على أبي حنيفة، فإنه لم يكن لزمعة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا، فدل على أنه ليس بشرط. خلاف ما قاله أبو حنيفة.

٣٨/١٠ وفي هذا الحديث دلالة للشافعي، وموافقيه على مالك، وموافقيه في استلحاق النسب؛ لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه، بشرط أن يكون حائزاً للإرث، أو يستلحقه كل الورثة. وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد بن زمعة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين أحدهما: أن سودة بنت زمعة أخت عبد استلحقته معه، ووافقت في ذلك حتى تكون كل الورثة مستلحقين، والتأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً،

٣٦٠٠ - ٣/٣٧ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

٣٦٠١ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا / سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَمَا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ : عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَمَرَّةً ، عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

٣٦٠٠ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينقه صاحبه بالفراش (الحديث ٣٤٨٣)، تحفة الأشراف (١٣٢٨٢) و (١٥٢٧٦).

٣٦٠١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء أن الولد للفراش (الحديث ١١٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينقه صاحبه بالفراش (الحديث ٣٤٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الولد للفراش وللعاهر الحجر (الحديث ٢٠٠٦)، تحفة الأشراف (١٣١٣٤).

فلم ترث سودة لكونها مسلمة، وورثه عبد بن زمعة.

وأما قوله ﷺ : (واحتجبي منه يا سودة) فأمرها به ندباً، واحتياطاً؛ لأنه في ظاهر الشرع أخوها؛ لأنه الحق بأبيها، لكن لما رأى الشبه البين بعتبة بن أبي وقاص، خشي أن يكون من مائه، فيكون أجنبيّاً منها، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الحنفية: أنه إنما أمرها بالاحتجاب؛ لأنه جاء في رواية: احتجبي منه، فإنه ليس بأخ لك. وقوله: ليس بأخ لك لا يعرف في هذا الحديث، بل هي زيادة باطلة مردودة، والله أعلم. قال القاضي عياض رضي الله عنه: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا وكانوا يستأجرون الإماء للزنا، فإن اعترفت الأم بأنه له الحقوه به، فجاء الاسلام بإبطال ذلك، وبإلحاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخاصم عبد بن زمعة، وسعد بن أبي وقاص، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام، ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية، إما لعدم الدعوى، وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة. واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه، فحكم له به النبي ﷺ.

قوله: (رأى شبيهاً بيناً بعتبة، ثم قال ﷺ : الولد للفراش) دليل على أن الشبه، وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه، كالفراش. كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين، مع أنه جاء

باب ٣٥/١١ - العمل بإلحاق القائف الولد

٣٦٠٢ - ١/٣٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ / : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُجْرَزًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ».

ج ١٥
١/٣٧

٣٦٠٣ - ٢/٣٩ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، - وَاللَّفْظُ

٣٦٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: القائف (الحديث ٦٧٧٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في القافة (الحديث ٢٢٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الولاء والهبة، باب: ما جاء في القافة (الحديث ٢١٢٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: القافة (الحديث ٣٤٩٣)، تحفة الأشراف (١٦٥٨١).

٣٦٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: القائف (الحديث ٦٧٧١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من القافة (الحديث ٢٢٦٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الولاء والهبة، باب: ما جاء في القافة (الحديث ٢١٢٩) م، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: القافة (الحديث ٣٤٩٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: القضاء بالقرعة (الحديث ٢٣٤٩)، تحفة الأشراف (١٦٤٣٣).

٣٩/١٠ على الشبه المكروه، واحتج بعض الحنفية، وموافقيهم بهذا الحديث، على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة. وبهذا قال: أبو حنيفة، والأوزاعي، والثوري، وأحمد. وقال مالك، والشافعي، وأبو ثور، وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا، بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها، ويتها. بل زاد الشافعي: يجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا. قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب. وهذا احتجاج باطل. والعجب ممن ذكره؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا، وهو أجنبي من سودة لا يحل لها الظهور له، سواء الحق بالزاني، أم لا. فلا تعلق به بالمسئلة المذكورة.

وفي هذا الحديث: أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور، أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة، وأنه أخ له ولسودة، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب. والله أعلم.

باب: العمل بإلحاق القائف الولد

٣٦٠٢ - ٣٦٠٥ - قوله: (عن عائشة أنها قالت: أن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم ترى أن مجرزاً نظر آتفاً إلى زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض) قال: أهل اللغة، قوله: تبرق بفتح التاء، وضم الراء. أي: تضيء، وتستير من السرور والفرح. والأسارير هي: الخطوط التي في الجبهة. واحدها سر وسرور، وجمعه أسرار. وجمع الجمع: أسارير.

لِعَمْرٍو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُجَزَّرًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُسَهُمَا ، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامُ/ ج ١٥ ب ٣٧ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» .

٣٦٠٤ - ٤٠ / ٣ - وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ

٣٦٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ (الحديث ٣٧٣١)، تحفة الأشراف (١٦٤٠٢).

وأما مجز، فميم مضمومة، ثم جيم مفتوحة، ثم زاي مشددة مكسورة، ثم زاي أخرى. هذا هو ٤٠/١٠ الصحيح المشهور. وحكى القاضي، عن الدارقطني، وعبد الغني: أنهما حكيا عن ابن جريج: أنه بفتح الزاي الأولى، وعن ابن عبد البر، وأبي علي الغساني: أن ابن جريج قال: إنه محرز بإسكان الحاء المهملة، وبعدها راء. والصواب الأول، وهو من بني مدلج بضم الميم، وإسكان الدال، وكسر اللام. قال العلماء: وكانت القيافة فيهم، وفي بني أسد تعترف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر آنفاً: أي: قريباً، وهو بمد الهمزة على المشهور، وبقصرها، وقرئ بهما في السبع.

قال القاضي: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة، لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض. كذا قاله: أبو داود، عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي ﷺ، لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح، كان زيد أزهري اللون، وأم أسامة هي: أم أيمن، واسمها: بركة، وكانت حبشية سوداء. قال القاضي: هي بركة بنت محصن بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان. والله أعلم. واختلف العلماء في العمل بقول: القائف، فنفاه أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، وإسحاق، وأثبت الشافعي، وجماهير العلماء. والمشهور عن مالك إثباته في الإمام، ونفيه في الحرائر. وفي رواية عنه: إثباته فيهما.

ودليل الشافعي حديث مجز؛ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وجد في أمته من يميز أنسابها عند اشتباهها، ولو كانت القيافة باطلة لم يحصل بذلك سرور. واتفق القائلون بالقائف على: أنه يشترط فيه العدالة، واختلفوا في أنه هل يكتفى بواحد. والأصح عند أصحابنا: الاكتفاء بواحد. وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان. وبه قال: بعض أصحابنا.

وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه ببني مدلج، والأصح أنه لا يختص. واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجرباً. واتفق القائلون بالقائف على: أنه إنما ٤١/١٠

حَارِثَةُ مُضْطَجِعَانِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ .

٣٦٠٥ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ .
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ وَابْنُ جُرَيْجٍ ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ « وَكَانَ مُجَزَّزٌ قَائِفًا » .

٣٦/١٢ - باب : قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٣٦٠٦ - ١/٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ / بْنُ حَاتِمٍ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
- وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ
عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١٥ ج
١/٣٨

٣٦٠٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٣٨) .

٣٦٠٦ - أخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في المقام عند البكر (الحديث ٢١٢٢) ، وأخرجه ابن ماجه في
كتاب : النكاح ، باب : الإقامة على البكر والثيب (الحديث ١٩١٧) ، تحفة الأشراف (١٨٢٢٩) .

يكون فيما أشكل من وطئين محترمين ، كالمشتري ، والبائع . يطآن الجارية المبيعة في طهره ، قبل الاستبراء
من الأول ، فتأتي بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني ولدون أربع سنين ، من وطء الأول . وإذا رجعنا
إلى القائف ، فالحقه بأحدهما لحق به ، فإن أشكل عليه ، أو نفاه عنهما ، ترك الولد حتى يبلغ ، فينتسب إلى
من يميل إليه منهما ، وإن ألحقه بهما . فمذهب عمر بن الخطاب ، ومالك ، والشافعي : أنه يتركه يبلغ ،
فينتسب إلى من يميل إليه منهما . وقال أبو ثور ، وسحنون : يكون ابناً لهما . وقال الماجشون ، ومحمد بن
مسلمة المالكيان : يلحق بأكثرهما له شهياً . قال ابن مسلمة : إلا أن يعلم الأول فيلحق به .

واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه ، فقال أبو حنيفة : يلحق بالرجلين المتنازعين فيه ، ولو
تنازع فيه امرأتان لحق بهما . وقال أبو يوسف ، ومحمد : يلحق بالرجلين ، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة ، وقال
إسحاق : يقرع بينهما .

باب : قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٣٦٠٦ - ٣٦١٢ - قوله : (عن سفيان بن محمد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن
٤٢/١٠ عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام

لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ، وَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

٣٦٠٧ - ٢/٤٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا : « لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ / هَوَانٌ ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتَ ثُمَّ دَرْتُ » قَالَتْ : ثَلَّثْتُ .

٣٦٠٨ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ | الْقَعْنَبِيُّ | ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي : ابْنَ بِلَالٍ -

٣٦٠٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٠٦) .

٣٦٠٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٠٦) .

عندها ثلاثاً الخ) وفي رواية مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن: أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة. وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا، كرواية سفيان. قال الدارقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن حميد. كما ذكره مسلم، وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلمًا رحمه الله قد بين اختلاف الرواة في وصله، وإرساله، ومذهبه، ومذهب الفقهاء والأصوليين، ومحقق المحدثين: أن الحديث إذا روي متصلًا، ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير، فلا يصح استدراك الدارقطني. والله أعلم.

قوله ﷺ لَأُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا تَزَوَّجَهَا، وَأَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا: (إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي) وفي رواية: وإن شئت ثلثت، ثم درت. قالت: ثلث. وفي رواية: دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول الله: إن شئت زدتك، وحاسبتك للبكر سبع، وللثيب ثلاث. وفي حديث أنس: للبكر سبع، وللثيب ثلاث. أما قوله ﷺ: ليس بك على أهلك هوان، فمعناه لا يلحقك هوان، ولا يضيع من حقك شيء، بل تاخذه كاملاً، ثم بين ﷺ حقها، ٤٣/١٠ وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء، وبين سبع ويقضي لباقي نسائه؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها بتواليها، وكمال الأنس فيها، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضي، وليقرب عوده إليها، فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة، ثم يأتيها. ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعاً، فطالت غيبته عنها. قال القاضي: المراد بأهلك هنا: نفسه ﷺ أي: لا أفعل فعلاً به هوانك علي.

وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل، والعيال، وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه، وفيه العدل بين الزوجات، وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا ، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ » .

٣٦٠٩ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣٦١٠ - ٥/٤٣ - حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي : ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ / ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، ج ١٥
١/٣٩

٣٦٠٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٠٦) .

٣٦١٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٠٦) .

كانت بكرة كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء ، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار ، إن شاءت سبعاً ، ويقضي السبع لباقي النساء ، وإن شاءت ثلاثاً ، ولا يقضي . هذا مذهب الشافعي ، وموافقيه وهو الذي ثبتت فيه هذه الأحاديث الصحيحة ، وممن قال به : مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن جرير ، وجمهور العلماء . وقال أبو حنيفة ، والحكم ، وحما د : يجب قضاء الجميع في الثيب ، والبكر . واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات .

وحجة الشافعي هذه الأحاديث ، وهي مخصصة للظواهر العامة ، واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج ، أو للزوجة الجديدة . ومذهبنا ومذهب الجمهور : أنه حق لها ، وقال بعض المالكية حق له على بقية نسائه ، واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديدة .

٤٤/١٠ قال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا ، لعموم الحديث إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ، لم يخص من لم يكن له زوجة . وقالت طائفة : الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه ؛ لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع ، بخلاف من له زوجات ، فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيساً لها متصلاً لتستقر عشتها له ، وتذهب حشمتها ووحشتها منه ، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه ، ولا ينقطع بالدوران على غيرها ورجح القاضي عياض هذا القول ، وبه جزم البغوي من أصحابنا في : «فتاويه» ، فقال : إنما يثبت هذا الحق للجديدة ، إذا كان عنده أخرى يبيت عندها ، فإن لم تكن أخرى ، أو كان لا يبيت عندها ، لم يثبت للجديدة حق الزفاف ، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداء ، والأول أقوى ، وهو المختار لعموم الحديث .

واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر ، والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب ؟ فمذهب

ذَكَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ^(١) تَزَوَّجَهَا ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ ، هَذَا فِيهِ ، قَالَ : « إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي ، وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

٣٦١١ - ٦/٤٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ | بْنِ مَالِكٍ | قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ،

قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ كَذَلِكَ .

٣٦١٢ - ٧/٤٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدٍ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : / مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ سَبْعًا .

قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

ج ١٥
ب ٣٩

٣٦١١ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : إذا تزوج البكر على الثيب (الحديث ٥٢١٣) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : إذا تزوج الثيب على البكر (الحديث ٥٢١٤) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في المقام عند البكر (الحديث ٢١٢٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء في القسمة للبكر والثيب (الحديث ١١٣٩) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : الإقامة على البكر والثيب (الحديث ١٩١٦) تحفة الأشراف (٩٤٤) .

٣٦١٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦١١) .

الشافعي ، وأصحابه ، وموافقيهم : أنه واجب ، وهي رواية ابن القاسم ، عن مالك ، وروي عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب .

قوله : (عن أنس قال : من السنة أن يقيم عند البكر سبعم) هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ : كذا . هذا مذهبن ، ومذهب المحدثين ، وجماهير السلف ، والخلف ، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء . ٤٥/١٠ فإذا قال الصحابي : السنة كذا ، أو من السنة كذا ، فهو في الحكم كقوله : قال رسول الله ﷺ .

قوله : (قال خالد : ولو قلت إنه رفعه لصدقت) وفي الرواية الأخرى : لو شئت قلت : رفعه إلى النبي ﷺ ، معناه ، أن هذه اللفظة ، وهي قوله : من السنة كذا ، صريحة في رفعه ، فلو شئت أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلت ، ولو قلتها كنت صادقاً . والله أعلم .

١٣/٣٧ - باب: القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة أن تكون

لكل واحدة ليلة مع يومها

٣٦١٣ - ١/٤٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ الْتِي يَأْتِيهَا ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا ، فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبْنَا ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا ، فَقَالَ : اخْرُجْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِلَى الصَّلَاةِ ، وَاحْتُ / فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : ج ١٥
١/٤٠

٣٦١٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٤١٧).

باب: القسم بين الزوجات وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٣٦١٣ - مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لنسائه، بل له اجتنابهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن. فإذا أراد القسم لم يجز له أن يبتدئ بواحدة منهن، إلا بقرة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة، وليلتين ليلتين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاهن. هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته، واتفقوا على: أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن، ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن. وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة، والحائض، والنفساء؛ لأنه يحصل لها الأنس به؛ ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله، ونظر، ولمس، وغير ذلك.

قال أصحابنا: وإذا قسم لا يلزمه الوطء، ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت عندهن، ولا يطأ واحدة منهن، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها، دون بعض. لكن يستحب أن لا يعطلهن، وأن يسوي بينهن في ذلك. كما قدمناه. والله أعلم.

قوله: (كان للنبي ﷺ تسع نساء، فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع، وكن ٤٦/١٠ يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها، فكان رسول الله ﷺ في بيت عائشة، فجاءت زينب، فمد يده إليها، فقالت: هذه زينب، فكف النبي ﷺ يده، فتقاولتا حتى استحبنا، فمر أبو بكر على ذلك، فسمع أصواتهما، فقال: اخرج يا رسول الله إلى الصلاة، واث في أفواههن التراب) أما قوله: تسع نساء فهن اللاتي توفي عنهن ﷺ، وهن عائشة، وحفصة، وسودة، وزينب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وجويرية، وصفية رضي الله عنهن. ويقال: نساء، ونسوة بكسر النون. وضما لغتان: الكسر أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن العزيز. وأما قوله: فكان إذا قسم لهن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع فمعناه: بعد انقضاء التسع، وفيه:

الآن يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَلِفَعْلُ | بِي | وَيَفْعَلُ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ
أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا ، وَقَالَ : أَتَصْنَعِينَ هَذَا ؟

٣٨/١٤ - باب : جواز هبتها نوبتها لضررتها

٣٦١٤ - ١/٤٧ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ

٣٦١٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٧٧١) .

أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة ليلة ؛ لأن فيه مخاطرة بحقوقهن .

وأما قوله : (وكن يجتمعن كل ليلة إلى آخره) ففيه : أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ،
ولا يدعوهن إلى بيته . لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك . وهو خلاف الأفضل ، ولو
دعاها إلى بيت ضررتها لم تلزمها الإجابة ، ولا تكون بالامتناع ناشئة . بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى
بيته ؛ لأن عليها ضررا في الإتيان إلى ضررتها ، وهذا الاجتماع كان برضاها ، وفيه : أنه يأتي غير صاحبة
النوبة في بيتها في الليل ، بل ذلك حرام عندنا إلا للضرورة ، بأن حضرها الموت ، أو نحوه من الضرورات ،
وأما مديده إلى زينب ، وقول عائشة : هذه زينب فقيل : إنه لم يكن عمداً ، بل ظننها عائشة صاحبة النوبة ؛
لأنه كان في الليل ، وليس في البيوت مصابيح ، وقيل : كان مثل هذا برضاها .

وأما قوله : (حتى استخبتا) ، فهو بخاء معجمة ، ثم باء موحدة مفتوحين ، ثم تاء مشناة فوق من
السحب ، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها . ويقال أيضاً : صخب بالصاد هكذا هو في معظم الأصول ،
وكذا نقله القاضي ، عن رواية الجمهور ، وفي بعض النسخ (استخبتا) بئاء مثناة ، أي : قالتا الكلام الردي ، ٤٧/١٠
وفي بعضها (استخيتا) من الاستحياء ، ونقل القاضي عن رواية بعضهم استخبتا بئاء مثناة ، ثم مشناة . قال :
ومعناه إن لم يكن تصحيفاً : أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب ، وفي هذا الحديث ما كان عليه
النبي ﷺ من حسن الخلق ، وملاطفة الجميع ، وقد يحتج الحنفية بقوله : مديده ، ثم خرج إلى الصلاة ،
ولم يتوضأ . ولا حجة فيه فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل ، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس
بشرتها بلا حائل ، ثم صلى ، ولم يتوضأ . وليس في الحديث شيء من هذا .

وأما قوله : (حث في أفواههن التراب) فمبالغة في زجرهن ، وقطع خصامهن ، وفيه فضيلة لأبي بكر
رضي الله عنه ، وشفقته ونظرة في المصالح ، وفيه إشارة الفضول على صاحبه الفاضل بمصلحته . والله
أعلم .

باب : جواز هبتها نوبتها لضررتها

٦٣١٤ - ٦٣١٩ - قوله : (عن عائشة رضي الله عنها : ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مساحها ، من
سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة) المسلاخ بكسر الميم ، وبالحاء المعجمة ، وهو : الجلد ومعناه : أن

زَمْعَةً، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي / مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. ج ١٥
ب ٤٠

٣٦١٥ - ٢/٤٨ - حَدَّثَنَا^(١) أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

٣٦١٥ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: المرأة تهب يومها لصاحبها (الحديث ١٩٧٢)، تحفة الأشراف (١٧١٠١). وحديث عمرو الناقد، أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها، وكيف يقسم ذلك (الحديث ٥٢١٢)، تحفة الأشراف (١٦٨٩٧)، وحديث مجاهد بن موسى، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٦٩٥٤).

أكون أنا هي. وزمعة بفتح الميم، وإسكانها. وقولها: من امرأة. قال القاضي: من هنا للبيان، واستفتاح الكلام، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس، وجودة القريحة. وهي الحدة بكسر الحاء.

قولها: (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) فيه جواز هبتها نوبتها لضررتها؛ لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك؛ لأن له حقاً في الواهبة، فلا يفوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً، ويجوز أن تهب للزوج، فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء. وقيل: يلزمه توزيعها على الباقيات، ويجعل الواهبة كالمعدومة. والأول أصح، وللواهبة الرجوع متى شاءت، فترجع في المستقبل ٤٨/١٠ دون الماضي؛ لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض.

وقولها: (جعلت يومها). أي: نوبتها. وهي يوم وليلة. وقولها: كان يقسم لعائشة يومين يومها، ويوم سودة. معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة؛ لا أنه يوالي لها اليومين. والأصح عند أصحابنا: أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزه بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف.

قولها: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدي) وكذا ذكره مسلم من رواية يونس، عن شريك، أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، كذا ذكره يونس أيضاً، عن الزهري، وعن عبد الله بن محمد بن عقيل، وروى

٣٦١٦ - ٣/٤٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ | مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ | ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَقُولُ : وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ / وَمَنْ ابْتِغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾^(١) قَالَتْ : قُلْتُ : وَاللَّهِ! مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يَسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

٣٦١٧ - ٤/٥٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ فَقُلْتُ : إِنَّ رَبَّكَ لَيَسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

٣٦١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿ترجي من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك﴾ (الحديث ٤٧٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، وما أباح الله عز وجل لنبيه ﷺ وحظره على خلقه زيادة في كرامته وتبنيها لفضيلته (الحديث ٣١٩٩)، تحفة الأشراف (١٦٧٩٩).

٣٦١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد (الحديث ٥١١٣) تعليقاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، بساب: التي وهبت نفسها للنبي ﷺ (الحديث ٢٠٠٠)، تحفة الأشراف (١٧٠٤٩).

عقيل بن خالد، عن الزهري: أنه تزوج سودة قبل عائشة. قال ابن عبد البر: وهذا قول قتادة، وأبي عبيدة. قلت: وقاله: أيضاً محمد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، وابن قتيبة، وآخرون. قولها: (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) هو بفتح الهمزة من أرى، ومعناه: يخفف عنك، ويوسع ٤٩/١٠ عليك في الأمور، ولهذا خيرك.

قوله: (عن عائشة قالت: كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ، وأقول: وتهب المرأة نفسها، فلما أنزل الله تعالى: ﴿ترجي من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء﴾ إلى آخره هذا من خصائص رسول الله ﷺ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾^(١) واختلف العلماء في هذه الآية. وهي قوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء﴾^(٢) فقليل: ناسخة لقوله تعالى: ﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾^(٣) ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بل نسخت تلك الآية بالسنة. قال زيد بن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة، ومليكة، وصفية، وجويرية.

(٢) سورة: الأحزاب، الآية: ٥١.

(٣) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٢.

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥١.

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٠.

٣٦١٨ - ٥/٥١ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : حَضَرْنَا ، مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِسَرَفٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا / رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزَعِّعُوا ، وَلَا تُزَلِّزُوا ، وَارْفُقُوا ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ ، فَكَانَ يَقْسِمُ لثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ .

١٥ ج
ب/٤١

قَالَ عَطَاءٌ : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ .

٣٦١٩ - ٦/٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : قَالَ عَطَاءٌ : كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا ، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ .

٣٦١٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: كثرة النساء (الحديث ٥٠٦٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، وما أباح الله عز وجل لنبيه ﷺ وحظره على خلقه زيادة في كرامته وتبنيها لفضيلته (الحديث ٣١٩٦)، تحفة الأشراف (٥٩١٤).
٣٦١٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦١٧).

وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء. وقيل: عكس هذا. وأن قوله تعالى: (لا يحل لك النساء) ناسخة لقوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء﴾ والأول أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه ﷺ ما توفي حتى أبيح له النساء مع أزواجه.

قوله: (أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف) اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين، وكسر الراء، وبالفاء. وهو مكان بقرب مكة بينه وبينها ستة أميال، وقيل: سبعة. وقيل: تسعة. وقيل: إثنا عشر.

قوله: (كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان، ولا يقسم لواحدة) قال عطاء: التي لا يقسم لها صافية بنت حي بن أخطب، أما قوله: تسع فصحيح، وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً. وقوله: يقسم لثمان مشهور، وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صافية، فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج، الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة كما سبق في الأحاديث. واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك وقيل: زينب بنت خزيمة.

قوله: (قال عطاء: كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة) قال القاضي: ظاهر كلام عطاء: أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث: أنها ماتت بسرف، وهي بقرب مكة. فقوله: بالمدينة، وهم قوله: آخرهن موتاً، قيل: ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين، وقيل: ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة، لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين، وأما صافية، فتوفيت سنة خمسين بالمدينة هذا

٣٩/١٥ - باب : استحباب نكاح ذات الدين

٣٦٢٠ - ١/٥٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا / ، وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» .

٣٦٢١ - ٢/٥٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟». قُلْتُ: ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا بِكْرًا تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبُكَ^(١)؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَذَاكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» .

٣٦٢٠ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (الحديث ٥٠٩٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يؤمر به من تزويج ذات الدين (الحديث ٢٠٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج الزناة (الحديث ٣٢٣٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تزويج ذات الدين (الحديث ١٨٥٨)، تحفة الأشراف (١٤٣٠٥).

٣٦٢١ - أخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: على ما تنكح المرأة (الحديث ٣٢٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تزويج الأباكر (الحديث ١٨٦٠)، تحفة الأشراف (٢٤٣٦).

كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: مات بالمدينة عائد على صفة، ولفظه فيه صحيح يحتمله، أو ظاهر فيه. والله أعلم.

باب : استحباب نكاح ذات الدين

٣٦٢٠ - ٣٦٢١ - قوله ﷺ: (تنكح المرأة لأربع لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدِينها، فاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ) الصحيح في معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة فإنهم ٥١/١٠ يقصدون هذه الخصال الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فاطْفَرُ أَنْتَ أَيُّهَا الْمُسْتَرَشِدُ بِذَاتِ الدِّينِ؛ لَا أَنَّهُ أَمْرٌ بِذَلِكَ. قال: شمر الحسب الفعل الجميل للرجل، وآبائه. وسبق في كتاب الغسل معنى تربت يدك، وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم،

٤٠/١٦ - باب: استحباب نكاح البكر

٣٦٢٢ - ١/٥٥ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ^(١)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثِيًّا؟». قُلْتُ: ثِيًّا، قَالَ: «فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟».

قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟».

٣٦٢٣ - ٢/٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ: سَبْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثِيًّا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قَالَ قُلْتُ:

٣٦٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: تزويج الثيبات (الحديث ٥٠٨٠)، تحفة الأشراف (٢٥٨٠).
٣٦٢٣ - أخرجه البخاري في كتاب: النفقات، باب: عون المرأة زوجها في ولده (الحديث ٥٣٦٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الدعوات، باب: الدعاء للمتزوج (الحديث ٦٣٨٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تزويج الأبكار (الحديث ١١٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: نكاح الأبكار (الحديث ٣٢١٩)، تحفة الأشراف (٢٥١٢).

وبركتهم، وحسن طرائقهم، ويأمن المفسدة من جهتهم.

باب: استحباب نكاح البكر

٣٦٢٢ - ٣٦٢٨ - قوله ﷺ لجابر: (تزوجت قال: نعم. قال: أبكراً أم ثيياً؟ قلت: ثيياً. قال: فأين أنت من العذارى ولعابها) وفي رواية: فهلا جارية تلاعبها، وتلاعبك. وفي رواية: فهلا تزوجت بكراً تضاحكك، وتضاحكها، وتلاعبك، وتلاعبها. أما قوله ﷺ: ولعابها فهو بكسر اللام. ووقع لبعض رواة البخاري بضمها. قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم، فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة مصدر لا عب ملاعبة، كقاتل مقاتلة. قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: تلاعبها ٥٢/١٠ على اللعب المعروف، ويؤيده تضاحكها وتضاحكك.

قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب وهو الريق، وفيه فضيلة تزوج الأبكار، وثوابهن أفضل،

نَعَمْ ، قَالَ : « فَيَكْرُ أَمْ ثَيِّب ؟ » قَالَ : / قُلْتُ : بَلْ ثَيِّبٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » - أَوْ قَالَ : تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ - قَالَ : قُلْتُ لَهُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيثَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِأَمْرَاءٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ ، قَالَ : « فَبَارِكَ اللَّهُ لَكَ » أَوْ قَالَ لِي : « خَيْرًا » . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ : « تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ » .

٣٦٢٤ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ ؟ » وَسَأَقِ الْحَدِيثَ ، إِلَى قَوْلِهِ : أَمْرَاءَ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ ، قَالَ : « أَصَبْتُ » وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ . /

٣٦٢٥ - ٤/٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ سَيَّارٍ . عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ

٣٦٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب : المغازي ، باب : « إِذْ هَمَّت طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا ، وَعَلَى اللَّهِ فليتوكل المؤمنون » (الحديث ٤٠٥٢) ، تحفة الأشراف (٢٥٣٥) .

٣٦٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب : النكاح ، باب : تزويج الثيبات (الحديث ٥٠٧٩) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : طلب الولد (الحديث ٥٢٤٥) و (الحديث ٥٢٤٦) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : تستحد المغيبة وتمشط الشعثة (الحديث ٥٢٤٧) ، وأخرجه مسلم في كتاب : الإمارة ، باب : كراهة الطروق ، وهو الدخول ليلاً ، لمن ورد من سفر (الحديث ٤٩٤١) ، و (الحديث ٤٩٤٢) و (الحديث ٤٩٤٣) مختصراً ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الجهاد ، باب : في الطروق (الحديث ٢٧٧٨) مختصراً ، تحفة الأشراف (٢٣٤٢) .

وفيه ملاعبة الرجل امرأته ، وملاطفته لها ، ومضاحكتها ، وحسن العشرة ، وفيه سؤال الإمام ، والكبير أصحابه عن أمورهم ، وتفقد أحوالهم ، وإرشادهم إلى مصالحهم ، وتنبيههم على وجه المصلحة فيها .

قوله : (قلت له : إن عبد الله هلك ، وترك تسع بنات ، وأوسع بنات ، وإنني كرهت أن آتيهن أو أجيثهن بمثلهن ، فأحببت أن أجيء بأمرأة تقوم عليهن ، وتصلحن عليهن ، وبارك الله لك . أوقال : لي خيراً) فيه فضيلة لجابر ، وإثارة مصلحة أخواته على حظ نفسه ، وفيه الدعاء لمن فعل خيراً وطاعة سواء تعلقت بالداعي ، أم لا وفيه جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده ، وعياله برضاها ، وأما من غير رضاها فلا .

قوله : (تمشطهن) هو بفتح التاء ، وضم الشين .

قوله : (فلما أقبلنا تعجلت) هكذا هو في نسخ بلادنا أقبلنا ، وكذا نقله القاضي ، عن رواية ٥٣/١٠ ابن سفيان ، عن مسلم . قال : وفي رواية ابن مآهان : أقفلنا بالفاء قال : ووجه الكلام قفلنا أي : رجعنا ، ويصح أقبلنا بفتح اللام أي : أقفلنا النبي ﷺ ، وأقفلنا بضم الهمزة لما لم يسم فاعله .

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ^(١) : كُنَّا فِي غَزَاةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٌ ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي ، فَخَسَّ بَعِيرِي بِعِزَّةٍ كَانَتْ مَعَهُ ، فَاَنْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرسٍ ، فَقَالَ : « أَبْكَرَاتُزَّوْجَتَهَا أَمْ ثِيَابًا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : بَلْ ثِيَابًا ، قَالَ : « فَهَلَا^(٢) جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ ؟ » .

قَالَ : فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِلْنِّدْخُلِ ، فَقَالَ : « أَهْمِلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَي : عِشَاءً - كَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ وَتَسْتَحِدَّ / الْمَغِيْبَةُ » .
قَالَ : وَقَالَ : « إِذَا قَدِمْتَ فَالْكِيسَ ! الْكِيسَ ! » .

ج ١٥
١/٤٤

٣٦٢٦ - ٥/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيَّ - ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ

٣٦٢٦ - تقدم تخريجه في كتاب : صلاة المسافرين وقصرها ، باب : استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدمه (الحديث ١٦٥٥) .

قوله : (تعجلت على بعير لي قطوف) هو بفتح القاف أي بطيء المشي .
قوله : (فخس بعيري بعزّة) هي بفتح النون ، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفلها زج .
قوله : (فانطلق بعيري ، كأجود ما أنت راء من الإبل) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ ، وأثر بركته .

قوله ﷺ : (أهملوا حتى ندخل ليلاً) أي : عشاء كي تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة . الاستحداد استعمال الحديدية في شعر العانة ، وهو إزالته بالموسى . والمراد هنا إزالته كيف كانت . والمغيبة بضم الميم ، وكسر الغين ، وإسكان الياء . وهي التي غاب عنها زوجها ، وإن حضر زوجها فهي مشهد بلا هاء . وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق ، والشفقة على المسلمين ، والاحتراز من تتبع العورات ، واجتلاب ما يقتضي دوام الصلحة . وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً ؛ لأن ذلك فيمن جاء بغتة . وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم ، وعلم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشاء ، فتستعد لذلك المغيبة ، والشعثة وتصلح حالها ، وتتأهب للقاء زوجها . والله أعلم .

٥٤/١٠ قوله ﷺ : (إذا قدمت ، فالكييس الكيس) قال ابن الأعرابي : الكيس الجماع . والكييس العقل ، والمراد حثه على ابتغاء الولد .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ!». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ فَنَزَلَ فَحَجَّنَهُ بِمَحْجَنِهِ، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ». فَرَكَبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ؟». فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟». قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ / أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكِسْ! الْكِسْ!». ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَحِجْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا» فَدَعَيْتُ، فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ».

٣٢٦٧ - ٦/٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ / قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاصِحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ، قَالَ فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ نَحْسَهُ، - أَرَاهُ قَالَ - بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ يُنَازِعُونِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: «أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟»

٣٢٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز (الحديث ٢٧١٨) تعليقاً، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع البعير واستثناء ركوبه (الحديث ٤٠٧٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط (الحديث ٤٦٥٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: السوم (الحديث ٢٢٥٥)، تحفة الأشراف (٣١٠١).

قوله: (فحجنته بمحجته) هو بكسر الميم، وهو: عصا فيها تعقف، يلتقط بها الراكب ما سقط منه.

قوله ﷺ: (ادخل فصل ركعتين) فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

قوله: (فوزن لي بلال، فأرجح في الميزان) فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن، وقضاء الديون، ونحوها وسيأتي الكلام في حديث جابر، وبيعه الجمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

٥٥/١٠

قوله: (وأنا على ناصح) هو البعير الذي يستقى عليه.

٥٦/١٠

قوله: (إنما هو في أخريات) هو بضم الهمزة، وفتح الراء. والله أعلم.

وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ « قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ ، يَا نَبِيَّ اللهِ ! قَالَ : وَقَالَ لِي : « أَتَزَوَّجَت بَعْدَ أَبِيكَ ؟ »
قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « نَبِيًّا أَمْ بِكَرًّا ؟ » قَالَ : قُلْتُ : نَبِيًّا ، قَالَ : « فَهَلَّا تَزَوَّجَت بِكَرًّا تُضَاحِكُكَ
وَتُضَاحِكُهَا ، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا » / ج ١٥ ب ٤٥

قَالَ أَبُو نَضْرَةَ : وَكَانَتْ ^(١) كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ ، أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ .

٤١/١٧ - باب : خير متاع الدنيا المرأة الصالحة

٣٦٢٨ - ١/٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنِي ^(٢) عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ ،
حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ ، أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ
ابْنِ عَمْرٍو : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « الدُّنْيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

٤٢/١٨ - باب : الوصية بالنساء

٣٦٢٩ - ١/٦٥ - وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ
كَالضَّلْعِ ، إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا ، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا / وَفِيهَا عَوَجٌ » . ج ١٥ ب ٤٦

٣٦٣٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَمِّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ سِوَاءً .

٣٦٣١ - ٣/٥٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا : حَدَّثَنَا

٣٦٢٨ - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ : بَابُ : الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ (الْحَدِيثُ ٣٢٣٢) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ :
النِّكَاحِ ، بَابُ : أَفْضَلُ النِّسَاءِ (الْحَدِيثُ ١٨٥٥) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٨٨٤٩) .

٣٦٢٩ - انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٣٣٦٣) .

٣٦٣٠ - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِهِ : الطَّلَاقِ ، بَابُ : مَا جَاءَ فِي مَدَارَاةِ النِّسَاءِ (الْحَدِيثُ ١١٨٨) ، تَحْفَةُ
الْأَشْرَافِ (١٣٢٤٧) .

٣٦٣١ - انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٣٧٠١) .

باب : الوصية بالنساء

٣٦٢٩ - ٣٦٣٦ - قَوْلُهُ ﷺ : (إِنَّ الْمَرْأَةَ خَلَقَتْ مِنْ ضَلْعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا

سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرَهَا طَلَّقَهَا».

٣٦٣٢ - ٤/٦٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ /، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُنْتُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا^(١)، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

٣٦٣٣ - ٥/٦١ - وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى^(٢) بْنُ يُونُسَ^(٢)، -، حَدَّثَنَا عَبْدُ

٣٦٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته (الحديث ٣٣٣١)، تحفة الأشراف (١٣٤٣٤).

٣٦٣٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٢٦٨).

استمتعت بها. وبها عوج، وإن ذهبت تقيمها كسرتها. وكسرها طلاقها) العوج ضبطه بعضهم بفتح العين. وضبطه بعضهم بكسرهما، ولعل الفتح أكثر. وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر، وآخرون بالكسر، وهو الأرجح على مقتضى ما سنقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل منتصب، كالحائط، والعود، وشبهه. وبالكسر ما كان في بساط، أو أرض، أو معاش، أو دين. ويقال: فلان في دينه عوج، بالكسر. هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل شخص، وبالكسر فيما ليس بمركبي، كالرأي، والكلام. قال: وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني، فقال: كلاهما بالكسر، ومصدرهما بالفتح. والضلع بكسر الضاد، وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء، أو بعضهم: إن حواء خلقت من ضلع آدم. قال الله تعالى: ﴿وخلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها^(١)﴾ وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع. وفي هذا الحديث ملاطفة النساء، والإحسان اليهن، والصبر على عوج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن، وكراهة طلاقهن بلا سبب، وأنه لا يطمع باستقامتها. والله أعلم.

قوله ﷺ: (فإذا شهد أمرًا، فليتكلم بخير، أو ليسكت، واستوصوا بالنساء) فيه الحث على الرفق بالنساء، واحتمالهن كما قدمناه؛ وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة

(١) زيادة في المخطوطة.

(2-2) في المطبوعة: يعني: ابن يونس.

(١) سورة: النساء، الآية: ١.

الْحَمِيد^(١) يَغْنِي: ابْنُ جَعْفَرٍ^(١)، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ [أَبِي] أَنْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» أَوْ قَالَ: / «غَيْرُهُ».

ج ١٥
١/٤٧

٣٦٣٤ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٣/١٩ - باب: لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٣٦٣٥ - ١/٦٢ - وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ

٣٦٣٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٢٦٨).

٣٦٣٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٤٨١).

فيه، فيمسك عنه مخافة من انجراره إلى حرام أو مكروه.

قوله ﷺ: (لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر، أو قال: غيره) يفرك بفتح الباء، والراء، واسكان الفاء بينهما. قال أهل اللغة: فركه بكسر الراء، يفركه بفتحها، إذا أبغضه. والفرك بفتح الفاء، وإسكان الراء: البغض. قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي قال: هو خبر. أي: لا يقع منه بغض تام لها. قال: وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم. قال: ولهذا قال: إن كره منها خلقاً رضي منها آخر. هذا كلام القاضي، وهو ضعيف، أو غلط، بل الصواب: أنه نهى: أي: ينبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً مرضياً، بأن تكون شرسة الخلق، لكنها دينة، أو جميلة، أو عفيفة، أو رفيقة به، أو نحو ذلك. وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين:

(١-١) في المطبوعة: بَنُ جعفر.

(٢) ساقطة من المخطوطة والتصويب من المطبوعة: وعمران بن أبي أنس هو: يماني ويقال من أهل مصر أخو بني عامر بن لؤي.

روى عن: حنظلة في الفضائل والصلاة وعمر بن الحكم في النكاح، وأبي سلمة بن عبد الرحمن في الطلاق، وروى عنه: الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر.

وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي، وقال العجلي: مدني ثقة. توفي سنة (١١٧ هـ).

انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب: ١٢٣/٨، وميزان الاعتدال: الترجمة ٦٢٦٩، وثقات ابن حبان: ٢٢٠/٥، وعلل أحمد: ٣٩٨/١، والكامل في التاريخ: ٥٩/٢، وتاريخ الإسلام: ٢٨٤/٤، والكاشف: ٢٩٩/٢، وثقات العجلي: ٣٧٣، ورجال صحيح مسلم: ٩٤/٢، وتهذيب الكمال: ٣٠٩/٢٢.

الْحَارِثُ : أَنَّ أَبَا يُوسُفَ ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا ، الدَّهْرُ» .

٣٦٣٦ - ٢/٦٣ - | وَاحْدُنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا^(١) مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنْبِهِ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ ، لَمْ يَخْبِثِ الطَّعَامُ ، وَلَمْ يَخْتَرْ اللَّحْمُ ، وَلَوْلَا حَوَاءُ ، لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا ، الدَّهْرُ» .

ج ١٥
ب ٤٧

٣٦٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِئَمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ، وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ. وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ: رَبِّ أَرْنِي أَنْظِرْ لِيكَ، قَالَ: لَنْ تَرَانِي - إِلَى قَوْلِهِ - وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الحديث ٣٣٩٩)، تحفة الأشراف (١٤٧٠٣).

أحدهما: أن المعروف في الروايات: لا يفرك بإسكان الكاف لا برفعها، وهذا يتعين فيه النهي، ولو روي مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر.

والثاني: أنه قد وقع خلافه، فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً شديداً، ولو كان خبراً لم يقع خلافه. وهذا واقع، وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

قوله ﷺ: (لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر) أي: لم تخنه أبداً. وحواء بالمد. وروينا، عن ابن عباس قال: سميت حواء؛ لأنها أم كل حي قيل: إنها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً، في كل بطن ذكر وأنثى. واختلفوا متى خلقت من ضلع آدم. فقيل: قبل دخوله الجنة، فدخلها. وقيل: في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث: أنها أم بنات آدم، فأشبهنها، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فزين لها أكل الشجرة، فأغواها، فأخبرت آدم بالشجرة، فأكل منها.

قوله ﷺ: (لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام، ولم يخزن اللحم) هو بفتح الياء، والنون، وبكسر النون. والماضي منه خنز بفتح النون، وفتحها. ومصدره الخنز والخنوز، وهو إذا تغير، وأنتن. قال العلماء: معناه: أن بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن إدخارهما، فادخروا ففسد وأنتن، واستمر من ذلك الوقت. والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩/١٨ - كتاب: الطلاق

١/١ - باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ،

وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها

٣٦٣٧ - ١/١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، التَّمِيمِيُّ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مُرَّهٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَبِتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ » /

ج ١٥
١/٤٨

٣٦٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ (الحديث ٥٢٥١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق السنة (الحديث ٢١٧٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء (الحديث ٣٣٩٠)، تحفة الأشراف (٨٣٣٦).

كتاب الطلاق

هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ومنه طلقت البلاد أي: تركتها. ويقال: طلقت المرأة، وطلقت بفتح اللام، وضمها، والفتح أفصح. تطلق بضمها فيهما.

باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها
٣٦٣٧ - ٣٦٥٧ - أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، فلو طلقها أثم. ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب. وشذ بعض أهل الظاهر، فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فأشبه طلاق الأجنبية. والصواب الأول، وبه قال: العلماء كافة، ودليلهم أمره بمراجعتها، ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة، الرجعة اللغوية، وهي الرد إلى حالها الأول؛ لا أنه تحسب عليه طلاق. قلنا: هذا غلط لوجهين.

٣٦٣٨ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - ، قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ - ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْهَلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ

٣٦٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾ في العدة (الحديث ٥٣٣٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق السنة (الحديث ٢١٨٠)، تحفة الأشراف (٨٢٧٧).

أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية، كما تقرر في أصول الفقه.

الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم، وغيره: بأنه حسبها عليه طلقه. والله أعلم. وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعتها، كما ذكرنا. وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة. هذا مذهبنا، وبه قال: الأوزاعي، وأبو حنيفة، وسائر الكوفيين، وأحمد، وفقهاء المحدثين، وآخرون. وقال مالك، وأصحابه: هي واجبة. فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة، ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه:

أحدها: لثلاث تصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا.

والثاني: عقوبة له، وتوبة من معصية باستدراك جنابته.

والثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه، وهو الذي طلق فيه كقرء واحد، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض.

والرابع: أنه نهى عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها، فلعلة يجامعها، فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها، فيمسكها. والله أعلم.

قوله ﷺ: (مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) يعني: قبل أن يمس أي: قبل أن يطأها. ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه. قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها، لثلاث تكون حاملاً فيندم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة، فلا يندم، فلا تحرم، ولو كانت الحائض حاملاً، فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي: أنه لا يحرم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرءاً.

وأما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل. وفي قوله ﷺ: إن شاء أمسك، وإن شاء طلق. دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود، وغيره: أن رسول الله ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق». فيكون حديث ابن عمر

تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ .

وَزَادَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رَوَايَتِهِ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَ
أَمْرَاتِكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ، / فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا ، وَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ ^{ج ١٥}
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ أَمْرَاتِكَ . ^{ب/٤٨}

ليبان: أنه ليس بحرام. وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه. قال أصحابنا: الطلاق أربعة أقسام: حرام، ومكروه، وواجب، ومندوب. ولا يكون مباحاً مستوي الطرفين. فأما الواجب ففي صورتين: وهما في الحكمين إذا بعثهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين ورأيا المصلحة في الطلاق، وجب عليهما الطلاق. وفي المولى إذا مضت عليه أربعة أشهر، وطالبت المرأة بحقها، فامتنع من الفیئة، والطلاق. فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاق رجعية.

وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ : فَإِنْ يَكُونُ الْحَالُ بَيْنَهُمَا مُسْتَقِيمًا ، فَيُطْلَقُ بِلَا سَبَبٍ . وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ حَدِيثُ : أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ . ٦١/١٠

وَأَمَّا الْحَرَامُ : فَفِي ثَلَاثِ صُورٍ : أَحَدُهَا : فِي الْحَيْضِ بِلَا عَوْضٍ مِنْهَا ، وَلَا سَوَالِهَا . وَالثَّانِي : فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ قَبْلَ بَيَانِ الْحَمْلِ . وَالثَّالِثُ : إِذَا كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَاتٌ يَقْسِمُ لِهِنَّ ، وَطَلَقَ وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يُوفِيَهَا قِسْمَهَا .

وَأَمَّا الْمَنْدُوبُ : فَهُوَ أَنْ لَا تَكُونَ الْمَرْأَةُ عَفِيفَةً ، أَوْ يَخَافُ ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا جَمْعُ الطَّلَاقَاتِ الثَّلَاثِ دَفْعَةً ، فَلَيْسَ بِحَرَامٍ عِنْدَنَا ، لَكِنْ الْأُولَى تَفْرِيقُهَا . وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَاللِّيثُ : هُوَ بَدْعٌ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَفِي قَوْلِهِ ﷺ : مَرَّةً فَلْيُرْاجِعْهَا . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى رِضَا الْمَرْأَةِ ، وَلَا وَلِيِّهَا ، وَلَا تَجْدِيدِ عَقْدٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ ﷺ : (فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ) فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَمُوافِقِيهِمَا : أَنَّ الْأَقْرَاءَ فِي الْعِدَّةِ هِيَ الْأَطْهَارُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ . قَالَ : لِیُطْلَقَ فِي الطَّهْرِ إِنْ شَاءَ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ . أَيْ : فِيهَا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْ بِطَلَاقِهَا فِي الْحَيْضِ ، بَلْ حَرَّمَهُ ، فَإِنْ قِيلَ : الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : (فَتِلْكَ) يَعُودُ إِلَى الْحَيْضَةِ ، قُلْنَا : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ بَلْ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ حَالَةُ الطَّهْرِ ، أَوْ إِلَى الْعِدَّةِ .

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ ، وَالْأَصُولِ ، وَاللُّغَةِ عَلَى : أَنَّ الْقِرَاءَ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْحَيْضِ ، وَعَلَى الطَّهْرِ . وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَقْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُطْلَقَاتُ يَرْبِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(١) ﴾

قَالَ مُسْلِمٌ : جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ : تَطْلِيْقَةٌ وَاحِدَةٌ .

٣٦٣٩ - ٣/٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «مُرْهُ فَلْيَرَا جَمْعَهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيَطْلُقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ / الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النَّسَاءُ».

ج ١٥
١/٤٩

قَالَ : عُبَيْدُ اللَّهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا صَنَعَتِ التَّطْلِيْقَةُ ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ اَعْتَدَ بِهَا .

٣٦٤٠ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

٣٦٣٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩٨٢).

٣٦٤٠ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرجعة (الحديث ٣٥٥٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق السنة (الحديث ٢٠١٩)، تحفة الأشراف (٧٩٢٢).

وفيما تنقضي به العدة، فقال مالك، والشافعي، وآخرون: هي الأطهار. وقال أبو حنيفة، والأوزاعي، وآخرون: هي الحيض، وهو مروي، عن عمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم. وبه قال الثوري، وزفر، وإسحاق، وآخرون من السلف، وهو أصح الروایتين عن أحمد. قالوا: لأن من قال بالأطهار يجعلها ٦٢/١٠ قرعين، وبعض الثالث، وظاهر القرآن: أنها ثلاثة، والقائل: بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل، فهو أقرب إلى موافقة القرآن، ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي: الأطهار. قال: ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة، ولا تنقضي بطهرين، وبعض الثالث. وهذا مذهب انفرد به بل اتفق القائلون بالإطهار على: أنها تنقضي بقرعين، وبعض الثالث، حتى لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً. ويكفيها طهران بعده، وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيتين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجميع. قال الله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾^(١) ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث، وكذا قوله تعالى: ﴿فمن تعجل في يومين﴾^(٢) المراد في يوم، وبعض الثاني.

واختلف القائلون بالأطهار متى تنقضي عدتها، فالأصح عندنا: أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث. وفي قول: لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة. والخلاف في مذهب مالك كهو عندنا. واختلف القائلون بالحيض أيضاً، فقال أبو حنيفة، وأصحابه: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، أو يذهب وقت صلاة. وقال عمر، وعلي، وابن مسعود، والثوري، وزفر، وإسحاق، وأبو عبيد: حتى تغتسل من الثالثة. وقال الأوزاعي، وآخرون: تنقضي بنفس انقطاع الدم. وعن إسحاق رواية: أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة، ولكن لا تحل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً، وخروجاً من الخلاف. والله أعلم.

قوله: (قال مسلم: جود الليث في قوله: تطليقة واحدة) يعني: أنه حفظ، وأتقن قدر الطلاق الذي لم

إِدْرِيسَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ .

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رَوَاتِهِ : فَلْيَرْجِعْهَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ : فَلْيَرْجِعْهَا .

٣٦٤١ - ٥/٣ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ

عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَحِيضَ

حَيْضَةً أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا ، / فَبِتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ

يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ ، قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ : أَمَّا

أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا (١) ، ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً

أُخْرَى ، ثُمَّ يُمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا ، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا ، فَقَدْ عَصَيْتَ

رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ ، وَبَانَ مِنْكَ .

٣٦٤٢ - ٦/٤ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا (٢) يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ : ابْنُ

أَخِي الزُّهْرِيُّ - ، عَنْ عَمِّهِ ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي

وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ / لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : « مَرَّةً فَلْيَرْجِعْهَا ،

حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً ، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا

مِنْ حَيْضَتِهَا ، قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا ، [فَذَلِكَ] (٣) الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ » .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً | وَاحِدَةً | ، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا ، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٣٦٤٣ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

٣٦٤١ - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ : الطَّلَاقِ ، بَابُ : الرَّجْعَةِ (الْحَدِيثُ ٣٥٥٩) مُخْتَصَرًا ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٧٥٤٤)

٣٦٤٢ - أَنْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٦٩٢٢) .

٣٦٤٣ - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ : الطَّلَاقِ ، بَابُ : وَقْتُ الطَّلَاقِ لِلْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ

(الْحَدِيثُ ٣٣٩١) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٦٩٢٧) .

يَتَّقَنَهُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَهْمَلْهُ كَمَا أَهْمَلَهُ غَيْرُهُ ، وَلَا غَلَطَ فِيهِ ، وَجَعَلَهُ ثَلَاثًا كَمَا غَلَطَ فِيهِ غَيْرُهُ . وَقَدْ تَظَاهَرَتْ رَوَايَاتُ

٦٣/١٠ مُسْلِمٌ : بِأَنَّهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : يَرْجِعْهَا .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : أَخْبَرَنِي .

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ : قَالَ : وَ .

حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَأَجَعْتُهَا. وَحَسَبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا. /

ج ١٥
ب ٥٠

٣٦٤٤ - ٨/٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، - مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

٣٦٤٥ - ٩/٦ - وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ - وَهُوَ: ابْنُ بِلَالٍ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى / ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ يَطْلُقُ بَعْدَ، أَوْ يُمَسِّكُ».

ج ١٥
ب ٥١

٣٦٤٦ - ١٠/٧ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ،

٣٦٤٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق السنة (الحديث ٢١٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق واللعان، باب: ما جاء في طلاق السنة (الحديث ١١٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض (الحديث ٣٣٩٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الحامل كيف تطلق (الحديث ٢٠٢٣)، تحفة الأشراف (٦٧٩٧).

٣٦٤٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٨٧).

٣٦٤٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: إذا طلقت الحائض تعد بذلك الطلاق (الحديث ٥٢٥٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق (الحديث ٥٢٥٨)، =

قوله ﷺ: (ثم ليطلقها طاهراً، أو حاملاً) فيه دلالة لجواز طلاق الحامل التي بين حملها، وهو مذهب الشافعي. قال ابن المنذر، وبه قال أكثر العلماء منهم: طاوس، والحسن، وابن سيرين، وربيعة، وحماد بن أبي سليمان، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد. قال ابن المنذر: وبه أقول: وبه اتفق بعض المالكية، وقال بعضهم: هو حرام. وحكى ابن المنذر رواية أخرى، عن الحسن: أنه قال: طلاق الحامل مكروه، ثم مذهب الشافعي، ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد، وبالألفاظ متصلة، وفي أوقات متفرقة، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك، وزفر، ومحمد بن الحسن: لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع.

قوله: (أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقتها ثلاثاً فقد حرمت عليك) أما قوله: أمرني بهذا. فمعناه: أمرني بالرجعة، وأما قوله: أما أنت. فقال القاضي

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ ، يُؤْنَسَ بْنُ جُبَيْرِ الْبَاهِلِيِّ ، وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ ، فَحَدَّثَنِي : أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، قَالَ قُلْتُ : أَفُحْسِبْتُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : فَمَهْ ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟ .

٣٦٤٧ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَهُ . ج ١٥ ب ٥١

٣٦٤٨ - ١٢/٨ - وَحَدَّثَنَا^(١) عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ

= وأخرجه أيضاً فيه، باب: مراجعة الحائض (الحديث ٥٣٣٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق السنة (الحديث ٢١٨٣) و (الحديث ٢١٨٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق واللعان، باب: ما جاء في طلاق السنة (الحديث ١١٠٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق لغير العدة وما يحتسب منه على المطلق (الحديث ٣٣٩٩) و (الحديث ٣٤٠٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الرجعة (الحديث ٣٥٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق السنة (الحديث ٢٠٢٢)، تحفة الأشراف (٨٥٧٣).

٣٦٤٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٤٦).

٣٦٤٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٤٦).

٦٥/١٠ عياض رضي الله عنه: هذا مشكل. قال: قيل: إنه بفتح الهمزة، من أما. أي: أما إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي أن، وجعلوا ما عوضاً من الفعل، وفتحوا أن، وأدغموا النون في ما وجاؤاب: أنت مكان العلامة في: كنت، وبدل عليه قوله بعده: وإن كنت طلقها ثلاثاً، فقد حرمت عليك.

قوله: (لقيت أبا غلاب يونس بن جبين) هو بفتح الغين المعجمة، وتشديد اللام، وآخره باء موحدة. هكذا ضبطناه. وكذا ذكره ابن ماكولا، والجمهور، وذكر القاضي، عن بعض الرواة تخفيف اللام.

قوله: (وكان ذا ثبوت) هو بفتح الثاء، والباء أي: مثبتاً.

قوله: (قلت: أفحسبت عليه، قال: فمه أو إن عجز، واستحق) معناه: أفيرتفع عنه الطلاق وإن عجز، واستحق؟ وهو استفهام إنكار، وتقديره نعم. تحسب، ولا يتمتع احتسابها لعجزه، وحقاقته. قال القاضي: أي: إن عجز عن الرجعة، وفعل فعل الأحمق. والقاتل، لهذا الكلام هو: ابن عمر صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ الغيبة، وقد بينه بعد هذه في رواية أنس بن سيرين. قال: قلت: يعني:

أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْاجِعَهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا طَاهِراً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ . وَقَالَ : « يُطْلَقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا » .

٣٦٤٩ - ١٣/٩ - وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ ، عَنِ ابْنِ عُثَيْمٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْاجِعَهَا ، ثُمَّ تَسْتَقِيلُ / عِدَّتَهَا ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، أَتَعْتَدُ ^{١٥ ج} _{١/٥٢} بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ فَقَالَ : فَمَهْ أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ؟ .

٣٦٥٠ - ١٤/١٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرْاجِعَهَا ، فَإِذَا طَهَرَتْ ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلَقْهَا » قَالَ : قُلْتُ ^(١) لِابْنِ عُمَرَ أَفِيَحْتَسِبُ ^(٢) بِهَا ؟ قَالَ : مَا يَمْنَعُهُ . أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ ؟

٣٦٥١ - ١٥/١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ

٣٦٤٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٤٦) .

٣٦٥٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٤٦) .

٣٦٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق (الحديث ٥٢٥٣)، تحفة الأشراف (٦٦٥٣) .

لابن عمر، فاعتدت بتلك التطليقة التي طلقت وهي حائض. قال: مالي لا أعتد بها، وإن كنت عجزت، واستحمت. وجاء في غير مسلم: أن ابن عمر قال: رأيت إن كان ابن عمر عجز واستحتم، فما يمنعه أن يكون طلاقاً.

وأما قوله: (فمه) فيحتمل أن يكون للكف، والزجر عن هذا القول. أي: لا تشك في وقوع الطلاق، واجزم بوقوعه. وقال القاضي: المراد به ما، فيكون استفهاماً أي: فما يكون إن لم أحسب بها. ومعناه: لا يكون إلا الاحتساب بها، فأبدل من الألف هاء كما قالوا في: مهما، إن أصلها ما ما، أي: أي شيء. ^{٦٦/١٠} قوله ﷺ: (يطلقها في قبل عدتها)، هو بضم القاف، والباء أي: في وقت تستقبل فيه العدة، وتشرع

(٢) في المطبوعة: أفاحتسبت.

(١) في المطبوعة: فقلت.

١٥ ج
ب/٥٢ أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ ، / قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا لِيُطَهِّرَهَا ، قَالَ : فَرَاغْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِيُطَهِّرَهَا ، قُلْتُ : فَأَعْتَدْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ ؟ قَالَ : مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا ؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ .

٣٦٥٢ - ١٦/١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنِي ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : « مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا / » . ١٥ ج
ب/٥٣ قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَفَاحْتَسَبْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ قَالَ : قَمَهُ .

٣٦٥٣ - ١٧/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ^(٢) يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا : « لِيُرْجِعْهَا » ، وَفِي حَدِيثِهِمَا : قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَتَحْتَسِبُ بِهَا ؟ قَالَ : قَمَهُ .

٣٦٥٤ - ١٨/١٣ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ،

١٥ ج
ب/٥٣ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ / عَلَى ذَلِكَ - لِأَبِيهِ - .

٣٦٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٥١) .

٣٦٥٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٥١) .

٣٦٥٤ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرجعة (الحديث ٣٥٦١)، تحفة الأشراف (٧١٠١) .

فيها، وهذا يدل على أن الأقراء هي: الأطهار، وأنها إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرأً ٦٧/١٠ بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة، وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر. والله أعلم.

قوله: (عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه: أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته إلى

(١) في المطبوعة: حدثنا.

(٢) في المطبوعة: وحدثني.

٣٦٥٥ - ١٩/١٤ - | و | حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عَزَّةَ - يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيُرَاجِعَهَا » . فَرَدَّهَا وَقَالَ : « إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ » .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ / فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عَدَّتِهِنَّ ﴾^(١).

٣٦٥٦ - ٢٠/١٠٠ - | و | حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ .

٣٦٥٧ - ٢١/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عُرْوَةَ - يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ .
قَالَ مُسْلِمٌ : أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ : عُرْوَةَ ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ .

٣٦٥٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق السنة (الحديث ٢١٨٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء (الحديث ٣٣٩٢)، تحفة الأشراف (٧٤٤٣).

٣٦٥٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٥٥).

٣٦٥٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٥٥).

آخره) وقال في آخره: لم أسمعه يزيد على ذلك لأبيه، فقلوه: لأبيه بالياء الموحدة، ثم الياء المشناة من تحت. ومعناه: أن ابن طاوس قال: لم أسمعه. أي: لم أسمع أبي طاوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، والقاتل: لأبيه هو ابن جريج، وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس: لم أسمعه، واللام ٦٨/١٠ زائدة. فمعناه: يعني: أباه ولو قال: يعني: أباه لكان أوضح.

قوله: (وقرأ النبي ﷺ، فطلقوهن في قبل عدتهن) هذه قراءة ابن عباس، وابن عمر، وهي شاذة لا تثبت قرأنا بالإجماع، ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا، وعند محققي الأصوليين. والله أعلم. ٦٩/١٠

٢/٢ - باب : طلاق الثلاث

٣٦٥٨ - ١/١٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - . قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آنَاءٌ ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ! فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ .

٣٦٥٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث (الحديث ٢٢٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة (الحديث ٣٤٠٦)، تحفة الأشراف (٥٧١٥).

باب : طلاق الثلاث

٣٦٥٨ - ٣٦٦٠ - قوله: (عن ابن عباس قال: كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه آناة، فلو أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) وفي رواية عن أبي الصهباء: (أنه قال، لابن عباس: أعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وثلاثاً من إمارة عمر. فقال ابن عباس: نعم) وفي رواية: (أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هنالك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق، فأجازه عليهم) وفي سنن أبي داود، عن أبي الصهباء، عن ابن عباس نحو هذا، إلا أنه قال: كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة. هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة.

وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً، فقال الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وجماهير العلماء من السلف، والخلف: يقع الثلاث، وقال طاووس وبعض أهل الظاهر: لا يقع بذلك إلا واحدة. وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة، ومحمد بن اسحاق، والمشهور، عن الحجاج بن أرطاة: أنه لا يقع به شيء. وهو قول ابن مقاتل، ورواية عن محمد بن اسحاق، واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، ويأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر: أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض، ولم يحسب به، ويأنه وقع في حديث ركائة: أنه طلق امرأته ثلاثاً، وأمره رسول الله ﷺ برجعته.

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا^(١)﴾ قالوا: معناه: أن المطلق قد يحدث له ندم، فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونة، فلو كانت

(١) سورة: الطلاق، الآية: ١.

٣٦٥٩ - ٢/١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ
 طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَتَعْلَمُ أَنَّكَ كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى
 عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَعَمْ .
 ٣٦٦٠ - ٣/١٧ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ،

٣٦٥٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٥٨) .

٣٦٦٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٦٩٣) .

الثلاث لا تقع ، لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيًا ، فلا يندم . واحتجوا أيضاً بحديث ركائة : أنه طلق امرأته ٧٠/١٠
 البتة ، فقال له النبي ﷺ : ما أردت إلا واحدة . قال : الله ما أردت إلا واحدة ، فهذا دليل على أنه لو أراد
 الثلاث لوقعن ، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون : أن ركائة طلق ثلاثاً ،
 فجعلها واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين ، وإنما الصحيح منها ما قدمناه : أنه طلقها البتة ، ولفظ البتة
 محتمل للواحدة وللثلاث ، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد : أن لفظ البتة يقتضي الثلاث ، فرواه
 بالمعنى الذي فهمه ، وغلط في ذلك .

وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم ، وغيره : أنه طلقها واحدة ، وأما حديث
 ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه ، وتأويله ، فالأصح أن معناه : أنه كان في أول الأمر إذا قال لها : أنت
 طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . ولم ينو تأكيداً ، ولا استئنافاً يحكم بوقوع طلقة لقله إرادتهم الاستئناف
 بذلك ، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال
 الناس لهذه الصيغة ، وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب
 السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر . وقيل : المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقه واحدة ، وصار
 الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة ، فنفذه عمر ، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس
 لا عن تغير حكم في مسئلة واحدة .

قال المازري : وقد زعم من لا خبرة له بالحقائق : أن ذلك كان ، ثم نسخ . قال : وهذا غلط فاحش ؛
 لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ ، ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره ، وإن أراد هذا القائل أنه
 نسخ في زمن النبي ﷺ ، فذلك غير ممتنع ، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز
 للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر ، وبعض خلافة عمر . فإن قيل : فقد يجمع الصحابة على ٧١/١٠
 النسخ ، فيقبل ذلك منهم قلنا إنما يقبل ذلك ؛ لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من
 تلقاء أنفسهم فمعاد الله ، لأنه إجماع على الخطأ ، وهم معصومون من ذلك ، فإن قيل : ففعل النسخ إنما
 ظهر لهم في زمن عمر . قلنا : هذا غلط أيضاً ؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ،
 والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع . والله أعلم .

عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ / ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُسٍ : أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ ، أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَنَافَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ .

٣/٣ - باب : وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

٣٦٦١ - ١/١٨ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي : الدُّسْتَوَائِيَّ - قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ، فِي الْحَرَامِ : يَمِينٌ يُكْفَرُهَا .

٣٦٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الحديث ٤٩١١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (الحديث ٥٢٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الحرام (الحديث ٢٠٧٣)، تحفة الأشراف (٥٦٤٨).

وأما الرواية التي في سنن أبي داود: أن ذلك فيمن لم يدخل بها. فقال: بها قوم من أصحاب ابن عباس، فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدخول بها؛ لأنها تبين بواحدة. بقوله: أنت طالق. فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البيونة، فلا يقع به شيء. وقال الجمهور: هذا غلط. بل يقع عليها الثلاث؛ لأن قوله: أنت طالق معناه: ذات طلاق، وهذا اللفظ يصلح للواحدة، والعدد. وقوله: يعده ثلاثاً تفسير له، وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضيفة. رواها أيوب السخيتاني، عن قوم مجهولين، عن طاوس، عن ابن عباس، فلا يحتج بها. والله أعلم.

قوله: (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة أي: مهلة، وبقيّة استمتاع لانتظار المراجعة. قوله: (تتابع الناس في الطلاق) هو بياء مثناة من تحت بين الألف. والعين. هذه رواية الجمهور، وضبطه بعضهم بالموحدة، وهما بمعنى، ومعناه: أكثر وأمنه، وأسرعوا إليه. لكن بالمشناة إنما يستعمل في الشر، وبالموحدّة يستعمل في الخير والشر، فالمثناة هنا أجود.

قوله: (هات من هناتك) هو بكسر التاء. من هات، والمراد بهناتك: أخبارك، وأمورك المستغربة. ٧٢/١٠ والله أعلم.

باب : وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

٣٦٦١ - ٣٦٦٤ - قوله: (عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام: يمين يكفرها) وقال ابن عباس: أقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، وفي رواية عن ابن عباس قال: إذا حرم الرجل امرأته، فهي يمين

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

٣٦٦٢ - ٢/١٩ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرِ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَغْنِي / ابْنُ سَلَامٍ -، عَنْ ^{١٥ ج} _{ب/٥٥} يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا، وَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

٣٦٦٣ - ٣/٢٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ عُيَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ يُخَيْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُتُ

٣٦٦٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٦١).

٣٦٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الحديث ٤٩١٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: لم تحرم ما أحل الله لك (الحديث ٥٢٦٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حرم طعاماً (الحديث ٦٦٩١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: في شراب العسل (الحديث ٣٧١٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: تأويل هذه الآية على وجه آخر (الحديث ٣٤٢١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: تحريم ما أحل الله عز وجل (الحديث ٣٨٠٤)، تحفة الأشراف (١٦٣٢٢).

يكفرها. وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(١). وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت علي حرام. فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الظهار، كان ظهاراً، وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق، ولاظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، ولا يكون ذلك يميناً. وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان للشافعي أصحهما: يلزمه كفارة يمين، والثاني: أنه لغو لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام. هذا مذهبنا.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً، أحدها المشهور من مذهب مالك: أنه يقع به ثلاث طلاقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة. قال: وبهذا المذهب، قال أيضاً علي بن أبي طالب، وزيد والحسن، والحكم. والثاني: أنه يقع به ثلاث طلاقات، ولا تقبل نيته في المدخول بها، ولا غيرها قاله: ابن أبي ليلى، وعبد الملك بن الماجشون المالكي، والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث، وعلى غيرها واحدة قاله: أبو مصعب، ٧٣/١٠ ومحمد بن عبد الحكم المالكيان، والرابع: أنه يقع به طلاقة واحدة بآثته، سواء المدخول بها وغيرها. وهو رواية، عن مالك، والخامس: أنها طلاقة رجعية. قاله: عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي، والسادس: أنه

(١) سورة: التحريم، الآية: ١

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٢١.

عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا ، قَالَتْ : فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ : أَنَّ أَتَيْنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ : إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ

يقع ما نوى، ولا يكون أقل من طلقة واحدة. قاله: الزهري. والسابع: أنه إن نوى واحدة، أو عددًا، أو يمينًا فهو ما نوى، وإلا فلغو. قاله: سفيان الثوري، والثامن مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئًا لزمه كفارة يمين. قاله: الأوزاعي، وأبو ثور. والتاسع: مذهب الشافعي، وسبق إيضاحه، وبه قال: أبو بكر، وعمر، وغيرهما من الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم، والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طلقة بائنة، وإن نوى ثلاثًا وقع الثلاث، وإن نوى اثنتين وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئًا فيمين، وإن نوى الكذب فلغو. قاله: أبو حنيفة، وأصحابه، والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت. قاله: زفر، والثاني عشر: أنه تجب به كفارة الظهار، قاله: اسحق بن راهويه. والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله: ابن عباس، وبعض التابعين. الرابع عشر: أنه كتحريم الماء، والطعام، فلا يجب فيه شيء أصلاً، ولا يقع به شيء بل هو لغو. قاله: مسروق، والشعبي، وأبوسلمة، وأصبغ المالكي.

هذا كله إذا قال لزوجه الحرة. أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعي: أنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحريم عينها لزمه كفارة يمين، ولا يكون يمينًا. وإن لم ينو شيئًا وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب، وقال مالك: هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء.

قال القاضي: وقال عامة العلماء: عليه كفارة يمين بنفس التحريم، وقال أبو حنيفة: يحرم عليه ما حرمه من أمة، وطعام، وغيره، ولا شيء عليه حتى يتناوله، فيلزمه حيثئذ كفارة يمين. ومذهب مالك، والشافعي، والجمهور: أنه إن قال هذا الطعام حرام علي، أو هذا الماء، وهذا الثوب، أو دخول البيت، أو كلام زيد، وسائر ما يحرمه غير الزوجة، والأمة يكون هذا لغوًا لا شيء فيه، ولا يحرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه. والله أعلم.

قولها: (فتواطيت أنا، وحفصة) هكذا هو في النسخ، فتواطيت، وأصله فتواطأت بالهمز أي:

٧٤/١٠ اتفقت.

قولها: (إني أجِدُ منك رِيحَ مَغَافِيرٍ) هي بفتح الميم، ويغين معجمة، وفاء، وبعد الفاء ياء. هكذا هو في الموضع الأول في جميع النسخ، وأما الموضعان الآخران فوقع فيهما في بعض النسخ بالياء، وفي بعضها بحذفها. قال القاضي: الصواب إثباتها؛ لأنها عوض من الواو التي في المفرد، وإنما حذفت في ضرورة الشعر، وهو جمع مغفور، وهو صمغ حلو كالناطف، وله رائحة كريهة ينضحه شجر، يقال له: العرفط بضم العين المهملة، والفاء. يكون بالحجاز، وقيل: إن العرفط نبات له ورقة عريضة تفتش على الأرض له شوك حجناء، وثمرة بيضاء كالقطن، مثل زر القميص خبيث الرائحة.

قال القاضي: وزعم المهلب: أن رائحة المغافير، والعرفط حسنة، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث، ٧٥/١٠ وخلاف ما قاله الناس. قال أهل اللغة: العرفط من شجر العضاء، وهو كل شجر له شوك، وقيل: رائحته

ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ / عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ». فَتَزَلَّ: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ تَتُوبَا﴾^(١) - لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ - ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾^(٢) - لِقَوْلِهِ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا.

٣٦٦٤ - ٤/٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا

٣٦٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الحلوى والعسل (الحديث ٥٤٣١) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأشربة، (باب) الباق، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة (الحديث ٥٥٩٩) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل (الحديث ٥٦٨٢) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: في شراب العسل (الحديث ٣٧١٥) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في حب النبي ﷺ الحلواء والعسل (الحديث ١٨٣١) مختصراً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأطعمة، باب: الحلواء (الحديث ٣٣٢٣)، تحفة الأشراف (١٦٧٩٦).

كرائحة النبيذ، وكان النبي ﷺ يكره أن توجد منه رائحة كريهة.

قولها: (جرت نحلته العرفط) هو بالجيم، والراء، والسين المهملة أي: أكلت العرفط ليصير منه العسل.

قولها: (فقال: بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش، ولن أعود، فتزل لم تحرم ما أحل الله لك) هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، وفي كتب الفقه: أنها نزلت في تحريم مارية. قال القاضي: اختلف في سبب نزولها، فقالت عائشة: في قصة العسل. وعن زيد بن أسلم: أنها نزلت في تحريم مارية جاريتها، وحلفه أن لا يطأها. قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(١) لما روي أنه ﷺ قال: «والله لا أطأها»، ثم قال: «هي عليّ حرام». وروى مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر، وفي رواية البخاري: لن أعود له، وقد حلفت أن لا تخبري بذلك أحداً. وقال الطحاوي: قال النبي ﷺ في شرب العسل: «لن أعود إليه أبداً». ولم يذكر يميناً لكن قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢) يوجب أن يكون قد كان هناك يمين، قلت: ويحتمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين، وهكذا يقدره الشافعي، وأصحابه، وموافقهم.

قولها: (فقال: بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش) وفي الرواية التي بعدها: أن شرب العسل كان عند حفصة، قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج، عن ابن جريج: أن النبي ﷺ شرب عندها العسل ٧٦/١ زينب، وأن المتظاهرتين عليه عائشة، وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب، وابن عباس: أن المتظاهرتين عائشة، وحفصة. وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة، عن هشام: أن حفصة هي التي

(١) سورة: التحريم، الآية: ٢.

(٢) سورة: التحريم، الآية: ٢.

(١) سورة: التحريم، الآية: ١ - ٤.

(٢) سورة: التحريم، الآية: ٣.

أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ ، وَكَانَ ^(١) ، إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيَدْخُلُ مِنْهُنَّ ، فَيَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقِيلَ لِي : أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ ، فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / مِنْهُ شَرْبَةً ، فَقُلْتُ : أَمَا وَاللَّهِ ! لَنَحْتَالَنَّ لَهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ ، وَقُلْتُ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ ، فَقُولِي لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : لَا ، فَقُولِي لَهُ : مَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ : سَقَنْتِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ ، فَقُولِي | لَهُ : | جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ ، وَقُولِيهِ أَنْتَ يَا صَفِيَّةُ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ ، قَالَتْ : تَقُولُ سُودَةُ : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَقَدْ كَذْتُ أَنْ أَبَادِيَهُ بِالَّذِي قُلْتَ لِي ، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ ، فَرَقًا مِنْكَ ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ / أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ قَالَ : « لَا » . قَالَتْ : فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟ قَالَ : « سَقَنْتِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ » . قَالَتْ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ

شرب العسل عندها، وأن عائشة، وسودة، وصفية من اللواتي تظاهرن عليه. قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية، وقال الأصبلي: حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى، وأكمل فائدة يريد قوله تعالى ﴿وإن تظاهرا عليه﴾ ^(١) فهما ثنتان لا ثلاث، وأنهما عائشة، وحفصة كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه، وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى، كما أن الصحيح في سبب نزول الآية: أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح. قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي، ثم قال القاضي بعدهذا: الصواب أن شرب العسل كان عند زينب. قوله تعالى: (وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً لقوله: بل شربت عسلاً) هكذا ذكره مسلم. قال القاضي: فيه اختصار، وتماهه ولن أعود إليه، وقد حلفت أن لا تخبري بذلك أحداً. كما رواه البخاري، وهذا أحد الأقوال في معنى السر. وقيل: بل ذلك في قصة مارية. وقيل: غير ذلك.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل) قال العلماء: المراد بالحلواء هنا كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدها تنبيهاً على شرافته، ومزيتة، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام. والحلواء بالمد، وفيه جواز كل لذيق الأطعمة، والطيبات من الرزق، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة، لا سيما إذا حصل اتفاقاً.

قولها: (فكان إذا صلى العصر دار على نسائه، فيدنو منهن) فيه دليل لما يقوله أصحابنا: أنه يجوز لمن قسم بين نسائه أن يدخل في النهار إلى بيت غير المقسوم لها لحاجة، ولا يجوز الوطء.

(١) سورة: التحريم، الآية: ٤.

(١) في المطبوعة: فكان.

صَفِيَّةٌ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ».

قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ حَرَمْنَاهُ، قَالَتْ قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، بِهَذَا، سَوَاءً.

٤/٤ - باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٣٦٦٥ - ١/٢٢ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى / ج ١٥ / ب ٥٧ /
التَّجِيبِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي ^(١) يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ،
أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى

٣٦٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً﴾ (الحديث ٤٧٨٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ﴿وإن كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكم أجراً عظيماً﴾ (الحديث ٤٧٨٦) تعليقاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأحزاب (الحديث ٣٢٠٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ما افترض الله عز وجل على رسوله عليه السلام وحرمة على خلقه يزيده إن شاء الله قرية إليه (الحديث ٣٢٠١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: التوقيت في الخيار (الحديث ٣٤٣٩)، تحفة الأشراف (١٧٧٦٧).

قولها: (والله لقد حرمتها) هو بتخفيف الراء. أي: منعه منه. يقال: منه حرمة، وأحرمته. والأول أفصح.

قوله: (قال إبراهيم: حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا أبو أسامة بهذا. معناه: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناد هذا الحديث، فرواه عن واحد، عن أبي أسامة. كما رواه مسلم، ٧٧/١٠ عن واحد، عن أبي أسامة فعلاً برجل. والله أعلم.

باب: بيان أن تخييره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٣٦٦٥ - ٣٦٨٠ - قوله: (لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأ بي، فقال: إني ذاكرك لك أمراً، فلا

(١) في المطبوعة: أخبرني.

تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ . قَالَتْ : قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ ، قَالَتْ : ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ، وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْراً عَظِيماً ﴾ ^(١) قَالَتْ : فَقُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ ، قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ .

ج ١٥
١/٥٨

٣٦٦٦ - ٢/٢٣ - حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا ، إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا ، بَعْدَ مَا نَزَلَتْ : ﴿ تُرْجَى مِنْ تَشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْيَى إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءٍ ﴾ ^(٢) . فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ : فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ ؟ قَالَتْ : كُنْتُ أَقُولُ : إِنْ كَانَ ذَاكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي / .

ج ١٥
١/٥٨

٣٦٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿ترجيء من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك﴾ (الحديث ٤٧٨٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (الحديث ٢١٣٦)، تحفة الأشراف (١٧٩٦٥).

عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك. قالت: قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه إنما بدأ بها لفضيلتها.

وقوله ﷺ : (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه: ما يضرك أن لا تعجلي وإنما قال لها: هذا شفقة عليها، وعلى أبويها، ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ، فإنه خاف أن يحملها صغر سنها، وقلة تجاربها على اختيار الفراق، فيجب فراقها فتضر هي وأبواها، وباقي النسوة بالافتداء بها، وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة، ثم لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وفيه المبادرة إلى الخير، وإيثار أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحبه، وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

قولها: (إن كان ذلك إلي لم أؤثر على نفسي أحداً) هذه المنافسة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستمتاع، ولمطلق العشرة، وشهوات النفوس، وحظوظها التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة، والقرب من سيد الأولين والآخرين، والرغبة فيه، وفي خدمته، ومعاشرته، والاستفادة منه، وفي قضاء حقوقه، وحوائجه، وتوقع نزول الرحمة، والوحي عليه عندها، ونحو ذلك. ومثل هذا حديث ابن عباس. وقوله في القدح: لا أؤثر بنصبي منك أحداً، ونظائر ذلك كثيرة.

٣٦٦٧ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنِي ^(١) عَاصِمٌ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

٣٦٦٨ - ٤/٢٤ - حَدَّثَنِي ^(٢) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ
طَلَاقًا .

٣٦٦٩ - ٥/٢٥ - | وَاحْدَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : مَا أَبَالِي خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا ،
بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي ، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَفَكَانَ طَلَاقًا ؟ .

٣٦٧٠ - ٦/٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ / ، عَنْ ^{ج ١٥}
^{١/٥٩} عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ
طَلَاقًا .

٣٦٧١ - ٧/٢٧ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمٍ ،

٣٦٦٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٦٦) .

٣٦٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من خير أزواجه (الحديث ٥٢٦٣)، وأخرجه الترمذي في
كتاب الطلاق، باب: ما جاء في الخيار (الحديث ١١٧٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ما افترض
الله عز وجل على رسوله عليه السلام وحرمة على خلقه ليزيده إن شاء الله قرينة إليه (الحديث ٣٢٠٣)، وأخرجه أيضاً
في كتاب: الطلاق، باب: في المخيرة تختار زوجها (الحديث ٣٤٤١) و (الحديث ٣٤٤٢) و (الحديث ٣٤٤٣)،
تحفة الأشراف (١٧٦٢٤) .

٣٦٦٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٦٨) .

٣٦٧٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٦٩) .

٣٦٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٦٩) .

قولها: (خيرنا رسول الله ﷺ، فلم نعه طلاقاً) وفي رواية: فلم يكن طلاقاً. وفي رواية: فاخترناه،
فلم يعد طلاقاً. وفي رواية: فاخترناه، فلم يعددها علينا شيئاً. وفي بعض النسخ: فلم يعددها علينا شيئاً.
في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وجماهير العلماء: أن من خير

الأخول، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: خيرنا رسول الله ﷺ، فاخترناه، فلم نعد^(١) طلاقاً.

٣٦٧٢ - ٨/٢٨ - حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب - قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا أبو معاوية -، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عائشة، قالت: خيرنا رسول الله ﷺ، فاخترناه، فلم يعددنا علينا شيئاً. / ج ١٥ ب ٥٩

٣٦٧٣ - ٩/١٠٠ - | وحدثني أبو الربيع الزهراني، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وعن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عائشة، بمثله.

٣٦٧٤ - ١٠/٢٩ - وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكرياء بن إسحاق، حدثنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ، فوجد الناس جلوساً بابه، لم يؤذن لأحد منهم، قال: فأذن لأبي بكر، فدخل، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له، فوجد النبي ﷺ جالساً، حوله نساؤه، واجماً ساكناً، قال: فقال: لأقولن شيئاً

٣٦٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من خير أزواجه (الحديث ٥٢٦٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الخيار (الحديث ٢٢٠٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الخيار (الحديث ١١٧٩ م)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: ما افترض الله عز وجل على رسوله عليه السلام وحرمه على خلقه ليزيده إن شاء الله قرينة إليه (الحديث ٣٢٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: في المخيرة تختار زوجها (الحديث ٣٤٤٤) و (الحديث ٣٤٤٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الرجل يخير امرأته (الحديث ٢٠٥٢)، تحفة الأشراف (١٧٦٣٤).

٣٦٧٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٧٢).

٣٦٧٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٧١٠).

زوجته، فاخترته لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي، وزيد بن ثابت، والحسن، والليث بن سعد: أن نفس التخيير يقع به طلبة بائمة سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاها الخطابي، ٧٩/١٠ والنقاش، عن مالك قال القاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث ٨٠/١٠ الصحيحة الصريحة، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث. والله أعلم.

قوله: (واجماً) هو بالجمع. قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام. يقال: وجم بفتح الجيم وجوماً.

أَصْحَكَ النَّبِيُّ ﷺ / فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ ! سَأَلْتَنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى ، يَسْأَلْنِي النَّفَقَةَ » ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا ، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا ، كِلَاهُمَا يَقُولُ : تَسْأَلَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ ، فَقُلْنَا : وَاللَّهِ ! لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ اعْتَزَلْنَهُنَّ شَهْراً أَوْ تِسْعاً وَعِشْرِينَ يَوْماً^(١) ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ - حَتَّىٰ بَلَغَ - لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أُجْراً عَظِيماً ﴾^(٢) قَالَ : قَبِداً بِعَائِشَةَ / فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمراً أُحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبُوبَكْرٍ » قَالَتْ : وَمَا هُوَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ ، قَالَتْ : أَفِيكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَسْتَشِيرُ أَبُوبَكْرٍ ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ ، وَرَسُولُهُ ، وَالذَّارِ الْآخِرَةَ ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَبِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ ، قَالَ : « لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَبّاً وَلَا مُتَعَتّاً ، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيسِراً » .

٥/٥ - باب : في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن ،

وقوله تعالى : وإن تظاهرا عليه

٣٦٧٥ - ١/٣٠ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمْرِو ، عَنْ سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ / قَالَ : لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ : طَلَّقَ

٣٦٧٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٠٤٩٨) .

قوله : (لأقولن شيئاً يضحك النبي ﷺ) وفي بعض النسخ أضحك النبي ﷺ ، فيه استحباب مثل هذا ، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزينا يستحب له أن يحدثه بما يضحكه ، أو يشغله ، ويطيب نفسه ، وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه .

قوله : (فوجأت عنقها) وقوله : (يجأ عنقها) هو بالجيم ، وبالهزمة يقال : وجأ يَجَأُ إذا طعن .

قوله : (عن سماك أبي زميل) هو بضم الزاي ، وفتح الميم .

قوله : (فإذا الناس ينكتون بالحصي) هو بقاء مثناة بعد الكاف . أي : يضربون الأرض كفعل المهموم

المفكر .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ، فَقَالَ عُمَرُ فَقُلْتُ: لِأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَالله! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ / رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ، فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أَسْكفَةِ الْمَشْرِبَةِ، مَدَّلَ رَجُلِيهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ، فَتَادَيْتُ: يَا رَبَاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَظَنَرُ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى / رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَظَنَرُ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ: يَا رَبَاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنُّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَالله! لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقَهُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَذْنِي عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَظَنَرْتُ بِبَصْرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَا بِقُبْضَةٍ / مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاعِ، وَمِثْلُهَا قَرُطًا فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقُ مُعْلَقٌ، قَالَ: فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَابِ!» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ!

قولها: (عليك بعيتك) هي بالعين المهملة، ثم ياء مشناة تحت، ثم ياء موحدة. والمراد: عليك بوعظ بنتك حفصة. قال أهل اللغة: العيبة في كلام العرب. وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه، ونفيس متاعه، فشبهت ابنته بها.

قوله: (هو في المشربة) هي بفتح الراء وضمها.

قوله: (فإذا أنا برباح) هو بفتح الراء، وبالباء الموحدة.

قوله: (قاعداً على أسكفة المشربة) هي بضم الهمزة، والكاف، وتشديد الفاء، وهي: عتبة الباب السفلي.

قوله: (على نقير من خشب) هو بنون مفتوحة، ثم قاف مكسورة. هذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ. وذكر القاضي: أنه بالفاء بدل النون، وهو فقير بمعنى: مفقور مأخوذ من فقار الظهر، وهو جذع فيه درج.

قوله: (وإذا أفيق معلق) هو بفتح الهمزة، وكسر الفاء. وهو الجلد الذي لم يتم دباغه، وجمعه أفق

وَمَالِي لَا أَبْكِي ؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى ، وَذَاكَ قَيْصَرٌ وَكَسْرَى فِي الثُّمَارِ وَالْأَنْهَارِ ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ ، فَقَالَ : « يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةَ وَلَهُمُ الدُّنْيَا ؟ » . قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ جِئَنَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى ^(١) الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ^(٢) ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ ، وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ / وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ ، وَأَحْمَدُ اللَّهِ ، بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . آيَةُ التَّخْيِيرِ ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ^(٣) « وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ، ظَهِيرٌ » ^(٤) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ، وَخَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَطَلَقْتَهُنَّ ؟ قَالَ : « لَا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى ، يَقُولُونَ : طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخِيرَهُمْ أَنْكَ لَمْ تَطْلُقْهُنَّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِنْ شِئْتَ » . فَلَمْ / أَزَلْ أَحَدُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ ، وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحَكَ ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا ، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ ، وَنَزَلْتُ ^(٥) أَتَشَبَّتُ بِالْجَذْعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمَسُّهُ بِيَدِهِ ، فَقُلْتُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ ، قَالَ : « إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ » . فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي : لَمْ يَطْلُقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ

ج ١٥
ب ١/٦٣ج ١٥
ب ١/٦٣

٨٣/١٠

بفتحها كاديم وأدم، وقد أفق أديمه. بفتحها يافقه بكسر الفاء.

قوله: (تحسر الغضب عن وجهه) أي زال، وانكشف.

قوله: (وحتى كشر فضحك) هو بفتح الشين المعجمة المخففة. أي: أبدى أسنانه تبسماً، ويقال: أيضاً في الغضب. وقال ابن السكيت: كشر، وبسم، وابتسم، واكثر كله بمعنى واحد. فإن زاد قيل: قهقهه، وزهدق، وكركر.

٨٤/١٠

قوله: (أتشبت بالجدع) هو بالثاء المثلثة في آخره. أي: أستمسك.

(1) سورة: التحريم، الآية: ٤.

(2) في المطبوعة: فنزلت.

(1-1) في المطبوعة: في وجهه الغضب.

(2) سورة: التحريم، الآية: ٥.

﴿ مِنْهُمْ ﴾ ^{١٥ ج} ١/٦٤ (١) فَكُنْتُ أَنَا اسْتَبْطُتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ / عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ .

٣٦٧٦ - ٢/٣١ - حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي : ابْنَ بِلَالٍ - ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ ، قَالَ : مَكَّثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةٍ ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْئَةً لَهُ ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ ، عَدَلْتُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةِ لَهُ ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَزْوَاجِهِ؟ فَقَالَ : تِلْكَ ^(٢) عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ ^(٢) ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا / مُنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْئَةً لَكَ ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، مَا ظَنَنْتَ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ ، قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ ! إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ ، قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَتَمِرُهُ ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي : لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا ! فَقُلْتُ لَهَا : وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّفُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي : عَجَبًا لَكَ ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتَ ، وَإِنْ ابْتَنَكَ لَتُرَاجِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ غَضِبَانَ ، قَالَ عُمَرُ : فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَانِي ، حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ / لَهَا : يَا بَنِيَّةُ ! إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمَهُ ^{١٥ ج} ١/٦٥

٣٦٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ نَحْلَةَ إِيمَانِكُمْ﴾ (الحديث ٤٩١٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ﴿وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ، قَالَتْ: مِنْ أَنْبَاكَ هَذَا؟ قَالَ: نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (الحديث ٤٩١٤) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (الحديث ٤٩١٥) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: حب الرجل بعض نساؤه أفضل من بعض (الحديث ٥٢١٨) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: ما كان للنبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط (الحديث ٥٨٤٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: أخبار الأحاد، باب: ما جاء في إجازة الخبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام (الحديث ٧٢٥٦) مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الحديث ٧٢٦٣) مختصراً، تحفة الأشراف (١٠٥١٢).

قوله: (فبينما أنا في أمر أتمره) معناه: أشاور فيه نفسي، وأفكر. ومعنى: بينما وبيننا. أي: بين ٨٥/١٠ أوقات ائتماري، وكذا ما أشبهه وسبق بيانه.

عَضْبَانٍ ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ ، وَالله ! إِنَّا لَنُرَاجِعُهُ ، فَقُلْتُ ، تَعْلَمِينَ ، أَنِّي أَحْذَرُكَ عُقُوبَةَ اللهِ وَعَظَبَ رَسُولِهِ ، يَا بَنِيَّةُ ! لَا يَغُرُّنِكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا ، وَحُبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِيَّاهَا ، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، لِقِرَائَتِي مِنْهَا ، فَكَلَّمْتُهَا ، فَقَالَتْ | لِي أُمُّ سَلَمَةَ | : عَجَباً لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ ! قَدْ دَخَلْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ^(١) أَزْوَاجِهِ ! قَالَ : فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا ، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ ، وَإِذَا غَابَ / كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ ، وَنَحْنُ جَمِيعٌ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ ، ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا ، فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ ، فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَدُقُّ الْبَابَ ، وَقَالَ : افْتَحِ ، افْتَحِ ، فَقُلْتُ : جَاءَ الْغَسَّانِيُّ ؟ فَقَالَ : أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ ، قَالَ : فَقُلْتُ : رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ ، وَعَايِشَةَ ، ثُمَّ أَخَذَ ثَوْبِي فَأَخْرَجَ ، حَتَّى جِئْتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ ، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ ، فَقُلْتُ : هَذَا عَمْرُ ، فَأَذِنَ لِي ، قَالَ عَمْرُ : فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ / هَذَا

ج ١٥
ب ٦٥ج ١٥
ب ٦٦

قوله: (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام.

قوله: (وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أتاني بالخبر، وإذا غاب كنت أنا آتيه بالخبر) في هذا استحباب حضور مجالس العلم، واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه.

قوله: (من ملوك غسان) الأشهر ترك صرف غسان، وقيل: يصرف. وسبق إيضاحه في أول الكتاب.

قوله: (فقلت: جاء الغساني). فقال: أشد من ذلك اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه) فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله، والقلق التام لما يقلقه، أو يغضبه.

قوله: (رغم أنف حفصة) هو بفتح الغين وكسرها. يقال: رغم يرغم رغماً، ورغماً ورغماً بفتح الراء ٨٦/١٠ وضمها، وكسرها. أي: لصق بالرغام وهو التراب. هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز من الانتصاف، وفي الذل والانقياد كرهاً.

قوله: (فأخذ ثوبي، فأخرج حتى جئت) فيه استحباب التجميل بالثوب، والعمامة، ونحوهما عند لقاء الأئمة، والكبار إحتراماً لهم.

قوله: (في مشربة له يرتقى إليها بعجلتها) وقع في بعض النسخ بعجلتها، وفي بعضها بعجلتها، وفي بعضها بعجلة وكله صحيح، والأخيرة أجود قال ابن قتيبة، وغيره: هي درجة من النخل. كما قال في الرواية السابقة: جذع.

الْحَدِيثَ ، فَلَمَّا بَلَغَتْ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ، وَتَحَتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ ، وَإِنْ عِنْدَ رَجُلِيهِ قَرِظًا مَضْبُورًا ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبًا مُعَلَّقَةً ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَبَكَيْتُ . فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ كَسَرْتَنِي وَقَيَّصَرْتَنِيمَا هُمَا فِيهِ ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمُ ^(١) الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ ؟ » .

٣٦٧٧ - ٣/٣٢ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى / بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبيدِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ ، كُنَحُو حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ : شَأْنُ الْمَرْأَتَيْنِ؟ قَالَ : حَفْصَةُ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَزَادَ فِيهِ : وَأَتَيْتُ الْحَجَرَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بُكَاءٌ ، وَزَادَ أَيْضًا : وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا ، فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ .

٣٦٧٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٧٦).

قوله: (وإن عند رجله قرظاً مضبوراً) وقع في بعض الأصول مضبوراً بالضاد المعجمة، وفي بعضها بالمهمله، وكلاهما صحيح. أي: مجموعاً.

قوله: (وعند رأسه أهبا معلقة) بفتح الهمزة والهاء، ويضمهما لغتان مشهورتان جمع إهاب، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين، وقيل: الجلد مطلقاً، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة.

قوله: (فرايت أثر الحصير في جنب رسول الله ﷺ، فبكيت). فقال: ما يبكيك. فقلت: يا رسول الله إن كسرتني وقيصرتنيما هما فيه، وأنت رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: (أما ترضى أن يكون لهما ٨٧/١٠ الدنيا، ولك الآخرة) هكذا هو في الأصول ولك الآخرة، وفي بعضها لهم الدنيا. وفي أكثرها لهما بالثنية، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع لهم الدنيا، ولنا الآخرة. وكله صحيح.

قوله: (وكان ألى منهن شهراً) هو بمد الهمزة، وفتح اللام. ومعناه: حلف لا يدخل عليهن شهراً، وليس هو من الإيلاء المعروف في إصطلاح الفقهاء، ولا له حكمه. وأصل الإيلاء في اللغة الحلف على الشيء. يقال: منه ألى يؤالي إيلاء، وتآلى تألياً وتآلى اثتلاء. وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة. ولا خلاف في هذا إلا ما حكي عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع، أو كلام، أو إنفاق.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين العلماء، أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً، ولا كفارة،

٣٦٧٨ - ٤/٣٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ - وَهُوَ : مَوْلَى الْعَبَّاسِ - قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : كُنْتُ / أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ ^{ج ١٥} رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ مَوْضِعًا ، حَتَّى صَحَبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ١/٦٧

٣٦٧٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٧٦).

ولا مطالبة. ثم اختلفوا في تقدير مدته، فقال علماء الحجاز، ومعظم الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم: المؤلي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة، فليس بمؤل. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر، فأكثر. وشذ ابن أبي ليلى، والحسن، وابن شبرمة في آخرين. فقالوا: إذا حلف لا يجامعها يوماً، أو أقل، ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر، فهو مؤل. وعن ابن عمر أن كل من وقت في يمينه وقتاً وإن طال مدته، فليس بمؤل. وإنما المؤلي من حلف على الأبد. قال: ولا خلاف بينهم: أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر، ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقال الكوفيون: يقع الطلاق.

وقال علماء الحجاز، ومصر، وفقهاء أصحاب الحديث، وأهل الظاهر كلهم: يقال: للزوج إما أن تجامع، وإما أن تطلق. فإن امتنع طلق القاضي عليه. وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي، وأصحابه، وعن مالك رواية كقول الكوفيون، وللشافعي قول: أنه لا يطلق القاضي عليه، بل يجبر على الجماع، أو الطلاق، ويعزر على ذلك إن امتنع، واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم بائن؟ فأما ٨٨/١٠ الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعيًا. إلا أن مالكا يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة.

قال القاضي عياض: ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك، ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة. فقال جابر بن زيد: إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأقراء. وقال الجمهور: يجب استئناف العدة، واختلفوا في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون يمينه في حال الغضب، ومع قصد الضرر. فقال جمهورهم: لا يشترط بل يكون مؤلياً في كل حال. وقال مالك، والأوزاعي: لا يكون مؤلياً إذا حلف لمصلحة ولده لفظامه، وعن علي، وابن عباس رضي الله عنه: أنه لا يكون مؤلياً إلا إذا حلف على وجه الغضب.

قوله: (حدثنا سفیان بن عیینة، عن یحیی بن سعید سمع عبید بن حنین مولى العباس) هكذا هو في جميع النسخ مولى العباس. قالوا: وهذا قول: سفیان بن عیینة. قال البخاري: لا يصح قول ابن عیینة هذا. قال مالك: هو مولى آل زيد بن الخطاب. وقال محمد بن جعفر بن أبي كثير: هو مولى بني زريق. قال القاضي، وغيره: الصحيح عند الحفاظ، وغيرهم في هذا، قول مالك.

قوله في هذه الرواية: (كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ)

| ذَهَبَ | يَقْضِي حَاجَتَهُ ، فَقَالَ : أُدْرِكْنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبَتْ أَصْبُ عَلَيْهِ ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ الْمَرَّاتَانِ ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ : عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ .

٣٦٧٩ - ٥/٣٤ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - . قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ / بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَمْ أَزَلْ حَرِيصاً أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَّاتَيْنِ مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^{ج ١٥ ب ٦٧} . حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا كَانَ ^(٢) بِنَعُصِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ ، وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ ، فَتَبَرَّرَ ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ ، فَتَوَضَّأَ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مِنَ الْمَرَّاتَانِ مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا : ﴿ إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ؟ قَالَ عُمَرُ : وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ! - قَالَ الزُّهْرِيُّ : كَرِهَ ، وَاللَّهُ ! مَا أَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلَمْ

٣٦٧٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم (الحديث ٨٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المظالم، باب: الغرفة والعيلة المشرفة وغير المشرفة في السطوح، وغيرها (الحديث ٢٤٦٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: موعظة الرجل ابنته لحال زوجها (الحديث ٥١٩١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: التكبير والتسبيح عند التعجب (الحديث ٦٢١٨ م) تعليقاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ٢٧ - (الحديث ٢٤٦١)، وأخرجه النسائي في كتاب: عشرة النساء، باب: هجرة المرأة زوجها (الحديث ٢٧٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصيام، باب: كم الشهر وذكر الاختلاف على الزهري في الخبر عن عائشة (الحديث ٢١٣١) مختصراً تحفة الأشراف (١٠٥٠٧).

٨٩/١٠ هكذا هو في جميع النسخ على عهد. قال القاضي: إنما قال: على عهده توقيراً لهما. والمراد: تظاهرتا عليه في عهده. كما قال الله تعالى: ﴿وإن تظاهرا عليه﴾ ^(١) وقد صرح في سائر الروايات: بأنهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ.

قوله: (فسكبت على يديه فتوضأ) فيه جواز الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب، وهو أنها إن كانت لعذر فلا بأس بها، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى. ولا يقال: مكروهة ٩٠/١٠ على الصحيح.

(١) سورة: التحريم، الآية: ٤.

(٢) سورة: التحريم، الآية: ٤.

(٢) في المطبوعة: كنا.

يَكْتُمُهُ - قَالَ : هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ ، ثُمَّ يَسْأَلُ الْحَدِيثَ / قَالَ : كُنَّا ، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ ، قَوْمًا نَغْلِبُ
 ١٥ ج ١/٦٨
 النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا نَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ ، قَالَ :
 وَكَانَ مَنْزِلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، بِالْعَوَالِي ، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي ، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي ،
 فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعُنِي ، فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَالله ! إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ ،
 وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ، فَاَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ : أَتُرَاجِعِينَ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ (١) : نَعَمْ ، فَقُلْتُ : أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ،
 ١٥ ج ١/٦٨
 فَقُلْتُ (٢) : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ / أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعُصْبِ
 رَسُولِهِ ﷺ . فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا ، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ ،
 وَلَا يَغْرُنَّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ - ، قَالَ :
 فَكَانَ (٣) لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَكُنَّا نَتَنَاقَبُ التَّزْوِلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، (٤) أَنْزَلَ يَوْمًا فَيَنْزِلُ يَوْمًا (٤) ،
 فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ ، وَآتِيَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَكُنَّا (٥) نَتَحَدَّثُ : أَنَّ غَسَّانَ تَنْعَلُ الْخَيْلَ لِيَتَغَزَوْنَا ،
 فَتَنْزِلُ صَاحِبِي ، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي ، ثُمَّ نَادَانِي ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ،
 ١٥ ج ١/٦٩
 قُلْتُ : مَاذَا ؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ / وَأَطْوَلُ ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ ،
 فَقُلْتُ : قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا ، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ شَدَدْتُ عَلَيَّ
 ثِيَابِي ، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي ، فَقُلْتُ : أَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : لَا
 أُدْرِي ، هَا هُوَذَا مُعْتَزِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرِبَةِ ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدُ ، فَقُلْتُ : اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَدَخَلَ
 ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ ، فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ ، فَاَنْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ ، فَإِذَا
 عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ . فَجَلَسْتُ قَلِيلًا ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ :
 ١٥ ج ١/٦٩
 اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ ، فَقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ / ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا ، فَإِذَا الْغُلَامُ

قوله : (ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم) قوله : أن كانت بفتح الهمزة . والمراد بالجاره هنا :
 الضرة . وأوسم : أحسن ، وأجمل . والوسامة الجمال .
 قوله : (غسان تنعل الخيل . هو بضم التاء .

(١) في المطبوعة : فقالت .

(٢) في المطبوعة : قلت .

(٣) في المطبوعة : وكان .

(٤-٤) في المطبوعة : فينزل يوماً وأنزل يوماً .

(٥) في المطبوعة : وكنا .

يَدْعُونِي ، فَقَالَ : اذْخُلْ ، فَقَدْ أَذِنَ لَكَ ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ ، قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ ، فَقُلْتُ : أَطَلَقْتَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ فَقَالَ ^(١) : « لا » . فَقُلْتُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ! لَوْ رَأَيْتَنَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكُنَّا ، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ ، فَغَضِبْتُ عَلَى أَمْرَاتِي يَوْمًا ، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي ، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي ، فَقَالَتْ : مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ ؟ فَوَاللَّهِ ! إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِكِرَاجِعَتِهِ ، وَنَهَجْرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ ، فَقُلْتُ : قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ / ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعُصْبِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : لَا يَغْرَنُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِكَ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ | مِنْكَ | ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ : أَسْتَأْنِسُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « نَعَمْ » . فَجَلَسْتُ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ ، فَوَاللَّهِ ! مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ ، إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ ، فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أُمِّيكَ ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ / : « أَفِي شَكٍّ أَنْتَ ؟ يَا ابْنَ الْخَطَابِ ! أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَبِيبَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » ، فَقُلْتُ : اسْتَغْفِرُ لِي ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَكَانَ أَقْسَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى عَابَتْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

٣٦٨٠ - ٣٥ / ٠٠٠ قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَمَّا مَضَى تِسْعُ

٣٦٨٠ - تقدم تخريجه في كتاب: الصيام، باب: الشهر يكون تسعاً وعشرين (الحديث ٢٥١٦).

قوله: (متكىء على رمل حصير) هو بفتح الراء، وإسكان الميم. وفي غير هذه الرواية: رمال بكسر الراء. يقال: رملت الحصير، وأرملته إذا نسجته.

قوله ﷺ: (أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا) قال القاضي عياض: هذا مما يحتاج به من يفضل الفقر على الغنى، لما في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا يفوته من الآخرة، مما ٩٢/١٠ كان مدخراً له لم يتعجله. قال: وقد يتأوله الآخرون، بأن المراد: أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا، ولا حظ لهم في الآخرة. والله أعلم.

قوله: (من شدة موجدته) أي: الغضب.

وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بَدَأَ بِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ ، أَعْدَهُنَّ ، فَقَالَ : « إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » . ثُمَّ قَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوبَكَ » ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ - حَتَّى بَلَغَ - أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(١) قَالَتْ عَائِشَةُ / : قَدْ عَلِمَ ، وَاللَّهِ ! أَنَّ أَبُوبَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : أَوْ فِي هَذَا ^{ج ١٥} أَسْتَأْمِرُ أَبُوبَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْذَّارَ الْآخِرَةَ .

قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَبُو بٍ : أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَتًّا » .

قوله ﷺ : (إن الشهر تسع وعشرون) أي: هذا الشهر. وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام، والقاضي، ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة، وفيها أن الحاجب إذا علم منع الأذن بسكون المحجوب لم يأذن. والغالب من عادة النبي ﷺ: أنه كان لا يتخذ حاجباً، واتخذ في هذا اليوم للحاجة. وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإن علم أنه وحده؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها. وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن.

وفيه: أنه لا فرق بين الرجل الجليل، وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان.

وفيه تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً، أو بنتاً مزوجة؛ لأن أبا بكر، وعمر رضي الله عنهما أدبا بتهيئتهما، ووجاً ^(١) كل واحد منهما بنته، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الدنيا، والزهادة فيها.

وفيه: جواز سكنى الغرفة ذات الدرج، واتخاذ الخزانة لأثاث البيت، وفيه ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم، وتناوبهم فيه.

وفيه: جواز قبول خبر الواحد؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري، ويأخذ الأنصاري عنه.

وفيه: أخذ العلم ممن كان عنده، وإن كان الأخذ أفضل من المأخوذ منه، كما أخذ عمر عن هذا الأنصاري.

وفيه: أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً، وأراد إزالة همه، ومؤانسته بما يشرح صدره، ويكشف همه ينبغي له أن يستأذنه في ذلك كما قال عمر رضي الله عنه: أستأنس يا رسول الله؛ ولأنه قد يأتي من ٩٣/١٠ الكلام بما لا يوافق صاحبه، فيزيده همًا، وربما أخرجته، وربما تكلم بما لا يرتضيه. وهذا من الآداب المهمة.

(١) وجأ: لكز ولكم.

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٢٨ و ٢٩.

قَالَ قَتَادَةُ: صَغَتْ قُلُوبُكُمَا، مَالَتْ قُلُوبُكُمَا.

٦/٦ - باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها

٣٦٨١ - ١/٣٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّ أَبَا

٣٦٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في نفقة المبتوتة (الحديث ٢٢٨٤) و(الحديث ٢٢٨٥) و(الحديث ٢٢٨٦) و(الحديث ٢٢٨٧) و(الحديث ٢٢٨٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: خطبة الرجل إذا ترك الخاطب أو أذن له (الحديث ٣٢٤٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا استشارت المرأة رجلاً فيمنحها هل يخبرها بما يعلم (الحديث ٣٢٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة في ذلك (الحديث ٣٤٠٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها لسكانها (الحديث ٣٥٤٨)، تحفة الأشراف (١٨٠٣٨).

وفيه: توقير الكبار، وخدمتهم، وهيبتهم كما فعل ابن عباس مع عمر.
وفيه: الخطاب بالآلغاز الجميلة كقوله: أن كانت جارتك، ولم يقل ضرتك. والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهة.
وفيه: جواز قرع باب غيره للاستئذان، وشدة الفرع للأمور المهمة.
وفيه: جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه، وما فيه إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك. وقد كره السلف فضول النظر، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك، وشك فيها.
وفيه: أن للزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر، إذا جرى منها سبب يقتضيه.
وفيه: جواز قوله لغيره: رغم أنفه إذا أساء. كقول عمر: رغم أنف حفصة. وبه قال: عمر بن عبد العزيز، وآخرون. وكرهه مالك.
وفيه: فضيلة عائشة للابتداء بها في التخيير، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر، وفيه غير ذلك. والله أعلم.

باب: المطلقة البائن لا نفقة لها

٣٦٨١ - ٣٧٠٤ - فيه حديث فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها. هكذا قاله الجمهور: إنه أبو عمرو بن حفص. وقيل: أبو حفص بن عمرو. وقيل: أبو حفص بن المغيرة. واختلفوا في اسمه، ٩٤/١٠ والأكثرون على أن اسمه عبد الحميد. وقال النسائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كنيته.
وقوله: (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في: أنه طلقها ثلاثاً، أو البتة، أو آخر ثلاث تطليقات. وجاء في آخر صحيح مسلم في

عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ ، فَسَخَطَتْهُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا لَكَ

حديث الجساسة ما يوهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم أو مؤولة. وسنوضحها في موضعها إن شاء الله تعالى.

وأما قوله في رواية: (أنه طلقها ثلاثاً). وفي رواية: (أنه طلقها التبة). وفي رواية: (طلقها آخر ثلاث تطبيقات). وفي رواية: (طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها). وفي رواية: (طلقها). ولم يذكر عدداً ولا غيره) فالجمع بين هذه الروايات: أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روى: أنه طلقها مطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطبيقات، فهو ظاهر. ومن روى: البتة. فمراده: طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث. ومن روى: ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

قوله ﷺ: (ليس لك عليه نفقة) وفي رواية: لا نفقة لك، ولا سكنى. وفي رواية: لا نفقة من غير ذكر السكنى، واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة، والسكنى أم لا؟ فقال عمر بن الخطاب، وأبو حنيفة، وآخرون: لها السكنى، والنفقة. وقال ابن عباس، وأحمد: لا سكنى لها، ولا نفقة. وقال مالك، والشافعي، وآخرون: تجب لها السكنى، ولا نفقة لها. واحتج من أوجهما جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(١) فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه. وقد قال عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا ﷺ بقول: امرأة جهلت، أنسيت. قال العلماء: الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى.

قال الدارقطني: قوله: وسنة نبينا هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات. واحتج من لم يوجب نفقة، ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من أوجب السكنى دون النفقة، لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾^(٢) ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة، مع ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَاتِ حَمَلٍ، فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣) فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا يتفق عليهن. وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة، بما قاله سعيد بن المسيب، وغيره: أنها كانت امرأة لسنة^(٤)، واستطالت على أحمانها، فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم. وقيل: لأنها خافت في ذلك المنزل. بدليل ما رواه مسلم من قولها: أخاف أن يقتحم علي، ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها. والله أعلم.

وأما البائن الحامل، فتجب لها السكنى، والنفقة.

وأما الرجعية فتجبان لها بالإجماع.

وأما المتوفي عنها زوجها، فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكنى لها، فلو كانت حاملاً، فالمشهور أنه لا نفقة، كما لو كانت حائلاً. وقال بعض أصحابنا: تجب. وهو غلط. والله أعلم.

قوله: (طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليه وكيله بشعير، فسخطته) فيه أن الطلاق يقع في غيبة

(٣) سورة: الطلاق، الآية: ٤.

(٤) لسنة: بذينة اللسان كثيرة الكلام.

(١) وسورة: الطلاق، الآية: ٦.

(٢) سورة: الطلاق، الآية: ٦.

عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ» فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي ، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي» قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ : أَنَّ

المرأة، وجواز الوكالة في أداء الحقوق. وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين. وقوله: وكيله مرفوع هو المرسل.

قوله: (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي) قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية. وقيل إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجساسة: أنها أنصارية، واسمها غزية، وقيل: غزيلة بغين معجمة مضمومة، ثم زاي فيها. وهي بنت داود أن ابن عوف بن عمرو بن عامر بن رواحة بن حجير بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب. وقيل في نسبها غير هذا. قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ. وقيل: غيرها.

ومعنى هذا الحديث: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثر التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الإعتداد عندها حرجاً، من حيث أنه يلزمها التحفظ من نظره إليها، ونظرها إليهم، وانكشف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم، وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يبصرها، ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف. بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء، وأكثر الصحابة: أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(١)، ولأن الفتنة مشتركة، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به، ويدل عليه من السنة ٩٦/١٠ حديث نبهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة: أنها كانت هي، وميمونة عند النبي ﷺ، فدخل ابن أم مكتوم، فقال النبي ﷺ: اجتنباً منه. فقالتا: إنه أعمى لا يبصر. فقال النبي ﷺ: أفعمياوان أنتما فليس تبصرانه. وهذا الحديث حديث حسن رواه: أبو داود، والترمذي، وغيرهما. قال الترمذي: هو حديث حسن، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.

وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم، فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها. وهي مأمورة بغض بصرها، فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكثها في بيت أم شريك.

قوله ﷺ: (فإذا حللت فأذيني) هو بمد الهمزة أي: أعلميني وفيه جواز التعريض بخطبة البائن، وهو الصحيح عندنا.

مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا الْجَهْمِ^(١) خَطْبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ^(١) فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ». فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: «انْكَحِي أُسَامَةَ»، فَنَكَحَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطُتْ.

قوله ﷺ: (أما أبو الجهم، فلا يضع العصا عن عاتقه) فيه تأويلان مشهوران أحدهما: أنه كثير الأسفار. والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه: أنه ضراب للنساء، وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة، وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة، وقد قال العلماء: إن الغيبة تباح في ستة مواضع. أحدها: الاستنصاح، وذكرتها بدلائلها في كتاب الأذكار، ثم في رياض الصالحين^(١).

(وأعلم أن أبا الجهم) هذا بفتح الجيم مكبر، وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأنبيانية، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم. وفي المرور بين يدي المصلي فإن ذاك بضم الجيم مصغر. وقد أوضحتهم بإسميهما، ونسييهما، ووصفيهما في باب التيمم، ثم في باب المرور بين يدي المصلي. وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو: ابن حذيفة القرشي العدوي. قال القاضي: وذكره الناس كلهم، ولم ينسبوه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ، فقال: أبو جهم بن هشام قال: وهو غلط، ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام. قال: ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ، ولا غيرهم.

قوله ﷺ: (فلا يضع العصا عن عاتقه) العاتق هو ما بين العنق والمنكب. وفي هذا استعمال المجاز، ٩٧/١٠ وجواز إطلاق مثل هذه العبارة. في قوله ﷺ: لا يضع العصا عن عاتقه، وفي معاوية: إنه صعْلُوكٌ لا مال له مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه، ونحو ذلك من المال المحقر، وأن أبا الجهم كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه، وأكله، وغيرهما، ولكن لما كان كثير الحمل للعصا، وكان معاوية قليل المال جداً. جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً، ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا. وقد نص عليه أصحابنا، وقد أوضحت في آخر كتاب الأذكار.

قوله ﷺ: (وأما معاوية فصعلوك) هو بضم الصاد، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصحية، كما سبق في ذكر أبي جهم.

قولها: (فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا الجهم خطباني) هذا تصريح بأن معاوية الخاطب في هذا الحديث. هو: معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب. وقيل: أنه معاوية آخر. وهذا غلط صريح نبهت عليه لثلا يغتر به، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة معاوية. والله أعلم.

قوله ﷺ: (انكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فنكحته، فجعل الله فيه خيراً،

(١) أنظر رياض الصالحين ص ٤٣٤ طبعة الشعب.

(١) في المطبوعة: أبو جهم.

٣٦٨٢ - ٢/٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - .

وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضاً : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ : - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ / الْقَارِيَّ - كِلَاهُمَا ^(١) عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونِ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! لأَعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذُ مِنْهُ شَيْئاً . قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ ، وَلَا سُكْنَى » .

ج ١٥
١/٧٢

٣٦٨٣ - ٣/٠٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ : أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَأَخْبَرَتْنِي : أَنَّ زَوْجَهَا الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ ، فَانْتَقِلِي ، فَادْهَمِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَكُونِي عِنْدَهُ ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى ، تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ » .

ج ١٥
ب/٧٢

٣٦٨٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٨١) .

٣٦٨٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨١) .

واغتبطت)، فقولها: اغتبطت هو بفتح التاء، والباء. وفي بعض النسخ، واغتبطت به ولم تقع لفظة به في أكثر النسخ. قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، وليس هو بحسد. أقول: منه غبطته بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً، وغبطه فاغتبط هو كمنعته فامتنع، وحبسته فاحتبس.

وأما إشارته ﷺ بتكاح أسامة، فلما علمه من دينه، وفضله، وحسن طرائقه، وكرم شمائله، فنصحها بذلك، فكرهته لكونه مولى، ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت. ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعد هذا: طاعة الله وطاعة رسوله خير لك.

٩٨/١٠ قوله: (حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري) كليهما هو القاري بتشديد الياء سبق بيانه مرات. وهكذا وقع في النسخ كليهما، وهو صحيح. وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح. قوله: (وكان أنفق عليها نفقة دون) هكذا هو في النسخ نفقة دون. بإضافة نفقة إلى دون. قال أهل اللغة: الدون الرديء الحقيق. قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل قال، وبعضهم يقول: منه دان يدون دوناً وأدين إدانة.

٩٩/١٠ قوله ﷺ: (تضعين ثيابك عنده) وفي الرواية الأخرى: فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك. هذه الرواية

٣٦٨٤ - ٤/٣٨ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ : ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ : أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، أُخْتُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ ، أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ ، فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَفَرٍ ، فَاتَّوَارَسُوا اللَّهُ ﷺ فِي بَيْتٍ مَيْمُونَةٍ ، فَقَالُوا : إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ » ، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ » ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا : « أَنْ أُمَّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ ، فَانْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ خِمَارَكَ ، لَمْ يَرَكَ » فَانْطَلَقَتْ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ .

٣٦٨٥ - ٥/٣٩ - حَدَّثَنِي ^(١) يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ : ابْنَ جَعْفَرٍ - ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ . ح وَحَدَّثَنَا ه | أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ / قَالَ : كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا ، قَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أُبْتَغِي النِّفَقَةَ ، وَاقْتَصَرُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو : « لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكَ » .

٣٦٨٦ - ٦/٤٠ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

٣٦٨٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨١) .

٣٦٨٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨١) .

٣٦٨٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨١) .

مفسرة للأولى ، ومعناه : لا تخافين من رؤية رجل إليك .

قوله ﷺ : (لا تسبقيني بنفسك) هو من التعريض بالخطبة ، وهو جائز في عدة الوفاة . وكذا عدة البائن بالثلاث ، وفيه قول : ضعيف في عدة البائن ، والصواب الأول لهذا الحديث .

قوله : (كتب ذلك من فيها كتاباً) الكتاب هنا مصدر لكتبت .

إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ / رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْ بَيْتِهَا ، وَقَالَ عُرْوَةُ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ .

٣٦٨٧ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ : إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ .

٣٦٨٨ - ٨/٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ : أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ / عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا ، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ ، وَعَيَّاشُ بْنُ أَبِي رِبْعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا : وَاللَّهِ ! مَا لَكَ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا . فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا ، فَقَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَكَ » فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا ، فَقَالَتْ : أَيْنَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » . وَكَانَ أَعْمَى ، تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ

٣٦٨٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨١) .

٣٦٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في نفقة المبتوتة (الحديث ٢٢٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تزوج المولى العريية (الحديث ٣٢٢٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: نفقة الحامل المبتوتة (الحديث ٣٥٥٤)، تحفة الأشراف (١٨٠٣١) .

قوله: (فاستأذنته في الانتقال، فأذن لها) هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر، وهو البذاءة على أحمائها، أو خوفها أن يقتحم عليها، أو نحو ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب، وأما لغير حاجة، فلا يجوز لها الخروج، والانتقال، ولا يجوز نقلها. قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ، وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(١) قال ابن عباس، وعائشة: المراد بالفاحشة هنا النشوز، وسوء الخلق. وقيل: هو البذاءة على أهل زوجها. وقيل: معناه: إلا أن يأتين بفاحشة الزنا. فيخرجن لإقامة الحد، ثم ترجع إلى المسكن.

زَيْدٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ قَيْصَةَ بِنَ ذُرَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ ، فَقَالَ مَرْوَانُ : لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ ، سَنَأْخُذُ / بِالْعَصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ ، حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ : فَبَيَّنِي وَبَيِّنْكُمْ الْقُرْآنُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾ ^(١) الْآيَةَ ، قَالَتْ : هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ : لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ؟ فَعَلَامَ تَحْسِبُونَهَا ؟

٣٦٨٩ - ٩/٤٢ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ ، وَحُصَيْنٌ ، وَمُغِيرَةُ ، وَأَشْعَثُ ، وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، وَدَاوُدُ ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ ، فَقَالَتْ : فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ ، قَالَتْ : فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

٣٦٩٠ - ١٠/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، وَدَاوُدَ ، وَمُغِيرَةَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ، وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ : أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ ، عَنْ هُشَيْمٍ .

٣٦٨٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس (الحديث ٢٢٩١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق واللعان، باب: ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة (الحديث ١١٨٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة في ذلك (الحديث ٣٤٠٣) و(الحديث ٣٤٠٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها لسكانها (الحديث ٣٥٤٩) و(الحديث ٣٥٥٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: من طلق ثلاثاً في مجلس واحد (الحديث ٢٠٢٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المطلقة ثلاثاً هل لها سكنى ونفقة (الحديث ٢٠٣٦)، تحفة الأشراف (١٨٠٢٥).

٣٦٩٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٨٩).

قوله: (سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) هكذا هو في معظم النسخ بالعصمة بكسر العين، وفي بعضها بالقضية بالقاف، والضاد. وهذا واضح. ومعنى الأولى بالثقة، والأمر القوي الصحيح.

قوله: (ومجالد) هو بالجيم، وهو ضعيف. وإنما ذكره مسلم هنا متابعة، والمتابعة يدخل فيها بعض الضعفاء.

قولها: (إنه طلقها زوجها البتة). قالت: فخاصمتها إلى رسول الله ﷺ (أي: خاصمت وكيه).

٣٦٩١ - ١١/٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجِيمِيُّ ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ ، قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَاتَّحَفْتَنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلَيْمٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ قَالَتْ : طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا ، فَأَذِنَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي .

٣٦٩٢ - ١٢/٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ / ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا ، قَالَ : « لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ » . ج ١٥ ١/٧٦

٣٦٩٣ - ١٣/٤٥ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رَزِيْقٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَأَرَدْتُ الثَّقَلَةَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : « انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ » .

٣٦٩١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨٩) .

٣٦٩٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨٩) .

٣٦٩٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨٩) .

١٠٢/١٠ قوله: (فاتتحفتنا برطب ابن طاب، وسقتنا سويق سلت) معنى أتحنفتنا: ضيفتنا ورطب بن طاب نوع من الرطب الذي بالمدينة. وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون نوعاً، وأما السلت فبسين مهمة مضمومة، ثم لام ساكنة، ثم مشاة فوق، وهو حب متردد بين الشعير، والحنطة قيل: طبعه طبع الشعير في البرودة، ولونه قريب من لون الحنطة، وقيل: عكسه. واختلف أصحابنا في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة: الصحيح: أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة، ولا شعيراً. والثاني: أنه حنطة. والثالث: أنه شعير. وتظهر فائدة الخلاف في بيعه بالحنطة، أو بالشعير متفاضلاً، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة، وفي غير ذلك، وفي هذا الحديث استحباب الضيافة، واستحبابها من النساء لزوارهن من فضلاء الرجال، وإكرام الزائر، وإطعامه. والله أعلم.

قوله: (سألتها عن المطلقة ثلاثاً أين تعتد. قالت: طلقني بعلي ثلاثاً، فأذن لي النبي ﷺ أن أعتد في أهلي) هذا محمول على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن الطلاق كما سبق إيضاحه قريباً.

قوله: (فقال: انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم) هكذا وقع هنا، وكذا جاء في صحيح مسلم في آخر الكتاب، وزاد فقال: هو رجل من بني فهر من البطن الذي هي منه. قال القاضي: والمشهور

٣٦٩٤ - ١٤/٤٦ - وَحَدَّثَنَا هـ | مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ ، وَمَعَنَا / ^{١٥ ج} _{ب/٧٦} الشَّعْبِيُّ ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى ، وَلَا نَفَقَةً ، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ ، فَقَالَ : وَيْلَكَ ! تَحْدُثُ بِمِثْلِ هَذَا ، قَالَ عُمَرُ : لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ ، لَا نَذَرِي لَعَلَّهَا حَفَظَتْ أَوْ نَسِيَتْ ، لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ (١) .

٣٦٩٥ - ١٥/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ ، عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ ، بِقِصَّتِهِ .

٣٦٩٦ - ١٦/٤٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ / ^{١٥ ج} _{١/٧٧} ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صَخِيرِ الْعَدَوِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً ، قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي » . فَأَذَنْتُهُ ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ ، وَأَبُو جَهْمٍ ، وَأَسَامَةُ | بْنُ زَيْدٍ | ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

٣٦٩٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨٩) .

٣٦٩٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٨٩) .

٣٦٩٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (الحديث ١١٣٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إرسال الرجل إلى زوجته بالطلاق (الحديث ٣٤١٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: نفقة الباتنة (الحديث ٣٥٥٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً هل لها سكنى ونفقة (الحديث ٢٠٣٥)، تحفة الأشراف (١٨٠٣٧) .

خلاف هذا، وليس هما من بطن واحد هي من بني محارب بن فهر، وهو من بني عامر بن لؤي . قلت: وهو ابن عمها مجازاً يجتمعان في فهر، واختلفت الرواية في اسم ابن أم مكتوم . فقيل: عمرو . وقيل: ١٠٣/١٠ عبد الله . وقيل غير ذلك .

قوله: (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا صخير بضم الصاد على التصغير، وحكى القاضي عن بعض روايتهم: أنه صخر بفتحها على التكبير، والصواب المشهور هو الأول .

«أُمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبَ لَا مَالَ لَهُ ، وَأُمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ ، وَلَكِنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ . فَقَالَتْ يَدَيَا هَكَذَا : أَسَامَةُ ! أَسَامَةُ ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَّكَ » قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَغْتَبَطْتُ / .

ج ١٥
ب ٧٧

٣٦٩٧ - ١٧/٤٨ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي ، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَّاقِي ، وَأُرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعٍ تَمْرٍ ، وَخَمْسَةِ أَصْعٍ شَعِيرٍ ، فَقُلْتُ : أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا ؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنَزِلِكُمْ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَتْ فَشَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي ، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « كَمْ طَلَّقَكَ ؟ » . قُلْتُ : ثَلَاثًا ، قَالَ : « صَدَقَ ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ ، اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَادْنِيْنِي » . قَالَتْ : فَحَطَبَنِي خُطَابٌ / ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ ، وَأَبُو الْجَهْمِ ، فَقَالَ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مُعَاوِيَةَ تَرِبَ خَفِيفُ الْحَالِ ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ ، - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنَّ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ » .

ج ١٥
ب ٧٨

٣٦٩٨ - ١٨/٤٩ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ، فَسَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ ،

٣٦٩٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٦٩٦).

٣٦٩٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٩٦).

١٠٤/١٠ قوله ﷺ : (أما معاوية فرجل ترب لا مال لها) هو يفتح التاء، وكسر الراء، وهو الفقير. فأكده بأنه لا مال له؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعاً من كفايته.

قوله ﷺ : (فإنه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده) هكذا هو في جميع النسخ. تلقى وهي لغة صحيحة، والمشهور في اللغة تلقين النون.

قوله ﷺ : (وأبو الجهم منه شدة على النساء) هكذا هو في النسخ في هذا الموضع أبو الجهم بضم الجيم مصغر، والمشهور: أنه بفتحها مكبر، وهو المعروف في باقي الروايات، وفي كتب الأنساب، وغيرها.

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بَنَحُو حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَرَادَ : قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَفَنِي اللَّهُ بِابْنٍ^(١) زَيْدٍ ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنٍ^(٢) زَيْدٍ .

٣٦٩٩ - ١٩/٥٠ - وَحَدَّثَنَا / عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنِي أَبُو ج ١٥
ب/٧٨ بَكْرٌ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا ، وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، زَمَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، فَحَدَّثْتَنَا : أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاً بَاتاً ، بَنَحُو حَدِيثِ سُفْيَانَ .

٣٧٠٠ - ٢٠/٥١ - وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُحَلْوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنِ الْبُهِيِّ ، عَنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً .

٣٧٠١ - ٢١/٥٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ ، فَعَابَ ذَلِكَ / عَلَيْهِمْ عُرْوَةٌ ، فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ ، قَالَ عُرْوَةٌ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

ج ١٥
ب/٧٩

٣٦٩٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٦٩٦) .

٣٧٠٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٨٠٢٩) .

٣٧٠١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٦٨٤٤) .

قولها: (فشرفني الله بأبي زيد، وكرمني بأبي زيد) هكذا هو في بعض النسخ بأبي زيد في الموضعين على أنه كنية، وفي بعضها بابن زيد بالنون في الموضعين. وادعى القاضي أنها رواية الأكثرين، وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد، وكنيته أبوزيد. ويقال: أبو محمد. واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة لإحداها: جواز طلاق الغائب. الثانية: جواز التوكيل في الحقوق في القبض، والدفع. الثالثة: لا نفقة للبائن. وقالت طائفة: لا نفقة، ولا سكنى. الرابعة: جواز سماع كلام الأجنبية، والأجنبي في الاستفتاء، ونحوه. الخامسة: جواز الخروج من منزل العدة للحاجة. السادسة: استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث لا تقع خلوة محرمة؛ لقوله ﷺ في أم شريك: «تلك امرأة يغشاها أصحابي». السابعة: جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن بالثلاث. الثامنة: جواز الخطبة على خطبة غيره، إذا لم يحصل للأول إجابة؛ لأنها أخبرته أن معاوية، وأبا الجهم، وغيرهما خطبوها. التاسعة: جواز ذكر الغائب بما فيه من ١٠/١٠٦

(١) في المطبوعة: بأبي. وكلاهما صحيح؛ لأن اسمه: أسامة بن زيد وكنيته: أبوزيد انظر رجال صحيح مسلم: ٧/١ وأسد الغابة: ٦٤/١.

٣٧٠٢ - ٢٢/٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ ، قَالَ : فَأَمْرَهَا فَتَحَوَّلَتْ .

٣٧٠٣ - ٢٣/٥٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا ، قَالَ : تَغْنِي قَوْلُهَا : لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ .

٣٧٠٤ - ٢٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي / إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ ؟ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ ، فَقَالَتْ : بِسَمَا صَنَعْتُ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ ؟ فَقَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ . ج ١٥ ب ٧٩

٣٧٠٢ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عدتها لسكناها (الحديث ٣٥٤٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: هل تخرج المرأة في عدتها (الحديث ٢٠٣٣)، تحفة الأشراف (١٨٠٣٢).

٣٧٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس وقوله: ﴿واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله - إلى قوله - بعد عسر يسرا﴾ (الحديث ٥٣٢٣) و(الحديث ٥٣٢٤)، تحفة الأشراف (١٧٤٩٢).

٣٧٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس وقوله: ﴿واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله - إلى قوله - بعد عسر يسرا﴾ (الحديث ٥٣٢٤) و(الحديث ٥٣٢٦)، تحفة الأشراف (١٧٤٨٠).

العيوب التي يكرهاها إذا كان للنصيحة، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة. العاشرة: جواز استعمال المجاز؛ لقوله ﷺ: «لا يضع العصا عن عاتقه، ولا مال له». الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته، وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه لقولها: قال: «انكحي أسامة فكرهته، ثم قال انكحي أسامة فنكحته». الثانية عشر: قبول نصيحة أهل الفضل، والانقياد إلى إشارتهم، وأن عاقبتها محمودة. الثالثة عشر: جواز نكاح غير الكفاء إذا رضيت به الزوجة والولي؛ لأن فاطمة قرشية، وأسامة مولى. الرابعة عشر: الحرص على مصاحبة أهل التقوى، والفضل، وإن دنت أنسابهم. الخامسة عشر: جواز إنكار المفتي على مفت آخر خالف النص، أو عمم ما هو خاص، لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر من خوف إقتحامه عليها، ١٠٧/١٠ أولبذاتها، أو نحو ذلك. السادسة عشر: استحباب ضيافة الزائر، وإكرامه بطيب الطعام، والشراب سواء كان المضيف رجلاً، أو امرأة. والله أعلم.

٧/٧ - باب : جواز خروج المعتدة البائن ، والمتوفى عنها

زوجها ، في النهار ، لحاجتها

٣٧٠٥ - ١/٥٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنِي ^(١) ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طُلِقَتْ خَالَتِي ، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا ، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ / فَقَالَ : « بَلَى فَجَدِّي نَخْلِكَ ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا » ..

ج ١٥
١/٨٠

٨/٨ - باب : انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ،

وغيرها ، بوضع الحمل

٣٧٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في المبتوتة تخرج بالنهار (الحديث ٢٢٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خروج المتوفى عنها بالنهار (الحديث ٣٥٥٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: هل تخرج المرأة في عدتها (الحديث ٢٠٣٤)، تحفة الأشراف (٢٧٩٩).

باب: جواز خروج المعتدة البائن

والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها

٣٧٠٥ - فيه حديث جابر: (قال: طلقت خالتي، فأرادت أن تجد نخلها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ، فقال: بلى فجددي نخلك، فانك عسى أن تصدقي، أو تفعلي معروفاً) هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة. ومذهب مالك، والثوري، والليث، والشافعي، وأحمد، وآخرين: جواز خروجها في النهار للحاجة، وكذلك عند هؤلاء: يجوز لها الخروج في عدة الوفاة. ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة. وقال: في البائن لا تخرج ليلاً ولا نهاراً. وفيه استحباب الصدقة من التمر عند جداده، والهدية، واستحباب التعريض لصاحب التمر بفعل ذلك، وتذكير المعروف والبر. والله تعالى أعلم.

باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل

٣٧٠٦ - ١/٥٦ - وحدثني أبو الطاهر، وحرمة بن يحيى - وتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ حَرَمَةُ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سَبْعَةِ بَنَاتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،

٣٧٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: - ١٠ - (الحديث ٣٩٩١) تعليقاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ (الحديث ٥٣١٩) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في عدة الحامل (الحديث ٢٣٠٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٥١٨) و(الحديث ٣٥١٩) و(الحديث ٣٥٢٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج (الحديث ٢٠٢٨)، تحفة الأشراف (١٥٨٩٠).

٣٧٠٦ - ٣٧٠٨ - فيه حديث سبيعة، بضم السين المهملة، وفتح الباء الموحدة: أنها وضعت بعد وفاة زوجها بليال فقال النبي ﷺ: «إن عدتها انقضت، وإنها حلت للزواج». فأخذ بهذا جماهير العلماء، من السلف، والخلف. فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله انقضت عدتها، وحلت في الحال للأزواج. هذا قول: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والعلماء كافة إلا رواية، عن علي، وابن عباس، وسحنون المالكي: أن عدتها بأقصى الأجلين وهي: أربعة أشهر وعشراً، ووضع الحمل. وإلا ما روي، عن الشعبي، والحسن، وإبراهيم النخعي، وحماد: أنها لا يصح زواجها حتى تظهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور، وهو مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً^(١)﴾ ومبين أن قوله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن^(٢)﴾ عام في المطلقة، والمتوفى عنها، وأنه على عمومها.

قال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجد هنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشراً، وأنها محمولة على غير الحامل، وأما الدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه مسلم في الباب: أنها قالت: فافتاني النبي ﷺ بأنني قد حلت حين وضعت حملي. وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: «فلما تملت من نفاسها». أي: طهرت منه. فالجواب: أن هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ: «إنها حلت حين وضعت». ولم يعلل بالطهر من النفاس.

قال العلماء من أصحابنا، وغيرهم: سواء كان حملها ولداً أو أكثر كامل الخلقة، أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة فتتقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء

حِينَ اسْتَفْتَهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ: أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ / وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكِكَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، إِنَّكَ، وَاللَّهِ! مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ يَسَاسِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْتَنِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا / أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمَاحِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ (١) لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

٣٧٠٧ - ٢/٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا

٣٧٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ (الحديث ٤٩٠٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع (الحديث ١١٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٥١١) و(الحديث ٣٥١٢) و(الحديث ٣٥١٣) و(الحديث ٣٥١٤) و(الحديث ٣٥١٥)، تحفة الأشراف (١٨٢٠٦).

بمعرفة أم جليلة يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سبيعة من غير سؤال عن صفة حملها.

قوله: (كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي) هكذا هو في النسخ في بني عامر ١٠/١٠٩ بالفاء، وهو صحيح، ومعناه: ونسبه في بني عامر. أي: هو منهم.

قوله: (فلم تنشب) أي: لم تمكث.

قوله: (أبو السنان بن بعكك) السنان بن بفتح السين، وبعكك بموحدة مفتوحة، ثم عين ساكنة، ثم كافين الأولى مفتوحة، واسم أبي السنان: عمرو. وقيل: حبة بالباء الموحدة. وقيل: بالنون، حكاهما: ابن مأكولا، وهو أبو السنان بن بعكك بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار. كذا نسبه ابن الكلبي، وابن عبد البر، وقيل في نسبه غير هذا.

عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهَمَّا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : [قَدْ حَلَّتْ]^(١) ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ ، قَالَ : فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي : أَبَا سَلَمَةَ - فَبَعَثُوا كُرَيْبًا - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ : أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ سُبَيْعَةَ / الْأُسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ ، وَلِأَنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ .

ج ١٥
ب ٨١

٣٧٠٨ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا ه | أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، وَلَمْ يُسَمَّ كُرَيْبًا .

٩/٩ - باب : وجوب الإحداد في عدة الوفاة ، وتحريمه في غير ذلك ،

إلا ثلاثة أيام

٣٧٠٩ - ١/٥٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ : أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ ، قَالَ : قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، حِينَ / تُوْفِي أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ

ج ١٥
ب ٨٢

٣٧٠٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٠٧) .

٣٧٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب : الجنائز ، باب : إحداد المرأة على غير زوجها (الحديث ١٢٨٠) و(الحديث ١٢٨١) و(الحديث ١٢٨٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الطلاق ، باب : تحد المتوفى عنها أربعة أشهر

قوله : (نفست بعد وفاة زوجها بليال) هو بضم النون على المشهور ، وفي لغة بفتحها ، وهما لغتان في الولادة . وقوله : بعد وفاته بليال . قيل إنها شهر وقيل : خمس وعشرون ليلة . وقيل : دون ذلك . والله أعلم .

باب : وجوب الإحداد في عدة الوفاة

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

٣٧٠٩ - ٣٧٢٢ - قال أهل اللغة : الإحداد ، والحداد مشتق من الحد ، وهو المنع ؛ لأنها تمنع الزينة ، والطيب . يقال : أحدت المرأة تحد إحداداً ، وحدت تحد بضم الحاء ، وتحد بكسرهما حدأ . كذا قال الجمهور . إنه يقال : أحدت وحدت . وقال الاصمعي : لا يقال : إلا أحدت رباعياً . ويقال : امرأة حاد ،

بَطِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ، خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ، فَدَهَنْتَ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمُنْبِرِ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ / وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدِثُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». ج ١٥ ب ٨٢

وعشرًا (الحديث ٥٣٣٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: مراجعة الحائض (الحديث ٥٣٣٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرًا (الحديث ٥٣٣٦)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الكحل للحادة (الحديث ٥٣٣٨)، بمعناه وفيه أيضاً، باب: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً - إلى قوله - بما تعلمون خير» (الحديث ٥٣٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: الإثمد والكحل من الرمذ (الحديث ٥٧٠٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إحداد المتوفى عنها زوجها (الحديث ٢٢٩٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها (الحديث ١١٩٥) و(الحديث ١١٩٦) و(الحديث ١١٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: عدة المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٥٠٠) و(الحديث ٣٥٠١) و(الحديث ٣٥٠٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: سقوط الإحداد عن الكناينة المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٥٢٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ترك الزينة للحادة المسلمة دون اليهودية والنصرانية (الحديث ٣٥٣٣) و(الحديث ٣٥٣٤) و(الحديث ٣٥٣٥)، وفيه أيضاً، باب: النهي عن الكحل للحادة (الحديث ٣٥٤٠) و(الحديث ٣٥٤١) و(الحديث ٣٥٤٢) و(الحديث ٣٥٤٣)، تحفة الأشراف (١٥٨٧٤) و(١٥٨٧٩) و(١٨٢٥٩).

ولا يقال: حادة. وأما الإحداد في الشرع فهو ترك الطيب، والزينة، وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه.

قوله ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة ١١١/١٠ أشهر وعشرًا) فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة، والكبيرة، والبكر، والثيب، والحرّة، والأمة، والمسلمة، والكافرة هذا مذهب الشافعي، والجمهور. وقال أبو حنيفة، وغيره من الكوفيين، وأبو ثور، وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكناينة بل يختص بالمسلمة، لقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله». فخصه بالمؤمنة.

ودليل الجمهور: أن المؤمن هو الذي يستثمر خطاب الشارع، ويتنفع به، وينقاد له. فلهذا قيد به. وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحداد على الصغيرة، ولا على الزوجة الأمة.

وأجمعوا على: أنه لا إحداد على أم الولد، ولا على الأمة إذا توفي عنهما سيدها، ولا على الزوجة الرجعية، واختلفوا في المطلقة ثلاثًا. فقال عطاء، وربيعه، ومالك، والليث، والشافعي، وابن المنذر: لا إحداد عليها. وقال الحكم، وأبو حنيفة، والكوفيون، وأبو ثور، وأبو عبيد: عليها الإحداد. وهو قول: ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري: أنه لا يجب الإحداد على المطلقة، ولا على المتوفى عنها. وهذا شاذ غريب. ودليل من قال: لا إحداد على المطلقة ثلاثًا قوله ﷺ:

قَالَتْ زَيْنَبُ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا ، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، عَلَى الْمَنَبْرِ : (لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) .

قَالَتْ زَيْنَبُ : سَمِعْتُ أُمِّي ، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا

(إلا على الميت) فخص الإحداد بالميت بعد تحريمه في غيره. قال القاضي: واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله ﷺ: في الحديث الآخر حديث أم سلمة، وحديث أم عطية في الكحل، والطيب، واللباس، ومنعها منه. والله أعلم. وأما قوله ﷺ: «أربعة أشهر وعشراً»، فالمراد به عشرة أيام بلياليها.

هذا مذهبننا، ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى، عن يحيى بن أبي كثير، والأوزاعي: أنها أربعة أشهر وعشر ليال، وأنها تحل في اليوم العاشر، وعندنا، وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادي عشر. وأعلم أن التقييد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتدات: أنها تعتد بالأشهر.

أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل، ويلزمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع سواء قصرت أم طالت فإذا وضعت فلا إحداد بعده. وقال بعض العلماء: لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر، وإن لم تضع الحمل. والله أعلم.

قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح لكون الزوج ميتاً. لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه ناكحها، ولا يخاف منه بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغني بوجوده عن زاجر آخر. ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها بخلاف الطلاق، فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً. وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن. قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويجعل بالإقرار كالطلاق. لما ذكرناه من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة، والإحداد. والله أعلم.

قوله: (فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلق أو غيره) هو برفع خلق، وبرفع غيره. أي: دعت بصفرة. وهي خلق أو غيره، والخلق بفتح الخاء، هو طيب مخلوط.

قوله: (مست بعارضيهما) هما جانبا الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن، وإنما فعلت هذا لدفع صورة الإحداد، وفي هذا الذي فعلته أم حبيبة، وزينب مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها.

رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا ، أَفَنَكْحُهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » . - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ » .

قَالَ حُمَيْدٌ : قُلْتُ لِزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتِ الْمَرْأَةُ ، إِذَا تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا ، دَخَلَتْ حِفْشًا ، وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا ، وَلَمْ تَمَسَّ طِبْيًا / وَلَا شَيْئًا ، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ ، ثُمَّ تُؤْتِي بِدَائِبَةِ حِمَارٍ ، أَوْ شَاةٍ ، أَوْ طَيْرٍ ، فَتَقْتَضُ بِهِ فَقَلَمًا فَتَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتَقْطَعُ بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ، ثُمَّ تُرَاجِعُ ، بَعْدُ ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ غَيْرِهِ .

قولها: (وقد اشتكت عينها) هو يرفع النون، ووقع في بعض الأصول عينها بالالف.

قولها: (أفَنَكْحُهَا فقال: لا) هو بضم الحاء. وفي هذا الحديث، وحديث أم عطية المذكور بعده في ١١٣/١٠ قوله ﷺ: لا تكتحل. دليل على تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في الحديث الآخر في الموطأ، وغيره في حديث أم سلمة: «اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار». ووجه الجمع بين الأحاديث: أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار، ويجوز بالليل. مع أن الأولى تركه فإن فعلته مسحته بالنهار. فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عينها، فنهاها. محمول على أنه نهي تنزيه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عينها، وقد اختلف العلماء في اكتحال المحدة، فقال سالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، ومالك في رواية عنه: يجوز إذا خافت على عينها بكحل لا طيب فيه، وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومذهبنا جوازه ليلاً عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله ﷺ: (إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول) معناه: لا تستكرن العدة، ومنع الاكتحال فيها فإنها مدة قليلة، وقد خفت عنكن، وصارت أربعة أشهر وعشراً بعد أن كانت سنة. وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة. المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية، وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء معناه: أنها رمت بالعدة، وخرجت منها كافتصالها من هذه البعرة، ورميها بها. وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته، وصبرت عليه من الاعتداد سنة، ولبسها شر ثيابها، ولزومها بيتاً صغيراً حين بالنسبة إلى حق الزوج، وما يستحقه من المراجعة كما يهون الرمي بالبعرة.

قوله: (دخلت حفشاً) هو بكسر الحاء المهملة، وإسكان الفاء، وبالشين المعجمة. أي: بيتاً صغيراً حقيراً قريب السمك.

قوله: (ثم تؤتي بدابة حمار، أو شاة، أو طير فتقتض به) هكذا هو في جميع النسخ، فتقتض بالفاء، ١١٤/١٠ والضاد. قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضا، فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل،

٣٧١٠ - ٢/٥٩ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوْفِّي حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا ، وَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا ، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحَدِّثَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا ، وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ / النَّبِيِّ ﷺ .

ج ١٥
ب ٨٣

٣٧١١ - ٣/٦٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا : أَنَّ امْرَأَةً تُوْفِّي زَوْجَهَا ، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا - حَوْلًا ، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ فَخَرَجَتْ . أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟ » .

٣٧١٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٠٩) .

٣٧١١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٠٩) .

ولا تمس ماء، ولا تقلم ظفرًا، ثم تخرج بعد الحول، بأقبح منظر، ثم تفتض أي: تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها، وتنبذه فلا يكاد يعيش ما تفتض به. وقال مالك: معناه: تمسح به جلدها. وقال ابن وهب: معناه: تمسح بيدها عليه، أو على ظهره، وقيل: معناه: تمسح به، ثم تفتض أي: تغتسل، والافتراض الغتسال بالماء العذب للإتقاء، وإزالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة. وقال الأخفش: معناه: تنتظف، وتتقي من الدرن تشبيها لها بالفضة في نقائها، وبياضها. وذكر الهروي أن الأزهري قال: رواه الشافعي تقبص بالقاف، والصاد المهملة، والباء الموحدة مأخوذ من القبص، وهو القبض بأطراف الأصابع.

قوله: (توفي حميم لأم حبيبة) أي: قريب. ١١٥/١٠

قوله ﷺ: (في شر أحلاسها) هو بفتح الهمزة، وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء. والمراد في شر ثيابها كما قال في الرواية الأخرى، وهو مأخوذ من جلس البعير، وغيره من الدواب، وهو كالتمسح يجعل على ظهره.

٣٧١٢ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ،
بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعاً: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى / مِنْ أَزْوَاجِ
النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنَبَ. نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

ج ١٥
ب ١/٨٤

٣٧١٣ - ٥/٦١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ،
أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَحَدَّثُ، عَنْ أُمِّ
سَلَمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ | أَنَّ ابْنَةَ^(١) لَهَا تُؤْفَى عَنْهَا
رُؤُوسُهَا، فَاشْتَكَتْ عَلَيْهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي
بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ ».

ج ١٥
ب ٨/٨٤

٣٧١٤ - ٦/٦٢ - | وَ| حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ / لِعَمْرُو -، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَتْ:
لَمَّا أَتَى أُمُّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ، فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا
وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَيِّئَةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثِ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ».

٣٧١٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٠٩).

٣٧١٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٠٩).

٣٧١٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٠٩).

قوله: (نعي أبي سفيان) هو بكسر العين، مع تشديد الياء، ويأسكانها مع تخفيف الياء. أي: خبر

موته.

قوله ﷺ: (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) العصب بعين مفتوحة، ثم صاد ساكنة مهملتين،
وهو برود اليمن يعصب غزلها، ثم يصبغ مصبوغاً، ثم تنسج. ومعنى الحديث: النهي عن جميع الثياب
المصبوغة للزينة، إلا ثوب العصب. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب
المعصفرة والمصبغة إلا ما صبغ بسواد، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير، ومالك، والشافعي،
وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجاز الزهري، وأجاز مالك غليظه. والأصح عند أصحابنا تحريمه
مطلقاً. وهذا الحديث حجة لمن أجازوه. قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع

٣٧١٥ - ٧/٦٣ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَثَنِيَّةٌ ، وَأَبْنُ رُمَحٍ ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ ، أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ / لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحَدِّثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » . ج ١٥ / ١/٨٥

٣٧١٦ - ٨/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : ابْنَ مُسْلِمٍ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ نَافِعٍ ، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ ، مِثْلَ رِوَايَتِهِ .

٣٧١٧ - ٩/٦٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ : أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ ، وَأَبْنِ دِينَارٍ ، وَزَادَ : « فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا / » . ج ١٥ / ١/٨٥

٣٧١٨ - ١٠/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ .

٣٧١٩ - ١١/٦٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ،

٣٧١٥ - حديث صافية عن عائشة ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٧٨٦٦) . وحديث صافية عن حفصة أخرجه النسائي في كتاب : الطلاق ، باب : عدة المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٥٠٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الطلاق ، باب : هل تحد المرأة على غير زوجها (الحديث ٢٠٨٦) ، تحفة الأشراف (١٥٨١٧) .

٣٧١٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧١٥) .

٣٧١٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧١٥) .

٣٧١٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧١٥) .

٣٧١٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب : الطلاق ، باب : هل تحد المرأة على غير زوجها (الحديث ٢٠٨٥) ، تحفة الأشراف (١٦٤٤١) .

بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يترين به ، وكذلك جيد السواد . قال أصحابنا : ويجوز كل ما صبح ولا تقصد منه الزينة ، ويجوز لها لبس الحرير . في الأصح ، ويحرم حلي الذهب ، والفضة ، وكذلك اللؤلؤ ، وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز .

وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

٣٧٢٠ - ١٢/٦٦ - وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ حَفْصَةَ / ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ ، وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا ، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ ، بُذَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ » .

٣٧٢١ - ١٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : « عِنْدَ أَذْنِي طَهَّرَهَا . بُذَّةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ » .

٣٧٢٢ - ١٤/٦٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا / ، وَلَا نَكْتَحِلُ ، وَلَا نَتَطَيَّبُ ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا ، وَقَدْ رُخِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا ، إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي بُذَّةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ / .

٣٧٢٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض (الحديث ٣١٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: تلبس الحادة ثياب العصب (الحديث ٥٣٤٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٣٠٢) و(الحديث ٢٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة (الحديث ٣٥٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٠٨٧)، تحفة الأشراف (١٨١٣٤).

٣٧٢١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٢٠).

٣٧٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض (الحديث ٣١٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: القسط للحادة عند الطهر (الحديث ٥٣٤١)، تحفة الأشراف (١٨١١٧).

قوله ﷺ: (ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط، أو أظفار) النبذة بضم النون القطعة والشيء ١٨/١٠٠ اليسير، وأما القسط فبضم القاف. ويقال فيه: كست بكاف مضمومة بدل القاف، وبتاء بدل الطاء، وهو الاظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب. رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب. والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩/١٠ - كتاب: اللعان

٣٧٢٣ - ١/١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَوْيِمِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ

٣٧٢٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من جواز الطلاق الثلاث لقول الله تعالى: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (الحديث ٥٢٥٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: اللعان (الحديث ٥٣٠٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: التلاعن في المسجد (الحديث ٥٣٠٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلاة، باب: القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء (الحديث ٤٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التفسير، باب: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين﴾ (الحديث ٤٧٤٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ﴿والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ (الحديث ٤٧٤٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحدود، باب: من أظهر الفاحشة واللوط والتهمة بغير بينة (الحديث ٦٨٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأحكام، باب: من قضى ولاعن في المسجد (الحديث ٧١٦٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع (الحديث ٧٣٠٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (الحديث ٢٢٤٥) و(الحديث ٢٢٤٧) و(الحديث ٢٢٤٨) و(الحديث ٢٢٤٩) و(الحديث ٢٢٥٠) و(الحديث ٢٢٥١) و(الحديث ٢٢٥٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة في ذلك (الحديث ٣٤٠٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: اللعان (الحديث ٢٠٦٦)، تحفة الأشراف (٤٨٠٥).

كتاب اللعان

٣٧٢٣ - ٣٧٤٨ - اللعان، والملاعنة، والتلاعن. ملاعنة الرجل امرأته. يقال: تلاعنا، والتعنا، ولاعن القاضي بينهما. وسمي لعاناً لقول الزوج: عليّ لعنة الله إن كنت من الكاذبين. قال العلماء من أصحابنا: وغيرهم. واختير لفظ اللعان على لفظ الغضب، وإن كانا موجودين في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان؛ لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان؛ ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها؛ ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها، ولا يتعكس. وقيل: سمي لعاناً من اللعن، وهو الطرد، والإبعاد؛ لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه، ويحرم النكاح بينهما على التأبيد، بخلاف

لَهُ : أَرَأَيْتَ ، يَا عَاصِمُ ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَسَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ ، يَا عَاصِمُ ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا ، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُومَيْرٌ فَقَالَ : يَا عَاصِمُ ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُومَيْرٍ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا ، قَالَ عُومَيْرٌ : وَاللَّهِ ! لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا ، فَأَقْبَلَ عُومَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا » .

المطلق وغيره . واللعان عند جمهور أصحابنا يمين . وقيل : شهادة . وقيل : يمين فيها ثبوت شهادة . وقيل : عكسه . قال العلماء : وليس من الأيمان شيء متعدد إلا اللعان ، والقسامة ، ولا يمين في جانب المدعي إلا فيهما . والله أعلم .

قال العلماء : وجوز اللعان لحفظ الأنساب ، ودفع المعرة عن الأزواج . وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة . والله أعلم .

واختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ؟ فقال بعضهم : بسبب عويمر العجلاني ، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر : (قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك) .

وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية ، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال قال : وكان أول رجل لاعن في الاسلام . قال الماوردي في كتابه الحاوي : ١١٩/١٠ قال الأكثرون قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني . قال : والنقل فيهما مشتبّه ، ومختلف ، وقال ابن الصباغ من أصحابنا في كتابه الشامل : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً . قال : وأما قوله ﷺ لعويمر : (إن الله قد أنزل فيك ، وفي صاحبتك) . فمعناه : ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس . قلت : ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلهما سألوا في وقتين متقاربين . فنزلت الآية فيهما ، وسبق هلال باللعان ، فيصدق أنها نزلت في ذا وفي ذاك ، وأن هلالاً أول من لاعن . والله أعلم . قالوا : وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وممن نقله القاضي عياض ، عن ابن جرير الطبري .

قوله : (فكره رسول الله ﷺ المسائل ، وعابها) المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة ، أو إشاعة فاحشة ، أو شناعة على مسلم أو مسلمة . قال العلماء : أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين ، وقد وقع فلا كراهة فيها ، وليس هو المراد في الحديث . وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيجيبهم ، ولا يكرهها ، وإنما كان سؤال

قَالَ سَهْلٌ : فَتْلَاعَنَا ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عُيَيْرٌ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أَمْسَكْتُهَا . فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد، ولم يحتج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسليط اليهود والمنافقين، ونحوهم على الكلام في أعراض السلمين، وفي الإسلام؛ ولأن من المسائل ما يقتضي جوابه تضييقاً.

وفي الحديث الآخر أعظم الناس حرباً من سأل عما لم يحرم، فحرم من أجل مسألته. ١٢٠/١٠

قوله: (يا رسول الله: رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقلته فتقتلونهم أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ قد نزل فيك وفي صاحبك، فاذهب فأت بها قال سهل: فتلاعنا) هذا الكلام فيه حذف، ومعناه: أنه سأل، وقذف امرأته، وأنكرت الزنا، وأصر كل واحد منهما على قوله: ثم تلاعنا.

قوله: (أيقلته فتقتلونهم) معناه: إذا وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه زنى بها فإن قتله قتلتموه، وإن تركه صبر على عظيم، فكيف طريقه؟ وقد اختلف العلماء، فيمن قتل رجلاً، وزعم أنه وجدته قد زنى بامرأته. فقال جمهورهم: لا يقبل قوله، بل يلزمه القصاص، إلا أن تقوم بذلك بينه أو يعترف به ورثة القتل، والبينة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا، ويكون القتل محصناً، وأما فيما بينه وبين الله تعالى، فإن كان صادقاً فلا شيء عليه. وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل زانياً محصناً، القصاص، ما لم يأمر السلطان بقتله. والصواب الأول، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنى بامرأته، وقتله بذلك.

قوله: (قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ) فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام، أو القاضي، وبمجمع من الناس، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان، فإنه تغليظ بالزمان، والمكان، والجمع. فأما الزمان فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد. والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة. وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا الأصح الاستحباب.

قوله: (فلما فرغا قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله ﷺ إن أمسكتها) فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين، في الرواية الأخرى: (فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، ففارقها عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: ذاكم التفريق بين كل متلاعنين) وفي الرواية الأخرى: (أنه لاعن، ثم لاعت، ثم فرق بينهما). وفي رواية: (أن النبي ﷺ قال: لا سبيل لك عليها) اختلف العلماء في الفرقة باللعان، فقال مالك، والشافعي، والجمهور: تقع الفرقة بين الزوجين بنفس التلاعن، ويحرم عليه نكاحها على التأييد لهذه الأحاديث. لكن قال الشافعي، وبعض المالكية: تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعانها، وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضي بها بعد التلاعن لقوله: ثم فرق بينهما.

وقال الجمهور: لا تفقر إلى قضاء القاضي؛ لقوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها». والرواية الأخرى: ففارقها. وقال الليث: لا أثر لللعان في الفرقة، ولا يحصل به فراق أصلاً. واختلف القائلون بتأييد التحريم، فيما إذا أكذب بعد ذلك نفسه. فقال أبو حنيفة: تحل له لزوال المعنى المحرم، وقال مالك، والشافعي،

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةُ الْمُتْلَاعَيْنِ .

٣٧٢٤ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ عُوَيْمِرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَذْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا، بَعْدَ، سُنَّةٍ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا / فَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

٣٧٢٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٢٣).

وغيرهما: لا تحل له أبداً لعموم قوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها». والله أعلم.

وأما قوله: (كذبت عليها يا رسول الله، إن أمسكتها) فهو كلام تام مستقل، ثم ابتداء، فقال هي طالق ثلاثاً تصديقاً لقوله في: أنه لا يمسكها، وإنما طلقها؛ لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه، فأراد تحريمها بالطلاق. فقال: هي طالق ثلاثاً. فقال له النبي ﷺ: لا سبيل لك عليها. أي: لا ملك لك عليها، فلا يقع طلاقك. وهذا دليل على أن الفرقة تحصل بنفس اللعان، واستدل به أصحابنا على أن جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ليس حراماً. وموضع الدلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث، وقد يعترض على هذا، فيقال: إنما لم ينكر عليه؛ لأنه لم يصادف الطلاق محلاً مملوكاً له، ولا نفوذاً، ويجاب عن هذا الاعتراض، بأنه لو كان الثلاث محرماً لأنكر عليه. وقال له: كيف ترسل لفظ الطلاق الثلاث مع أنه حرام؟ والله أعلم.

وقال ابن نافع من أصحاب مالك: إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان مع أنه قد حصلت الفرقة بنفس اللعان، وهذا فاسد، وكيف يستحب للإنسان أن يطلق من صارت أجنبية. وقال محمد بن أبي صفرة المالكي: لا تحصل الفرقة بنفس اللعان، واحتج بطلاق عويمر، وبقوله: إن أمسكتها. وتأوله الجمهور كما سبق. والله أعلم.

وأما قوله: (قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين) فقد تأوله ابن نافع المالكي على أن معناه: استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق. وقال الجمهور: معناه: حصول الفرقة بنفس اللعان.

أما قوله ﷺ: «ذاكم التفريق بين كل متلاعنين»، فمعناه عند مالك، والشافعي، والجمهور: بيان أن ١٢٢/١٠ الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين، وقيل: معناه: تحريمها على التأيد كما قال جمهور العلماء. قال القاضي عياض: واتفق علماء الأمصار على: أن مجرد قذفه لزوجته لا يحرمها عليه. إلا أبا عبيد فقال: تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان.

قوله: (وكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها، وترث منه ما فرض الله لها)

٣٧٢٥ - ٣/٣ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ ، وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا ، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ . وَزَادَ فِيهِ : فَتَلَّعْنَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنَا شَاهِدٌ ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١) ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ » .

٣٧٢٦ - ٤/٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ / بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي امْرَأَةٍ مُضْعَبٍ ، أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ : فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ ، فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ : اسْتَأْذِنْ لِي ، قَالَ : إِنَّهُ قَائِلٌ ، فَسَمِعَ

٣٧٢٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٢٣) .

٣٧٢٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في اللعان (الحديث ١٢٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة النور (الحديث ٣١٧٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: عظة الإمام الرجل والمرأة عند اللعان (الحديث ٣٤٧٣)، تحفة الأشراف (٧٠٥٨) .

فيه جواز لعان الحامل، وأنه إذا لاعنها ونفى عنه نسب الحمل انتفى عنه، وأنه يثبت نسبه من الأم، ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم، وهو الثلث إن لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن، ولا اثنان من الأخوة، ١٢٣/١٠ أو الأخوات. وإن كان شيء من ذلك فلها السدس. وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه. وهم إخوانه وأخواته من أمه، وجداته من أمه، ثم إذا دفع إلى أمه فرضها، أو إلى أصحاب الفروض، وبقي شيء فهو لموالي أمه إن كان عليها ولاء، ولم يكن عليه هو. ولا بمباشرة إعتاقه، فإن لم يكن لها موال فهو لبيت المال. هذا تفصيل مذهب الشافعي، وبه قال: الزهري، ومالك، وأبو ثور. وقال الحكم، وحماد: ترثه ورثة أمه. وقال آخرون: عصبه أمه. روي هذا، عن علي، وابن مسعود، وعطاء، وأحمد بن حنبل. قال أحمد: فإن انفردت الأم أخذت جميع ماله بالعصوية. وقال أبو حنيفة: إذا انفردت أخذت الجميع، لكن الثلث بالفرض، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد. والله أعلم.

قوله: (فتلاعنا في المسجد) فيه استحباب كون اللعان في المسجد. وقد سبق بيانه.

صَوْتِي ، فَقَالَ^(١) : ابْنُ جُبَيْرٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : ادْخُلْ ، فَوَالله ! مَا جَاءَ بِكَ ، هَذِهِ السَّاعَةُ ،
إِلَّا حَاجَةٌ ، فَدَخَلْتُ ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بَرْدَعَةً ، مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةً حَشَوْهَا لَيْفٌ ، قُلْتُ : أَبَا
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! الْمُتَلَاعِنَانِ ، أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : سُبْحَانَ الله ! نَعَمْ ، إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ
فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ الله ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ / أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ ، كَيْفَ يُصْنَعُ ؟
إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، قَالَ : فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ ،
فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَا فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ
الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾^(٢) فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ
عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، قَالَ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ
دَعَاَهَا فَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، قَالَتْ : لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ
بِالْحَقِّ ! إِنَّهُ لَكَاذِبٌ ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ / إِنَّهُ لِمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ
لَعْنَةَ الله عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ الْكَاذِبِينَ ،
وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ الله عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

قوله : (فقلت للغلام : إستاذن لي . قال : إنه قاتل ، فسمع صوتي . فقال : ابن جبير ؟ قلت : نعم) أما
قوله : إنه قاتل ، فهو من القيلولة ، وهي : النوم نصف النهار ، وأما قوله : ابن جبير ، فهو يرفع ابن ، وهو
استفهام أي أأنت ابن جبير .

١٢٤/١٠

قوله : (فوجدته مفترشاً بردعة) هو بفتح الباء ، وفيه زهادة ابن عمر ، وتواضعه .

قوله : (ووعظه ، وذكره ، وأخبره : أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) وفعل بالمرأة مثل ذلك ،
فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين ، ويخوفهما من وبال اليمين الكاذبة ، وأن الصبر على عذاب الدنيا ، وهو الحد
أهون من عذاب الآخرة .

قوله : (فبدأ بالرجل ، فشهد أربع شهادات إلى آخره) فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج ؛ لأن
الله تعالى بدأ به ؛ ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها ، وينفي النسب إن كان ، ونقل القاضي ، وغيره إجماع
المسلمين على الابتداء بالزوج ، ثم قال الشافعي ، وطائفة : لو لاعنت المرأة قبله لم يصح لعانها . وصححه
أبو حنيفة ، وطائفة .

قوله : (فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين)
هذه ألفاظ اللعان ، وهي مجمع عليها .

وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ، زَمَنَ مُضْعَبِ بْنِ الرُّبَيْرِ، فَلَمْ أَذِرْ مَا أَقُولُ: فَآتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَيْفَرُقُ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٣٧٢٧ - ٥/٥ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى / : أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لِلْمُتْلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

قَالَ زُهَيْرٌ فِي رَوَاتِهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧٢٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحكما كاذب فهل منكما من تائب (الحديث ٥٣١٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المتعة للتي لم يفرض لها (الحديث ٥٣٥٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (الحديث ٢٢٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: اجتماع المتلاعنين (الحديث ٣٤٧٦)، تحفة الأشراف (٧٠٥١).

١٢٥/١٠ - قوله ﷺ للمتلاعنين: (حسابكما على الله أحكما كاذب) قال القاضي ظاهره: أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان. والمراد بيان: أنه يلزم الكاذب التوبة. قال: وقال الداودي: إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه، قال: والأول أظهر، وأولى بسياق الكلام. قال: وفيه رد على من قال من النحاة: إن لفظة أحد لا تستعمل إلا في النفي، وعلى من قال منهم: لا تستعمل إلا في الوصف، ولا تقع موقع واحد، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفي، ولا وصف، ووقعت موقع واحد. وقد أجازاه المبرد، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَشَاهِدْهُمْ﴾^(١) وفي هذا الحديث أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما، وإن علمنا كذب أحدهما على الإبهام.

قوله: (يا رسول الله مالي؟ قال: لا مال لك، إن كنت صدقت عليها، فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها) في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول، وعلى ثبوت مهر

٣٧٢٨ - ٦/٦ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، وَقَالَ : «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ ؟ » .

٣٧٢٩ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

٣٧٣٠ - ٨/٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمِسْمَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمِسْمَعِيِّ ، وَابْنُ الْمُثَنَّى - قَالُوا : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ : ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَزْرَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : لَمْ يُفَرِّقِ الْمُضْعَبُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ ، قَالَ سَعِيدٌ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ : فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ .

٣٧٣١ - ٩/٨ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ / ، وَثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ١٦ ج ١/٥ ح وَحَدَّثَنِي ^(١) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٣٧٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الطلاق ، باب : صداق الملاعة (الحديث ٥٣١١) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : قول الإمام للمتلاعنين إن أحدهما كاذب فهل منكما من تائب (الحديث ٥٣١٢) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : المهر للمدخول عليها وكيف الدخول أو طلقها قبل الدخول والميسس (الحديث ٥٣٤٩) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الطلاق ، باب : في اللعان (الحديث ٢٢٥٨) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الطلاق ، باب : استتابة المتلاعنين بعد اللعان (الحديث ٣٤٧٥) ، تحفة الأشراف (٧٠٥٠) .

٣٧٢٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٢٨) .

٣٧٣٠ - أخرجه النسائي في كتاب : الطلاق ، باب : التفريق بين المتلاعنين (الحديث ٣٤٧٤) ، تحفة الأشراف (٧٠٦١) .

٣٧٣١ - أخرجه البخاري في كتاب : الطلاق ، باب : يلحق الولد بالملاعة (الحديث ٥٣١٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الفرائض ، باب : ميراث الملاعة (الحديث ٦٧٤٨) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : الطلاق ، باب : في اللعان (الحديث ٢٢٥٩) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الطلاق ، باب : ما جاء في اللعان (الحديث ١٢٠٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الطلاق ، باب : نفي الولد باللعان وإلحاقه بأمه (الحديث ٣٤٧٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الطلاق ، باب : اللعان (الحديث ٢٠٦٩) ، تحفة الأشراف (٨٣٢٢) .

٣٧٣٢ - ١٠/٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَأَعَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

٣٧٣٣ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ: الْقَطَّانُ -، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، /، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . ١٦ ج ١٦/٦

٣٧٣٤ - ١٢/١٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ -، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّا، ^(١) لِلَّيْلَةِ جُمُعَةٍ ^(٢)، فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ: وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهُ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ | فَسَأَلَهُ |، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! افْتَحْ» وَجَعَلَ يَدْعُو، فَتَزَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ، هَذِهِ الْآيَاتُ، فَأَبْثَلِي بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعْنَا، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَّ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَّ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٣٧٣٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٨٦٠) و(٧٩٨٣).

٣٧٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: التفريق بين المتلاعنين (الحديث ٥٣١٤)، تحفة الأشراف (٨١٦٠).

٣٧٣٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (الحديث ٢٢٥٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: اللعان (الحديث ٢٠٦٨)، تحفة الأشراف (٩٤٢٥).

١٢٦/ الملاعة المدخول بها. والممثلتان مجمع عليهما، وفيه: أنها لو صدقته، وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها.

قوله ﷺ: (اللهم افتح) معناه: بين لنا الحكم في هذا.

« مة » . فَأَبْتُ فَلَعَنْتُ ، فَلَمَّا أَذْبَرَا قَالَ : « لَعَلَّهَا أَنْ تَحْيِيَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا » . فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا .

٣٧٣٥ - ١٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ / بْنُ سُلَيْمَانَ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . ^{١٦ ج} _{ب/٧}

٣٧٣٦ - ١٤/١١ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَنَا أُرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا ، فَقَالَ : إِنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ ، قَالَ : فَلَاعَنَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَبْصِرُوهَا . فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبُضٌ سَبَطًا قَضِيَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ » . قَالَ : فَأَنْبِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ .

٣٧٣٧ - ١٥/١٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ / ، وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ^{١٦ ج} _{١/٨}

٣٧٣٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٣٤) .

٣٧٣٦ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: اللعان في قذف الرجل زوجته برجل بعينه (الحديث ٣٤٦٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: كيف اللعان (الحديث ٣٤٦٩)، تحفة الأشراف (١٤٦١) .

٣٧٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول النبي ﷺ : « لو كنت راجماً بغير بينة » (الحديث ٥٣١٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: قول الإمام: اللهم بين (الحديث ٥٣١٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحدود، باب: من أظهر الفاحشة واللطم والتهمة بغير بينة (الحديث ٦٨٥٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام: اللهم بين (الحديث ٣٤٧٠) و(الحديث ٣٤٧١)، تحفة الأشراف (٦٣٢٨) .

قوله: (إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء) هي بسين مفتوحة، ثم حاء ساكنة مهملتين، وبالمد. وشريك هذا صحابي يلوي حليف الأنصار. قال القاضي: وقول من قال أنه يهودي باطل.

قوله: (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) سبق بيانه في أول هذا الباب.

قوله ﷺ: (لعلها أن تحيي به أسود جعداً) وفي الرواية الأخرى: فإن جاءت به سبطاً قضى العينين، فهو لهلال وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين، فهو لشريك. أما الجعد فبفتح الجيم، وإسكان العين. قال الهروي: الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً، ويكون ذمماً. فإذا كان مدحاً فله معنيان:

- وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمَحٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ^(١) رَجُلًا ، فَقَالَ عَاصِمٌ : مَا ابْتَلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الَّذِي^(٢) وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْفَرًا ، قَلِيلَ اللَّحْمِ ، سَبَطَ الشَّعْرَ ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ ، خَذَلًا ، آدَمَ ، كَثِيرَ اللَّحْمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « اللَّهُمَّ ! بَيِّنْ » . فَوَضَعَتْ شَيْبَهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا ، فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ الرَّجُلُ^(٣) لِابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الْمَجْلِسِ : أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ هَلِيزِهِ ؟ » . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ .

١٦ ج
ب/٨

٣٧٣٨ - ١٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي : ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ / وَزَادَ فِيهِ | ، بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ ، قَالَ : (٤) جَعْدٌ قَطَطٌ^(٤) .

١٦ ج
١/٩

٣٧٣٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٣٧).

١٢٨/١٠ أحدهما: أن يكون معصوب الحلق شديد الأسر. والثاني: أن يكون شعره غير سبط؛ لأن السبوطه أكثرها في شعور العجم.

وأما الجعد المذموم، فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد، والآخر: البخيل. يقال: جعد الأصابع، وجعد اليدين. أي: بخيل، وأما السبط فبكسر الباء، وإسكانها، وهو الشعر المسترسل. وأما حمش الساقين فبحاء مهملة مفتوحة، ثم ميم ساكنة، ثم شين معجمة، أي: رقيقهما. والحموشة الدقة، وأما قضى العينين فمهموز ممدود على وزن فعيل، وهو بالضاد المعجمة. ومعناه: فاسدهما بكثرة دمع، أو حمرة، أو غير ذلك.

١٢٩/١٠ قوله: (وكان خذلاً) هو يفتح الخاء المعجمة، وإسكان الدال المهملة، وهو الممتلىء الساق.

قوله ﷺ: (لو رجعت أحداً بغير بينة رجعت هذه) وفسرها ابن عباس: بأنها امرأة كانت تظهر في

(١) في المطبوعة: أهله.

(٢) في المطبوعة: رجل.

(١) في المطبوعة: أهله.

(٢) في المطبوعة: بالذي.

(٣-٤) في المطبوعة: جعداً قططاً.

٣٧٣٩ - ١٧/١٣ - | و | حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ ، وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ : أَهْمَا الَّذِي ^(١) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا ؟ » . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا ، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتْ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ .

٣٧٤٠ - ١٨/١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي : الدَّرَاوَرْدِي - ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ / قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا » . قَالَ سَعْدٌ : بَلَى ، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ » .

٣٧٤١ - ١٩/١٥ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا ^(٢) إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ، أَأْمُهْلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

٣٧٤٢ - ٢٠/١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

٣٧٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة (الحديث ٦٨٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التمني، باب: ما يجوز من اللؤ، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ (الحديث ٧٢٣٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من أظهر الفاحشة (الحديث ٢٥٦٠)، تحفة الأشراف (٦٣٢٧).

٣٧٤٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في من وجد مع أهله رجلاً، أيقته (الحديث ٤٥٣٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الرجل يجد مع امرأته رجلاً (الحديث ٢٦٠٥)، تحفة الأشراف (١٢٦٩٩).

٣٧٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في من وجد مع أهله رجلاً، أيقته (الحديث ٤٥٣٣)، تحفة الأشراف (١٢٧٣٧).

٣٧٤٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٦٧٧).

الإسلام السوء. وفي رواية: أنها امرأة أعلنت معنى الحديث: أنه اشتهر، وشاع عنها الفاحشة، ولكن لم يثبت بينة، ولا اعتراف، فقيه: أنه لا يقام الحد بمجرد الشيع، والقرائن، بل لا بد من بينة، أو اعتراف.

قوله: (إن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله أرايت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقته؟ قال رسول الله ﷺ: لا. قال سعد: بلى. والذي أكرمك بالحق. فقال رسول الله ﷺ: اسمعوا إلي ما يقول ١٣٠/١٠

بِلَالٍ ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَوْ
وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي ^{١٦ ج} (١) رَجُلًا ، لَمْ أَمْسُهُ حَتَّى / آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ » .
قَالَ : كَلَّا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ! إِنْ كُنْتُ لَأَعَاJِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي » .

٣٧٤٣ - ٢١/١٧ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ
- وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ وَرَادٍ - كَاتِبِ
الْمُغِيرَةِ - ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ : لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ
بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ عَنْهُ ، فَلَبَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ / ؟ ^{١٦ ج}
فَوَاللَّهِ ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي ، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَمِ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ،
ب/١٠

٣٧٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: من رأى مع امرأته رجلاً فقتله (الحديث ٦٨٤٦) مختصراً،
وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول النبي ﷺ «لا شخص أغير من الله» (الحديث ٧٤١٦)، تحفة
الأشراف (١١٥٣٨).

سيدكم) وفي الرواية الأخرى: (كلا، والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف). قال الماوردي،
وغیره: ليس قوله هورداً لقول النبي ﷺ، ولا مخالفة من سعد بن عبادة لأمره ﷺ، وإنما معناه: الإخبار عن
حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته، وأستلاء الغضب عليه، فإنه حينئذ يعاجله بالسيف، وإن كان
عاصياً. وأما السيد، فقال ابن الأنباري، وغيره: هو الذي يفوق قومه في الفخر. قالوا: والسيد أيضاً
الحليم، وهو أيضاً حسن الخلق، وهو أيضاً الرئيس. ومعنى الحديث: تعجبوا من قول سيدكم.
قوله: (لضربته بالسيف غير مصفح) هو بكسر الفاء. أي: غير ضارب بصفح السيف، وهو جانبه،
١٣١/١٠ بل أضربه بجلده.

قوله ﷺ: (إنه لغيور، وأنا أغير منه) وفي الرواية الأخرى: والله أغير مني من أجل غيرة الله حرم
الفواحش ما ظهر منها وما بطن. قال العلماء: الغيرة بفتح العين، وأصلها المنع. والرجل غيور على أهله
أي: يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر، أو حديث، أو غيره. والغيرة صفة كمال، فأخبر ﷺ: بأن سعداً
غيور، وأنه أغير منه، وأن الله أغير منه ﷺ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش. فهذا تفسير لمعنى: غيرة
الله تعالى أي: أنها منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش، لكن الغيرة في حق الناس يقارنها تغير حال
الإنسان، وانزعاجه، وهذا مستحيل في غيرة الله تعالى.

وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ.

٣٧٤٤ - ٢٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: غَيْرَ مُصْفَحٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ.

٣٧٤٥ - ٢٣/١٨ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي / هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَرَّازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلَوْنُهَا؟». قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟». قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «فَأَنَّى آتَاهَا ذَلِكَ؟» قَالَ:

٣٧٤٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٤٣).

٣٧٤٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا شك في الولد (الحديث ٢٢٦٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إذا عرض بامرأته وشكت في ولده وأراد الانتفاء منه (الحديث ٣٤٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الرجل يشك في ولده (الحديث ٢٠٠٢)، تحفة الأشراف (١٣١٢٩).

قوله ﷺ: (لا شخص أغير من الله تعالى) أي: لا أحد، وإنما قال: لا شخص استعارة. وقيل: معناه: لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله تعالى، ولا يتصور ذلك منه فينبغي أن يتأدب الإنسان بمعاملته سبحانه وتعالى لعباده، فإنه لا يعاجلهم بالعقوبة. بل حذرهم، وأنذرهم، وكرر ذلك عليهم، وأمهلهم. فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل، وغيره في غير موضعه فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً منه سبحانه وتعالى.

قوله ﷺ: (ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين، ومنذرين. ولا شخص أحب إليه المدحة من الله من أجل ذلك وعد الجنة) معنى الأول: ليس أحد أحب إليه الإعذار من الله تعالى، فالعذر هنا بمعنى: الإعذار، والإنذار قبل أخذهم بالعقوبة. ولهذا بعث المرسلين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مَعْذِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) والمدحة بكسر الميم، وهو المدح بفتح الميم. فإذا ثبت الهاء كسرت الميم وإذا حذف فتحت. ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة: أنه ١٣٢/١٠ لما وعدنا، ورغب فيها كثر سؤال العباد إياها منه، والثناء عليه. والله أعلم.

قوله: (إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال النبي ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: فما

عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ ، قَالَ : «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ» .

٣٧٤٦ - ٢٤/١٩ - | و | حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ، جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ / مَعْمَرٍ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَلَدْتُ أَمْرَأَتِي غُلَاماً أَسْوَدَ ، وَهُوَ حَبِثٌ يُعَرِّضُ بَأْنَ يَنْفِيهِ ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَلَمْ يُرْخَصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ .

ج ١٦
ب ١١

٣٧٤٧ - ٢٥/٢٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَمْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَاماً أَسْوَدَ ، وَإِنِّي

٣٧٤٦ - حديث إسحاق بن إبراهيم، أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا شك في الولد (الحديث ٢٢٦١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إذا عرض بامرأته وشكت في ولده وأراد الانتفاء منه (الحديث ٣٤٧٩)، تحفة الأشراف (١٣٢٧٣). وحديث ابن رافع، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٣٢٥٢).
٣٧٤٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميبين وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم السائل (الحديث ٧٣١٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا شك في الولد (الحديث ٢٢٦٢)، تحفة الأشراف (١٥٣١١).

ألوانها؟ قال: حمر. قال: هل فيها من أورك؟ قال: إن فيها لورقاً. قال: فأني أتاها ذاك. قال: عسى أن يكون نزع عرق) أما الأورق، فهو الذي فيه سواد ليس بصفاف. ومنه قيل للرماد: أورك، وللحمامة: ورقاء. وجمعه ورق بضم الواو، وإسكان الراء كأحمر وحمر، والمراد بالعرق هنا: الأصل من النسب. تشبيهاً بعرق الثمرة، ومنه قولهم: فلان معرق في النسب، والحسب، وفي اللؤم، والكرم. ومعنى نزع: أشبهه، ١٣٣/١٠ وأجذبته إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع الجذب، فكانه جذبته إليه لشبهه. يقال: منه نزع الولد لأبيه، وإلى أبيه، ونزعه أبوه، ونزعه إليه.

وفي هذا الحديث: أن الولد يلحق الزوج، وإن خالف لونه لونه حتى لو كان الأب أبيض، والولد أسود، أو عكسه لحقه، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود، أو عكسه لاحتمال أنه نزع عرق من أسلافه. وفي هذا الحديث: أن التعريض بنفي الولد ليس نفيًا، وأن التعريض بالقذف ليس قذفًا. وهو مذهب الشافعي، وموافقه، وفيه إثبات القياس، والاعتبار بالأشباه، وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنساب، وإلحاقها بمجرد الامكان.

قوله: في الرواية الأخرى: (إن أمرأتي ولدت غلاماً أسود، وإنني أنكرته) معناه: استغربت بقلبي ١٣٤/١٠ أن يكون مني؛ لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه. والله أعلم.

أَنْكَرْتُهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « مَا أَلْوَانُهَا ؟ قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَأَنْتَى هُوَ ؟ » . قَالَ : لَعَلَّهُ ، / يَا رَسُولَ اللَّهِ ! يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ » .

ج ١٦
١/١٢

٣٧٤٨ - ٢٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ قَالَ : بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١/٢٠ - كتاب: العتق

١/٠٠٠ - باب: من أعتق شركاً له في عبد

٣٧٤٩ - ١/١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ / مَا عَتَقَ» . ج ١٦ ب ١٢

٣٧٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء (الحديث ٢٥٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان والنذور، باب: من أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٤٣٠١) وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق عبداً واشترط خدمته (الحديث ٢٥٢٨)، تحفة الأشراف (٨٣٢٨).

كتاب العتق

باب: من أعتق شركاً له في عبد^(١)

٣٧٤٩ - ٣٧٥٤ - قال أهل اللغة: العتق: الحرية. يقال: منه عتق يعتق بكسر العين، وعتقاً بفتحها أيضاً. حكاه صاحب المحكم، وغيره. وعتاقاً، وعتاقة: فهو عتيق، وعتاق. أيضاً حكاه: الجوهري، وهم عتقاء وعتقته فهو: معتق، وهم عتقاء. وأمة عتيق، وعتيقة. وإماء عتائق، وحلف بالعتاق. أي: الإعتاق. قال الأزهرى: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس إذا سبق، ونجا. وعتق الفرخ طار، واستقل؛ لأن العبد يتخلص بالعتق، ويذهب حيث شاء. قال الأزهرى وغيره: وإنما قيل لمن أعتق نسمة إنه أعتق رقبة، وفك رقبة، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء. مع أن العتق يتناول الجميع؛ لأن حكم السيد عليه، وملكه له كحبل في رقبة العبد، وكالغل المانع له من الخروج، فإذا أعتق فكأنه أطلق رقبة من ذلك. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من أعتق شركاً له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق، وفي نسخة ما أعتق) هذا حديث ابن عمر

٣٧٥٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .
 ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا :
 حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو بٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ
 مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ . ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ
 سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
 فُدَيْكٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ
 نَافِعٍ .

٣٧٥٠ - حديث قتيبة بن سعيد، أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين
 الشركاء (الحديث ٢٥٢٥) تعليقا، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من أعتق شركاً له في عبد
 (الحديث ٤٣٠٤)، تحفة الأشراف (٨٢٨٣). وحديث شيبان بن فروخ، أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب:
 كراهية التطاول على الرقيق، وقوله عبيدي أو أمتي (الحديث ٢٥٥٣)، أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من
 أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٤٣٠٣)، تحفة الأشراف (٧٦١٠). وحديث أبي الربيع، أخرجه البخاري في
 كتاب: الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (الحديث ٢٤٩١). وأخرجه أيضاً في كتاب: العتق،
 باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين شركاء (الحديث ٢٥٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من
 أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٤٣٠٤)، تحفة الأشراف (٧٥١١). وحديث ابن نمير، أخرجه مسلم في كتاب:
 الإيمان، باب: من أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٤٣٠٢)، تحفة الأشراف (٧٩٩٠). وحديث محمد بن المثنى،
 أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء (الحديث ٢٥٢٥) تعليقا،
 وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن روى أنه لا يستسعى (الحديث ٣٩٤٤)، تحفة الأشراف (٨٥٢١).
 وحديث إسحاق بن منصور، أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء
 (الحديث ٢٥٢٥) تعليقا، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٤٣٠٤)،
 تحفة الأشراف (٧٤٩٧). وحديث هارون بن سعيد الأيلي، أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: من أعتق شركاً
 له في عبد (الحديث ٤٣٠٤)، تحفة الأشراف (٧٤٨١). وحديث محمد بن رافع، أخرجه البخاري في كتاب:
 العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء (الحديث ٢٥٢٥) تعليقا، تحفة الأشراف (٨٤٣١).

وفي حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال في المملوك بين الرجلين: «فيعتق أحدهما». قال: يضمن. وفي
 رواية قال: من أعتق شقصاً له في عبد، فخلاصه في مال، فإن لم يكن له مال استسعى العبد
 غير مشقوق عليه. وفي رواية: إن لم يكن له مال، قوم عليه العبد قيمة عدل، ثم يستسعى في نصيب الذي
 لم يعتق غير مشقوق عليه.

قال القاضي عياض: في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة قال: قال الدارقطني: روى هذا ١٣٥/١٠

٢/١ - باب: ذكر سعاية العبد

٣٧٥١ - ١/٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ / الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ، فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ : « يَضْمَنُ » .

٣٧٥٢ - ٢/٣ - وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ

٣٧٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (الحديث ٢٤٩١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الشركة في الرقيق، (الحديث ٢٥٠٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه، وعلى نحو الكتابة (الحديث ٢٥٢٦) و (الحديث ٢٥٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: من أعتق شركاً له في عبد، (الحديث ٤٣٠٧) و (الحديث ٤٣٠٨) و (الحديث ٤٣٠٩) و (الحديث ٤٣١٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن أعتق نصيباً له من مملوك (الحديث ٣٩٣٤) و (الحديث ٣٩٣٥) و (الحديث ٣٩٣٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من ذكر السعاية في هذا (الحديث ٣٩٣٧) و (الحديث ٣٩٣٨) و (الحديث ٣٩٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه (الحديث ١٣٤٨) و (الحديث ١٣٤٨ م)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق شركاً له في عبد (الحديث ٢٥٢٧)، تحفة الأشراف (١٢٢١).

٣٧٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٥١).

الحديث شعبة، وهشام، عن قتادة، وهما أثبت، فلم يذكر في الاستسعاء، ووافقهما همام، ففصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رأي أبي قتادة. قال: وعلى هذا أخرجه البخاري، وهو الصواب. قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام، وضبطه، ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي، وابن القصار، وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر، وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال: غيره. وقد اختلف فيها، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة فتارة ذكرها، وتارة لم يذكروها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره هذا آخر كلام القاضي. والله أعلم.

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث: أن العبد يكلف الاكتساب، والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق. هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق، فعلى هذا تتفق الأحاديث. ١٣٦/١٠

أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ.

وقوله ﷺ: (غير مشقوق عليه) أي: لا يكلف ما يشق عليه، والشقص بكسر الشين النصيب قليلاً كان أو كثيراً، ويقال له: الشقيص أيضاً بزيادة الياء، ويقال له أيضاً: الشرك بكسر الشين. وفي هذا الحديث: أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه باقيه إذا كان موسراً بقيمة عدل سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتق عبداً أو أمة، ولا خيار للشريك في هذا، ولا للعبد، ولا للمعتق بل ينفذ هذا الحكم، وإن كرهه. كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية.

وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق، إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة: أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب باطل مخالف للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع. وأما نصيب الشريك، فأختلفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب:

أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي، وبه قال ابن شبرمة، والأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وبعض المالكية: أنه عتق بنفس الإعتاق، ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون وراء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث، وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله. قال ١٣٧/١٠ هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك استمر نفوذ العتق، وكانت القيمة ديناً في ذمته، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة، واستمر عتق جميعه. قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً؛ لأنه قد صار كله حراً.

والمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك. وبه قال: أهل الظاهر، وهو قول: الشافعي.

والثالث: مذهب أبي حنيفة: للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه. والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق. قال: والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه.

الرابع: مذهب عثمان البتي: لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية راحة تراد للوطء، فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر.

الخامس: حكاه ابن سيرين: أن القيمة في بيت المال.

السادس: محكي عن إسحاق بن راهويه: أن هذا الحكم للعبيد دون الإماء، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة.

والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على قائلها، هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً، فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق. ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وموافقيهم: ينفذ العتق في نصيب المعتق

٣٧٥٣ - ٣/٤ - وَحَدَّثَنَا هـ | عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي : ابْنَ يُونُسَ - ، عَنْ سَعِيدٍ / بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَزَادَ « إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيمَةً عَدْلٍ ، ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

٣٧٥٤ - ٤/١٠٠ - حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ . وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ : قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ .

٣٧٥٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٥١) .

٣٧٥٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٥١) .

فقط، ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى العبد بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر.

المذهب الثاني: مذهب ابن شبرمة، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وسائر الكوفيين، وإسحاق: يستسعى العبد في حصة الشريك. وأختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعيته على معتقه، فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه. وقال أبو حنيفة، وصاحبه: لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسراية.

المذهب الثالث: مذهب زفر، وبعض البصريين: أنه يقوم على المعتق ويؤدي القيمة إذا أيسر.

الرابع: حكاه القاضي، عن بعض العلماء: أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيبه أيضاً، فيبقى العبد كله رقيقاً كما كان، وهذا مذهب باطل. أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه، فاعتق كله في الحال بغير استسعاء. هذا مذهب الشافعي، ومالك، وأحمد، والعلماء كافة، وأنفرد أبو حنيفة فقال: يستسعى في بقيته لمولاه، وخالفه أصحابه في ذلك، فقالوا بقول الجمهور. وحكى القاضي: أنه روي، عن طائوس، وربيعة، وحماد، ورواية، عن الحسن، كقول: أبي حنيفة. وقال أهل الظاهر، وعن الشعبي، وعبيد الله بن الحسن الغبري: أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء. والله أعلم. ١٣٨/١٠

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: (وإلا فقد عتق منه ما عتق) ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك، وعبيد الله العمري، فوصله بكلام النبي ﷺ، وجعله منه. ورواه: أيوب، عن نافع، فقال: قال نافع: وإلا فقد عتق منه ما عتق، ففصله من الحديث، وجعله من قول نافع، وقال أيوب: مرة لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع؟ ولهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ قال القاضي: وما قاله مالك، وعبيد الله العمري أولى، وقد جوده، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن. كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه. قال: وقد رواه يحيى بن سعيد، عن نافع. وقال: في هذا الموضوع، وإلا فقد جاز ما صنع فأتى به على المعنى. قال: وهذا كله يرد قول من قال بالاستسعاء. والله أعلم.

قوله ﷺ: (قيمة عدل) بفتح العين أي: لا زيادة، ولا نقص. والله أعلم.

٣/٢ - باب : إنما الولاء لمن أعتق

٣٧٥٥ - ١/٥ - | و | حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعَبِّقُهَا. فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِّعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « لَا يَمْنَعُكَ / ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

ج ١٦
١/١٤

٣٧٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل (الحديث ٢١٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله (الحديث ٢٥٦٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الفرائض، باب: إذا أسلم على يديه (الحديث ٦٧٥٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الولاء (الحديث ٢٩١٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط (الحديث ٤٦٥٨)، تحفة الأشراف (٨٣٣٤).

باب: بيان أن الولاء لمن أعتق

٣٧٥٥ - ٣٧٦٦ - فيه حديث عائشة في قصة بريرة: وأنها كانت مكاتبه، فأشترتها عائشة، وأعتقتها، وأنهم شرطوا ولأهها. وقول النبي ﷺ: (إنما الولاء لمن أعتق) وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب أحدها: أنها كانت مكاتبه، وباعها الموالي، وأشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بيعها، فأحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوزه عطاء، والنخعي، وأحمد، ومالك في رواية عنه، وقال ابن مسعود، وربيعه، وأبو حنيفة، والشافعي، وبعض المالكية، ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه. وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة: بأنها عجزت نفسها، وفسخوا الكتابة. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله ﷺ: (اشتريتها، واعتقيها، واشترطي لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق) وهذا ١٣٩/١٠ مشكل من حيث أنها أشترتها، وشرطت لهم الولاء. وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث أنها خدعت البائعين، وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم. وكيف أذن لعائشة في هذا. ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، وأستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات.

وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، وأختلفوا في تأويلها. فقال بعضهم: قوله: اشترطي لهم. أي: عليهم. كما قال تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾^(١) بمعنى عليهم. وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَمْتَ أَحْسَمْتَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ أَسَأْتَمْ فَلَهَا﴾^(٢) أي: فعلها. وهذا منقول، عن الشافعي، والمزني. وقاله غيرهما أيضاً، وهو ضعيف، لأنه ﷺ أنكر عليهم الاشتراط، ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم ينكره، وقد يجاب عن هذا: بأنه ﷺ إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر. وقيل: معنى أشترطي لهم الولاء: أظهر لي لهم

٣٧٥٦ - ٢/٦ - | وَاِذْ حَدَّثْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا،

٣٧٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله (الحديث ٢٥٦١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشروط، باب: الشروط في البيوع (الحديث ٢٧١٧) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة (الحديث ٣٩٢٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الرجل يتصدق أو يعتق عند الموت (الحديث ٢١٢٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع المكاتب (الحديث ٤٦٦٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المكاتب يباع قبل أن يقضي من كتابته شيئاً (الحديث ٤٦٧٠)، تحفة الأشراف (١٦٥٨٠).

حكم الولاء. وقيل: المراد الزجر، والتوبيخ لهم؛ لأنه ﷺ كان بين لهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما ألحوا في اشتراطه، ومخالفة الأمر قال عائشة هذا، بمعنى: لا تبالي سواء شرطته أم لا، فإنه شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيان ذلك لهم. فعلى هذا لا تكون لفظة أشرتني هنا للإباحة.

والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب الفقه: إن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الأذن. وإبطاله في هذه القصة الخاصة. وهي قضية عين لا عموم لها. قالوا: والحكمة في إذنه، ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عاداتهم في ذلك، وزجرهم عن مثله كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الوداع، ثم أمرهم بفسخه، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج. وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم، وقطعهم عما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة. والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله ﷺ: (إنما الولاء لمن أعتق) وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يرث به. وأما العتيق فلا يرث سيده عند الجماهير. وقال جماعة من التابعين: يرثه كعكسه. وفي هذا الحديث دليل على: أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا لملتقط اللقيط، ولا لمن حالف إنساناً على المناصرة. وبهذا كله قال مالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وداود، وجماهير العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال. وقال ربيعة، والليث، وأبو حنيفة، وأصحابه: من أسلم على يديه رجل، فولأؤه له. وقال إسحاق بن راهويه: يثبت للملتقط الولاء على اللقيط. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالحلف، ويتوارثان به. دليل الجمهور حديث: إنما الولاء لمن أعتق. وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة أي: على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه. وهذا مذهب الشافعي، وموافقيه: وأنه لو أعتقه على مال، أو باعه نفسه يثبت له عليه الولاء. وكذا لو كاتبه، أو أستولدها، وعتقت بموته. ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر، وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث.

الموضع الرابع: أن النبي ﷺ خير بريرة في فسخ نكاحها. وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها

فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اَرْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبْرَةٍ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ

تحت زوجها، وهو عبد كان لها للخيار: في فسخ النكاح، فإن كان حراً، فلا خيار لها عند مالك، والشافعي، والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار. وأحتج برواية من روى: أنه كان زوجها حراً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة بن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سألت عن زوجها؟ فقال لا أدري. وأحتج الجمهور، بأنها قضية واحدة. والروايات المشهورة في صحيح مسلم، وغيره: أن زوجها كان عبداً. قال الحفاظ ورواية من روى: أنه كان حراً، غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات، ويؤيده، أيضاً قول عائشة، قالت: كان عبداً، ولو كان حراً لم يخيبرها. رواه مسلم وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية. والثاني: قولها: لو كان حراً لم يخيبرها. ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله: إلا توقيفاً؛ ولأن الأصل في النكاح اللزوم. ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت في العبد فبقي الحر على الأصل؛ ولأنه لا ضرر، ولا عار عليها، وهي حرة في المقام تحت حر، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد، فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر. قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة، وابن عباس، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه: أن زوجها كان عبداً. وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً: أنه كان عبداً، فوجب ترجيحها. والله أعلم.

الموضع الخامس: قوله ﷺ: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط صريح في ١٤١/١٠ إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ، وإن كان مائة شرط: أنه لو شرطه مائة مرة توكيداً فهو باطل، كما قال ﷺ في الرواية الأولى: «من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ليس له، وإن شرطه مائة مرة».

قال العلماء: الشرط في البيع، ونحوه أقسام.

أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد، بأن شرط تسليمه إلى المشتري، أو ببقية الثمرة على الشجر إلى أوان الجداد، أو الرد بالعيب.

الثاني: شرط فيه مصلحة، وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن، والضمين، والخيار، وتأجيل الثمن، ونحو ذلك. وهذان القسمان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف.

الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع، أو الأمة. وهذا جائزاً أيضاً عند الجمهور لحديث عائشة، وترغيباً في العتق لقوته وسرايته.

الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء منفعة، وشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو يكرهه داره، أو نحو ذلك. فهذا شرط باطل مبطل للعقد. هكذا قال الجمهور. وقال أحمد: لا يبطله شرط واحد، وإنما يبطله شرطان. والله أعلم.

لَنَا وَلَاؤُكَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ابْتَاعِي فَأُعْتِقِي ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « مَا بَالُ / أَنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَيْسَ لَهُ ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ » .

٣٧٥٧ - ٣/٧ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ . فَقَالَتْ : يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى أَوَاقٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ | أَوْقِيَّةٌ | ، وَفِيهِ^(١) بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ ، وَزَادَ : فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا ، ابْتَاعِي وَأُعْتِقِي » ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ | وَأَثْنَى عَلَيْهِ | ، ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ » .

٣٧٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: المكاتب ونجومه في كل سنة نجم (الحديث ٢٥٦٠)، تحفة الأشراف (١٦٧٠٢).

الموضع السادس: قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق على بريرة به: (هو لها صدقة ولنا هدية) دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها، فيجوز للغني شراؤها من الفقير، وأكلها إذا أهداها إليه. وللهاشمي، ولغيره ممن لا تحل له الزكاة ابتداء. والله أعلم.

وأعلم أن في حديث بريرة هذا فوائد، وقواعد كثير، وقد صنف فيه ابن خزيمة، وابن جرير تصنيفين كبيرين إحداهما: ثبوت الولاء للمعتق، الثانية: أنه لا ولاء لغيره. الثالثة: ثبوت الولاء للمسلم على الكافر، وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة. الخامسة: جواز فسخ الكتابة إذا عجز المكاتب نفسه، واحتج به طائفة لجواز بيع المكاتب كما سبق. السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد. السابعة: جواز كتابة المزوجة. الثامنة: أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة، بل هو عبد ما بقي عليه درهم كما صرح به في الحديث المشهور في سنن أبي داود، وغيره. وبهذا قال: الشافعي، ومالك، وجماهير العلماء. وحكى القاضي عن بعض السلف: أنه يصير حراً بنفس الكتابة، ويثبت المال في ذمته، ولا يرجع إلى الرق أبداً. وعن بعضهم: أنه إذا أدى نصف المال صار حراً، ويصير الباقي ديناً عليه. قال: وحكي عن عمر، وابن مسعود، وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال. التاسعة: أن الكتابة تكون على نجوم^(١)، لقوله في بعض روايات مسلم هذه: «أن بريرة قالت: إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع

(١) على نجوم: أي على مراحل.

(١) زيادة في المخطوطة.

٣٧٥٨ - ٤/٨ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ / ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا ^{ج ١٦} _{ب ١١٥} هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ : إِنَّ أَهْلِي كَاتِبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ ، فِي كُلِّ سَنَةٍ وَقِيَّةٌ ^(١) ، فَأَعِينَنِي ، فَقُلْتُ لَهَا : إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً ، وَأُعْتَقَكَ ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ، فَأَتَيْتَنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ ، | قَالَتْ : | فَانْتَهَرْتَهَا . فَقَالَتْ : لَا هَاءَ ^(٢) اللَّهُ إِذَا ، قَالَتْ : فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأُعْتِقِهَا ، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » . فَفَعَلْتُ . قَالَتْ : ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / عَشِيَّةً ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : « أَمَا بَعْدُ ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ ، وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ : أَعْتَقْتُ فَلَانًا وَالْوَلَاءُ لِي إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

٣٧٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: استعانة المكاتب وسؤاله الناس (الحديث ٢٥٦٣)، تحفة الأشراف (١٦٨١٣).

سنين كل سنة وقية». ومذهب الشافعي: أنها لا تجوز على نجم واحد، بل لا بد من نجمين فصاعداً. وقال مالك، والجمهور: تجوز على نجوم، وتجوز على نجم واحد. العاشرة: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد. الحادية عشر: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع، وإبطال ما سواها. الثانية عشر: جواز الصدقة على موالي قريش. الثالثة عشر: جواز قبول هدية الفقير، والمعتق. الرابعة عشر: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ، لقولها: وأنت لا تأكل الصدقة. ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف، وكذا صدقة التطوع على الأصح. الخامسة عشر: أن الصدقة لا تحرم على قريش غير بني هاشم، وبني المطلب؛ لأن عائشة قرشية، وقبلت ذلك اللحم من بريرة على أن له حكم الصدقة، وأنها حلال لها دون النبي ﷺ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد. السادسة عشر: جواز سؤال الرجل عما يراه في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قوله: ولا يسأل عما عهد؛ لأن معناه: لا يسأل عن شيء عهده، وفات فلا يسأل أين ذهب. وأما هنا فكانت البرمة، واللحم فيها موجودين حاضرين، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليبين لهم حكمه؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به، بل لتوهمهم تحريمه عليه، فأراد بيان ذلك لهم. السابعة عشر: جواز السجع إذا لم يتكلف، وإنما نهى عن سجع الكهان، ونحوه مما فيه تكلف. الثامنة عشر: إعانة المكاتب في كتابته. التاسعة عشر: جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء، والإعتاق، وغيره إذا كانت رشيدة.

٣٧٥٩ - ٥/٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ |، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: قَالَ: وَكَانَ زَوْجَهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ /، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ».

٣٧٥٩ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧٠٣). وحديث أبي كريب، أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: المكاتب (الحديث ٢٥٢١)، تحفة الأشراف (١٧٢٦٣). وحديث زهير بن حرب، أخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: استعانة المكاتب وسؤاله الناس (الحديث ٢٥٦٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد (الحديث ٢٢٣٣) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج (الحديث ١١٥٤) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك (الحديث ٣٤٥١)، تحفة الأشراف (١٦٧٧٠).

العشرون: أن بيع الأمة المزوجة ليس بطلاق، ولا يفسخ به النكاح، وبه قال: جماهير العلماء، وقال سعيد بن المسيب: هو طلاق. وعن ابن عباس: أنه يفسخ النكاح، وحديث بريرة يرد المذهبين؛ لأنها خيرت في بقائها معه. الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال. الثانية والعشرون: احتمال أخف المفسدين لدفع أعظمهما، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل ١٤٣/١٠ شرط الولاء لهم. الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها. الرابعة والعشرون: لها الفسخ بعقها، وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها؛ لأنه كان يبكي على بريرة. الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه. السادسة والعشرون: أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة، أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخطب الناس، وبين لهم حكم ذلك، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع. السابعة والعشرون: إستمعالات الأدب، وحسن العشرة، وجميل الموعظة كقوله ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». ولم يواجه صاحب الشرط بعينه؛ لأن المقصود يحصل له، ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه. الثامنة والعشرون: أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى، والثناء عليه بما هو أهله. التاسعة والعشرون: أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ. أما بعد، وقد تكرر هذا في خطب النبي ﷺ، وسبق بيانه في مواضع. الثلاثون: التبليظ في إزالة المنكر، والمبالغة في تقيحه. والله أعلم.

قوله ﷺ: (شرط الله أحق) قيل: المراد به قوله تعالى: ﴿فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ، وَمَوَالِيكُمْ﴾^(١).

٣٧٦٠ - ٦/١٠ - حَدَّثَنِي^(١) زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّاتٍ : أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرُطُوا وَلَاءَهَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِهَا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » . قَالَتْ : وَعَتَقْتُ ، فَخَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، قَالَ^(٢) : وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتَهْدِي لَنَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « عَلَيْهَا صَدَقَةٌ / ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ ، فَكُلُوهُ » .

٣٧٦١ - ٧/١١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَاشْتَرَطُوا^(٣) الْوَلَاءَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ » . وَخَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا وَأَهْدَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ ؟ » . قَالَتْ عَائِشَةُ : تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَقَالَ : « هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ » .

٣٧٦٠ - تقدم تخريجه في كتاب : الزكاة ، باب : إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنى هاشم وبنى المطلب ، وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة ، وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة ، وحلت لكل أحد من كانت الصدقة محرمة عليه (الحديث ٢٤٨٤) .

٣٧٦١ - تقدم تخريجه في كتاب : الزكاة ، باب : إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنى هاشم وبنى المطلب ، وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة ، وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة ، وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه (الحديث ٢٤٨٥) .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ^(١)﴾ الآية قال القاضي : وعندي أنه قوله ﷺ : «إنما الولاء لمن أعتق» .

قوله : (قالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك ، فلتفعل) معناه : إن أرادت الشواب عند الله ، وأن لا يكون لها ولاء ، فلتفعل .

قولها : (في كل عام أوقية) وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ : (وقية) ، وفي بعضها أوقية ١٤٤/١٠ بالآلف ، وأما الرواية الثانية : فـ : وقية بغير ألف باتفاق النسخ ، وكلاهما صحيح ، وهما لغتان ، إثبات الألف أفصح ، والأوقية الحجازية أربعون درهماً .

(١) في المطبوعة : حدثنا .

(٢) في المطبوعة : واشتراطوا .

(٣) سورة : الحشر ، الآية : ٧ .

٣٧٦٢ - ٨/١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ/بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأَهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ»، وَخَيْرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي.

٣٧٦٣ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٦٤ - ١٠/١٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ /، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، وَأَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

٣٧٦٥ - ١١/١٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سِنِينَ: خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأَهْدِيَ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ

٣٧٦٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٦١).

٣٧٦٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٦١).

٣٧٦٤ - أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك (الحديث ٣٤٥٢)، تحفة الأشراف (١٧٣٥٤).

٣٧٦٥ - تقدم تخريجه في كتاب: الزكاة، باب: إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنِي هاشم وبني المطلب، وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة، وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة، وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه (الحديث ٢٤٨٦).

قولها: (فانتهرتها، فقالت: لاها الله ذلك) وفي بعض النسخ لاهاه الله. إذا هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين: لاهاه الله. إذا بمد قوله: هاء، وبالألف في إذا قال المازري، وغيره من أهل العربية: هذان لحنان، وصوابه لاهاه الله ذا بالقصر في هاء، وحذف الألف من إذا. قالوا: وما سواه خطأ. قالوا: ومعناه: ذا يميني. وكذا قال الخطابي، وغيره: إن الصواب لاهاه الله ذا، بحذف الألف. وقال

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ ، فَذَعَا بِطَعَامٍ ، فَأَتَيْتِ بِخُبْزٍ وَأَدُمٍ مِنَ النَّبِيتِ ، فَقَالَ : « أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ ؟ » . فَقَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! / ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ ، فَكَّرِهَا أَنْ نَطْعِمَكَ مِنْهُ ، فَقَالَ : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنَّا هَدِيَّةٌ » ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

ج ١٦
ب ١/١٨

٣٧٦٦ - ١٢/١٥ - | | حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا ، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » .

٤/٣ - باب : النهي عن بيع الولاء وهبته

٣٧٦٧ - ١/١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ ، وَعَنْ هَبْتِهِ .

ج ١٦
ب ١/١٨

| قَالَ مُسْلِمٌ : النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ | .

٣٧٦٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٦٧٨) .

٣٧٦٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧١٨٦) .

أبو زيد النحوي ، وغيره : يجوز القصر ، والمد في ها ، وكلهم ينكرون الالف في إدا ، ويقولون : صوابه ذا . قالوا : وليست الالف من كلام العرب .. قال أبو حاتم السجستاني : جاء في القسم لا هاء الله . قال : والعرب تقول : بالهمزة . والقياس تركه . قال : ومعناه : لا والله هذا ما أقسم به ، فأدخل اسم الله تعالى بين ها وذا ، واسم زوج بريرة مغيث بضم الميم . والله أعلم .

١٤٥/١٠

باب : النهي عن بيع الولاء وهبته

٣٧٦٧ - ٣٧٦٨ - قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته) فيه تحريم بيع الولاء وهبته ، وأنهما لا يصحان ، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه بل هو لحمة كلحمة النسب . وبهذا قال : جماهير العلماء من السلف ، والخلف . وأجاز بعض السلف نقله . ولعلمهم لم يبلغهم الحديث .

١٤٨/١٠

٣٧٦٨ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا^(١) ابْنُ عُيَيْنَةَ .
 ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ .
 [ح]^(٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا
 عُيَيْدُ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي: ابْنَ عُثْمَانَ - ،
 كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِيَّ لَيْسَ فِي
 حَدِيثِهِ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ، إِلَّا الْبَيْعُ، وَلَمْ يَذْكُرِ: الْهَبَةَ / .

ج ١٦
١/١٩

٥/٤ - باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه

٣٧٦٩ - ١/١٧ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي

٣٧٦٨ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة أخرجه الترمذي في كتاب: الولاء والهبة، باب: ما جاء في النهي عن بيع
 الولاء وعن هبته (الحديث ٢١٢٦)، تحفة الأشراف (٧١٧١). وحديث يحيى بن أيوب، انفرد به مسلم، تحفة
 الأشراف (١٧٣٢). وحديث ابن نمير، أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: إثم من تبرأ من مواليه
 (الحديث ٦٧٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته (الحديث ١٢٣٦)،
 وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: النهي عن بيع الولاء وعن هبته (الحديث ٢٧٤٧)، تحفة
 الأشراف (٧١٥٠)، وحديث ابن المثنى، أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الولاء (الحديث ٤٦٧١)، تحفة
 الأشراف (٧٢٢٣). وحديث ابن المثنى عن محمد بن جعفر، أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: الولاء وهبته
 (الحديث ٢٥٣٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في بيع الولاء (الحديث ٢٩١٩)، وأخرجه
 الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته (الحديث ١٢٣٦) وأخرجه النسائي في كتاب:
 البيوع، باب: الولاء (الحديث ٤٦٧٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: النهي عن بيع الولاء وعن
 هبته (الحديث ٢٧٤٧)، تحفة الأشراف (٧١٨٩). وحديث ابن رافع، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٩٩).
 ٣٧٦٩ - أخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: صفة شبه العمد وعلى دية الأجنة وشبه العمد، وذكر اختلاف
 ألفاظ الناقلين لخبر إبراهيم عن عبيد بن نضيلة عن المغيرة (الحديث ٤٨٤٤)، تحفة الأشراف (٢٨٢٣).

باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه

٣٧٦٩ - ٣٧٧٣ - فيه نهيه ﷺ أن يتولى العتيق غير مواليه، وأنه لعن فاعل ذلك. ومعناه: أن يتنمي العتيق
 إلى ولاء غير معتقه وهذا حرام لتفويته حق المنعم عليه؛ لأن الولاء كالنسب، فيحرم تضييعه، كما يحرم
 تضييع النسب، وانتساب الإنسان إلى غير أبيه.

(١) في المطبوعة: حدثنا.

(٢) ساقطة من المخطوطة، والتصويب من المطبوعة وتحفة الأشراف، رقم (٧١٩٩).

أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ «أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». ثُمَّ أُخِيرَتْ: أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

٣٧٧٠ - ٢/١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ -، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٣٧٧١ - ٣/١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ /، عَنْ زَائِدَةَ، عَنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ».

٣٧٧٢ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ».

٣٧٧٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٧٨٢).

٣٧٧١ - تقدم تخريجه في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمة (الحديث ٣٣١٧).

٣٧٧٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٤٠٩).

وأما قوله ﷺ: (من تولى قوماً بغير إذن مواليه) فقد احتج به قوم على جواز التولي بإذن مواليه، والصحيح الذي عليه الجمهور: أنه لا يجوز وإن أذنوا، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه، وإن أذن أبوه فيه. وحملوا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهوم يعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَرِبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾^(٢) وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها الغالب، وليس لها مفهوم يعمل به.

قوله: (كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله) هو بضم العين والقاف، ونصب اللام مفعول كتب والهاء ١٤٩/١٠ ضمير. والبطن، والعقول، اللديات واحدها عقل كفلس، وفلوس. ومعناه: أن الدية في قتل الخطأ، وعمد

٣٧٧٣ - ٤/٢٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ ، - قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ / - فَقَدْ كَذَبَ ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجَرَاحَاتِ ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحَدَّثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، صَرَفًا وَلَا عَدْلًا ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ اتَّمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، صَرَفًا وَلَا عَدْلًا ، .

٦/٥ - باب : فضل العتق

٣٧٧٤ - ١/٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنَى الْعَنْزِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ : ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - ، حَدَّثَنِي / إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، عَنْ سَعِيدٍ^(١) - وَهُوَ : ابْنُ مَرْجَانَةَ -^(١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللَّهُ ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا ، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ ، .

٣٧٧٥ - ٢/٢٢ - وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ ، أَبِي

٣٧٧٣ - تقدم تخريجه في كتاب : الحج ، باب : فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة ، وبيان تحريرها وتحريم صيدها وشجرها ، وبيان حدود حرمها (الحديث ٣٣١٤) .

٣٧٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب : العتق ، باب : في العتق وفضله (الحديث ٢٥١٧) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : كفارات الأيمان ، باب : قول الله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ ، وأي رقة أزكى (الحديث ٦٧١٥) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : النذور والأيمان ، باب : ما جاء في ثواب من أعتق رقة (الحديث ١٥٤١) ، تحفة الأشراف (١٣٠٨٨) .

٣٧٧٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٧٤) .

الخطأ تجب على العاقلة ، وهم العصبات سواء الآباء ، والأبناء ، وإن علوا أو سفلوا . وأما حديث علي رضي الله عنه في الصحيفة : وأن المدينة حرم إلى آخره فسبق شرحه واضحاً في آخر كتاب الحج .

باب : فضل العتق

٣٧٧٤ - ٣٧٧٧ - قوله : (داود بن رشيد) بضم الراء .

عَسَانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهَا، غُضُوًّا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ».

٣٧٧٦ - ٣/٢٣ | وَاِحْدَثْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ / رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتِقَ فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ».

٣٧٧٧ - ٤/٢٤ - وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ:

٣٧٧٦ - تقدم تخريجه (الحديث - ٣٧١).

٣٧٧٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٧٤).

قوله ﷺ: (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه) وفي رواية: من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار. الإرب بكسر الهمزة، وإسكان الراء. هو: العضو بضم العين، وكسرهما. وفي هذا الحديث بيان فضل العتق، وأنه من أفضل الأعمال، ومما يحصل به العتق من النار، ودخول الجنة، وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون خصياً، ولا فاقد غيره من الأعضاء، وفي الخصي، وغيره أيضاً الفضل العظيم، لكن الكامل أولى. وأفضله أعلاه ثمناً، وأنفسه كما سبق بيانه في أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث أي الرقاب أفضل.

وقد روى أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَاهَا مِنَ النَّارِ يَجْزِي كُلَّ غُضُوٍّ مِنْهَا غُضُوًّا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَاهَا مِنَ النَّارِ يَجْزِي كُلَّ غُضُوٍّ مِنْهَا غُضُوًّا مِنْهَا». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قال هو وغيره: وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة. قال القاضي عياض: واختلف العلماء: أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث أفضل؛ لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقال آخرون: عتق الذكور أفضل لهذا الحديث. ولما في الذكر من المعاني العامة المنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة، والقضاء، والجهاد، وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعاً، وإما عادة؛ ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضيع به بخلاف العبيد. وهذا القول: هو الصحيح.

وأما التقييد في الرقبة بكونها مؤمنة، فيدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة. ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في

ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعَمَرِيُّ - ، حَدَّثَنَا وَقَدْ - يَعْنِي : أَخَاهُ - ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ، اسْتَقَدَّ اللَّهَ ، بِكُلِّ عَضْوِمَتِهِ ، عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » . قَالَ : فَانْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ / .

١٦ ج
ب/٢١

٧/٦ - باب : فضل عتق الوالد

٣٧٧٨ - ١/٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : « وَلَدٌ وَالِدُهُ » .

٣٧٧٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَقَالُوا : « وَلَدٌ وَالِدُهُ » .

٣٧٧٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في حق الوالدين (الحديث ١٩٠٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (الحديث ٣٦٥٧)، تحفة الأشراف (١٢٥٩٥).

٣٧٧٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في بر الوالدين (الحديث ٥١٣٧)، تحفة الأشراف (١٢٦٦٠).

عتق كفارة القتل كونها مؤمنة. وحكى القاضي عياض، عن مالك: أن الأعلى ثمنًا أفضل، وإن كان كافرًا. وخالفه غير واحد من أصحابه، وغيرهم قال: وهذا أصح.

باب : باب فضل عتق الوالد

١٥٢/١ - ٣٧٧٨ - ٣٧٧٩ - قوله ﷺ : (لا يجزي ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا، فيشتريه، ويعتقه) يجزي بفتح أوله. أي: لا يكافئه بإحسانه، وقضاء حقه إلا أن يعتقه. واختلفوا في عتق الأقارب إذا ملكوا، فقال أهل الظاهر: لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك سواء الوالد والولد، وغيرهما بل لا بد من إنشاء عتق. واحتجوا بمفهوم هذا الحديث، وقال جماهير العلماء: يحصل العتق في الآباء، والأمهات، والأجداد، والجداث، وإن علوا، وعلون. وفي الأبناء، والبنات، وأولادهم الذكور، والإناث، وإن سفلوا. بمجرد الملك سواء المسلم، والكافر، والقريب، والبعيد، والوارث، وغيره. ومختصره: أنه يعتق عمود النسب بكل حال. واختلفوا فيما وراء عمودي النسب، فقال الشافعي، وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك لا الأخوة، ولا غيرهم. وقال مالك: يعتق الأخوة أيضًا. وعنه رواية: أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة. ورواية ثالثة: كمذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة. وتأول الجمهور الحديث المذكور على: أنه لما تسبب في شراء الذي يترتب عليه عتقه أضيف العتق إليه. والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢/٢١ - كتاب: البيوع

١/١ - باب: إبطال بيع الملامسة والمناذرة

٣٧٨٠ - ١/١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ / ^{ج ١٦} _{١/٢٢} وَالْمُنَابَذَةِ.

٣٧٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المناذرة (الحديث ٢١٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الملامسة (الحديث ٤٥٢١)، تحفة الأشراف (١٣٨٢٧) و (١٣٩٦٤).

كتاب البيوع

قال الأزهرى: تقول العرب: بعت. بمعنى: بعت ما كنت ملكته، وبعث بمعنى: اشتريته. قال: وكذلك شريت بالمعنيين. قال: وكل واحد بيع، وبائع؛ لأن الثمن، والمثمن كل منهما مبيع. وكذا قال: ابن قتيبة. يقول: بعت الشيء. بمعنى: بعته، وبمعنى: اشتريته، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته. وبمعنى: بعته. وكذا قاله آخرون من أهل اللغة. ويقال: بعته، وابتعته فهو مبيع ومبيوع. قال: الجوهرى ١٥٣/١٠ كما يقول: مخطط، ومخيوط. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنه زائدة فهي أولى بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن وقول الأخفش أقيس، والابتياح الاشتراء، وتبايعا، وبايعة. ويقال: استبعته. أي: سألته البيع. وأبعت الشيء أي: عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها، وبيع لغة فيه، وكذلك القول في قيل وكيل.

باب: إبطال بيع الملامسة والمناذرة

٣٧٨٠ - ٣٧٨٦ - قوله في الإسناد الأول: (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج) هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا. وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي مالك، عن نافع، عن محمد بن يحيى بن حبان بزيادة نافع. قال: وهو غلط، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث، وأما نهيه ﷺ عن الملامسة، والمناذرة. فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة أحدها تأويل الشافعي، وهو أن يأتي بثوب ١٥٤/١٠

٣٧٨١ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: دَنَّا [وَكَيْعٌ، عَنْ^(١) سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُهُ.

٣٧٨٢ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٧٨٣ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ^(٢).

٣٧٨٤ - ٥/٢ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ /، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: نُهِيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. أَمَّا الْمَلَامَسَةُ: فَإِنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ،

١٦٣
ب/٢٢

٣٧٨١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: ما يستر من العورة (الحديث ٣٦٨) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الملامسة والمنابذة (الحديث ١٣١٠)، تحفة الأشراف (١٣٦٦).

٣٧٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (الحديث ٥٨٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (الحديث ٥٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب اللباس، باب: اشتمال الصماء (الحديث ٥٨١٩) و (الحديث ٥٨٢٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: تفسير ذلك (الحديث ٤٥٢٩) مطولاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (الحديث ١٢٤٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: التجارات، باب: ما جاء في النهي عن المنابذة واللامسة (الحديث ٢١٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: ما نهى عنه من اللباس (الحديث ٣٥٦٠)، تحفة الأشراف (١٢٢٦٥).

٣٧٨٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٧٨١).

٣٧٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم النحر (الحديث ١٤٢٠٧).

مطوي، أو في ظلمة فيلمسه المستام، فيقول صاحبه: بعتك هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته.

والثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً، فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك.

والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى يمسه انقطع خيار المجلس، وغيره. وهذا الحديث باطل على التأويلات كلها، وفي المنابذة ثلاثة أوجه أيضاً. أحدها: أن يجعل نفس التلبس بيعاً، وهو تأويل الشافعي.

(١) ساقطة من المخطوطة، والتصويب من المطبوعة وتحفة الأشراف: ١٠/١٦٤، رقم (١٣٦٦٢).

(٢) في المطبوعة: مثله.

وَالْمُنَابَذَةُ : أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ .

٣٧٨٥ - ٦/٣ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - ، قَالَ ^(١) : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلِبَسَتَيْنِ : نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ . وَالْمَلَامَسَةُ : لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَالْمُنَابَذَةُ : أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعُهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ .

٣٧٨٦ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٢/٢ - باب : بطلان بيع الحصة ، والبيع الذي فيه غرر

٣٧٨٧ - ١/٤ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو

٣٧٨٥ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ ، بَابُ : بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ (الْحَدِيثُ ٢١٤٤) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي كِتَابِ : اللَّبَاسِ ، بَابُ : اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ (الْحَدِيثُ ٥٨٢٠) مَطْوِلاً ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ ، بَابُ : فِي بَيْعِ الْغُرَرِ (الْحَدِيثُ ٣٣٧٩) ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ ، بَابُ : تَفْسِيرِ ذَلِكَ (الْحَدِيثُ ٤٥٢٢) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ ، بَابُ : بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ (الْحَدِيثُ ٤٥٢٣) ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً فِيهِ ، بَابُ : تَفْسِيرِ ذَلِكَ (الْحَدِيثُ ٤٥٢٦) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٤٠٨٧) .

٣٧٨٦ - تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ بِمَثَلِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ (٣٧٨٥) .

٣٧٨٧ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ ، بَابُ : بَيْعِ الْغُرَرِ (الْحَدِيثُ ٣٣٧٦) ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ ، بَابُ : مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغُرَرِ (الْحَدِيثُ ١٢٣٠) ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ : الْبَيْعِ ، بَابُ : بَيْعِ الْحَصَةِ (الْحَدِيثُ ٤٥٣٠) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ : التَّجَارَاتِ ، بَابُ : النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْحَصَةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ (الْحَدِيثُ ٢١٩٤) ، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٣٧٩٤) .

والثاني : أن يقول بعتك ، فإذا نبذته إليك انقطع الخيار ، ولزم البيع . والثالث : المراد نبذ الحصة كما سنذكره إن شاء الله تعالى في بيع الحصة ، وهذا البيع باطل للغرر .

قوله : (ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض) معناه : بلا تأمل ، ورضى بعد التأمل . والله

أعلم .

باب : بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر

٣٧٨٧ - نهى النبي ﷺ ، عن بيع الحصة وبيع الغرر . أما بيع الحصة ، ففيه ثلاث تأويلات . أحدها : أن

أَسَامَةٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / عَنْ بَيْعِ
الْحَصَاةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. ١٦٤
ب/٢٣

يقول: بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة.

والثاني: أن يقول: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة.
والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا.

وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلم، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع الأبق^(١)، والمعدوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة^(٢) مبهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك. وكل هذا يبيعه باطل؛ لأنه غرر من غير حاجة، وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة، كالجهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل، والتي في ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار، ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول: في حمل الشاة ولبنها.

وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة، وإن لم يرحشوها، ولو بيع حشوها بإنفراد لم يجز. وأجمعوا على جواز إجارة الدار، والدابة، والثوب، ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين. وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قدر مكثهم وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب، واختلاف عادة الشاربين، وعكس هذا.

وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون، والطير في الهواء. قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو: أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً جاز البيع، وإلا فلا.

وأما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها، وفساده كبيع العين الغائبة مبني على هذا القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير، فيجعله كالمعدوم، فيصح البيع. وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطل البيع. والله أعلم. وأعلم أن بيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع حبل الحبل، وبيع الحصاة، وعسب الفحل، وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ونهي عنها لكونها من بیاعات الجاهلية. المشهورة. والله أعلم.

(٢) الصبرة: الكمية من الطعام لا يعرف مقداره.

(١) أبق العبد: إذا هرب خفية.

٣/٣ - باب : تحريم بيع جبل الحبل

٣٧٨٨ - ١/٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ .

٣٧٨٩ - ٢/٦ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ ، وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ أَنْ تُتَبَّجِ النَّاقَةُ ، ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُتَبَّجُ ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ .

٣٧٨٨ - أخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : بيع جبل الحبل (الحديث ٤٦٣٨) ، تحفة الأشراف (٨٢٩٦) .

٣٧٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب : مناقب الأنصار ، باب : أيام الجاهلية (الحديث ٣٨٤٣) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : البيوع والإجازات ، باب : في بيع الغرر (الحديث ٣٣٨١) مختصراً ، تحفة الأشراف (٨١٤٩) .

باب : تحريم بيع جبل الحبل

٣٧٨٨ - ٣٧٨٩ - فيه حديث ابن عمر : (أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل الحبل) هي بفتح الحاء والباء في الحبل ، وفي الحبل قال القاضي : ورواه بعضهم : بإسكان الباء في الأول . وهو قوله : جبل ، وهو غلط . والصواب الفتح . قال أهل اللغة : الحبل هنا جمع حابل ، كظالم وظلمة ، وفاجر وفجرة ، وكاتب وكتبة . قال الأخفش : يقال : حبلت المرأة فهي حابل . والجمع نسوة حبل . وقال ابن الأنباري : الهاء في الحبل للمبالغة . ووافقه بعضهم .

واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات ، ويقال في غيرهن الحمل . يقال : حملت المرأة ولداً ، وحبلت بولد ، وحملت الشاة سخلة ، ولا يقال : حبلت . قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبل ، إلا ما جاء في هذا الحديث . واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع جبل الحبل ، فقال جماعة : ١٠/١٥٧ هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ، ويلد ولدها . وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير ، عن ابن عمر ، وبه قال مالك ، والشافعي ، ومن تابعهم . وقال آخرون : هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال . وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى ، وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام ، وآخرين من أهل اللغة . وبه قال : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وهذا أقرب إلى اللغة ، لكن الراوي هو ابن عمر . وقد فسره بالتفسير الأول ، وهو أعرف . ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين : أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر ، وهذا البيع باطل على التفسيرين ، أما الأول ؛ فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول ، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن . وأما الثاني ؛ فلأنه بيع معدوم ، ومجهول ، وغير مملوك البائع ، وغير مقدور على تسليمه . والله أعلم .

٤/٤ - باب : تحريم بيع الرجل على أخيه ، وسومه على سومه .

وتحريم النجش . وتحريم التصرية

٣٧٩٠ - ١/٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ / :
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ » .

٣٧٩١ - ٢/٨ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 يَحْيَى ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنَا^(١) نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ
 عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » .

٣٧٩٠ - تقدم تخريجه في كتاب : النكاح ، باب : تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك
 (الحديث ٣٤٤٠) .

٣٧٩١ - تقدم تخريجه في كتاب : النكاح ، باب : تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك
 (الحديث ٣٤٤١) .

باب : تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه

وتحريم النجش وتحريم التصرية

٣٧٩٠ - ٣٧٩٧ - قوله ﷺ : (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) وفي رواية : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ،
 ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له . وفي رواية : لا يسم المسلم على سوم المسلم . أما البيع على
 بيع أخيه ، فمثاله . أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار : أفسخ هذا البيع ، وأنا أبيعك مثله بأرخص
 من ثمنه ، أو أجد منه بثمانه ، ونحو ذلك ، وهذا حرام . يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه ، وهو أن يقول
 للبائع في مدة الخيار : أفسخ هذا البيع ، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ، ونحو هذا . وأما السوم على
 سوم أخيه فهو : أن يكون قد اتفق مالك السلعة ، والراغب فيها على البيع ، ولم يعقدها ، فيقول الآخر
 للبائع : أنا أشتريه ، وهذا حرام بعد استقرار الثمن . وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد ، فليس
 بحرام ، ١٥٨/١٠ ، وأما الخطبة على خطبة أخيه ، وسؤال المرأة طلاق أختها ، فسبق بيانهما واضحاً في كتاب النكاح .

وسبق هنالك أن الرواية : (لا يبيع ، ولا يخطب) بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي ،
 وذكرنا : أنه أبلغ ، وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه ، والشراء على شرائه ، والسوم على سومه ،
 فلو خالف ، وعقد فهو عاص ، وينعقد البيع . هذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وآخرين . وقال داود :
 لا ينعقد . وعن مالك روايتان كالمذهبيين ، وجمهورهم : على إباحة البيع ، والشراء فيمن يزيد . وقال :
 الشافعي ، وكرهه بعض السلف .

(١) في المطبوعة : أخبرني .

٣٧٩٢ - ٣/٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ»^(١).

٣٧٩٣ - ٤/١٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنِي /عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ، وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [ح]^(٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

٣٧٩٢ - تقدم تخريجه في كتاب: النكاح، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (الحديث ٣٤٤٦).

٣٧٩٣ - حديث أحمد بن إبراهيم الدورقي، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٦٨٤). وحديث محمد بن المثنى تقدم تخريجه في كتاب: النكاح، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (الحديث ٣٤٤٨).

وأما النجش فنون مفتوحة، ثم جيم ساكنة، ثم شين معجمة. وهو: أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها، بل ليخدع غيره، ويغره ليزيد، ويشتريها. وهذا حرام بالإجماع. والبيع صحيح والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع؛ فإن إطاؤه على ذلك أنما جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مواطأة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الإغترار. وعن مالك رواية: أن البيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد. وأصل النجش الاستشارة، ومنه نجشت الصيد أنجشه بضم الجيم نجشاً، إذا استشرته. سمي: الناجش في السلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها، ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش الختل، وهو: الخداع، ومنه قيل للصائد: ناجش؛ لأنه يختل الصيد، ويختال له، وكل من استثار شيئاً فهو ناجش. وقال الهروي: قال أبو بكر: النجش المدح، والإطراء. وعلى هذا معنى الحديث لا يمدح أحدكم السلعة، ويزيد في ثمنها بلا رغبة، والصحيح الأول.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء، وسهيل، عن أبيهما، عن أبي هُرَيْرَةَ) هكذا هو في جميع النسخ، عن أبيهما. وهو مشكل؛ لأن العلاء هو: ابن عبد الرحمن، وسهيل هو: ابن أبي صالح، وليس بأخ له، فلا ١٥٩/١٠ يقال: «عن أبيهما» بكسر الباء، بل كان حقه أن يقول: «عن أبيوهمما»، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ: عن أبيهما بفتح الباء الموحدة، ويكون ثنية أب على لغة من قال: هذان أبان، ورأيت أبين. فثناه باللألف، والنون، وبالياء، والنون. وقد سبق مثله في كتاب النكاح، وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء. قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين. قال: ووقع في بعض الروايات: عن أبيوهمما، وهو الصواب. قال: وقال بعضهم: في الأول لعله عن أبيهما بفتح الباء.

(١) في المطبوعة: أخيه.

(٢) ساقطة من المخطوطة والتصويب من المطبوعة وتحفة الأشراف: رقم (٣٤٤٨).

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [ح^١] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ: ابْنُ ثَابِتٍ - ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ . وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ : عَلَى سِيْمَةِ أَخِيهِ .

٣٧٩٤ - ٥/١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / قَالَ : « لَا يَتْلَقَى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعٍ بَعْضٍ ، وَلَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ . بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

ج ١٦
١/٢٥

٣٧٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة (الحديث ٢١٥٠) مطولاً، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: من اشترى مصراً مكرها (الحديث ٣٤٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الحاضر للبادي (الحديث ٤٥٠٨)، تحفة الأشراف (١٣٨٠٢).

قوله: (وفي رواية الدورقي على سيمة أخيه) هو بكسر السين، وإسكان الياء. وهي لغة في السوم ذكرها الجوهري، وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال: إنه تغالي السيمة.

قوله ﷺ: (ولا تصروا الإبل) هو بضم التاء، وفتح الصاد، ونصب الإبل من التصرية، وهي الجمع. يقال: صرى يصري تصرية، وصراها يصريها تصرية. فهي مصرة، كغشائها يغشيها تغشية، فهي مغطاة، وزكاها يزكيها تزكية، فهي مزكاة. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم: لا تصروا بفتح التاء، وضم الصاد من الصر. قال: وعن بعضهم لا تصر الإبل بضم التاء من تصري بغير واو بعد الراء، ويرفع الإبل على ما لم يسم فاعله من الصر أيضاً، وهو ربط أخلافاً. والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه قول العرب: صريت الماء في الحوض أي: جمعته. وصرى الماء في ظهره أي حبسه، فلم يتزوج.

قال الخطابي: اختلف العلماء، وأهل اللغة في تفسير المصرة، وفي اشتقاقها، فقال الشافعي: التصرية أن يربط أخلاف الناقة، أو الشاة، ويترك حلبها اليومين، والثلاثة حتى يجمع لبنها، فيزيد مشتريها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها، وقال أبو عبيد: هو من صرى اللبن في ضرعها، أي: حقه فيه، وأصل التصرية حبس الماء. قال أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مصرورة، أو مصصرة. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح. قال: والعرب تصر ضرع المحلويات،

٣٧٩٥ - ٦/١٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ: ابْنُ ثَابِتٍ - ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي | لِلرُّكْبَانِ | ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا ، وَعَنِ النَّجْشِ ، وَالتَّصْرِيعِ ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ .

٣٧٩٦ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ/أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، ^{١٦ ج} _{ب/٢٥} حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ : نَهَى . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ .

٣٧٩٧ - ٨/١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ .

٣٧٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الطلاق (الحديث ٢٧٢٧) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع المهاجر للأعرابي (الحديث ٤٥٠٣) بنحوه، تحفة الأشراف (١٣٤١١) .
٣٧٩٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٧٩٥) .

٣٧٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النجش (الحديث ٢١٤٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيل، باب: ما يكره من التناجش (الحديث ٦٩٦٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: النجش (الحديث ٤٥١٧) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: ما جاء في النهي عن النجش (الحديث ٢١٧٣) ، تحفة الأشراف (٨٣٤٨) .

واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لا يحسن الكر^(١)، إنما يحسن الحلب، والصبر. ويقول مالك بن نويرة:

فقلت لقرومي هذه صدقاتكم مصرة أخلافها لم تجرد

قال: ويحتمل أن أصل المصرة مصرورة أبدلت إحدى الرأين ألفاً، كقوله تعالى: ﴿خَابَ مِنْ دَسَاهَا﴾^(٢) أي: دسها. كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس. واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة، والبقرة، والشاة، والجارية، والفرس، والأتان، وغيرها؛ لأنه غش وخداع، ويبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إمساكها وردها. وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى وفيه دليل على تحريم التدليس في كل شيء، وأن البيع من ذلك ينعقد، وأن التدليس بالفعل حرام كالتدليس بالقول.

٥/٥ - باب : تحريم تلقي الجلب

٣٧٩٨ - ١/١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ . [ح] وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي : ابْنَ سَعِيدٍ - . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ . وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ وَقَالَ الْآخَرَانِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى .

٣٧٩٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

٣٨٠٠ - ٣/١٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ ، عَنِ الثَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ .

٣٨٠١ - ٤/١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ

٣٧٩٨ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة وابن نمير انفرد بهما مسلم ، تحفة الأشراف (٧٩٨٥) و (٨١٣٤) ، وحديث ابن المثنى ، أخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : التلقي (الحديث ٤٥١٠) ، تحفة الأشراف (٨١٨١) .
٣٧٩٩ - تقدم تخريجه في كتاب : النكاح ، باب : تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (الحديث ٣٤٤٠) .

٣٨٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة (الحديث ٢١٤٩) مطولاً ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : النهي عن تلقي الركبان ، وأن يبعه مردود ، لأن صاحبه عاصٍ آثم إذا كان به عالماً (الحديث ٢١٦٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : البيوع ، باب : ما جاء في كراهية تلقي البيوع (الحديث ١٢٢٠) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : التجارات ، باب : النهي عن تلقي الجلب (الحديث ٢١٨٠) ، تحفة الأشراف (٩٣٧٧) .

٣٨٠١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٤٥٤٨) .

باب : تحريم تلقي الجلب

٣٧٩٨ - ٣٨٠٢ - قوله : (أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق) . وفي رواية (نهى : عن التلقي) . وفي رواية (نهى : عن تلقي البيوع) . وفي رواية : (أن يتلقى الجلب) . وفي رواية : (لا تلقوا الجلب ، فمن تلقى فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) . وفي رواية (نهى أن يتلقى

أبي هريرة، قَالَ / : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ.

٣٨٠٢ - ٥/١٧ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

٣٨٠٢ - أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: التلقي (الحديث ٤٥١٣)، تحفة الأشراف (١٤٥٣٨).

قوله ﷺ: (أتى سيده). أي: مالكة البائع. وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الجلب. وهو مذهب الشافعي، ومالك، والجمهور. وقال أبو حنيفة، والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس، فإن أضر كره. والصحيح الأول للنهي الصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي، ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل، فأشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك: أحدهما عند أصحابنا التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم، وباعهم، ففي تحريمه وجهان. وإذا حكمنا بالتحريم، فأشترى صح العقد.

قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانته ممن يخذعه. قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر للبائدي سببه الفرق بأهل البلد، وأحتمل فيه غبن البائدي والمنع من التلقي أن لا يغبن البائدي. ولهذا قال ﷺ: «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار». فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا للواحد على الواحد. فلما كان البائدي إذا باع بنفسه أنتفع جميع أهل السوق، وأشترى رخيصاً، فأنتفع به جميع سكان البلد. نظر الشرع لأهل البلد على البائدي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة، لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في أفراد المتلقي عنهم بالرخص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسئلتين بل هما متفقتان في الحكمة، والمصلحة. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقدم، ويعلم السعر، فإذا قدم فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد ثبت له الخيار سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخبر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر، فوجهان الأصح: لا خيار له، لعدم الغبن، والثاني: ثبوته لإطلاق الحديث. والله أعلم.

قوله: (أخبرني هشام القردوسي) هو بضم القاف، والذال، وإسكان الراء بينهما منسوب إلى

القرايس قبيلة معروفة. والله أعلم.

٦/٦ - باب: تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٨٠٣ - ١/١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

وَقَالَ زُهَيْرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٨٠٤ - ٢/١٩ - وَحَدَّثَنَا /إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا.

٣٨٠٥ - ٣/٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُرْزَقُ».

٣٨٠٣ - تقدم تخريجه في كتاب: النكاح، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يباذن أو يترك (الحديث ٥١).

٣٨٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو ينصحه (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي عن تلقي الركبان (الحديث ٢١٦٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإجارة، باب: أجر السمسرة (الحديث ٢٢٧٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٣٤٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: التلقي (الحديث ٤٥١٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٢١٧٧)، تحفة الأشراف (٥٧٠٦).

٣٨٠٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٣٤٤٢)، تحفة الأشراف (٢٧٢١).

باب: تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٨٠٣ - ٣٨٠٨ - قوله: (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) وفي رواية: (قال طاووس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً). وفي رواية: (لا يبيع حاضر لباد، دعا الناس يرزق الله بعضهم من بعض). وفي رواية عن أنس: (نهينا أن يبيع حاضر لباد، وإن كان أخاه، أو أباه). هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي، وبه قال: الشافعي، والأكثرون. قال أصحابنا: والمراد به أن يقده

٣٨٠٦ - ٤/٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٨٠٧ - ٥/٢١ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٣٨٠٨ - ٦/٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٧/٧ - باب: حكم بيع المصرة

٣٨٠٩ - ١/٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ

٣٨٠٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء لا يبيع حاضر لباد (الحديث ١٢٢٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٢١٧٦)، تحفة الأشراف (٢٧٦٤).

٣٨٠٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: لا يشتري حاضر لباد بالسمرة (الحديث ٢١٦١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في النهي أن يبيع حاضر لباد (الحديث ٣٤٤٠) و(الحديث ٣٤٤٠ م)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: يبيع الحاضر للباد (الحديث ٤٥٠٤) و(الحديث ٤٥٠٥) و(الحديث ٤٥٠٦)، تحفة الأشراف (٥٢٥) و(١٤٥٤).

٣٨٠٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٠٧).

٣٨٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النهي للبائع أن يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة (الحديث ٢١٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن المصرة (الحديث ٤٥٠٠)، تحفة الأشراف (١٤٦٢٩).

غريب من البادية، أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه، فيقول له البلدي: أتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى.

قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه الشروط، وبشرط أن يكون عالماً بالنهي، فلو لم يعلم بالنهي، أو كان المتاع مما لا يحتاج في البلد، ولا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب لم يحرم. ولو خالف، وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم. هذا مذهبننا، وبه قال جماعة من المالكية، وغيرهم، وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء، ومجاهد، وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً لحديث: الدين النصيحة. قالوا: وحديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ. وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه ١٦٤/١٠ بمجرد الدعوى.

باب: حكم بيع المصرة

٣٨٠٩ - ٣٨١٤ - قد سبق بيان التصرية، وبيان معنى قوله ﷺ: لا تصر والإبل والغنم في باب تحريم بيع

يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا ، فَلْيَحْلِبْهَا ، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ » .

٣٨١٠ - ٢/٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - ، عَنْ

سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتَاعَ شَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا ، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » . ج ١٦
١/٢٨

٣٨١١ - ٣/٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي :

الْعَقَدِيُّ - ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

٣٨١٢ - ٤/٢٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا ، وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، لَا سَمْرَاءَ » .

٣٨١٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٢٧٨٠) .

٣٨١١ - أخرجه الترمذي في كتاب : البيوع ، باب : ما جاء في المصرة (الحديث ١٢٥٢) ، تحفة الأشراف (١٤٥٠٠) .

٣٨١٢ - أخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : النهي عن المصرة (الحديث ٤٥٠١) ، تحفة الأشراف (١٤٤٣٥) .

الرجل على بيع أخيه .

قوله ﷺ : (من اشترى شاة مصرة ، فلينقلب بها ، فليحلبها ، فإن رضي حلابها أمسكها ، وإلا ردها ، ومعها صاع تمر) وفي رواية : (من ابتاع شاة مصرة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر) وفي رواية : (من اشترى شاة مصرة ، فهو بالخيار ثلاثة أيام ، فإن شاء ردها ، ومعها صاعاً من طعام لا سمر) وفي رواية : (من اشترى شاة مصرة ، فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها ، وصاعاً من تمر لا سمر) . وفي رواية : (إذا ما أحدكم اشترى لقحة مصرة ، أو شاة مصرة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها . إما هي ، وإلا فليردها وصاعاً من تمر) .

أما المصرة ، واشتقاقها ، فسبق بيانها في الباب المذكور .

وأما اللقحة فبكسر اللام ، ويفتحها ، وهي : الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين ، أو ثلاثة . والكسر أفصح . والجماعة لقح كقربة ، وقرب ، والسمراء بالسين المهملة هي : الحنطة ، وقد سبق أن التصرية حرام ، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع ، وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تدليس ، بأن سود شعر الجارية الشائبة ، أو جعد شعر السبطة ونحو ذلك . وأختلف أصحابنا في خيار

٣٨١٣ - ٥/٢٧ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، غَيْرِ ١٦ ج ٢٨ ب
أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

٣٨١٤ - ٦/٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقَحَّةً مُصْرَاءً أَوْ شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرِدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

٣٨١٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٤٤٧).

٣٨١٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٧٦٠).

مشتري المصرة هل هو على الفور بعد العلم، أو يمتد ثلاثة أيام؟ فقيل: يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصرة إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول آتحتل كون النقص لعارض من سوء مراعاها في ذلك اليوم، أو غير ذلك فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام، علم أنها مصرة، ثم إذا اختار رد المصرة بعد أن حلبها ردها، وصاعاً من تمر سواء كان اللبن ١٠/١٦٦ قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة، أو شاة، أو بقرة.

هذا مذهبنا، وبه قال: مالك، والليث، وابن أبي ليلى، وأبي يوسف، وأبو ثور، وفقهاء المحدثين، وهو الصحيح الموافق للسنة. وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد، ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة، وطائفة من أهل العراق، وبعض المالكية، ومالك في رواية غريبة عنه: يردها، ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أتلّف شيئاً لغيره رد مثله إن كان مثلياً وإلا فقيمته، وإما جنس آخر من العروض بخلاف الأصول.

وأجاب الجمهور عن هذا: بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فإنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله، ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حذاً يرجع إليه ويزول به التخاصم.

وكان ﷺ حريصاً على رفع الخصام، والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المصرة في البوادي والقرى، وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها: وقد يتلف اللبن، ويتنازعون في قلته وكثرته، وفي عينه. فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذا الدية فإنها مائة بغير، ولا يختلف باختلاف حال القتل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجنابة على الجنين سواء كان ذكراً أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً. ومثله الجبران في الزكاة بين الشيثين جعله الشرع شاتين، أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي، وآخرون نحو هذا المعنى. والله أعلم.

٨/٨ - باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض

٣٨١٥ - ١/٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ آتَبَعَ / طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». ١٦ ج ١/٢٩
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

٣٨١٦ - ٢/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ - وَهُوَ: الثَّوْرِيُّ -، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٨١٧ - ٣/٣٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ بَنِي طَاوُسٍ، عَنْ

٣٨١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك (الحديث ٢١٣٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٣٤٩٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه (الحديث ١٢٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٤٦١٢) وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض (الحديث ٢٢٢٧)، تحفة الأشراف (٥٧٣٦).

٣٨١٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨١٥).

٣٨١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ما يذكر في بيع الطعام والمكره (الحديث ٢١٣٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٣٤٩٦) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٤٦١١) مختصراً، و(الحديث ٤٦١٣) و(الحديث ٤٦١٤)، تحفة الأشراف (٥٧٠٧).

١٦٧/١٠ فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخراج بالضمان؟ وأن من اشترى شيئاً معيماً، ثم علم العيب فرد به، لا يلزمه رد الغلة، والأكساب الحاصلة في يده.

فالجواب: أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع، وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه، وعلى الشاة جميعاً فهما مبيعان بثمن واحد، وتعذر رد اللبن لاختلاطه بما حدث في ملك المشتري، فوجب رد عوضه. والله أعلم.

باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض

٣٨١٥ - ٣٨٢٨ - قوله ﷺ: (من آتباع طعاماً، فلا يبيعه حتى يستوفيه). قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله. وفي رواية: (حتى يقبضه) وفي رواية: (من آتباع طعاماً، فلا يبيعه حتى يكتاله، فقلت لابن عباس:

أبيه ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَخْبَسَ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ . /

٣٨١٨ - ٤/٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنِ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ ؟ فَقَالَ : أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ ، وَالطَّعَامِ مُرْجَأًا ؟ .

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ : مُرْجَأًا .

٣٨١٩ - ٥/٣٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

٣٨٢٠ - ٦/٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ .

٣٨١٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨١٧) .

٣٨١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: الكيل على البائع والمعطي (الحديث ٢١٢٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك (الحديث ٢١٣٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٣٤٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٤٦٠٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض (الحديث ٢٢٢٦)، تحفة الأشراف (٨٣٢٧) .

٣٨٢٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٣٤٩٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع ما يشتري من الطعام جزأاً قبل أن ينقل من مكانه (الحديث ٤٦١٩)، تحفة الأشراف (٨٣٧١) .

لم قال: ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأً. وفي رواية ابن عمر (قال: كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام، فبيعت علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه، وفي

٣٨٢١ - ٧/٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .
قَالَ : وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِزَافاً ، فَفَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ .

٣٨٢٢ - ٨/٣٥ - حَدَّثَنِي / حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ » .

٣٨٢٣ - ٩/٣٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَقَالَ عَلِيُّ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

٣٨٢٤ - ١٠/٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا اشْتَرَوْا / طَعَاماً جِزَافاً ، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوِّلُوهُ .

١٦ ج
١/٣١

٣٨٢٥ - ١١/٣٨ - | و | حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ

٣٨٢١ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٧٣). وحديث محمد بن عبد الله بن نمير، أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: بيع المجازفة (الحديث ٢٢٢٩)، تحفة الأشراف (٧٩٥٨).
٣٨٢٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٢٤٠).
٣٨٢٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٤٤).

٣٨٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: كم التعذير والأدب (الحديث ٦٨٥٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في بيع الطعام قبل أن يستوفي (الحديث ٣٤٩٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع ما يشتري من الطعام جزافاً قبل أن ينقل من مكانه (الحديث ٤٦٢٢)، تحفة الأشراف (٦٩٣٣).
٣٨٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: من رأى إذا اشتري طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، والأدب في ذلك (الحديث ٢١٣٧)، تحفة الأشراف (٦٩٩٣).

رواية: (كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً، فهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه، حتى ننقله من مكانه) وفي ١٦٨/١٠ رواية، عن ابن عمر: (أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه) وفي رواية: (رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا آبتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن

ابن شهاب ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا ابْتَاغُوا الطَّعَامَ جَزَافًا ، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ ، | وَإِذْكَ حَتَّى يُؤْوُوا إِلَى رِحَالِهِمْ .
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا ، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ .

٣٨٢٦ - ١٢/٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، عَنِ الضُّحَاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : « مَنِ ابْتَاغَ » .

٣٨٢٧ - ١٣/٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا

٣٨٢٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٤٨٥) .

٣٨٢٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٤٨٥) .

يبيعه في مكانهم ذلك حتى يؤووه إلى رحالهم) .

قوله : (مرجأ) أي : مؤخرًا ، ويجوز همزه . وترك همزه ، والجزاف بكسر الجيم وضمها ، وفتحها ثلاث لغات الكسر أنصح وأشهر ، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير ، وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافًا . وهو مذهب الشافعي .

قال الشافعي ، وأصحابه : بيع الصبرة من الحنطة ، والتمر ، وغيرهما جزافًا صحيح ، وليس بحرام . وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي : أحدهما مكروه كراهة تنزيه ، والثاني : ليس بمكروه .

قالوا : والبيع بصبرة الدراهم جزافًا حكمه كذلك ، ونقل أصحابنا عن مالك : أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافًا يعلم قدرها . وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع ، وأختلف العلماء في ذلك ، فقال الشافعي : لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعامًا ، أو عقارًا ، أو منقولاً ١٦٩/١٠ أو نقدًا ، أو غيره . وقال عثمان البتي : يجوز كل مبيع ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز في كل شيء إلا العقار . وقال مالك : لا يجوز في الطعام ، ويجوز فيما سواه ، ووافقه كثيرون ، وقال آخرون : لا يجوز في المكيل والموزون ، ويجوز فيما سواهما .

أما مذهب عثمان البتي فحكمه المازري ، والقاضي ، ولم يحكه الأكثرون بل نقلوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه . قالوا : وإنما الخلاف فيما سواه ، فهو شاذ متروك . والله أعلم .

قوله : (كانوا يضربون إذا باعوه) يعني : قبل قبضه هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بيعاً ١٧٠/١٠

الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ : أَحَلَّلْتَ بَيْعَ الرَّبَا . فَقَالَ مَرْوَانُ : مَا فَعَلْتُ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَحَلَّلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى . قَالَ : فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا .

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ .

٣٨٢٨ - ١٤/٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ /، أَخْبَرَنِي ^(١) ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا ، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيهِ » .

٣٨٢٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٨) .

فاسداً، ويعزره بالضرب، وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه .

قوله : (قال أبو هريرة لمروان : أحللت بيع الصكاك، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفي، فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها) الصكاك جمع صك وهو: الورقة المكتوبة بدين . ويجمع أيضاً على صكوك، والمراد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه، بأن يكتب فيها للإنسان كذا، وكذا من طعام، أو غيره، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه .

وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح، عند أصحابنا، وغيرهم جواز بيعها . والثاني : منعها فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبحجته . ومن أجازها تاول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه . الثالث : قبل أن يقبضه المشتري فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول؛ لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه .

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته، وكانوا يتبايعونها، ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فنهوا عن ذلك . قال : فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فردّه عليه، وقال : لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه . انتهى هذا تمام الحديث في الموطأ، وكذا جاء الحديث مفسراً في الموطأ : أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام، فتبايع الناس تلك الصكوك قبل أن يستوفوها، وفي الموطأ ما هو أبين من هذا، وهو : أن حكيم بن حزام آتباع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه . والله أعلم .

٩/٩ - باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٣٨٢٩ - ١/٤٢ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا تُعْلَمُ^(١) مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٣٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا^(٢) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ التَّمْرِ. فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

١٦ ج
ب/٣٢

١٠/١٠ - باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٣٨٣١ - ١/٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ».

٣٨٢٩ - أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الصبرة من التمرة لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر (الحديث ٤٥٦١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: بيع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام (الحديث ٤٥٦٢)، تحفة الأشراف (٢٨٢٠).
٣٨٣٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٢٩).

٣٨٣١ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (الحديث ٢١١١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في خيار المتبايعين (الحديث ٣٤٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٧٧)، تحفة الأشراف (٨٣٤١).

باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

٣٨٢٩ - ٢٨٣٠ - قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر) هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المماثلة قال العلماء: لأن الجهل بالمماثلة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة. لقوله ﷺ: «إلا سواء بسواء». ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر. والله أعلم. ١٧٢/١٠
باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٣٨٣١ - ٣٨٣٧ - قوله ﷺ: (البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) هذا

(٢) في المطبوعة: حدثنا.

(١) في المطبوعة: يعلم.

٣٨٣٢ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - . ح | وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ: ابْنُ زَيْدٍ -، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

ج ١٦
١/٣٣

٣٨٣٢ - حديث زهير بن حرب ومحمد بن المثنى، أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٧٨)، تحفة الأشراف (٨١٨٠). وحديث أبي بكر بن أبي شيبة وحديث ابن نمير، انفرد بهما مسلم تحفة الأشراف (٧٩٨٧) و (٨٠٩٧). وحديث زهير بن حرب وعلي بن حجر، وحديث أبي الربيع، أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا لم يوقت الخيار هل يجوز البيع (الحديث ٢١٠٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في خيار المتبايعين (الحديث ٣٤٥٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٨١) و (الحديث ٤٤٨٢)، تحفة الأشراف (٧٥١٢). وحديث ابن المثنى وابن أبي عمر، أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء البيوع في الخيار ما لم يتفرقا (الحديث ١٢٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٨٥) و (الحديث ٤٤٨٦)، تحفة الأشراف (٨٥٢٢). وحديث ابن رافع، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٧٠٥).

الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبداً منهما. وبهذا قال: جماهير العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم. ممن قال به علي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو برة الأسلمي، وطاوس، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وشريح القاضي، والحسن البصري، والشعبي، والزهري، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة، والشافعي، وابن المبارك، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وأبو عبيد، والبخاري، وسائر المحدثين، وآخرون. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول. وبه قال: ربيعة، وحكي، عن النخعي، وهو رواية، عن الثوري. وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء، وليس لهم عنها جواب صحيح، والصواب: ثبوته كما قاله الجمهور. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (لا بيع الخيار) ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا، وغيرهم من العلماء:

١٧٣/١٠

أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: يثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختارا إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة.

٣٨٣٣ - ٣/٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

٣٨٣٤ - ٤/٤٥ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْنِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ».

٣٨٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا خيَّر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع (الحديث ٢١١٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٨٣) مختصراً و (الحديث ٤٤٨٤) مختصراً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: البيعان بالخيار ما لم يفترا (الحديث ٢١٨١)، تحفة الأشراف (٨٢٧٢).
٣٨٣٤ - أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (الحديث ٤٤٨٠)، تحفة الأشراف (٧٧٧٩).

والقول الثاني: أن معناه: إلا يبيعاً شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها، فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.
والثالث معناه: إلا يبيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم البيع بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار.

وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث. وأتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوص للشافعي، ونقلوه عنه، وأبطل كثير منهم ما سواه، وغلطوا قائله وممن رجحه من المحدثين البيهقي، ثم بسط دلائله، وبين ضعف ما يعارضها، ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه: البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد ببيع الخيار التخيير بعد البيع، أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد التخيير بعد البيع؛ لأن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار، وربما فسره به، وممن قال بتصحيح هذا: أبو عيسى الترمذي، ونقل ابن المنذر في الإشراف هذا التفسير، عن الثوري، والأوزاعي، وابن عيينة، وعبد الله بن الحسن العنبري، والشافعي، وإسحق بن راهويه. والله أعلم.

قوله ﷺ: (إذا تبايع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا وكانا جميعاً، أو يخير أحدهما الآخر؛ فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع) ومعنى: أو يخير أحدهما الآخر: أن يقول

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَايَتِهِ : قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يُقِيلَهُ ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ .

٣٨٣٥ - ٥/٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى / ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ » .

١١/١١ - باب: الصدق في البيع والبيان

٣٨٣٦ - ١/٤٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لَهُمَا / فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكُنَّا مُحِقَّ^(١) بَرَكَةَ بَيْنَهُمَا » .

٣٨٣٥ - أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار في لفظ هذا الحديث (الحديث ٤٤٨٧)، تحفة الأشراف (٧١٣١).

٣٨٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (الحديث ٢٠٧٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما يحق الكذب والكتمان في البيع (الحديث ٢٠٨٢)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: كم =

له: اختر إمضاء البيع، فإذا آختر وجب البيع. أي: لزم وانبرم، فإن خير أحدهما الآخر فسكت لم ينقطع خيار الساکت، وفي أنقطاع خيار القائل وجهان لأصحابنا: أصحهما الانقطاع لظاهر لفظ الحديث.

قوله: (فكان ابن عمر إذا بايع رجلاً، فأراد أن لا يقيله قام فمشى هنية ثم رجع) هكذا هو في بعض الأصول هنية بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها هنية بتخفيف الياء، وزيادة هاء. أي: شيئاً يسيراً. وقوله: فأراد أن لا يقيله أي: لا يفسخ البيع. وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان كما فسره ابن عمر الراوي، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالقول وهو لفظ البيع.

قوله ﷺ: (كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا) أي: ليس بينهما بيع لازم. ١٧٥/١٠

قوله ﷺ: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا، وبينا بورك لهما في بيعهما) أي: بين كل واحد

٣٨٣٧ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُهُ^(١).

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: وَلَدَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

١٢/١٢ - باب: من يخدع في البيع

٣٨٣٨ - ١/٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى | بْنُ يَحْيَى| : أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي /الْبُيُوعِ، فَقَالَ ^{ج ١٦} _{١/٣٥} رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

= يجوز الخيار (الحديث ٢١٠٨) مختصراً، وأخرجه فيه أيضاً، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (الحديث ٢١١٠)، وفيه أيضاً، باب: إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع (الحديث ٢١١٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في خيار المتبايعين (الحديث ٣٤٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا (الحديث ١٢٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: ما يجب على التجار من التوقية في مبايعتهم (الحديث ٤٤٦٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما (الحديث ٤٤٧٦)، تحفة الأشراف (٣٤٢٧).

٣٨٣٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٣٦).

٣٨٣٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٣٩).

لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة، والضمن، وصدق في ذلك، وفي الإخبار بالضمن. وما يتعلق بالعوضين. ومعنى: محقت بركة بيعهما. أي: ذهب بركته، وهي زيادته ونماؤه.

باب: من يخدع في البيع

٣٨٣٨ - ٣٨٣٩ - قوله: (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال رسول الله ﷺ: من بايعت، فقل: لا خِلَابَةَ، وكان إذا بايع يقول: لا خِلَابَةَ).

أما قوله ﷺ: (فقل: لا خِلَابَةَ). هو بخاء معجمة مكسورة، وتخفيف اللام، وبالباء الموحدة. ١٧٦/١٠

(١) في المطبوعة: بمثله.

٣٨٣٩ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا : فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ : لَا خِلَابَةَ^(١) .

١٣/١٣ - باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع |

٣٨٤٠ - ١/٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ :

٣٨٣٩ - حديث أبي بكر بن أبي شيبة، أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: ما ينهى عن إضاعة المال، وقول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (الحديث ٢٤٠٧)، تحفة الأشراف (٧١٥٢). وحديث محمد بن المثنى، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٩٢).

٣٨٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٢١٩٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٣٣٦٧)، تحفة الأشراف (٨٣٥٥).

وقوله: وكان إذا بايع قال: لا خيابة هو بياء مثناة تحت بدل اللام هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم: لا خيانة بالنون. قال: وهو تصحيف. قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم خذابة بالذال المعجمة. والصواب الأول، وكان الرجل ألغى، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: لا خلاية.

ومعنى لا خلاية لا خديعة. أي: لا تحل لك خديعتي، ولا يلزمني خديعتك. وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء، وبالباء الموحدة ابن منقذ بن عمرو الأنصاري، والد يحيى، وواسع بني حبان شهدا أحداً وقيل: بل هو والده منقذ بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر، فأصابته في رأسه مأمومة، فتغير بها لسانه، وعقله لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني: أنه كان ضريباً، وقد جاء في رواية ليست بثابتة: أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتناعها. وأختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغالبة بين المتابعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها سواء قلت أم كثرت.

وهذا مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وآخرين، وهي أصح الروايتين، عن مالك. وقال البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا. والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل لا خلاية، أي: لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل. والله أعلم.

باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

١٧٧/١٠ - ٣٨٤٠ - ٣٨٥٤ - فيه: (عن ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ .

٣٨٤١ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، /، بِمِثْلِهِ.

٣٨٤٢ - ٣/٥٠ - حَدَّثَنَا^(١) عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ^(٢)، وَعَنْ

٣٨٤١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩٨٦).

٣٨٤٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٣٣٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها (الحديث ١٢٢٧) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع السنبل حتى يبيض (الحديث ٤٥٦٥)، تحفة الأشراف (٧٥١٥).

صلاحها نهى البائع، والمبتاع) وفي رواية: (نهى عن بيع النخل حتى تزهو، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة). وفي رواية: (لا تتباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه، وتذهب عنه الآفة. قال: يبدو صلاحه حمرة وصفوته). وفي رواية: (قيل: لابن عمر ما صلاحه، قال: تذهب عاهته). وفي رواية: (نهى عن بيع الثمر حتى يطيب). وفي رواية: (نهى عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل، وحتى يوزن فقلت: ما يوزن فقال: رجل عنده. يعني: عند ابن عباس حتى يحرز).

أما ألفاظ الباب: فمعنى يبدو: يظهر، وهو بلا همز. ومما ينبغي أن ينبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين، وغيرهم حتى يبدو بالألف في الخط، وهو خطأ والصواب حذفها في مثل هذا للنائب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدو، والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في حتى يزهو، وصوابه حذف الألف كما ذكر.

قوله: (يزهو) هو بفتح الياء كذا ضبطوه. وهو صحيح كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي إذا أحمر، أو أصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل أزهي، إنما يقال: زها. وحكاهما أبو زيد لغتين، وقال الخليل: أزهى النخل بدا صلاحه. وقال الخطابي: هكذا يروى حتى يزهو. قال: والصواب في العربية حتى يزهي. والإزهاء في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصها من الآفة.

قال ابن الأثير: منهم من أنكر يزهي، كما أن منهم من أنكر يزهو. وقال الجوهري: الزهو بفتح الزاي. وأهل الحجاز يقولون: بضمها، وهو البسر الملون. يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل،

(٢) في المطبوعة: يزهو.

(١) في المطبوعة: وحدثنى.

السُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَامَّةُ . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَ .

٣٨٤٣ - ٤/٥١ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا ^(١) وَيَذْهَبَ عَنْهَا ^(٢) الْآفَةُ » .

٣٨٤٤ - ٥/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ ، لَمْ يَذْكُرْ / مَا بَعْدَهُ . ١٦ ج
١/٣٦

٣٨٤٥ - ٦/٠٠٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ .

٣٨٤٦ - ٧/٠٠٠ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ .

٣٨٤٧ - ٨/٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي الْيُوبِ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ جَعْفَرٍ - ، عَنْ

- ٣٨٤٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٥٢٦) .
- ٣٨٤٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٥٢٦) .
- ٣٨٤٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٧٠٧) .
- ٣٨٤٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٤٩٧) .
- ٣٨٤٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧١٤٠) .

فقد ظهر فيه الزهو، وقد زها النخل زهواً . وأزهى لغة فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة .

قوله : (وعن السبل حتى يبيض) معناه : يشتد حبه ، وهو بدو صلاحه .

قوله : (ويأمن العامة) هي : الآفة تصيب الزرع ، أو الثمر ، ونحوه فتفسده .

قوله : (حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر وحديثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر) فقله أولاً ، عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته ،

(٢) في المطبوعة : تذهب عنه .

(١) في المطبوعة : صلاحه .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ » .

٣٨٤٨ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، / حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ^{١٦ ج} ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا ^{ب/٣٦} الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ : فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : مَا صَلَاحُهُ ؟ قَالَ : تَذْهَبُ عَاقِبَتُهُ .

٣٨٤٩ - ١٠/٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى - أَوْ نَهَانَا - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ .

٣٨٥٠ - ١١/٥٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النُّوفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ / يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ . ^{١٦ ج} ^{١/٣٧}

٣٨٤٨ - حديث زهير بن حرب ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧١٦٧) . وحديث ابن المثنى ، أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة ، باب : من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة (الحديث ١٤٨٦) ، تحفة الأشراف (٧١٩٠) .
٣٨٤٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٧٣٥) .
٣٨٥٠ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٥٢٠) و (٢٧١٤) .

وقاعدته ، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول . ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به ، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح . وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة .

قوله : (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النُّوفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله ، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح . قالوا : حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، لَأَنَّ أَبَا عَاصِمٍ ، وَرَوَّاحاً يَرْوِي عَنْ زَكْرِيَاءَ ، فَلَوْ قَالَ الْقَارِئُ : قَالَ : أَنْبَأَنَا زَكْرِيَاءَ كَانَ خَطَأً ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُحَدَّثاً عَنْ رَوْحٍ وَحْدَهُ ، وَتَارِكاً لَطَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ ، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يَغْفَلُ عَنْهُ ، فَنَهَتْ عَلَيْهِ لِيَتَفَتَّنَ لِأَشْبَاهِهِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ هَذَا فِي الْكِتَابِ ، فَيَقَالُ : قَالَ : حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، وَإِنْ كَانُوا يَحْذِفُونَ لَفْظَةً : قَالَ ، إِذَا كَانَ الْمُحَدَّثُ عَنْ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ هُنَا : قَالَ : حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ قَالَ رَوْحٌ ، وَيدل عليه أنه قال : وَاللَّفْظُ لَهُ قُلْنَا : هَذَا مُحْتَمَلٌ ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُخْتَارَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فَائِدَةً لِّثَلَا يَكُونُ تَارِكاً لِرَوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٨٥١ - ١٢/٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ. قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ.

٣٨٥٢ - ١٣/٥٦ - حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا التَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ وَصْلَاحُهَا».

٣٨٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: السلم إلى من ليس عنده أصل (الحديث ٢٢٤٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: السلم في النخل (الحديث ٢٢٤٧، ٢٢٤٨) و(الحديث ٢٢٤٩، ٢٢٥٠)، تحفة الأشراف (٥٦٦٠).

٣٨٥٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٦٢٦).

قوله: (عن أبي البختري) وهو يفتح الباء الموحدة، وإسكان الخاء المعجمة، وفتح التاء المثناة فوق، وأسمه: سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز الكوفي الطائي مولا هم. قال ١٨٠/١٠ هلال بن حبان: بالمعجمة، وبالموحدة كان من أفاضل أهل الكوفة. وقال حبيب بن أبي ثابت الإمام الجليل: اجتمعت أنا، وسعيد بن جبيرة، وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا، وافقنا، قتل بالجمام سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه: الأسماء والكنى: إن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم، ولا يقبل قول الحاكم؛ لأنه جرح غير مفسر، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل. وقد نص جماعات على: أنه ثقة. وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب. والله أعلم.

قوله: (سألت ابن عباس عن بيع النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه، أو يؤكل منه، وحتى توزن. فقلت: ما يوزن. فقال رجل عنده: حتى يحزر) وأما قوله: يأكل، أو يؤكل، فمعناه: حتى يصلح؛ لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال أكله، بل ما ذكرناه، وذلك يكون عند بدو الصلاح. وأما تفسيره يوزن: يبحزر فظاها؛ لأن الحزر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن. وقوله: حتى يحزر هو بتقديم الزاي على الراء أي: يخرص. ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء، وهو تصحيف وإن كان يمكن تأويله لو صح. والله أعلم. وهذا التفسير عند العلماء، أو بعضهم في معنى المضاف إلى ابن عباس؛ لأنه أقر قائله عليه، ولم ينكره. وتقريره كقوله. والله أعلم.

قوله: (عن ابن أبي نعم) هو بإسكان العين بلا ياء بعدها، وأسمه ذكين بن الفضيل، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه، أما أحكام الباب، فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع. قال أصحابنا: ولو شرط القطع، ثم لم يقطع، فالبيع صحيح ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إبقائه جاز، وإن باعها بشرط التبقية، فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها، فيكون البائع قد أكل

٣٨٥٣ - ١٤/٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ / عَنِ الزُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا
ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ .
قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا . زَادَ
ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رَوَاتِهِ : أَنَّ تَبَاعَ .

٣٨٥٤ - ١٥/٥٨ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ
أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ
بِالثَّمَرِ » .

٣٨٥٣ - أخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (الحديث ٤٥٣٢) ، تحفة
الأشرف (٦٨٣٢) . وحديث زيد بن ثابت سيأتي تخريجه .

٣٨٥٤ - أخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (الحديث ٤٥٣٣) ، وأخرجه
ابن ماجه في كتاب : التجارات ، باب : النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٢٢١٥) ، تحفة الأشرف
(١٣٣٢٨) .

مال أخيه بالباطل . كما جاءت به الأحاديث . وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر ، وإن باعها مطلقاً
بلا شرط . فمذهبنا ، ومذهب جمهور العلماء : أن البيع باطل لإطلاق هذه الأحاديث ، وإنما صححناه بشرط
القطع للإجماع ، فخصصنا الأحاديث بالإجماع ، فيما إذا شرط القطع ؛ ولأن العادة في الثمار الإبقاء ، فصار
كالمشروط .

وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح ، فيجوز بيعها مطلقاً ، وبشرط القطع ، وبشرط التبقية لمفهوم ١٨١/١٠
هذه الأحاديث ؛ ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها ؛ ولأن الغالب فيها السلامة
بخلاف ما قبل الصلاح ، ثم إذا بيعت بشرط التبقية أو مطلقاً يلزم البائع بسقياتها إلى أوان الجذاذ ؛ لأن ذلك
هو العادة فيها . هذا مذهبنا ، وبه قال : مالك ، وقال أبو حنيفة : يجب شرط القطع . والله أعلم .

قوله : (وعن السنبل حتى يبيض) فيه دليل لمذهب مالك ، والكوفيين ، وأكثر العلماء : أنه يجوز بيع
السنبل المشتد . وأما مذهبنا ففيه تفصيل ، فإن كان السنبل شعيراً ، أو ذرة ، أو ما في معناهما مما ترى حياته
جاز بيعه ، وإن كان حنطة ، ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدباس ، ففيه قولان للشافعي رضي
الله عنه : الجديد أنه لا يصح ، وهو أصح قوليه ، والقديم أنه يصح . وأما قبل الاشتداد ، فلا يصح بيع الزرع
إلا بشرط القطع كما ذكرنا ، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض ، وكذا الثمر
قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً ، وهكذا حكم البقول في الأرض : لا يجوز بيعها في

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلُهُ ، سَوَاءً .

١٤/١٤ - باب : تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا |

٣٨٥٥ - ١/٥٩ - | وَاحْدَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى | ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ | بَيْعِ | الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ ، وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ . وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ ، وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ .

قَالَ : وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ » .

٣٨٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام تحفة الأشراف (٢١٧٣) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : بيع المزبنة (الحديث ٢١٨٤) و (الحديث ٢١٨٨) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : تفسير العرايا (الحديث ٢١٩٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : المساقاة ، باب : الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (الحديث ٢٣٨٠) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : البيوع ، باب : ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك (الحديث ١٣٠٠) مطولاً و (الحديث ١٣٠٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : بيع الثمر بالتمر (الحديث ٤٥٤٦) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : بيع الكرم بالزبيب (الحديث ٤٥٥٠) ، وأخرجه أيضاً فيه ، باب : بيع العرايا بخرسها تمرأ (الحديث ٤٥٥٢) و (الحديث ٤٥٥٣) ، وفيه أيضاً ، باب : بيع العرايا بالرطب (الحديث ٤٥٥٤) مطولاً ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : التجارات ، باب : بيع العرايا بخرسها تمرأ (الحديث ٢٢٦٨) و (الحديث ٢٢٦٩) ، تحفة الأشراف (٣٧٢٣) .

١٨٢/١٠ الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع ، وكذا لا يصح بيع البطيخ ، ونحوه قبل بدو صلاحه . وفروع المسألة كثيرة ، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين ، وشرح المذهب وجمعت فيها جملاً مستكثرات . وبالله التوفيق .

قوله : (في الحديث نهى البائع ، والمشتري) أما البائع ؛ فلأنه يريد أكل المال بالباطل ، وأما المشتري ؛ فلأنه يوافق على حرام ؛ ولأنه يضيع ماله ، وقد نهى عن إضاعة المال .

باب : تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٣٨٥٥ - ٣٨٧٧ - فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما : (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ، ورخص في بيع العرايا) وفي رواية : (رخص في بيع العرية بالرطب ، أو بالتمر ، ولم يرخص في غير ذلك) . وفي رواية : (رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرسها من التمر) وباقي روايات : الباب . بمعناه . وفيها ذكر المحاقلة ، والمزبنة ، وكراء الأرض ، وهذا تؤخره إلى بابه .

وأما ألفاظ الباب ؛ فقوله : (وعن بيع التمر بالتمر) . وفي رواية : (لا تبتاعوا التمر بالتمر) هما في

ج ١٦
ب ٣٨ | وَاَقَالَ سَالِمٌ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / : أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

٣٨٥٦ - ٢/٦٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ .

٣٨٥٧ - ٣/٦١ - | وَاحْدَثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ : أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ : أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا ، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

٣٨٥٨ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ / : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٣٨٥٩ - ٥/٦٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

٣٨٦٠ - ٦/٦٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا .

ج ١٦
ب ٣٩

٣٨٥٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٥٥) .

٣٨٥٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥) .

٣٨٥٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥) .

٣٨٥٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥) .

٣٨٦٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥) .

الروايتين الأولى الثمر بالثاء المثلثة والثاني: التمر بالمشناة، ومعناه: الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالثاء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر.

١٨٣/١٠

قوله: (حدثنا حجین) هو بضم الحاء، وآخره نون.

قوله: (رخص في بيع العرية بخرصها من التمر) هو بفتح الخاء، وكسرها والفتح أشهر، ومعناه: بقدر

ما فيها إذا صار تمرًا، فمن فتح قال: هو مصدر. أي: اسم للفعل. ومن كسر قال: هو اسم للشئ ١٨٤/١٠ المخروص.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِبَطْنِهِ رُطْبًا، يَخْرِصُهَا ثَمَرًا.

٣٨٦١ - ٨/٦٤ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

٣٨٦٢ - ٨/٦٥ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: أَنْ تُوْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٣٨٦٣ - ٩/٦٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا. ج ١٦ / ١/٤٠

٣٨٦٤ - ١٠/٦٧ - | وَ | حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ -،

٣٨٦١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥).

٣٨٦٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥).

٣٨٦٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٥٥).

٣٨٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: (البيوع، باب: بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (الحديث ٢١٩١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (الحديث ٢٣٨٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في بيع العرايا (الحديث ٣٣٦٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: منه (الحديث ١٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع العرايا بالرطب (الحديث ٤٥٥٦) و (الحديث ٤٥٥٧) و (الحديث ٤٥٥٨)، تحفة الأشراف (٤٦٤٦).

قوله: (عن بشير بن يسار، عن بعض أصحاب النبي ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة) أما بشير فبضم الموحدة، وفتح الشين، وأما يسار فبالمنشأة تحت، والسين مهملة، وهو بشير بن يسار المدني الأنصاري الحارثي مولاهم. قال يحيى بن معين: ليس هو بأخي سليمان بن يسار. وقال محمد ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ، وكان قليل الحديث.

وقوله: (من أهل دارهم) يعني: بني حارثة والمراد بالدار: المحلة.

وقوله: (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ) أي: جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم. فقال: منهم سهل بن أبي حثمة، والبعض يطلق على القليل، والكثير وحثمة بفتح الحاء المهملة، وإسكان الشاء المثناة، واسم أبي حثمة: عبد الله بن ساعدة. وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يحيى. وقيل: أبو محمد توفي النبي ﷺ، وهو ابن ثمان سنين.

قوله: (في هذا الإسناد حدثنا عبد الله بن مسلمة القعبي، حدثنا سليمان يعني: ابن بلال، عن يحيى

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَتْمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ، وَقَالَ : « ذَلِكَ الرَّبَا ، بَلْكَ الْمَزَابَنَةُ » إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ ، النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا ، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا .

٣٨٦٥ - ١١/٦٨ - | وَ | حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / أَنَّهُمْ قَالُوا : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا .

٣٨٦٦ - ١٢/٦٩ - | وَ | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ

٣٨٦٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٦٤) .

٣٨٦٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٦٤) .

هو: ابن سعيد، عن بشير بن يسار، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن ١٨٥/١٠ أبي حنيفة) في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه. منها: أنه إسناد كله مدنيون، وهذا نادر في صحيح مسلم بخلاف الكوفيين، والبصريين، فإنه كثير قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب، وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وبشير، وسهل، ومنها قوله: سلمان يعني: ابن بلال، وقوله: يحيى، وهو: ابن سعيد. وقد قدمناه في الفصول التي في أول الكتاب، وبعدها بيان فائدة قوله: (يعني)، وقوله: (وهو). وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل أقصر الراوي على قوله: سليمان، ويحيى، فأراد مسلم بيانه. ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه. فقال: يعني: ابن بلال. فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه.

ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء، والأنساب، وهو بشير بن يسار. وقد بيناه والقعني، وهو منسوب إلى جده، وهو عبد الله بن مسلمة بن قعنب.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم، ومنها قوله عن بعض أصحاب النبي ﷺ: منهم سهل بن أبي حنيفة. فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحذف بعضهم، ويروي عن بعض وقد تقدم بيان هذا، وتفصيله مبسوطاً في الفصول. والله أعلم.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ أَهْلِ دَارِهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى . غَيْرَ أَنْ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا - مَكَانَ الرَّبَا - الزَّيْن . وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : الرَّبَا .

٣٨٦٧ - ١٣/٠٠٠ - | وَاِخْتِصَانَهُ عَمْرُو النَّاقِدُ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِهِمْ .

٣٨٦٨ - ١٤/٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ : أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ، وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ حَدَّثَاهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ ، الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا ، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ .

١٦ ج
١/٤١

٣٨٦٩ - ١٥/٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ - مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ - ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ

٣٨٦٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٦٤) .

٣٨٦٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٦٤) .

٣٨٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (الحديث ٢١٩٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (الحديث ٢٣٨٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في مقدار العرية (الحديث ٣٣٦٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك (الحديث ١٣٠١)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع العرايا بالرطب (الحديث ٤٥٥٥)، تحفة الأشراف (١٤٩٤٣) .

قوله: (فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال) الذاكر هو: الثقفى الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا، وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد يغلط فيه بل قد غلط فيه .

١٨٦/١٠ - قوله: (غير أن إسحاق، وابن مثنى جعلاً مكان الربا الزين، وقال ابن أبي عمر: الربا) يعني: أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق، وابن مثنى . قال في روايته: ذلك الربا . كما سبق في رواية سلمان بن بلال . وأما إسحاق، وابن مثنى فقالا: ذلك الزين . وهو بفتح الزاي، وإسكان الموحدة، وبعدها نون، وأصل الزين: الدفع . ويسمى هذا العقد: مزابنة؛ لأنهم يتدافعون في مخاصمتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر .
قوله: (مولى بني حارثة) بالحاء .

قوله: (عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد) قال الحاكم: أبو أحمد أبو سفيان . هذا ممن لا يعرف اسمه . قال: ويقال: مولى أبي أحمد، وابن أبي أحمد هو مولى لبني عبد الأشهل . يقال: كان له انقطاع

خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ - يَشْكُ دَاوُدُ قَالَ : خَمْسَةَ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ - ؟ قَالَ : نَعَمْ.

٣٨٧٠ - ١٦/٧٢ - حَدَّثَنَا/يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ^{١٦ج}_{ب/٤١} ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّرْبِ كَيْلًا.

٣٨٧١ - ١٧/٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ، بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّرْبِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٣٨٧٢ - ١٨/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا | ه | أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٣٨٧٣ - ١٩/٧٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ /، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ ^{١٦ج}_{ب/٤٢}

٣٨٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام (الحديث ٢١٧١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: بيع المزابنة (الحديث ٢١٨٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الكرم بالزبيب (الحديث ٤٥٤٨)، تحفة الأشراف (٨٣٦٠).

٣٨٧١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٩٣).

٣٨٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في المزابنة (الحديث ٣٣٦١)، تحفة الأشراف (٨١٣١).

٣٨٧٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٨٤٤).

إلى ابن أبي أحمد بن جحش، فنسب إلى ولائهم، وهو مدني ثقة.

قوله: (خمس أوسق) هي جمع وسق، بفتح الواو، ويقال: بكسرهما. والفتح أفصح. ويقال في الجمع أيضاً: أوساق ووسوق. قال الهروي: كل شيء حملته فقد وسقته. وقال غيره: الوسق ضم الشيء ١٨٧/١٠ بعضه إلى بعض، وأما قدر الوسق فهو ستون صاعاً. والصاع خمسة أرتال، وثلاث بالبغداد. وأما العرايا فواحدتها عرية بتشديد الياء. كمطية ومطايا، وضحية وضحايا، مشتقة من التعري، وهو التجرد؛ لأنها عريت عن حكم باقي البستان. قال الأزهري، والجمهور: هي فعيلة بمعنى: فاعلة. وقال الهروي، وغيره: فعيلة بمعنى: مفعولة. من عراه يعرفه إذا أتاه وتردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها. وقيل: سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها من بين سائر نخله. وقيل: غير ذلك والله أعلم.

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر، ورخص في العرايا تباع بخرصها) فيه تحريم بيع

الْمُزَابَنَةُ ، وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ الزُّبَيْبِ بِالْعِنَبِ كَيْلًا ، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ .

٣٨٧٤ - ٢٠/٧٥ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ ، وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِثَمَرٍ ، بِكَيْلٍ مُسَمًى ، إِنْ زَادَ فَلِي ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ .

٣٨٧٥ - ٢١/١٠٠ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ .

٣٨٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام (الحديث ٢١٧٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر بالتمر (الحديث ٤٥٤٧)، تحفة الأشراف (٧٥٢٢).
٣٨٧٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٧٤).

الرطب بالتمر، وهو المزابنة كما فسره في الحديث. مشتقة من الزين، وهو المخاصمة والمدافعة. وقد آفقت العلماء على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا، وأنه ربا. وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزبيب، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية، وهي المحاقلة مأخوذة من الحقل، وهو الحرث، وموضع الزرع. وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر، أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، وأما العرايا فهي أن يخرص الخارص نخلات، فيقول: ١٨٨/١٠ هذا الرطب الذي عليها إذا يبس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقاضيان في المجلس، فيسلم المشتري التمر، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية. وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يحوز فيما زاد على خمسة أوسق.

وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي: أصحهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاءت العرايا رخصة. وشك الراوي في خمسة أوسق أو دونها، فوجب الأخذ باليقين، وهو دون خمسة أوسق، وبقيت الخمسة على التحريم. والأصح: أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار. وفيه قول ضعيف: أنه يختص بالفقراء. وقول: أنه لا يختص بالرطب والعنب. هذا تفصيل لمذهب الشافعي في العرية، وبه قال أحمد، وآخرون، وتأولها مالك، وأبو حنيفة على غير هذا. وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

قوله: (رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غير ذلك) فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا: أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض، والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن أول للشك لا للتخيير، والإباحة. بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين،

٣٨٧٦ - ٢٢/٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا
اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ /، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابَةِ : أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ ،
إِنْ كَانَتْ نَخْلًا ، بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا ، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا ، أَنْ يَبِيعَهُ
بِكَيْلٍ طَعَامٍ . نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ : أَوْ كَانَ زَرْعًا .

٣٨٧٧ - ٢٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا هُ
ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنِي الضُّحَّاكُ. ح وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا
حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا^(١) مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

١٥/١٥ - باب : من باع نخلاً عليها ثمر

٣٨٧٨ - ١/٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ ، فَثَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ / ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

٣٨٧٦ - أخرجه البخاري في كتاب : (البيوع ، باب : بيع الزرع بالطعام كَيْلًا) (الحديث ٢٢٠٥) ، وأخرجه النسائي
في كتاب : (البيوع ، باب : بيع الزرع بالطعام) (الحديث ٤٥٦٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : (التجارات ، باب :
المزابنة والمحاكلة) (الحديث ٢٢٦٥) ، تحفة الأشراف (٨٢٧٣) .

٣٨٧٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٧٠٦) و (٨٤٩٨) و (٨٥٣٨) .

٣٨٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب : (البيوع ، باب : من باع نخلاً قد أُبْرِتْ ، أو أرضاً مزروعة ، أو بإجارة
(الحديث ٢٢٠٤) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : (الشروط ، باب : إذا باع نخلاً قد أُبْرِتْ) (الحديث ٢٧١٦) ، وأخرجه
أبو داود في كتاب : (البيوع والإجازات ، باب : في العبد يباع وله مال) (الحديث ٣٤٣٤ م) ، وأخرجه ابن ماجه في
كتاب : (الإجازات ، باب : فيمن باع نخلاً مؤبراً) (الحديث ٢٢١٠) ، تحفة الأشراف (٨٣٣٠) .

وشك فيه الراوي فيحمل على أن المراد : التمر . كما صرح به في سائر الروايات .

باب : من باع نخلاً عليها ثمر

٣٨٧٨ - ٣٨٨٤ - قوله ﷺ : (من باع نخلاً قد أُبْرِتْ ، فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) قال أهل اللغة :

يقال : أُبْرِتِ النخلة آبره أبراً بالتخفيف . كأكلمته أكلاً ، وأبرته بالتشديد أوبره تأبيراً كعلمته أعلمته تعليماً . وهو

أن يشق طلع النخلة ليدر فيه شيء من طلع ذكر النخل ، والإبار هو : [شق] ^(١) سواء حط فيه شيء أو لا ، ١٩٠/١٠

ولو تأبرت بنفسها أي : تشققت . فحكمها في البيع حكم المؤبرة بفعل الأدمي . هذا مذهبننا . وفي هذا

(١) محو في الأصل ، والتصويب من نسخة ، ش وك .

(١) في المطبوعة : حدثني .

٣٨٧٩ - ٢/٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرِتْ، فَإِنْ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

٣٨٨٠ - ٣/٧٩ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ أُبْرَ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أُبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ».

٣٨٨١ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ. ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٨٨٢ - ٥/٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَحٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا^(١) اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا

٣٨٧٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩٨٨) و (٨٠٩٨) و (٨٢٠٩).

٣٨٨٠ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع النخل بأصله (الحديث ٢٢٠٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: النخل يباع أصلها ويستثنى المشتري ثمرها (الحديث ٤٦٤٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (الحديث ٢٢١٠ م)، تحفة الأشراف (٨٢٧٤).

٣٨٨١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٥٦٧).

٣٨٨٢ - أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (الحديث ٢٣٧٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير، والعبد وله مال (الحديث ١٢٤٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (الحديث ٢٢١١)، تحفة الأشراف (٦٩٠٧).

الحديث: جواز الإبرار للنخل، وغيره من الثمار. وقد أجمعوا على جوازه. وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله، هل تدخل فيها الثمرة عند إطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟ فقال مالك، والشافعي، والليث، والأكثر: إن باع النخلة بعد التأبير فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها المشتري، بأن يقول: اشتريت النخلة بثمرتها هذه. وإن باعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعي، والأكثرين. وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعده، فأما الشافعي، والجمهور فأخذوا في المؤبرة بمنطوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطاب، وهو

(١) في المطبوعة: أخبرنا.

قُتَيْبَةُ | بَنُ سَعِيدٍ | ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ قَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

٣٨٨٣ - ٦/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا ه | إِيحَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٣٨٨٤ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي / حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ ج ١٦
١/٤٤ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ .

٣٨٨٣ - وأخرجه أبو داود في كتاب : البيوع والإجازات ، باب : في العبد يباع وله مال (الحديث ٣٤٣٣) ، وأخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : العبد يباع ويستثنى المشتري ماله (الحديث ٤٦٥٠) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : التجارات ، باب : ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال (الحديث ٢٢١١) ، تحفة الأشراف (٧٠١٣) .
٣٨٨٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٠١٣) .

حجة عندهم . وأما أبو حنيفة ، فأخذ بمنطوقه في المؤبرة ، وهو لا يقول بدليل الخطاب ، فالحق غير المؤبرة بالمؤبرة ، وأعتزوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في بيع حكم التبعية في البيع ، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ، ولا يتبعها الولد المنفصل ، وأما ابن أبي ليلى فقلوه باطل منابذ لصريح السنة ، ولعله لم يبلغه الحديث والله أعلم .

قوله ﷺ : (ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع) هكذا روى هذا الحكم البخاري ، ومسلم من رواية سالم ، عن أبيه ابن عمر ، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع ، عن ابن عمر ، ولا يضر ذلك . فسالم ثقة بل هو أجل من نافع ، فزيادته مقبولة ، وقد أشار النسائي ، والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع ، وهذه إشارة مردودة . وفي هذا الحديث دلالة لمالك ، وقول الشافعي القديم : أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه ، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري . لظاهر هذا الحديث ، وقال : ١٩١/١٠ الشافعي في الجديد ، وأبو حنيفة : لا يملك العبد شيئاً أصلاً ، وتأولا الحديث على أن المراد : أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد ، فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال : جل الدابة ، وسرج الفرس ، وإلا فإذا باع السيد العبد ، فذلك المال للبائع ؛ لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع فيصح ؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذي في يده بثمان واحد . وذلك جائز . قالوا : ويشترط الاحتراز من الربا .

قال الشافعي : فإن كان المال دراهم لم يجز بيع العبد ، وتلك الدراهم بدراهم ، فكذا إن كان دنانير لم يجز بيعها بذهب ، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة . وقال مالك : يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والثمان دراهم ، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث قال : وكأنه لا حصة للمال من الثمن .

١٦/١٦ - باب: النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة

قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٣٨٨٥ - ١/٨١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

٣٨٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (الحديث ٢١٨٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (الحديث ٢٣٨١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (الحديث ٤٥٣٦) و (الحديث ٤٥٣٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (الحديث ٤٥٦٤)، تحفة الأشراف (٢٤٥٢).

وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا: أنه إذا باع العبد، أو الجارية، وعليه ثيابه لم تدخل في البيع، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع؛ لأنه مال في الجملة. وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، وأصح أنه لا يدخل سائر العورة، ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب. والله أعلم.

باب: النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة

قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٣٨٨٥ - ٣٨٩٢ - أما المحاقلة، والمزابنة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، فسبق بيانها في الباب الماضي. ١٩٢/١٠ وأما المخابرة فهي والمزارعة متقاربتان، وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع، كالثلث، والرابع، وغير ذلك من الأجزاء المعلومه. لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل. هكذا قاله جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي.

وقال بعض أصحابنا، وجماعة من أهل اللغة، وغيرهم: هما بمعنى: قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبر، وهو الأكارأي: الفلاح. هذا قول: الجمهور. وقيل: مشتقة من الخبر، وهي الأرض اللينة. وقيل: من الخبرة، وهي النصيب. وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي النصيب من سمك، أو لحم. يقال: تخبروا خبرة إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها، وفي صحة المزارعة والمخابرة خلاف مشهور للسلف، وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى. وأما النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين، فمعناه: أن يبيع ثمن الشجرة بعامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة، وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع. نقل الإجماع فيه ابن المنذر، وغيره لهذه الأحاديث؛ ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معدوم، ومجهول غير مقدور على تسليمه، وغير مملوك للعائد. والله أعلم.

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرْهَمِ ، إِلَّا الْعَرَايَا .

٣٨٨٦ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمَا / سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ مِثْلَهُ^(١) .

ج ١٦
ب ١٦/٤٤

٣٨٨٧ - ٣/٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزْرِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعَمَ ، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالْدرَاهِمِ ، إِلَّا الْعَرَايَا .

قَالَ عَطَاءٌ : فَسَرَّ لَنَا جَابِرٌ فَقَالَ^(٢) : أَمَا الْمُخَابَرَةُ فَلَا رُضْ الْبَيْضَاءُ يَذْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَفِيقُ فِيهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمْرِ . وَزَعَمَ أَنَّ الْمَزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا ، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا/ .

ج ١٦
ب ١٦/٤٥

٣٨٨٨ - ٤/٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكْرِيَاءَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : حَدَّثَنَا [زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ]^(٣) ، أَخْبَرَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي

٣٨٨٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٨٨٥) . أما حديث ابن جريج عن أبي الزبير ، انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨١١) .

٣٨٨٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٨٨٥) .

٣٨٨٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٤١٤) .

قوله : (نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، ولا يباع إلا بالدينار ، والدرهم إلا العرايا) معناه : لا يباع الرطب بعد بدو صلاحه بتمر ، بل يباع بالدينار ، والدرهم ، وغيرهما . والممتنع إنما هو بيعه بالتمر . ١٩٣/١٠ إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في بابه .

قوله : (نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم) هو بضم التاء ، وكسر العين . أي : يبدو صلاحها ، وتصير طعاماً يطيب أكلها .

(١) في المطبوعة : بمثله .

(٢) في المطبوعة : قال .

(٣) في المخطوطة : زكرياء بن أبي عدي ، وهو خطأ ، والتصويب من المطبوعة ، وزكرياء بن عدي ، هو : أبو يحيى زكرياء بن عدي بن زريق بن إسماعيل التيمي مولى بني تيم الله روى عن عبيد الله بن عمر في الوضوء والصلاة والصوم والبيوع وغيرها ، وابن المبارك والرقعي وغيرهم .

وروى عنه : إسحاق الحنظلي ، وأحمد بن سعيد الدارمي ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف وغيرهم توفي سنة (٢١٢ هـ) .

أُنَيْسَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ :
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ، وَأَنْ يُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُشَقَّهَ .
 - وَالْإِشْقَاهُ أَنْ تَحْمَرَ ، أَوْ تَصْفَرَّ ، وَيُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ - وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ
 مَعْلُومٍ ، وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ ، وَالْمُخَابَرَةُ الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

قَالَ زَيْدٌ : قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ / يَذْكُرُ هَذَا عَنْ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

ج ١٦
ب ٤٥

٣٨٨٩ - ٥ / ٨٤ - | وَاِحْدَثْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، حَدَّثَنَا
 سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ،
 وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشَقَّحَ .

قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدٍ : مَا تُشَقِّحُ ؟ قَالَ : تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا .

٣٨٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٢١٩٦)، وأخرجه
 أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٣٣٧٠)، تحفة
 الأشراف (٢٢٥٩).

قوله: (نهى) وأن يشتري النخل حتى يشقه، والإشقاه أن يحمر أو يصفر) وفي رواية: حتى تشقق
 بالحاء هو بضم التاء، وإسكان الشين فيهما، وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في تشقه، وهما
 جائزان تشقه وتشقق، ومعناها واحد. ومنهم من أنكر تشقه، وقال: المعروف بالحاء، والصحيح جوازهما
 وقيل: إن الهاء، بدل من الحاء، كما قالوا مدحه، ومدحه. وقد فسر الراوي الإشقاه بالإشفاق بالاحمرار
 ١٩٤/١٠ والاصفرار. قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار، بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا
 تغير يسير إلى الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير
 إليهما في كمودة.

قوله: (سليم بن حيان) بفتح السين، وحيان بالمشاة، وسعيد بن ميناة بالمد والقصر.

قال ابن معين: لا بأس به، وقال العجلي: كوفي ثقة رجل صالح، وقال ابن سعد: كان رجلاً صالحاً ثقة صدوقاً كثير
 الحديث.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤٥٦/٨، والجمع: ١٥١/١، والمعرفة والتاريخ: ٧٢٦/١ والكن للذولابي: ١٦٥/٢،
 ورجال صحيح مسلم: ٢٢٧/١، وتذكرة الحفاظ: ٣٩٥/١، والعبر: ٣٦٢/١، والكاشف: ٢٥٢/١، وشذرات
 الذهب: ٢٨/٢، وثقات العجلي: ١٦٥، وتقريب التهذيب: ٢٦١/١، وتهذيب الكمال: ٣٦٤/٩.

٣٨٩٠ - ٦/٨٥ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ - وَاللَّفْظُ لِعَبِيدِ اللَّهِ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا : بَيْعُ السَّيْنِ هِيَ : الْمُعَاوَمَةُ - ، وَعَنِ الثُّنْيَا ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا .

٣٨٩١ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ عُلَيْهَ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ : بَيْعُ السَّيْنِ هِيَ : الْمُعَاوَمَةُ .

٣٨٩٢ - ٨/٨٦ - وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ

٣٨٩٠ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في بيع السنين (الحديث ٣٣٧٥) مختصراً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: بيع الثمار سنين الجائحة (الحديث ٢٢١٨)، تحفة الأشراف (٢٢٦١).

٣٨٩١ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في المخابرة (الحديث ٣٤٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في المخابرة والمعاومة (الحديث ١٣١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الثنيا حتى يعلم (الحديث ٤٦٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: المزبنة والمحاقلة (الحديث ٢٢٦٦)، تحفة الأشراف (٢٦٦٦).

٣٨٩٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٤١٢).

قوله: (نهى عن الثنيا) هي استثناء. والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي، وغيره بإسناد صحيح: نهى عن الثنيا إلا أن يعلم. والثنيا المبطللة للبيع، قوله: بعتك هذه الصبرة إلا بعضها، وهذه الأشجار، أو الأغنام، أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المستثنى مجهول، فلو قال: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ربعها. أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعتك بألف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثنيا المعلومة صح البيع باتفاق العلماء. ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها، فالبيع باطل عند الشافعي، وأبي حنيفة. وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة نخلات، فاستثنى من ثمر عشرة أصع مثلاً للبايع. فمذهب الشافعي، وأبي حنيفة، والعلماء كافة: بطلان البيع، وقال مالك، وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

قوله: (حدثنا أبو الوليد المكي، عن جابر) وفي رواية أخرى: سعيد بن ميناء، عن جابر. قال: ابن أبي حاتم، أبو الوليد هذا اسمه: يسار. قال عبد الغني: هذا غلط إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى، وقد بينه البخاري في تاريخه.

الأرض ، وَعَنْ بَيْعِهَا السَّيْنِ ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَطِيبَ .

١٧/١٧ - باب : كراء الأرض

٣٨٩٣ - ١/٨٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي . ابْنُ زَيْدٍ - ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ / ^{ج ١٦} _{ب ٤٦}

٣٨٩٤ - ٢/٨٨ - | و | حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ ، - لَقَبُهُ عَارِمٌ ، وَهُوَ : أَبُو النُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ - ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا ، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ » .

٣٨٩٥ - ٣/٨٩ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا هِشَلٌ - يَعْنِي : ابْنُ زِيَادٍ - ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ لِرَجَالٍ فُضُولٌ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ » .

٣٨٩٦ - ٤/٩٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ / الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، ^{ج ١٦} _{ب ٤٧}

٣٨٩٣ - أخرجه النسائي في كتاب : الأيمان ، باب : ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع ، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٧) ، تحفة الأشراف (٢٤٨٧) .

٣٨٩٤ - أخرجه النسائي في كتاب : الأيمان ، باب : ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٦) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الرهون ، باب : كراء الأرض (الحديث ٢٤٥٤) ، تحفة الأشراف (٢٤٨٦) .

٣٨٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب : الحرث والمزارعة ، باب : ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر (الحديث ٢٣٤٠) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الهبة ، باب : فضل المنيحة (الحديث ٢٦٣٢) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الأيمان والنذور ، باب : ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع ، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٥) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الدهون ، باب : المزارعة بالثلث والرابع (الحديث ٢٤٥١) ، تحفة الأشراف (٢٤٢٤) .

٣٨٩٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٤٠٢) .

باب : كراء الأرض

٣٨٩٣ - ٣٩٣٨ - قوله : (عن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض) وفي رواية (من كانت له

أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ .

٣٨٩٧ - ٥/٩١ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ» .

٣٨٩٨ - ٦/٩٢ - | و | حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً فَقَالَ: | أ | حَدَّثَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهَا» ؟ / قَالَ: نَعَمْ .

٣٨٩٩ - ٧/٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَخَابَرَةِ .

٣٩٠٠ - ٨/٩٤ - حَدَّثَنَا ^(١) حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ ^(٢) لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا» . فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: | مَا قَوْلُهُ: وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي: الْكِرَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ .

٣٨٩٧ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٣) و (الحديث ٣٨٨٤)، تحفة الأشراف (٢٤٣٩) .

٣٨٩٨ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٩٠)، تحفة الأشراف (٢٤٩١) .

٣٨٩٩ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٣١) مطولاً، تحفة الأشراف (٢٥٣٨) .

٣٩٠٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٢٦٦) .

أرض فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها، وعجز عنها، فليمنحها أخاه المسلم، ولا يؤاجرها إياه). وفي رواية: (من كانت له أرض فليزرعها، أو ليزرعها أخاه، ولا يكرها) وفي رواية (نهى عن المخابرة) وفي رواية (فليزرعها، أو ليزرعها أخاه، ولا تبيعوها) وفسره الراوي: بالكراء. وفي رواية: (فليزرعها،

٣٩٠١ - ٩/٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنُصِيبُ مِنَ الْقَصْرِِيِّ وَمِنْ كَذَا^(١) وَمِنْ كَذَا^(٢)، / فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيَحْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا».

ج ١٦
ب ١/٤٨

٣٩٠٢ - ١٠/٩٦ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوِ الرَّبْعِ، بِالْمَازِيَانَاتِ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا فَلْيَمْسِكْهَا».

٣٩٠٣ - ١١/٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، / حَدَّثَنَا | يَحْيَى بْنُ | حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ لْيُعْرِضْهَا».

ج ١٦
ب ١/٤٨

٣٩٠٤ - ١٢/٩٨ - وَحَدَّثَنَا^(٢) حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُعْرِضْهَا رَجُلًا».

٣٩٠٥ - ١٣/٩٩ - وَحَدَّثَنَا^(٣) هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - : أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ

٣٩٠١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٧٢٩).

٣٩٠٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٩٧٤).

٣٩٠٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٣٢٣).

٣٩٠٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٣٢٣).

٣٩٠٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٣١٢٢).

أوفليحرثها أخاه، وإلا فليدعها). وفي رواية: (كنا نأخذ الأرض بالثلث والرربع بالمازيانان، فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال: من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يزرعها، فليمنحها أخاه، فإن لم يمنحها أخاه، فليمسكها). وفي رواية: (من كانت له أرض فليهبها، أو ليعرضها). وفي رواية: (نهى عن بيع أرض

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(2) في المطبوعة: وحدثنه.

(3) في المطبوعة: وحدثنه.

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

قَالَ بَكِيرٌ : وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا / نُكْرِي أَرْضَنَا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ .

٣٩٠٦ - ١٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ أَرْضٍ (١) الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

٣٩٠٧ - ١٥/١٠١ - وَ | حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينَ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : عَنْ بَيْعِ ثَمَرٍ (٢) سَنِينَ .

٣٩٠٨ - ١٦/١٠٢ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ / بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ » .

٣٩٠٦ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٧٢٥) .

٣٩٠٧ - أخرجه أبو داود في كتاب : البيوع والإجازات ، باب : في بيع السنين (الحديث ٣٣٧٤) بنحوه مطولاً ، وأخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : بيع الثمر سنين (الحديث ٤٥٤٤) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : بيع السنين (الحديث ٤٦٤١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : التجارات ، باب : بيع الثمار سنين والجائحة (الحديث ٢٢١٨) بنحوه ، تحفة الأشراف (٢٢٦٩) .

٣٩٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب : الحث والمزارة ، باب : ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر (الحديث ٢٣٤١) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الرهون ، باب : المزارة بالثلث والربع (الحديث ٢٤٥٢) ، تحفة الأشراف (١٥٤١٥) .

بيضاء سنتين أو ثلاثاً) . وفي رواية : (نهى عن الحقول) وفسره جابر : بكراء الأرض . ومثله من رواية ١٩٦/١٠ أبي سعيد الخدري . وفي رواية ابن عمر : (كنا نكري أرضنا ، ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج) . وفي رواية عنه : (كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول ، فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه) . وفي رواية عن نافع : (أن ابن عمر كان يكري مزارعه على عهد النبي ﷺ ، وفي إمارة أبي بكر ،

(٢) في المطبوعة : الثمر .

(١) في المطبوعة : الأرض .

٣٩٠٩ - ١٧/١٠٣ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نُعَيْمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ. فَقَالَ جَابِرُ | بِنُ عَبْدِ اللَّهِ | : (١) الْمَزَابِنَةُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْحُقُولُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٠٩ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٩١)، تحفة الأشراف (٣١٤٥).

وعمر، وعثمان، وصدرًا من خلافة معاوية، ثم بلغه آخر خلافة معاوية: أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ، فدخل عليه، وأنا معه، فسأله، فقال: كان رسول الله ﷺ ينهي عن كراء المزارع، فتركها ابن عمر. وفي رواية عن حنظلة بن قيس: (قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب، والورق، فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذيانات، وأقبال الجداول، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا، ويسلم هذا، ويسلم هذا، ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا. فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به). وفي رواية: (كنا نكري على أن لنا ١٩٧/١٠ هذه، ولهم هذه. فربما أخرجت هذه، ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك وأما الورق فلم ينهنا). وفي رواية عن عبد الله بن معقل بالعين المهملة، والقاف (قال: زعم ثابت، يعني: ابن الضحاك: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة، وقال: لا بأس به).

أما الماذيانات فبذل معجمة مكسورة، ثم ياء مثناة تحت، ثم ألف، ثم نون، ثم ألف، ثم مثناة فوق هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة: فتح الذال في غير صحيح مسلم، وهي مسایل المياه. وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء. وقيل: ما ينبت حول السواقي، وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: وأقبال فبفتح الهمزة أي: أوائلها ورؤوسها، والجداول جمع جدول، وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع فهو الساقية الصغيرة، وجمعه أربعاء، كني وأنبياء، وربعان كصبي وصبيان.

ومعنى هذه الألفاظ: أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على الماذيانات، وأقبال الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر، فربما هلك هذا دون ذاك، وعكسه.

وآختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طاوس، والحسن البصري: لا يجوز بكل حال سواء أكرها بطعام، أو ذهب، أو فضة، أو بجزء من زرعها لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض، وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وكثيرون: تجوز إجارتها بالذهب، والفضة، وبالطعام، والثياب، وسائر الأشياء سواء، كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا تجوز إجارتها بجزء ما يخرج منها كالثلث والرابع وهي: المخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة، وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز

٣٩١٠ - ١٨/١٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ -،

عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ / ١٦ ج ١/٥٠ وَالْمُزَابَنَةِ.

٣٩١١ - ١٩/١٠٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمْرِ فِي رُؤُسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩١٠ - أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة (الحديث ١٢٢٤)، تحفة الأشراف (١٢٧٦٨).

٣٩١١ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المزابنة، وهي بيع التمر بالتمر، وبيع الزبيب بالكرم، وبيع العرايا (الحديث ٢١٨٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: كراء الأرض (الحديث ٢٤٥٥) مختصراً، تحفة الأشراف (٤٤١٨).

بالذهب، والفضة، وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وجماعة من المالكية، وآخرون: تجوز إجارتها بالذهب، والفضة، وتجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما، وبهذا قال: ابن شريح، وابن خزيمة، والخطابي، وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الراجح المختار. وسنوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى.

فأما طائوس، والحسن فقد ذكرنا حجتهم، وأما الشافعي، وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج، وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب، والفضة، ونحوهما، وتناولوا أحاديث النهي تأويلين أحدهما: حملها على إجارتها بما على الماذنات، أو بزرع قطعة معينة، أو بالثلث، والربع، ونحو ذلك كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها، والثاني حملها على كراهة التنزيه، والإرشاد إلى ١٩٨/١٠ إعارتها، كما نهى عن بيع الغرر نهى تنزيه، بل يتواهبونه ونحو ذلك، وهذان التأويلان لا بد منهما، أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري، وغيره. ومعناه: عن ابن عباس. والله أعلم.

قوله ﷺ: (أو ليزرعها أخاه) أي: يجعلها مزرعة له. ومعناه: يعيره إياها بلا عوض، وهو معنى الرواية الأخرى: فليمنحها أخاه بفتح الياء والنون، أي: يجعلها منيحة. أي: عارية، وأما الكراء فممدود ويكري بضم الياء.

قوله: (فتصيب من القصري) هو بقاف مكسورة، ثم صاد مهملة ساكنة، ثم راء مكسورة، ثم ياء مشددة على وزن القبطي هكذا ضبطناه، وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور قال القاضي: هكذا رويناه عن ١٩٩/١٠

٣٩١٢ - ٢٠/١٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا، حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلٍ، فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

٣٩١٣ - ٢١/١٠٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، / حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَابْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ عُثَيْمٍ -، عَنْ أَيُّوبَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا (١) وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ: وَتَرَكْنَاهُ (٢) مِنْ أَجْلِهِ.

٣٩١٤ - ٢٢/١٠٨ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمْرِو: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

٣٩١٥ - ٢٣/١٠٩ - | وَ | حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

٣٩١٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في المزارعة (الحديث ٣٣٨٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٢٦) و (الحديث ٣٩٢٧) و (الحديث ٣٩٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: المزارعة بالثلث والرابع (الحديث ٢٤٥٠)، تحفة الأشراف (٣٥٦٦).

٣٩١٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩١٢).

٣٩١٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩١٢).

٣٩١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (الحديث ٢٢٨٥) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر (الحديث ٢٣٤٣) و (الحديث ٢٣٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في التشديد في ذلك (الحديث ٣٣٩٤) تعليقاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٢١) و (الحديث ٣٩٢٢) و (الحديث ٣٩٢٣) و (الحديث ٣٩٢٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: كراء الأرض (الحديث ٢٤٥٣)، تحفة الأشراف (٣٥٨٦).

٢٠٠/١٠ - أكثرهم، وعن الطبري بفتح القاف، والراء مقصور، وعن ابن الخزاعي بضم القاف مقصور. قال: والصواب الأول، وهو ما بقي من الحب في السنبل بعد الدياس، ويقال له: القصارة بضم القاف، وهذا الاسم أشهر من القصري.

قوله: (كنا لا نرى بالخبر بأساً) ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، ولم يذكر

(٢) في المطبوعة: فتركناه.

(١) في المطبوعة: أخبرنا.

نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَفِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، حَتَّى بَلَغَهُ/ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ : أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ تَحَدَّثَ^(١) فِيهَا يَنْهَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ^(٢) يَنْهَى عَنِ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ . فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ .

فَكَانَ^(٣) إِذَا سُئِلَ عَنْهَا ، بَعْدُ ، قَالَ : زَعَمَ | رَافِعُ | ابْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا .

٣٩١٦ - ٢٤/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ : قَالَ : فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ ذَلِكَ . فَكَانَ لَا يُكْرِىهَا .

٣٩١٧ - ٢٥/١١٠ - | و | حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنِي^(٤) أَبِي . حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ / عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : دَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، حَتَّى آتَاهُ بِالْبَلَّاطِ ، فَأَخْبَرَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ^(٥) نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ .

٣٩١٨ - ٢٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ زَيْدٍ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا . فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣٩١٩ - ٢٧/١١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي : ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ - ،

٣٩١٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩١٥) .

٣٩١٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩١٥) .

٣٩١٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩١٥) .

٣٩١٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩١٥) .

الجوهري ، وآخرون من أهل اللغة غيره . وحكى القاضي فيه الكسر ، والفتح ، والضم ، ورجح الكسر ، ثم ٢٠١/١٠ الفتح ، وهو بمعنى : المخابرة .

قوله : (أتاه بالبلاط) هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة مبلط بالحجارة ، وهو بقرب مسجد ٢٠٢/١٠ رسول الله ﷺ .

(١) في المطبوعة : يحدث .

(٣) في المطبوعة : وكان .

(٢) في المطبوعة : رسول الله .

(٤) في المطبوعة : حدثنا .

(٥) في المطبوعة : رسول الله .

حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ^(١) الْأَرْضَ ، قَالَ : فَنَبِيءٌ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ . قَالَ : فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ^(٢) .

ج ١٦
ب ١/٥٢

٣٩٢٠ - ٢٨/٠٠٠ - | وَاحْدَتْنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، | وَاقَالَ : فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣٩٢١ - ٢٩/١١٢ - | وَاحْدَتْنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجٍ ! مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي/ كِرَى^(٣) الْأَرْضِ ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عَمِّي - وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلِمَهُ ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

ج ١٦
ب ٥/٥٢

٣٩٢٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩١٥) .

٣٩٢١ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩١٣)، تحفة الأشراف (٦٨٧٩) .

قوله : (عن نافع أن ابن عمر كان يأخذ الأرض، فنبىء حديثاً عن رافع بن خديج) فذكروا في آخره، فتركه ابن عمر، ولم يأخذه. هكذا هو في كثير من النسخ: يأخذ بالخاء، والدال من الأخذ، وفي كثير منها يأجر بالميم المضمومة، والراء في الموضعين. قال القاضي، وصاحب المطالع: هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم. قال صاحب المطالع: والأول تصحيف، وفي بعض النسخ يؤاجر، وهذا صحيح.

قوله : (أن عبد الله بن عمر كان يكري أرضيه) كذا في بعض النسخ أرضيه بفتح الراء، وكسر الضاد ٢٠٣/١٠ على الجمع، وفي بعضها أرضه على الأفراد، وكلاهما صحيح.

(١) في المطبوعة: يأجر.

(٢) في المطبوعة: يأجره.

(٣) في المطبوعة: كراء.

| ١٨/١٨ - باب : كراء الأرض بالطعام |

٣٩٢٢ - ١/١١٣ - حَدَّثَنَا ^(١) عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتُكْرِمُهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى ، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي ، فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا ، وَطَوَاعِيَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا ، نَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى ، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يَزْرِعَهَا ، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ .

٣٩٢٣ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ / حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ .

٣٩٢٤ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣٩٢٥ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ | ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَمْ يَقُلْ : عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ .

٣٩٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب : الحرث والمزارعة ، باب : كراء الأرض بالذهب والفضة (الحديث ٢٣٤٦) و (الحديث ٢٣٤٧) ، وأخرجه أبو داود في كتاب : البيوع والإجازات ، باب : في التشديد في ذلك (الحديث ٣٣٩٥) و (الحديث ٣٣٩٦) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الأيمان والنذور ، باب : ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٠٤) و (الحديث ٣٩٠٥) و (الحديث ٣٩٠٦) و (الحديث ٣٩٠٧) و (الحديث ٣٩١٨) و (الحديث ٣٩١٩) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الرهون ، باب : استكراء الأرض بالطعام (الحديث ٢٤٦٥) مختصراً ، تحفة الأشراف (٣٥٥٩) .

٣٩٢٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٢٢) .

٣٩٢٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٢٢) .

٣٩٢٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٢٢) .

٣٩٢٦ - ٥/١١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا ^(١) أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ، أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ: عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظَهْرٌ. / قَالَ ^(٢): لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِعًا. فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الرَّبْعِ ^(٣) أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا. ارْزَعُوهَا، أَوْ ارْزَعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا».

ج ١٦
١/٥٤

٣٩٢٧ - ٦/١٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ ظَهْرٍ.

| ١٩/١٩ - باب: كراء الأرض بالذهب والورق |

٣٩٢٨ - ١/١١٥ - حَدَّثَنِي ^(٤) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي

٣٩٢٦ - أخرج البخاري في كتاب: الحرق والمزارة، باب: ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر (الحديث ٢٣٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٣٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: ما يكره من المزارة (الحديث ٢٤٥٩)، تحفة الأشراف (٥٠٢٩).

٣٩٢٧ - أخرج أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في التشديد في ذلك (الحديث ٣٣٩٤) تعليقا، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٩٣٢)، تحفة الأشراف (٣٥٧٤).

٣٩٢٨ - أخرج البخاري في كتاب: الحرق والمزارة، باب: ٧ - (الحديث ٢٣٢٧) مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما يكره من الشروط في المزارة (الحديث ٢٣٣٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشروط، باب: الشروط في المزارة (الحديث ٢٧٢٢) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، =

قوله: (عن أبي النجاشي) عن رافع: أن ظهير بن رافع، وهو عمه قال: أتاني ظهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره عن رافع أن ظهيراً عمه حدثه بحديث، قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني ظهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: أنبأني بدل أتاني، والصواب المنتظم أتاني من الإتيان.

قوله في هذا الحديث (نواجرها يا رسول الله على الربع، أو الأوسق) هكذا هو في معظم النسخ

(٣) في المطبوعة: الربع.

(٤) في المطبوعة: حدثنا.

(١) في المطبوعة: أخبرنا.

(٢) في المطبوعة: فقال.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ : أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ . قَالَ : فَقُلْتُ : أِبَالِذْهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ .

٣٩٢٩ - ٢/١١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ^(١) بْنُ إِبْرَاهِيمَ ^(١) ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنِي ^(٢) الْأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ ، عَلَى عَهْدِ ^(٣)رَسُولِ اللَّهِ ^(٣) ، عَلَى الْمَازِينَاتِ ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ ، فَيَهْلِكُ هَذَا/وَيَسْلَمُ هَذَا ، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا ، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَى ^(٤) إِلَّا هَذَا ، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ ، وَلَا ^(٥)بَأْسَ بِهِ .

٣٩٣٠ - ٣/١١٧ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى ^(٦) - هُوَ : ابْنُ سَعِيدٍ ^(٦) - عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ : أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ ^(٧) : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا . قَالَ : كُنَّا نَكْرِى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ ، قَرَبًا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ . فَتَنَاهَا عَنْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا .

٣٩٣١ - ٤/١٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

= باب: في المزارعة (الحديث ٣٣٩٢) و(الحديث ٣٣٩٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقليين للمخبر (الحديث ٣٩٠٨) و(الحديث ٣٩٠٩) و(الحديث ٣٩١٠) و(الحديث ٣٩١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة (الحديث ٢٤٥٨)، تحفة الأشراف (٣٥٥٣).

٣٩٢٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٢٨).

٣٩٣٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٢٨).

٣٩٣١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٢٨).

(1-1) زيادة في المخطوطة.

(5) في المطبوعة: فلا.

(2) في المطبوعة: حدثنا.

(6-6) في المطبوعة: بن سعيد، بدلاً من: (هو: ابن سعيد).

(3-3) في المطبوعة: النبي.

(7) في المطبوعة: يقول.

(4) في المطبوعة: كراء.

| ٢٠/٢٠ - باب: في الزراعة والمؤاجرة |

٣٩٣٢ - ١/١١٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ. وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

ج ١٦
١/٥٥

٣٩٣٣ - ٢/١١٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ؟ فَقَالَ: زَعَمَ ثَابِتٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ، وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا».

ج ١٦
١/٥٥

٢١/٢١ - باب: الأرض تمنع

٣٩٣٤ - ١/١٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ^(١)، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو: أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لَطَاوُسٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

٣٩٣٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٠٦٤).

٣٩٣٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٠٦٤).

٣٩٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرق والمزارعة، باب: ١٠ - (الحديث ٢٣٣٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما كان في أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر (الحديث ٢٣٤٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب: الهبة، باب: فضل المنحة (الحديث ٢٦٣٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في المزارعة (الحديث ٣٣٨٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: في المزارعة (الحديث ١٣٨٥) بمعناه مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر (الحديث ٣٨٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة (الحديث ٢٤٥٦) بنحوه، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الرخصة في المزارعة بالثلث (الحديث ٢٤٦٤)، تحفة الأشراف (٥٧٣٥).

الربع، وهو الساقية، والنهر الصغير. وحكى القاضي عن رواية ابن ماهان: الربع بضم الراء، ويحذف ٢٠٥/١٠ الياء، وهو أيضاً صحيح.

قوله: (أن مجاهداً، قال لطاوس: انطلق بنا إلى ابن رافع بن خديج، فاسمع منه الحديث عن أبيه)

(١) زيادة في المخطوطة.

النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : فَانْتَهَرَهُ ، قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ ! لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي : ابْنُ عَبَّاسٍ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجاً مَعْلُوماً » .

٣٩٣٥ - ٢/١٢١ - | و | حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ / عَنْ عَمْرِو ، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ ^{١٦٤} _{١٧/٥٦} طَاوُسٍ : أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ . قَالَ عَمْرُو : فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَأَتَيْتَهُمْ يَزْعُمُونَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ ، فَقَالَ : أَيُّ عَمْرُو ! أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي : ابْنُ عَبَّاسٍ - ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا ، إِنَّمَا قَالَ : « (١) إِنْ يَمْنَحَ (١) أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجاً مَعْلُوماً » .

٣٩٣٦ - ٣/١٠٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ / مُوسَى عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ ^{١٦٤} _{١٧/٥٦} شُعْبَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوُ حَدِيثِهِمْ .

٣٩٣٧ - ٤/١٢٢ - | و | حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا » (لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ) .

٣٩٣٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٣٤) .

٣٩٣٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٣٤) .

٣٩٣٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: الرخصة في كراء الأرض البيضاء بالذهب والفضة (الحديث ٢٤٥٧)، تحفة الأشراف (٥٧١٨) .

روي: فأسمع بوصل الهمزة مجزوماً على الأمر، ويقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والأول أجود.

قوله ﷺ: (ياخذ عليها خرجاً) أي: أجرة. والله أعلم.

قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هُوَ : الْحَقْلُ ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ : الْمُحَاقَلَةُ .

ج ١٦
١/٥٧

٣٩٣٨ - ٥/١٢٣ - وَحَدَّثَنِي^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ / بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ^(٢) إِنْ مَنَحَهَا^(٢) أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ^(٣) » .

٣٩٣٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٧٣٢) .

(١) في المطبوعة: وحدَّثنا.

(٢-٢) في المطبوعة: أن يمنحها.

(٣) زيادة في المخطوطة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢/١٠٠٠ - كتاب: المساقاة

٢٢/١ - باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

٣٩٣٩ - ١/١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - . قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ: الْقَطَّانُ -، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ .

٣٩٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: إذا لم يشترط السنين في المزارعة (الحديث ٢٣٢٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في المساقاة (الحديث ٣٤٠٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهن، باب: معاملة النخيل والكرم (الحديث ٢٤٦٧)، تحفة الأشراف (٨١٣٨).

كتاب المساقاة والمزارعة

باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

٣٩٣٩ - ٣٩٤٤ - قوله: (إن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع) وفي ٠٨/١٠ رواية: (على أن يعتملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها) في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك، والثوري، والليث، والشافعي، وأحمد، وجميع فقهاء المحدثين، وأهل الظاهر، وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة: لا يجوز. وتناول هذه الأحاديث على أن خيبر فتحت عنوة، وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما أخذه فهو له، وما تركه فهو له، واحتج الجمهور بظواهر هذه الأحاديث، ويقول ﷺ: «أفركم ما أفركم الله». وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر هل فتحت عنوة^(١) أو صلحاً، أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال، أو بعضها صلحاً، وبعضها عنوة، وبعضها جلاء أهلها عنه، أو بعضها صلحاً، وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال. وهي رواية مالك، ومن تابعه. وبه قال: ابن عيينه، وفي كل قول أثر مروي، وفي رواية لمسلم: أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين.

وهذا يدل لمن قال: عنوة إذ حق المسلمون إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال، صلحاً: أنهم

(١) عنوة: بالحرب وبحد السيف.

٣٩٤٠ - ٢/٢ - وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا^(١) عَلِيُّ - وَهُوَ: ابْنُ مُسْهِرٍ -، أَخْبَرَنَا

عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بَشْطَرٍ / مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةَ وَسْقٍ: ثَمَانِينَ وَسْقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ، خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، وَكَانَتْ^(٢) عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

١٦ ج
ب/٥٧

٣٩٤١ - ٣/٣ - وَحَدَّثَنَا^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ^(٣)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْرِ بَشْطَرٍ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ / أَوْ ثَمَرٍ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

١٦ ج
١/٥٨

٣٩٤٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٦٩).

٣٩٤١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩٨٤).

صولحوا على كون الأرض للمسلمين. والله أعلم.

واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تجوز على النخل خاصة، وقال الشافعي: على النخل، والعب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي، فأما داود فأما رخصة، فلم يتعد فيه المنصوص عليه، وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة، لكن قال: حكم العنب حكم النخل في معظم الأبواب، وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة، والمصلحة. وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه. والله أعلم.

٢٠٩/١٠ قوله: (بشطر ما يخرج منها) فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف، أوريح، أو غيرهما من الأجزاء المعلومه، فلا يجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المجوزون للمساقاة على جواز بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

قوله: (من ثمر أو زرع) يحتج به الشافعي، وموافقوه، وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة، فتجوز تبعاً للمساقاة، فيساقيه على النخل، ويزارعه على الأرض كما جرى في خير، وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة، والمساقاة فاسدتان سواء جمعهما أو فرقهما، ولو عقدتا فسختا.

(١) في المطبوعة: حدثنا.

(٢) في المطبوعة: فكانت.

(٣-٣) في المطبوعة: ابن نمير.

٣٩٤٢ - ٤/٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا افْتَتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرِّهُمُ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَابْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ج ١٦
ب/٥٨

٣٩٤٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: ما جاء في حكم أرض خيبر (الحديث ٣٠٠٨)، تحفة الأشراف (٧٤٧٢).

وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد، وسائر الكوفيين، وفقهاء المحدثين، وأحمد، وابن خزيمة، وابن شريح، وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين، وتجاوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة؛ ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض، فإنه جائز بالإجماع، وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسلمين في جميع الأمصار، والأعصار مستمرين على العمل بالمزارعة، وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخابرة، فسبق الجواب عنها، وأنها محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة، واستقصى فيه، وأجاد، ٢١٠/١٠ وأجاب عن الأحاديث بالنهي. والله أعلم.

قوله ﷺ: (أقركم فيها على ذلك ما شئنا) وفي رواية الموطأ: أقركم ما أقركم الله. قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إنما نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا، ثم نخرجكم إذا شئنا؛ لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة، وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة. وتناولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ، وقيل: معناه: أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسماة، وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح. بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر، وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة. والله أعلم.

قوله: (على أن يعملوها من أموالهم) بيان لوظيفة عامل المساقاة، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر، واستزادته مما يتكرر كل سنة كالسقي، وتنقية الأنهار، وإصلاح منابت الشجر، وتلقيحه، وتنحية الحشيش، والقضبان عنه، وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل، ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان، وحفر الأنهار، فعلى المالك. والله أعلم.

قوله: (فكان يعطي أزواجه كل سنة مائة وسق. ثمانين وسقاً من تمر، وعشرين وسقاً من شعير) قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان بخيبر الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر، وفي هذه

(١) في المطبوعة: حدثنا.

وَرَادَ فِيهِ : وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السَّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرٍ ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ .

٣٩٤٣ - ٥/٥ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا ، عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا .

٣٩٤٤ - ٦/٦ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ

٣٩٤٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في المساقاة (الحديث ٣٤٠٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: ذكر اختلاف الألفاظ المسأورة في المزارعة (الحديث ٣٩٣٩) و (الحديث ٣٩٤٠). تحفة الأشراف (٨٤٢٤).

٣٩٤٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرت والمزارعة، باب: إذا قال: رب الأرض أقرّك ما أقرّك الله - ولم يذكر أجلاً معلوماً - فهما على تراضيهما (الحديث ٢٣٣٨) و (الحديث ٢٣٣٨) تعليقا، وأخرجه أيضاً في الكتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلف قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٥٢)، تحفة الأشراف (٨٤٦٥).

الأحاديث دليل لمذهب الشافعي، وموافقيه: أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين الغانمين الذين افتتحوها، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع؛ لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم، وقال مالك، وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العراق، وقال أبو حنيفة، والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها، أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح.

قوله: (وكان الثمر يقسم على السهمان في نصف خيبر، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس) هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة؛ لأن السهمان كانت للغانمين.

وقوله: (يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) أي: يدفعه إلى مستحقه، وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(١). فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس، ويصرف الأخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خيبر كانت برضى الغانمين، وأهل السهمان، وقد اقتسم أهل السهمان سهمانهم، وصار لكل واحد سهم معلوم.

قوله: (فلما ولي عمر قسم خيبر) يعني: قسمها بين المستحقين، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين [أجلهم]^(٢) عنها.

عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى / الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ، حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا، لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا. فَسَأَلَتْ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْرَهُمْ بِهَا، عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نُقْرُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ، مَا شِئْنَا» فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرَ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

٢٣/٢ - باب: فضل الغرس والزرع

٣٩٤٥ - ١/٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا/ أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ | فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرْزُؤُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ».

٣٩٤٦ - ٢/٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ،

٣٩٤٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٤٤٢).

٣٩٤٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٩٢٧).

قوله: (فأجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء) هما ممدوتان، وهما قريتان معروفتان. وفي هذا دليل على

أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود، والنصارى من جزيرة العرب لإخراجهم من بعضها، وهو الحجاز خاصة؛ ٢١٢/١٠ لأن تيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز. والله أعلم.

باب: فضل الغرس والزرع

٣٩٤٥ - ٣٩٥١ - قوله ﷺ: (ما من مسلم يغرس غرسًا إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة) وفي رواية: (لا يغرس مسلم غرسًا، ولا يزرع زرعًا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا شيء إلا كانت له صدقة). وفي رواية: (إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة). في هذه الأحاديث فضيلة الغرس، وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس، والزرع، وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب، وأفضلها فقليل: التجارة. وقيل: الصنعة باليد، وقيل: الزراعة، وهو الصحيح وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح المذهب، وفي هذه الأحاديث أيضاً: أن الثواب، والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله، أو أتلفته دابة، أو طائر، ونحوهما.

وقوله ﷺ (ولا يرزؤه) هو براء، ثم زاي بعدها همزة أي: ينقصه، ويأخذ منه.

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ ^(١)رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ ^(٢)الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَحْلِ لَهَا ، فَقَالَ لَهَا ^(١)رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ . فَقَالَ : « لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ » .

٣٩٤٧ - ٣/٩ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا / ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ : طَائِرٌ شَيْءٌ .

٣٩٤٨ - ٤/١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ ، حَائِطًا ، فَقَالَ : « يَا أُمُّ مَعْبِدٍ ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ » ، فَقَالَتْ : بَلْ مُسْلِمٌ . قَالَ : « فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ / إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

٣٩٤٩ - ٥/١١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ ،

٣٩٤٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٨٤٩) .

٣٩٤٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٥٢١) .

٣٩٤٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٢٣٢٧) و (١٨٣٥٧) .

قوله في رواية الليث: (عن أبي الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها) هكذا هو في أكثر النسخ دخل على أم مبشر، وفي بعضها دخل على أم معبد، أو أم مبشر. قال الحافظ: المعروف في رواية الليث أم مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره: أم معبد. كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً: أم بشير. فحصل أنها يقال لها: أم مبشر، وأم معبد، وأم بشير. قيل: اسمها الخليفة. بضم الخاء، ولم يصح، وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت، وبايعت.

قوله: (حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عباد، حدثنا زكريا بن إسحاق، أخبرني عمرو بن دينار: أنه سمع جابر بن عبد الله) قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا

(٢) في المطبوعة: أم مبشر وكلاهما صحيح انظر الشرح.

(١-١) في المطبوعة: النبي.

وإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ . زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، فَقَالَا : عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ : عَنِ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ . وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَقَ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : رَبَّمَا قَالَ : عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْ . وَكُلُّهُمْ قَالُوا : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، /

١٦ ج
١/٦١

٣٩٥٠ - ٦/١٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغَبَرِيِّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ » .

٣٩٥١ - ٧/١٣ - | و | حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لِأُمِّ مُبَشَّرٍ ، امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ (١) : « مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ ؟ » قَالُوا : مُسْلِمٌ . بَنَحُو حَدِيثَهُمْ .

١٦ ج
ب/٦١

٣٩٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (الحديث ٢٣٢٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم (الحديث ٦٠١٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في فضل الغرس (الحديث ١٣٨٢)، تحفة الأشراف (١٤٣١).
٣٩٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (الحديث ٢٣٢٠) تعليقاً، تحفة الأشراف (١١٣١).

٢١٤/١٠

الحديث عمرو بن دينار، والمعروف فيه أبو الزبير، عن جابر.

قوله: (عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر زاد عمرو في روايته: عن عمار، وأبو بكر في روايته: عن أبي معاوية، فقالا: عن أم مبشر إلى آخره هكذا وقع في نسخ مسلم، وأبو بكر، ووقع في بعضها، وأبو كريب بدل أبي بكر. قال القاضي: قال بعضهم: الصواب أبو كريب؛ لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة، عن حفص بن غياث، ولأبي كريب، وإسحاق بن إبراهيم، عن أبي معاوية، فالراوي، عن أبي معاوية هو: أبو كريب لا أبو بكر، وهذا واضح وبين. والله تعالى أعلم.

٢١٥/١٠

٢٤/٣ - باب: وضع الجوائح

٣٩٥٢ - ١/١٤ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا» ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟».

٣٩٥٣ - ٢/٠٠٠ - | وَ | حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٩٥٤ - ٣/١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ / بْنُ ١٦٢ ١/٦٢

٣٩٥٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في وضع الجائحة (الحديث ٣٤٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: وضع الجوائح (الحديث ٤٥٤٠) و(الحديث ٤٥٤١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: بيع الثمار سنين والجائحة (الحديث ٢٢١٩)، تحفة الأشراف (٢٧٩٨).

٣٩٥٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٥٢).

٣٩٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المخاضرة (الحديث ٢٢٠٨)، تحفة الأشراف (٥٧٥).

باب: وضع الجوائح

٣٩٥٢ - ٣٩٥٧ - قوله ﷺ: (لو بعت من أخيك ثمرًا، فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا بم تأخذ مال أخيك بغير حق) وفي رواية عن أنس: (أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى تزهو، فقلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر، وتصفر. أرأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك؟) وفي رواية عن أنس: (أن النبي ﷺ قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟) وعن جابر: (أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح) وعن أبي سعيد قال: (أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكشّر دينه، فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه، فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك).

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليّه، وأبو حنيفة والليث بن سعد، وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال الشافعي في القديم، وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث، فأكثر وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع. ٢١٦/١٠ واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله ﷺ: فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، ولأنها في

جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُوَ . فَقُلْنَا لِأَنَسٍ : مَا زَهُوْهَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ ، أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟ .

٣٩٥٥ - ٤/٠٠٠ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ ، قَالُوا : وَمَا تَزْهِي ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ ، وَقَالَ (١) : إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ (٢) تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟ .

٣٩٥٦ - ٥/١٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ

٣٩٥٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (الحديث ٢١٩٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزكاة، باب: من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها على أن يقطعها ولا يتركها إلى أوان إدراكها (الحديث ٤٥٣٩)، تحفة الأشراف (٧٣٣).
٣٩٥٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٧).

معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها، فكانها تلفت قبل القبض، فكانت من ضمان البائع.

واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها، فكثرت دينة، فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفقر إلى ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح. وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثرت دينة إلى آخره. بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري. قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا: بأن معناه: ليس لكم الآن. إلا هذا، ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسراً بل ينظر إلى ميسرة. والله أعلم.

وفي الرواية الأخيرة: (التعاون على البر والتقوى، ومواساة المحتاج، ومن عليه دين، والحث على ٢١٧/١٠ الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالبته، ولا ملازمته، ولا سجنه. وبه قال الشافعي، ومالك وجمهورهم، وحكى عن ابن شريح: حبسه حتى يقضي الدين، وإن كان قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة: ملازمته، وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس، ما لم يقض دينهم، ولا يترك للمفلس سوى ثيابه، ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قوله: (حدثني محمد بن عباد، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن حميد، عن أنس: أن النبي ﷺ

(٢) في المطبوعة: فبم.

(١) في المطبوعة: فقال.

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَثْمَرْهَا اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟».

٣٩٥٧ - ٦/١٧ - حَدَّثَنَا/بِشْرِ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ^(١)، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِبِشْرِ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(٢) - وَهُوَ: صَاحِبُ مُسْلِمٍ - : حَدَّثَنِي^(٣) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا.

٢٥/٤ - باب: استحباب الوضع من الدين

٣٩٥٨ - ١/١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثِمَارٍ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ

٣٩٥٧ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ: الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ، بَاب: فِي بَيْعِ السَّنِينِ (الْحَدِيثُ ٣٣٧٤) مَطُولًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ: الْبَيْعِ، بَاب: وَضْعُ الْجَوَائِحِ (الْحَدِيثُ ٤٥٤٢)، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٢٢٧٠).
٣٩٥٨ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ: الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ، بَاب: فِي وَضْعِ الْجَائِحَةِ (الْحَدِيثُ ٣٤٦٩)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ: الزَّكَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ مِنْ تَحْلٍ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ (الْحَدِيثُ ٦٥٥)، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ: الْبَيْعِ، بَاب: وَضْعُ الْجَوَائِحِ (الْحَدِيثُ ٤٥٤٣)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ، بَاب: الرَّجُلُ يَتَبَاعُ الْبَيْعِ فَيَفْلَسُ وَيُوجَدُ الْمَتَاعُ بَعِيْنَهُ (الْحَدِيثُ ٤٦٩٢)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ: الْأَحْكَامِ، بَاب: تَفْلِيسُ الْمَعْدَمِ، وَالْبَيْعُ عَلَيْهِ لَغْرَمَائِهِ (الْحَدِيثُ ٢٣٥٦)، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٤٢٧٠).

قال: إن لم يثمرها الله فيم يستحل أحدكم مال أخيه؟ قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس، وهو الصواب، وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ، وأتى بكلام أنس، وجعله مرفوعاً وهو خطأ.

قوله: (قال أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن بشر، عن سفیان بهذا) أبو إسحاق هذا هو: إبراهيم ابن محمد بن سفیان روى هذا الكتاب، عن مسلم، ومراده: أنه علا برجل فصار في رواية هذا الحديث كشيخه مسلم بينه، وبين سفیان بن عيينة واحد فقط. والله أعلم.

باب: استحباب الوضع من الدين

٣٩٥٨ - ٣٩٦٢ - قوله: (وحدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال:

(١) زيادة في المخطوطة.

(٢) في المطبوعة: أبو إسحاق.

(٣) في المطبوعة: حدثنا.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيَّ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دِينِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ/لِغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

٣٩٥٩ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٩٦٠ - ٣/١٩ - وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ: ابْنُ بِلَالٍ -، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ

٣٩٥٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٥٨).

٣٩٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب: هل يشير الإمام بالصلح (الحديث ٢٧٠٥)، تحفة الأشراف (١٧٩١٥).

وحدثني أخي) قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، وهي إثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح؛ لأن مسلماً لم ينكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني الثقة، أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع، ولا من المرسل، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول. وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لم لم يثبت من طريق آخر، ولكن قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه، عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: غير واحد البخاري، وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج، وفي آخر كتاب الجهاد وروى مسلم أيضاً، عن أحمد بن يوسف الأزدي، عن إسماعيل في كتاب اللعان، وفي كتاب الفضائل والله أعلم.

قوله: (وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن سعد، قال: حدثني جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى معلقاً، وسبق في التيمم مثله بهذا الإسناد وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث رواه البخاري في صحيحه، عن يحيى بن بكير، عن الليث، عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي، عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، عن أبيه، عن جعفر بن ربيعة.

قوله: (وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه) أي: يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين، ويرفق به ٢١٩/١٠ في الاستيفاء، والمطالبة. وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح، وإهانة النفس، أو الإيذاء، ونحو ذلك إلا من ضرورة. والله أعلم.

في شيء. وهو يقول: والله! لا أفعل. فخرج رسول الله ﷺ / عليهما. فقال: «أين المتألي على الله لا يفعل المعروف؟»، قال: أنا، يا رسول الله! فله أي ذلك أحب.

٣٩٦١ - ٤/٢٠ - حَدَّثَنِي^(١) حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دِينًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ. فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!» فَقَالَ: لَبَّيْكَ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دِينِكَ. قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَاقْضِهِ».

٣٩٦٢ - ٥/٢١ - | وَاِحْدَثْنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنِي^(٢) عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ،

٣٩٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: التقاضي والملازمة في المسجد (الحديث ٤٥٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: رفع الصوت في المسجد (الحديث ٤٧١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض (الحديث ٢٤١٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: في الملازمة (الحديث ٢٤٢٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب: الصلح هل يشير الإمام بالصلح (الحديث ٢٧٠٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الصلح بالدين والعين (الحديث ٢٧١٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في الصلح (الحديث ٣٥٩٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: آداب القضاة، باب: حكم الحاكم في داره (الحديث ٥٤٢٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إشارة الحاكم على الخصم بالصلح (الحديث ٥٤٢٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: الحبس في الدين والملازمة (الحديث ٢٤٢٩)، تحفة الأشراف (١١١٣٠).

٣٩٦٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٦١).

قوله ﷺ: (أين المتألي على الله لا يفعل المعروف: قال: أنا يا رسول الله وله) أي: ذلك أحب المتألي الحالف، والألية: اليمين. وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير، وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يحث، فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

قوله: (تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهم) معنى تتضاء: طال به، وأراد قضاؤه. وحدر بفتح الحاء، والراء. وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، والشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة، واعتمادها لقوله: فأشار إليه بيده أن ضع الشطر.

قوله: (كشف سجف حجرتي) هو بكسر السين، وفتحها لغتان، وإسكان الجيم. والله أعلم.

٢٢٠/١٠

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذَرْدٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَرَوَاهُ^(١) اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْبَعَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرْدٍ | الْأَسْلَمِيِّ | ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا ، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، فَقَالَ : « يَا كَعْبُ ! فَاسْأَرْ بِيدِهِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ النَّصْفَ ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ ، وَتَرَكَ نِصْفًا .

٢٦/٥ - باب: من أدرك ما باعه عند المشتري ، وقد أفلس ،

فله الرجوع فيه

٣٩٦٣ - ١/٢٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ | ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

٣٩٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به (الحديث ٢٤٠٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده (الحديث ٣٥١٩) و (الحديث ٣٥٢٠) و (الحديث ٣٥٢١) و (الحديث ٣٥٢٢) بنحوه، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه (الحديث ١٢٦٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الرجل يتناع البيع فيفلس ويسجد المتاع بعينه (الحديث ٤٦٩٠) و (الحديث ٤٦٩١) بنحوه، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس (الحديث ٢٣٥٨) و (الحديث ٢٣٥٩) بنحوه، تحفة الأشراف (١٤٨٦١).

باب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه

٣٩٦٣ - ٣٩٦٨ - قوله: (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن عمر بن عبد العزيز أخبره: أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هاشم أخبره: أنه سمع أبا هريرة يقول: (هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو، وعمر، وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سبقت.

(١) في المطبوعة: وروى.

- أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ - أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » .

٣٩٦٤ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعًا/ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي : ابْنَ زَيْدٍ - ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ . وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ ، مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رَوَايَتِهِ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ فُلَسَ .

٣٩٦٥ - ٣/٢٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ - ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، ^(١) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ ^(٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ / الَّذِي يُعْدَمُ ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ : « أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ » .

٣٩٦٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٦٣).

٣٩٦٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٦٣).

قوله ﷺ : (من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره) وفي رواية عن النبي ﷺ : في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع، ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه اختلف العلماء، فيمن اشترى سلعة فأفلس، أو مات قبل أن يؤدي ثمنها، ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحالها، فقال الشافعي، وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها، وضارب مع الغرماء بثنائها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس، والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها بل تتعين المضاربة. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس، ويضارب في الموت. واحتج الشافعي بهذا الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة وتعلق بشيء يروى عن علي، وابن مسعود رضي الله عنهما، وليس بثابت عنهما.

٣٩٦٦ - ٤/٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

٣٩٦٧ - ٥/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ | أَيْضاً، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ. وَقَالَا: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ».

٣٩٦٨ - ٦/٢٥ - | وَ| حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ /، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخُزَاعِيُّ - قَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا^(١) مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ -، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

٣٩٦٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٢١٦).

٣٩٦٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٢١٦).

٣٩٦٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤١٥٧).

قوله: (حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة، ٢٢٢/١٠ عن قتادة، عن النضر بن أنس، ثم قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا سعيد) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا في الإسناد الأول شعبة بضم الشين المعجمة، وهو شعبة بن الحجاج. وفي الثاني: سعيد بفتح السين المهملة، وهو: سعيد بن أبي عروبة. وكذا نقله القاضي، عن رواية الجلودي قال: ووقع في رواية ابن ماهان في الثاني شعبة أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والصواب الأول.

قوله: (وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف، وحجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزازي، قال حجاج: منصور بن سلمة، قال: أخبرنا سليمان بن بلال) هكذا هو في معظم نسخ بلادنا، وأصولهم المحققة، قال حجاج: منصور بن سلمة، ومعناه: أن أبا سلمة الخزازي هذا اسمه: منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح.

وذكر القاضي عياض: أنه وقع في معظم بلادهم، ولعامة روايتهم. قال حجاج: حدثنا منصور ابن سلمة، فزاد لفظة حدثنا. قال القاضي: والصواب حذف لفظة حدثنا كما وقع لبعض الرواة. قال: ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كناه، وحجاج سماه.

٢٧/٦ - باب: فضل إنظار المعسر

٣٩٦٩ - ١/٢٦ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ: أَنَّ حَذِيفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَاوَزُوا»^(١) عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ»./

ج ١٦
١/٦٦

٣٩٧٠ - ٢/٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ حُجْرٍ -، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، قَالَ: اجْتَمَعَ حَذِيفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ قَالَ^(٢): مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ

٣٩٦٩ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: من أنظر موسراً (الحديث ٢٠٧٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستقراض، باب: حسن التقاضي (الحديث ٢٣٩١) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (الحديث ٣٤٥١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: إنظار المعسر (الحديث ٢٤٢٠) بنحوه، تحفة الأشراف (٣٣١٠).
٣٩٧٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٦٩).

باب: فضل إنظار المعسر والتجاوز

في الاقتضاء من الموسر والمعسر

٣٩٦٩ - ٣٩٧٧ - قوله: (كنت أداين الناس فأمر فتياني أن ينظروا المعسر، ويتجاوزوا عن الموسر قال الله: تجوزوا عنه) وفي رواية: (كنت أقبل الميسور، وأتجاوز عن المعسر) وفي رواية: (كنت أنظر المعسر، وأتجاوز في السكة، أو في النقد) وفي رواية: (وكان من خلقي الجواز، فكنت أتيسر على الموسر، وأنظر المعسر).

فقوله: فتياني، معناه: غلماني كما صرح به في الرواية الأخرى. والتجاوز والتجوز معناهما: المسامحة في الاقتضاء، والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير، كما قال: وأتجاوز في السكة، وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر، والوضع عنه إما كل الدين، وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل المسامحة في الإقتضاء، وفي الاستيفاء سواء استوفى من موسر أو معسر. وفضل الوضع من الدين، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير، فلعله سبب السعادة، والرحمة.

وفيه جواز توكيل العبيد والإذن لهم في التصرف. وهذا على قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا.

٢٢٤/١٠

رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ، فَقَالَ: تَجَاوِزُوا عَنْ عَبْدِي». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ.

٣٩٧١ - ٣/٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا/ مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ - قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرَ وَإِمَّا ذُكِّرَ - فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايُ النَّاسِ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَتَجَاوِزُ فِي السَّكَّةِ أَوْ فِي النَّقْدِ، فَغَفِرَ لَهُ». فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٧٢ - ٤/٢٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، أَنَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ - قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا - قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَبَايُ النَّاسِ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَّازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ. فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوِزُوا عَنْ عَبْدِي».

فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٦٩).

٣٩٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٦٩).

قوله: (الميسور والمعسر) أي: أخذ ما تيسر، وأسامح بما تعسر.

قوله: (حدثنا أبو سعيد الأشج) قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن سعد بن طارق، عن رباعي بن حراش، عن حذيفة) ثم قال في آخر الحديث: فقال عقبة بن عامر الجهني، وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ، هكذا هو في جميع النسخ. فقال: عقبة بن عامر، وأبو مسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبة ٢٢٥/١٠ ابن عامر فيه رواية قال الدارقطني: والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر. قال: وصوابه عقبة بن عمر، وأبو مسعود الأنصاري. كذا رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعهم نعيم بن أبي هند،

٣٩٧٣ - ٥/٣٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ | يَحْيَى | : أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ -، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، وَكَانَ^(١) يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ : قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ » /

١٦ ج
ب/٦٧

٣٩٧٤ - ٦/٣١ - حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ - قَالَ مَنْصُورٌ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - وَهُوَ : ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ -، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ : إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ ».

٣٩٧٥ - ٧/١٠٠ - حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . بِمِثْلِهِ /

١٦ ج
١/٦٨

٣٩٧٦ - ٨/٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثِمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنُ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ : أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ : إِنِّي مُعْسِرٌ. قَالَ^(٢) : اللَّهُ؟ قَالَ : اللَّهُ، قَالَ : فَإِنِّي سَمِعْتُ

٣٩٧٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في إنظار المعسر والرفق به (الحديث ١٣٠٧)، تحفة الأشراف (٩٩٩٢).

٣٩٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: من أنظر معسراً (الحديث ٢٠٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ٥٤ - (الحديث ٣٤٨٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: حسن المعاملة والرفق في المطالبة (الحديث ٤٧٠٩)، تحفة الأشراف (١٤١٠٨).

٣٩٧٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٧٤).

٣٩٧٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢١١٣).

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ».

٣٩٧٧ - ٩/١٠٠ - وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، عن أيوب، بهذا الإسناد، نحوه.

٢٨/٧ - باب: تحريم مطل الغني. وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي

٣٩٧٨ - ١/٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ

٣٩٧٧ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢١١٣).

٣٩٧٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحوالة، باب: الحوالة (الحديث ٢٢٨٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: السُّيُوع والإجازات، باب: في المطل (الحديث ٣٣٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الحوالة (الحديث ٤٧٠٥)، تحفة الأشراف (١٤٨٠٣).

وعبد الملك بن عمير، ومنصور، وغيرهم، عن ربعي، عن حذيفة. فقالوا: في آخر الحديث. فقال: ٢٢٦/١٠ عقبة بن عمر، وأبو مسعود. وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور، ونعيم، وعبد الملك. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة، فلينفس عن معسر) كرب بضم الكاف، وفتح الراء. جمع كرب، ومعنى ينفس أي: يمد، ويؤخر المطالبة. وقيل معناه: يفرج عنه. والله أعلم.

باب: تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها

إذا أحيل على ملي

٣٩٧٨ - ٣٩٧٩ - قوله ﷺ: (مطل الغني ظلم) قال القاضي، وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أداءه. فمطل الغني ظلم، وحرام. ومطل غير الغني ليس بظلم، ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور. ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغية المال، أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان. وهذا خصوص من مطل الغني، أو يقال المراد بالغني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه. قال بعضهم وفيه دلالة لمذهب مالك، والشافعي، والجمهور: أن المعسر لا يحل حبسه، ولا ملازمته، ولا مطالبته حتى يوسر. وقد سبقت المسألة في باب المفلس، وقد اختلف أصحاب مالك، وغيرهم في أن الماطل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه، ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار. وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم: لِيَ الْوَاجِدِ يَحِلُّ عَرْضُهُ، وعقوبته. اللي بفتح اللام، وتشديد الياء، وهو المطل. والواجد بالجمع. الموسر. قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمي

الْأَعْرَجُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / قَالَ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » . ج ١٦ ب ٦٨

٣٩٧٩ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ جَمِيعاً : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

٢٩/٨ - باب: تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي

الكلأ . وتحريم منع بذله . وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٩٨٠ - ١/٣٤ - | | وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ^(١) وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ .

٣٩٧٩ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٤٧٦١) .

٣٩٨٠ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام ، باب: النهي عن بيع الماء (الحديث ٢٤٧٧) ، تحفة الأشراف (٢٨٢٩) .

ومطلني ، وعقوبته الحبس والتعزير .

٢٢٧/١٠ قوله ﷺ : (وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) هو بإسكان التاء في أتبع ، وفي فليتبّع مثل أخرج فليخرج . هذا هو الصواب المشهور في الروايات ، والمعروف في كتب اللغة ، وكتب غريب الحديث . ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين : أنه يشدها في الكلمة الثانية . والصواب الأول ومعناه : وإذا أحيل بالدين الذي له على موسر ، فليحتل يقال منه : تبعت الرجل لحقي أتبعه تباعة ، فأنا تبع وإذا طلبته . قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعاً^(١)﴾ ثم مذهب أصحابنا ، والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة ، وحملوا الحديث على النذب ، وقال بعض العلماء : القبول مباح لا مندوب ، وقال بعضهم : واجب لظاهر الأمر ، وهو مذهب داود الظاهري ، وغيره .

باب: تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه

لرعي الكلأ وتحريم منع بذله وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٩٨٠ - ٣٩٨٤ - قوله : (نهي رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء) وفي رواية: عن بيع ضراب الجمل ،

٣٩٨١ - ٢/٣٥ - | و | حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا^(١) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ / ضِرَابِ الْجَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتُحْرَثَ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

٣٩٨١ - أخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع ضراب الجمل (الحديث ٤٦٨٤)، تحفة الأشراف (٢٨٢٢).

وعن بيع الماء، والأرض لتحرت. وفي رواية: لا يمنع فضل الماء، ليمنع به الكلأ. وفي رواية: لا يباع فضل الماء لبيع به الكلأ. أما النهي عن بيع فضل الماء، ليمنع بها الكلأ، فمعناه: أن تكون لإنسان بشر مملوكة له بالفلاة^(١)، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلأ ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن ٢٢٨/١٠ أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلأ خوفاً على مواشيتهم من العطش، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلأ. وأما الرواية الأولى: نهى عن بيع فضل الماء، فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلأ، ويحتمل أنه في غيره، ويكون نهى تنزيه. قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغني به. والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه.

واعلم أن المذهب الصحيح أن من [نبيع]^(٢) في ملكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه. أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح، فإنه يملكه، هذا هو الصواب. وقد نقل الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه بل يكون أخص به. وهذا غلط ظاهر. وأما قوله: لا يباع فضل الماء لبيع به الكلأ، فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا، وهناك كلأ لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باعه كأنه باع الكلأ المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبذلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء بل يتوصلوا به إلى رعي الكلأ، فمقصودهم تحصيل الكلأ، فصار ببيع الماء كأنه باع الكلأ. والله أعلم.

قال أهل اللغة: الكلأ مهموز مقصور هو: النبات، سواء كان رطباً أو يابساً. وأما الحشيش، والهشيم فهو مختص باليابس. وأما الخلى فمقصور غير مهموز. والعشب مختص بالرطب، ويقال له أيضاً: الرطب بضم الراء، وإسكان الطاء.

قوله: (نهى عن بيع الأرض لتحرت) معناه: نهى عن إجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدراهم، والثياب، ونحوها. ويتأولون النهي

(١) في المطبوعة: أخبرنا.

(١) الفلاة: الصحراء المترامية الأطراف.

(٢) في الأصل: «نبيع» وهو خطأ والتصويب من نسخة «ش» و«ك».

٣٩٨٢ - ٣/٣٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

٣٩٨٣ - ٤/٣٧ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيُمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ » .

٣٩٨٤ - ٥/٣٨ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النُّوفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ / الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ : أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

٣٩٨٢ - حديث يحيى بن يحيى ، أخرجه البخاري في كتاب : المساقاة ، باب : من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى (الحديث ٢٣٥٣) ، تحفة الأشراف (١٣٨١١) . وحديث قتيبة ، أخرجه الترمذي في كتاب : البيوع ، باب : ما جاء في بيع فضل الماء (الحديث ١٢٧٢) ، تحفة الأشراف (١٣٧٩٨) .

٣٩٨٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٣٥٧) .

٣٩٨٤ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٥٣٥١) .

تأويلين أحدهما: أنه نهي تنزيه ليعتادوا إعارتها ، وإرفاق بعضهم بعضاً . والثاني : أنه محمول على إجارتها ٢٢٩/١٠ على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع ، وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها . والله أعلم .

قوله : (نهي عن ضراب الحمل) معناه : عن أجره ضرابه ، وهو عصب الفحل المذكور في حديث آخر ، وهو بفتح العين ، وإسكان السين المهملتين ، وبالباء الموحدة ، وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب ، فقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور ، وآخرون : استجاره لذلك باطل وحرام ، ولا يستحق فيه عوض ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المسمى من أجره ، ولا أجره مثل ولا شيء من الأموال . قالوا : لأنه غرر مجهول ، وغير مقدور على تسليمه . وقال جماعة من الصحابة ، والتابعين ، ومالك ، وآخرون : يجوز استجاره لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ؛ لأن الحاجة تدعو إليه ، وهي منفعة مقصودة ، وحملوا النهي عن التنزيه ، والحث على مكارم الأخلاق ، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض . والله أعلم . ٢٣٠/١٠

٣٠/٩ - باب: تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي.

والنهي عن بيع السنور

٣٩٨٥ - ١/٣٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

٣٩٨٦ - ٢/٠٠٠ - | وَاحْدَثْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ/ .

ج ١٦
١/٧٠

٣٩٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ثمن الكلب (الحديث ٢٢٣٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإجارة، باب: كسب البغي والإماء (الحديث ٢٢٨٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطلاق، باب: مهر البغي والنكاح الفاسد (الحديث ٣٩٤٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: الكهانة (الحديث ٥٧٦١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجازات، باب: في حلوان الكاهن (الحديث ٣٤٢٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: أثمان الكلاب (الحديث ٣٤٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في كراهية مهر البغي (الحديث ١١٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب: البيوع، باب: ما جاء في ثمن الكلب (الحديث ١٢٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن ثمن الكلب (الحديث ٤٣٠٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي، وحلوان الكاهن، وعسب الفحل (الحديث ٢١٥٩)، تحفة الأشراف (١٠٠١٠).

٣٩٨٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٨٥).

باب: تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي

والنهي عن بيع السنور

٣٩٨٥ - ٣٩٩١ - قوله: (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن) وفي الحديث الآخر: (شر الكسب مهر البغي، وثمن الكلب، وكسب الحجام) وفي رواية: (ثمن الكلب خيث، ومهر البغي خيث، وكسب الحجام خيث). وفي الحديث الآخر: (سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور؟ فقال: زجر النبي ﷺ عنه).

أما مهر البغي فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماء مهراً لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين، وأما حلوان الكاهن فهو ما يعطاه على كهانته يقال: منه حلوته حلواناً إذا أعطيته. قال الهروي، وغيره: أصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلوم حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة، ولا في مقابلة مشقة. يقال: حلوته إذا أطعمته الحلوم، كما يقال: غسلته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء. قالت امرأة تمدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بناتنا.

وَفِي رِوَايَةٍ^(١) اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ .

٣٩٨٧ - ٣/٤٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، أَخْبَرَنَا^(٢) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ : سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ » .

٣٩٨٨ - ٤/٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا^(٣) الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤) قَالَ : « ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ » .

٣٩٨٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإيجارات، باب: في كسب الحجام (الحديث ٣٤٢١) بنحوه، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في ثمن الكلب (الحديث ١٢٧٥) بنحوه، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن ثمن الكلب (الحديث ٤٣٠٥)، تحفة الأشراف (٣٥٥٥).

٣٩٨٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٣٩٨٧).

قال البغوي من أصحابنا، والقاضي عياض: أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن؛ لأنه عوض عن محرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجره المغنية للغناء، والنائحة للنوح. وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء، فالمراد به كسبهن بالزنا، وشبهه لا بالغزل، والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال: حلوان الكاهن الشنع، والصهميم. قال الخطابي: وحلوان العراف أيضاً حرام قال: والفرق بين الكاهن، والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة، ونحوهما من الأمور. هكذا ذكره الخطابي في معالم السنن في كتاب البيوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا. فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق، فيعرف المظنون به السرقة، وتتهم المرأة بالريبة، فيعرف من صاحبها ونحو ذلك من الأمور. ومنهم من كان يسمى المنجم كاهناً. قال: وحديث النهي عن إتيان الكهان يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم، والرجوع إلى قولهم، ومنهم من كان يدعو الطيب كاهناً، وربما

(١) في المطبوعة: حديث.

(٣) في المطبوعة: أخبرنا.

(٢) في المطبوعة: حدثنا.

(٤) في المطبوعة: رسول الله.

٣٩٨٩ - ٥/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ^(١)عَبْدُ الرَّزَّاقِ /، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٣٩٩٠ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

٣٩٨٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٨٧).

٣٩٩٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٩٨٧).

سموه عرافاً. فهذا غير داخل في النهي. هذا آخر كلام الخطابي.

قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابنا في آخر كتابه: «الأحكام السلطانية»: ويمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة، واللهم، ويؤدب عليه الأخذ والمعطي. والله أعلم. وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب، وكونه خبيثاً، فيدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يحل ثمنه، ولا قيمة على متلفه سواء كان معلماً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا، وبهذا قال جماهير العلماء منهم، أبو هريرة، والحسن البصري، وربيعه، والأوزاعي، والحكم، وحماد، والشافعي، وأحمد، وداود، ٢٣٢/١٠ وابن المنذر، وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وحكى ابن المنذر، عن جابر، وعطاء، والنخعي: جواز بيع كلب الصيد دون غيره، وعن مالك روايات إحداها: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على متلفه. والثانية: يصح بيعه، وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح، ولا تجب القيمة على متلفه دليل الجمهور هذه الأحاديث.

وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب، إلا كلب صيد. وفي رواية: إلا كلباً ضارياً. وأن عثمان غرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً، وعن ابن عمرو بن العاص التغريم في إتلافه، فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث، وقد أوضحناها في شرح المذهب في باب ما يجوز بيعه، وأما كسب الحجام، وكونه خبيثاً ومن شر الكسب، ففيه دليل لمن يقول: بتحريمه. وقد اختلف العلماء في كسب الحجام، فقال الأكثرون من السلف، والخلف: لا يحرم كسب الحجام، ولا يحرم أكله لا على الحر، ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد. وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحر دون العبد، وأعتدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجره قالوا: ولو كان حراماً لم يعطه. رواه: البخاري، ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه والارتفاع عن دنىء الأكساب، والحث على مكارم الأخلاق، ومعالي الأمور ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل. وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا ينفع، أو على أنه نهى تنزيه حتى يعتاد الناس هبته، وإعارته،

٣٩٩١ - ٧/٤٢ وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ؟ قَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

٣١/١٠ - باب: الأمر بقتل الكلاب. وبيان نسخه. وبيان تحريم اقتنائها،

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٣٩٩٢ - ١/٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

٣٩٩٣ - ٢/٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

١٦ ج
١/٧١

٣٩٩٤ - ٣/٤٥ - وحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ. حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْمُفَضَّلِ -، حَدَّثَنَا

٣٩٩١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٩٥٦).

٣٩٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: «إذا وقع الذباب في شراب أحدهم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء» (الحديث ٣٣٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الأمر بقتل الكلاب (الحديث ٤٢٨٨) مطولاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: قتل الكلاب، إلا كلب صيد أو زرع (الحديث ٣٢٠٢)، تحفة الأشراف (٨٣٤٩).

٣٩٩٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٨٥٨).

٣٩٩٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٥٠١).

والسماحة به كما هو الغالب، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً.

٢٣٣/١٠ هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة، وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد: أنه لا يجوز بيعه. واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه: بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد وأما ما ذكره الخطابي، وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كما قال بل الحديث صحيح رواه: مسلم، وغيره. وقول ابن عبد البر: إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه كما تروى من رواية معقل بن عبيد الله، عن أبي الزبير، فهذان ثقتان رواه، عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً. والله أعلم.

باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

٣٩٩٢ - ٤٠١٣ - وقوله: (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب) وفي رواية: (أمر بقتل الكلاب، فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل). وفي رواية: (أنه كان يأمر بقتل الكلاب، فتبعت في المدينة وأطرافها، فلا ندع

إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ أُمَيَّةَ - ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، فَتُبْعَتْ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، يَتْبَعُهَا .

٣٩٩٥ - ٤/٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ ، أَوْ مَاشِيَةٍ . فَقِيلَ ^{١٦ ج} _{ب/٧١}

٣٩٩٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام والفوائد، باب: ما جاء من أمسك كلباً ما ينقص من أجره (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الأمر بقتل الكلاب (الحديث ٤٢٩٠) مختصراً، تحفة الأشراف (٧٣٥٣).

كلباً إلا قتلناه حتى أنا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها). وفي رواية: (أمر بقتل الكلاب، إلا كلب صيد، أو كلب غنم، أو ماشية. فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً). وفي رواية جابر: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها، فتقتله، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، وقال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطين، فإنه شيطان). وفي ٢٣٤/١٠ رواية ابن المفضل قال: (أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: ما بالهم، وبال الكلاب، ثم رخص في كلب الصيد، وكنب الغنم) وفي رواية له: (في كلب الغنم، والصيد، والزرع). وفي حديث ابن عمر: (من آقنتي كلباً إلا كلب ماشية، أو ضار نقص من عمله كل يوم قيراطان). وفي رواية: (ينقص من أجره كل يوم قيراط). وفي رواية أبي هريرة: (من آقنتي كلباً ليس بكلب صيد، ولا ماشية، ولا أرض، فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم). وفي رواية له: (انقص من أجره كل يوم قيراط). وفي رواية سفيان بن أبي زهير: (من آقنتي كلباً لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط).

أجمع العلماء على قتل الكلب الكلب والكلب العقور، وأختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي، عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود، وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المغفل، وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب، إلا ما استثنى من كلب الصيد، وغيره قال: وهذا مذهب مالك، وأصحابه. قال: وأختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ. من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك، قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها، والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم.

قال القاضي: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل جميعها، ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد، أو زرع، أو ماشية، وهذا الذي قاله:

لأَبْنِ عُمَرَ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَوْكَلَبَ زَرْعٌ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعاً .

٣٩٩٦ - ٥/٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ . ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدُمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا . وَقَالَ : « عَلَيْنَكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ » .

٣٩٩٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في اتخاذ الكلب للصيد وغيره (الحديث ٢٨٤٦)، تحفة الأشراف (٢٨١٣).

٢٣٥/١٠ القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر، وأما اقتناء الكلاب، فمذهبنا: أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد، وللزرع، وللماشية. وهل يجوز لحفظ الدور والدروب ونحوها؟ فيه وجهان أحدهما: لا يجوز لظواهر الأحاديث، فإنها مصرحة بالنهي إلا للزرع، أو صيد، أو ماشية، وأصحها يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد، أو الزرع، أو الماشية؟ وفيه وجهان لأصحابنا أصحهما: جوازه.

قوله: (قال ابن عمران: لأبي هريرة زرعاً) وقال سالم في الرواية الأخرى: وكان أبو هريرة يقول: أوكلب حرث، وكان صاحب حرث. قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة، ولا شكاً فيها بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع، وحرث اعتنى بذلك، وحفظه، وأتقنه، والعادة أن المبتلي بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره. وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذ للزرع من رواية ابن المغفل. ومن رواية سفيان بن أبي زهير، عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي، عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة، وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ، فرواها ونسبها في وقت، فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها، عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

قوله ﷺ: (بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان) معنى البهيم الخالص السواد، وأما النقطتان فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف.

وقوله ﷺ: (فإنه شيطان) احتج به أحمد بن حنبل، وبعض أصحابنا في: أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، وإنما حل صيد الكلب. وقال الشافعي، ومالك، وجماهير العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إخراجه عن جنس الكلاب، ولهذا لو وُلغ في إناء، وغيره وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض.

٣٩٩٧ - ٦/٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ الْمُغْفَلِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بِالْهَمِّ وَبِالْكِلابِ»، ثُمَّ رَخَّصَ فِي كُلِّبِ الصَّيْدِ وَكُلِّبِ الْغَنَمِ.

٣٩٩٨ - ٧/٤٩ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ - .
ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كُلِّبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ .

٣٩٩٩ - ٨/٥٠ - حَدَّثَنَا/يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ^(٢)، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانٍ» .

٣٩٩٧ - تقدم تخريجه في كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (الحديث ٦٥١).

٣٩٩٨ - تقدم تخريجه في كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (الحديث ٦٥١).

٣٩٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية (الحديث ٥٤٨٢)، تحفة الأشراف (٨٣٧٦).

قوله ﷺ: (ما بالهم وبال الكلاب) أي: ما شأنهم. أي: ليركبوها.

قوله ﷺ: (من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضاري) هكذا هو في معظم النسخ ضاري بالياء، وفي بعضها ضارياً بالألف بعد الياء منصوباً، وفي الرواية الثانية: (من اقتنى كلباً إلا كلب ضاربه). وذكر القاضي ٢٣٧/١٠ أن الأول روى: ضاري بالياء، وضار بحذفها، وضارياً. فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما ضاري، وضار فهما مجروران على العطف على ماشية، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته كماء البارد، ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(١) ﴿وَلَدَارِ الْآخِرَةِ﴾^(٢) وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في ضاري على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها. وقيل: إن لفظة ضار هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد، فسماه ضارياً استعارة كما في الرواية الأخرى: إلا كلب ماشية، أو كلب صائد.

(١) سورة: القصص، الآية: ٤٤.

(٢) سورة: النحل، الآية: ٣٠.

(١) زيادة في المخطوطة.

(٢) في المطبوعة: ضاري.

٤٠٠٠ - ٩/٥١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

٤٠٠١ - ١/٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَبِيوب، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ/ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَةً أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

ج ١٦
١/٧٣

٤٠٠٢ - ١١/٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَبِيوب، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ: ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ - عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٤٠٠٠ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للصيد (الحديث ٤٢٩٨)، تحفة الأشراف (٦٨٣١).

٤٠٠١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٤١).

٤٠٠٢ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للحرث (الحديث ٤٣٠٢)، تحفة الأشراف (٦٧٩٦).

وأما رواية: إلا كلب ضارية. فقالوا: تقديره إلا كلب ذي كلاب ضارية، والضاري هو المعلم الصيد المعتاد له يقال: منه ضرى الكلب يضري، كشرى يشري، ضراً ضراوة وأضراره صاحبه أي: عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به، ومنه قول عمر رضي الله عنه: إن للحم ضراوة كضراوة الخمر قال جماعة: معناه: أن له عادة يتزعم إليها كعادة الخمر، وقال الأزهري: معناه: أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمته، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها كذا من اعتاد اللحم.

٢٣٨/١٠ قوله ﷺ: (نقص من أجره) وفي رواية: من عمله كل يوم قيراطان، وفي رواية: قيراط، فأما رواية عمله فمعناه: من أجر عمله، وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد: نقص جزء من أجر عمله.

وأما اختلاف الرواية في قيراط، وقيراطين فقيل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولمعنى فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها، أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : « أَوْ كَلَبَ حَرْثٌ » .

٤٠٠٣ - ١٢/٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ / عَنْ ^{ج ١٦} _{ب ٧٣} سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ ضَارِي ^(١) أَوْ كَلَبَ مَاشِيَةً ^(٢) ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

قَالَ سَالِمٌ : وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : « أَوْ كَلَبَ حَرْثٌ » وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ .

٤٠٠٤ - ١٣/٥٥ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا ، إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ كَلَبَ صَائِدٍ ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ ، كُلَّ يَوْمٍ ، قِيرَاطَانِ » .

٤٠٠٥ - ١٤/٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - ، قَالَ : حَدَّثَنَا ^{ج ١٦} _{ب ٧٤} مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ

٤٠٠٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية (الحديث ٥٤٨١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للماشية (الحديث ٤٢٩٥)، تحفة الأشراف (٦٧٥٠).

٤٠٠٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٦٧٧٦).

٤٠٠٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٣٦٦).

أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التغليظ، فذكر القيراطين. قال الروياني من أصحابنا في كتابه البحر: اختلفوا في المراد بما ينقص منه. فقيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من مستقبله. قال: واختلفوا في محل نقص القيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل أو قيراط من عمل الفرض، وقيراط من عمل النفل. والله أعلم.

واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر بأقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم، وقصده إياهم. وقيل: إن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما نهى عن اتخاذه، وعصيانه في ذلك. وقيل: لما يتلى به من ولوعه في غفلة صاحبه، ولا يغسله ٢٣٩/١٠ بالماء والتراب. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً، ولا ضرعاً) المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع، وماشية.

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٤٠٠٦ - ١٥/٥٧ - | و | حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ قِيرَاطَانِ، كُلَّ يَوْمٍ».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: «وَلَا أَرْضٍ».

٤٠٠٧ - ١٦/٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا^(١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ /، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

ج ١٦
ب ٧٤

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لَابِنِ عُمَرَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ! كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ.

٤٠٠٨ - ١٧/٥٩ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلَبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ».

٤٠٠٩ - ١٨/٠٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ،

ج ١٦
ب ٧٥

٤٠٠٦ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للحرث (الحديث ٤٣٠١)، تحفة الأشراف (١٣٣٤٦).

٤٠٠٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في اتخاذ الكلب للصيد وغيره (الحديث ٢٨٤٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام والفوائد، باب: ما جاء في أمسك كلباً ما ينقص من أجره (الحديث ١٤٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للحرث (الحديث ٤٣٠٠)، تحفة الأشراف (١٥٢٧١).

٤٠٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزاوعة، باب: اقتناء الكلب للحرث (الحديث ٢٣٢٢)، تحفة الأشراف (١٥٤٢٨).

٤٠٠٩ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية (الحديث ٣٢٠٤)، تحفة الأشراف (١٥٣٩٠).

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ| بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ|، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٠١٠ - ١٩/٠٠٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى| بْنُ أَبِي كَثِيرٍ|، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٤٠١١ - ٢٠/٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ^(١) بْنُ زِيَادٍ^(١) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٤٠١٢ - ٢١/٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَوْءَةٍ/ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلُّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ»، قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي، وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ!.

٤٠١٣ - ٢١/٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ

٤٠١٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٥٣٦٧).

٤٠١١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٦١٠).

٤٠١٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: اقتناء الكلب للحرث (الحديث ٢٣٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: بدء الخلق، باب: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء» (الحديث ٣٣٢٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الرخصة في إمساك الكلب للماشية (الحديث ٤٢٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية (الحديث ٣٢٠٦)، تحفة الأشراف (٤٤٧٦).

٤٠١٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٠١٢).

وقوله: (وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنائي) هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم همزة مكسورة منسوب إلى أزدشنوءة بشين مفتوحة، ثم نون مضمومة، ثم همزة مدودة، ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المعتمدة الشنوي بالواو، وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شنوي بضم النون على الأصل.

يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : أَنَّهُ وَقَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنْثِيُّ . فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

٣٢/١١ - باب: حل أجره الحجامة

٤٠١٤ - ١/٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ : ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سِئْلُ / أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَقَالَ : احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاكِهِ ، وَقَالَ : « إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ » .

٤٠١٥ - ٢/٦٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي : الْفَزَارِيُّ - ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سِئْلُ أَنَسٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ ، وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْرِ » .

٤٠١٦ - ٣/٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا ، فَحَجَمَهُ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَيْنِ ،

٤٠١٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الرخصة في كسب الحجّام (الحديث ١٢٧٨)، تحفة الأشراف (٥٨٠).

٤٠١٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٦٩).

٤٠١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: من كَلَّمَ مَوَالِي الْعَبْدِ أَنْ يَخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاكِهِ (الحديث ٢٢٨١)، تحفة الأشراف (٦٩١).

باب: حل أجره الحجامة

٤٠١٤ - ٤٠١٨ - ذكر فيه الأحاديث: أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجّام أجره. قال ابن عباس: ولو كان سحتاً لم يعطه، وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب بيان اختلاف العلماء في أجره الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية، وفيها إباحة التداوي، وإباحة الأجرة على المعالجة بالتطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، والديون في أن يخففوا منها، وفيها جواز مخارجة العبد برضاه، ورضاء سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده: تكتسب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً، والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا، ويشترط رضاها.

قوله: (حجمه أبو طيبة) هو بطاء مهملة مفتوحة، ثم ياء مثناة تحت، ثم باء موحدة، وهو عبد لبني بياضة اسمه: نافع. وقيل: غير ذلك.

وَكَلَّمَ فِيهِ ، فَخَفَّفَ عَنْ ضَرِيَّتِهِ .

٤٠١٧ - ٤/٦٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ / اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعَطَّ .

ج ١٦
ب/٧٦

٤٠١٨ - ٥/٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا ^(١) مَعْمَرٌ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَبَنِي بَيَاضَةَ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيَّتِهِ ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ / .

ج ١٦
ب/٧٧

٤٠١٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: خراج الحجَّام (الحديث ٢٢٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: السعوط (الحديث ٥٦٩١) وهو أتم من الأول، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: كسب الحجَّام (الحديث ٢١٦٢) مختصراً، تحفة الأشراف (٥٧٠٩).
٤٠١٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٥٧٧٢).

قوله ﷺ: (فلا تعذبوا صبيانكم بالغمن) هو بغين معجمة مفتوحة، ثم ميم ساكنة، ثم زاي. معناه: لا تغمزوا خلق الصبي بسبب العذرة، وهو وجع الحلق بل داووه بالقسط البحري، وهو العود الهندي.

بعونه تعالى تم الجزء العاشر
ويليه الجزء الحادي عشر وأوله
باب: تحريم بيع الخمر

فہرس اسماء کتب صحیح مسلم

على ترتيب حروف المعجم^(١)

[illegible]

(١) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لأنفاظ الحديث، وتحفة الأشراف بمعركة الأطراف وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب حسب الترتيب معجم/تحفة الأشراف، والإشارة إلى رقم الجزء الذي يحتوي عليه.

فهرس كتب المجلد الخامس

الجزء التاسع

١٧٥ - كتاب: النكاح ٨/١٦

الجزء العاشر

٢٦٠ - كتاب: الرضاع ٠٠٠/١٧
٣٠٢ - كتاب: الطلاق ٩/١٨
٣٥٨ - كتاب: اللعان ١٠/١٩
٣٧٢ - كتاب: العتق ١١/٢٠
٣٩٣ - كتاب: البيوع ١٢/٢١
٤٥٣ - كتاب: المساقاة ٠٠٠/٢٢

فهرس الجزء التاسع^(١)

| الرقم | الصفحة |
|-------|---|
| ٣٦/٣٦ | - باب: فضل العمرة في رمضان |
| ٣٧/٣٧ | - باب: استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج |
| ٣٨/٣٨ | - باب: استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة والاعتسال .. |
| ٣٩/٣٩ | - باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة |
| ٤٠/٤٠ | - باب: استحباب استلام الركنتين اليمانيين في الطواف |
| ٤١/٤١ | - باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف |
| ٤٢/٤٢ | - باب: جواز الطواف على بعير وغيره |
| ٤٣/٤٣ | - باب: بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ... |
| ٤٤/٤٤ | - باب: بيان أن السعي لا يكرر |
| ٤٥/٤٥ | - باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي |
| ٤٦/٤٦ | - باب: التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات |
| ٤٧/٤٧ | - باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي |
| ٤٨/٤٨ | - باب: استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر |
| ٤٩/٤٩ | - باب: استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن |
| ٥٠/٥٠ | - باب: رمي جمرة العقبة من بطن الوادي |
| ٥١/٥١ | - باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً |
| ٥٢/٥٢ | - باب: استحباب كون حصى الجمار بقدر حصى الخذف |
| ٥٣/٥٣ | - باب: بيان وقت استحباب الرمي |
| ٥٤/٥٤ | - باب: بيان أن حصى الجمار سبع |
| ٥٥/٥٥ | - باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير |
| ٥٦/٥٦ | - باب: بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق |
| ٥٧/٥٧ | - باب: من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي |
| ٥٨/٥٨ | - باب: استحباب طواف الإفاضة يوم النحر |
| ٥٩/٥٩ | - باب: استحباب التزول بالمحصب يوم النحر، والصلاة به |

(١) تنبيه: وضعنا رقمين لكل باب كما هو متبع في الكتاب، الرقم الأول حسب المعجم المفهرس، والرقم الثاني حسب تحفة الأشراف. المعجم/ التحفة.

| | | |
|-----|--|-------|
| ٦٧ | - باب: وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق | ٦٠/٦٠ |
| ٦٩ | - باب: في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها | ٦١/٦١ |
| ٧١ | - باب: الاشتراك في الهدى وأجزاء البقرة | ٦٢/٦٢ |
| ٧٤ | - باب: نحر البدن قياماً مقيدة | ٦٣/٦٣ |
| ٧٤ | - باب: استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب | ٦٤/٦٤ |
| ٧٩ | - باب: جواز ركوب البدن المهداة لمن احتاج إليها | ٦٥/٦٥ |
| ٨١ | - باب: ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق | ٦٦/٦٦ |
| ٨٤ | - باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض | ٦٧/٦٧ |
| ٨٨ | - باب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره | ٦٨/٦٨ |
| ٩٣ | - باب: نقض الكعبة وبنائها | ٦٩/٦٩ |
| ١٠١ | - باب: جدر الكعبة وبابها | ٧٠/٧٠ |
| ١٠١ | - باب: الحج عن العاجز لزمانه وهرم | ٧١/٧١ |
| ١٠٣ | - باب: صحة حج الصبي وأجر من حج به | ٧٢/٧٢ |
| ١٠٥ | - باب: فرض الحج مرة في العمر | ٧٣/٧٣ |
| ١٠٧ | - باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره | ٧٤/٧٤ |
| ١١٤ | - باب: ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره | ٧٥/٧٥ |
| ١١٦ | - باب: ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره | ٧٦/٧٦ |
| ١١٨ | - باب: التعريس بذي الحليفة، والصلاة بها إذا صدر | ٧٧/٧٧ |
| ١١٩ | - باب: لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان | ٧٨/٧٨ |
| ١٢١ | - باب: في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة | ٧٩/٧٩ |
| ١٢٤ | - باب: النزول بمكة للحاج وتورث دورها | ٨٠/٨٠ |
| ١٢٥ | - باب: جواز الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة | ٨١/٨١ |
| ١٢٧ | - باب: تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها | ٨٢/٨٢ |
| ١٣٤ | - باب: النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة | ٨٣/٨٣ |
| ١٣٥ | - باب: جواز دخول مكة بغير إحرام | ٨٤/٨٤ |
| ١٣٨ | - باب: فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة | ٨٥/٨٥ |
| ١٥٠ | - باب: الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها | ٨٦/٨٦ |
| ١٥٥ | - باب: صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها | ٨٧/٨٧ |
| ١٥٥ | - باب: المدينة تنفي شرارها | ٨٨/٨٨ |
| ١٥٩ | - باب: من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله | ٨٩/٨٩ |
| ١٦٠ | - باب: الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار | ٩٠/٩٠ |
| ١٦١ | - باب: في المدينة حين يتركها أهلها | ٩١/٩١ |
| ١٦٣ | - باب: ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة | ٩٢/٩٢ |
| ١٦٤ | - باب: أحد جبل يحبنا ونحبه | ٩٣/٩٣ |

| | | |
|-------|---|-----|
| ٩٤/٩٤ | - باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة | ١٦٥ |
| ٩٥/٩٥ | - باب: لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد | ١٦٩ |
| ٩٦/٩٦ | - باب: بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى | ١٧١ |
| ٩٧/٩٧ | - باب: فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته | ١٧١ |

٨/١٦ - كتاب: النكاح

| | | |
|-------|--|-----|
| ١/١ | - باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجه مؤنة | ١٧٥ |
| ٢/٢ | - باب: نذب من رأى امرأة، فوقعت في نفسه، إلى أن يأتي امرأته | ١٨١ |
| ٣/٣ | - باب: نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع | ١٨٢ |
| ٤/٤ | - باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح | ١٩٣ |
| ٥/٥ | - باب: تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبة | ١٩٦ |
| ٦/٦ | - باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك | ٢٠٠ |
| ٧/٧ | - باب: تحريم نكاح الشغار وبطلانه | ٢٠٣ |
| ٨/٨ | - باب: الوفاء بالشروط في النكاح | ٢٠٥ |
| ٩/٩ | - باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت | ٢٠٦ |
| ١٠/١٠ | - باب: تزويج الأب البكر الصغيرة | ٢١٠ |
| ١١/١١ | - باب: استحباب الزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه | ٢١٢ |
| ١٢/١٢ | - باب: نذب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها | ٢١٣ |
| ١٣/١٣ | - باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك | ٢١٥ |
| ١٤/١٤ | - باب: فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها | ٢٢١ |
| ١٥/١٥ | - باب: زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس | ٢٢٩ |
| ١٦/١٦ | - باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة | ٢٣٤ |

فهرس الجزء العاشر^(١)

| الرقم | الصفحة |
|-------|--|
| ١٧/١٧ | - باب: لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها... ٢٤٣ |
| ١٨/١٨ | - باب: ما يستحب أن يقوله عند الجماع ٢٤٦ |
| ١٩/١٩ | - باب: جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها... ٢٤٧ |
| ٢٠/٢٠ | - باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها ٢٤٨ |
| ٢١/٢١ | - باب: تحميم إفشاء سر المرأة ٢٤٩ |
| ٢٢/٢٢ | - باب: حكم العزل ٢٥٠ |
| ٢٣/٢٣ | - باب: تحريم وطء الحامل المسبية ٢٥٦ |
| ٢٤/٢٤ | - باب: جواز الغيلة وهي وطء المرضع، وكراهة العزل ٢٥٧ |

١٧/٠٠٠ - كتاب: الرضاع

| | |
|-------|---|
| ٢٥/١ | - باب: يحرم في الرضاعة ما يحرم من الولادة ٢٦٠ |
| ٢٦/٢ | - باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٢٦٢ |
| ٢٧/٣ | - باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٢٦٥ |
| ٢٨/٤ | - باب: تحريم الربيبة وأخت المرأة ٢٦٧ |
| ٢٩/٥ | - باب: في المصصة والمصتان ٢٦٩ |
| ٣٠/٦ | - باب: التحريم بخمس رضعات ٢٧١ |
| ٣١/٧ | - باب: رضاعة الكبير ٢٧٣ |
| ٣٢/٨ | - باب: إنما الرضاعة من المجاعة ٢٧٦ |
| ٣٣/٩ | - باب: جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج... ٢٧٦ |
| ٣٤/١٠ | - باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات ٢٧٩ |
| ٣٥/١١ | - باب: العمل بإلحاق القائف الولد ٢٨٢ |
| ٣٦/١٢ | - باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج... ٢٨٤ |

(١) تنبيه: وضعنا رقمين لكل باب كما هو متبع في الكتاب، الرقم الأول حسب المعجم المفهرس، والرقم الثاني حسب تحفة الأشراف. المعجم/ التحفة.

| | | |
|-----|---|-------|
| ٢٨٨ | - باب: القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة... | ٣٧/١٣ |
| ٢٨٩ | - باب: جواز هبتها نوبتها لضرتها | ٣٨/١٤ |
| ٢٩٣ | - باب: استحباب نكاح ذات الدين | ٣٩/١٥ |
| ٢٩٤ | - باب: استحباب نكاح البكر | ٤٠/١٦ |
| ٢٩٨ | - باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة | ٤١/١٧ |
| ٢٩٨ | - باب: الوصية بالنساء | ٤٢/١٨ |
| ٣٠٠ | - باب: لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر | ٤٣/١٩ |

٩/١٨ - كتاب: الطلاق

| | | |
|-----|---|-----|
| ٣٠٢ | - باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها | ١/١ |
| ٣١٢ | - باب: طلاق الثلاث | ٢/٢ |
| ٣١٤ | - باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق | ٣/٣ |
| ٣١٩ | - باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية | ٤/٤ |
| ٣٢٣ | - باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن | ٥/٥ |
| ٣٣٤ | - باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها | ٦/٦ |
| ٣٤٧ | - باب: جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها | ٧/٧ |
| ٣٤٧ | - باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، | ٨/٨ |
| ٣٥٠ | - باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك | ٩/٩ |

١٠/١٩ - كتاب: اللعان

١١/٢٠ - كتاب: العتق

| | | |
|-----|---|-------|
| ٣٧٢ | - باب: من أعتق شركاً له في عبد | ١/٠٠٠ |
| ٣٧٦ | - باب: ذكر سعاية العبد | ٢/١ |
| ٣٧٩ | - باب: إنما الولاء لمن أعتق | ٣/٢ |
| ٣٨٧ | - باب: النهي عن بيع الولاء وهبته | ٤/٣ |
| ٣٨٨ | - باب: تحريم تولي العتيق غير مواليه | ٥/٤ |
| ٣٩٠ | - باب: فضل العتق | ٦/٥ |
| ٣٩٢ | - باب: فضل عتق الوالد | ٧/٦ |

١٢/٢١ - كتاب: البيوع

| | | |
|-----|---|-----|
| ٣٩٣ | - باب: إبطال بيع الملاسمة والمنابذة | ١/١ |
|-----|---|-----|

| | | |
|-----|---|-------|
| ٣٩٥ | - باب: بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيع غرر | ٢/٢ |
| ٣٩٧ | - باب: تحريم بيع حبل الحبله | ٣/٣ |
| ٣٩٨ | - باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه | ٤/٤ |
| ٤٠٢ | - باب: تحريم تلقي الجلب | ٥/٥ |
| ٤٠٤ | - باب: تحريم بيع الحاضر للبادي | ٦/٦ |
| ٤٠٥ | - باب: حكم بيع المصرة | ٧/٧ |
| ٤٠٨ | - باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض | ٨/٨ |
| ٤١٣ | - باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر | ٩/٩ |
| ٤١٣ | - باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين | ١٠/١٠ |
| ٤١٦ | - باب: الصدق في البيع والبيان | ١١/١١ |
| ٤١٧ | - باب: من يخدع في البيع | ١٢/١٢ |
| ٤١٨ | - باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع | ١٣/١٣ |
| ٤٢٤ | - باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا | ١٤/١٤ |
| ٤٣١ | - باب: من باع نخلاً عليها ثمر | ١٥/١٥ |
| ٤٣٤ | - باب: النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة ... | ١٦/١٦ |
| ٤٣٨ | - باب: كراء الأرض | ١٧/١٧ |
| ٤٤٧ | - باب: كراء الأرض بالطعام | ١٨/١٨ |
| ٤٤٨ | - باب: كراء الأرض بالذهب والورق | ١٩/١٩ |
| ٤٥٠ | - باب: في الزراعة والمؤاجرة | ٢٠/٢٠ |
| ٤٥٠ | - باب: الأرض تمنح | ٢١/٢١ |

٢٢/٠٠٠ - كتاب: المساقاة

| | | |
|-----|---|-------|
| ٤٥٣ | - باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع | ٢٢/١ |
| ٤٥٧ | - باب: فضل الغرس والزرع | ٢٣/٢ |
| ٤٦٠ | - باب: وضع الجوائح | ٢٤/٣ |
| ٤٦٢ | - باب: استحباب الوضع من الدين | ٢٥/٤ |
| ٤٦٥ | - باب: من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس | ٢٦/٥ |
| ٤٦٨ | - باب: فضل إنظار المعسر | ٢٧/٦ |
| ٤٧١ | - باب: تحريم مطل الغني. وصحة الحوالة، واستحباب قبولها. ... | ٢٨/٧ |
| ٤٧٢ | - باب: تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالغلاة ويحتاج إليه. ... | ٢٩/٨ |
| ٤٧٥ | - باب: تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي. ... | ٣٠/٩ |
| ٤٧٨ | - باب: الأمر بقتل الكلاب. وبيان نسخه. وبيان تحريم اقتنائها. ... | ٣١/١٠ |
| ٤٨٦ | - باب: حل أجره الحجامة | ٣٢/١١ |